التجارة الحرة

الأسطورة و الواقع و البدائل



تأليف: جراهام دونكلى

ترجمة: مصطفى محمود

1318

المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

إن سياسة التجارة الحرة هى جوهر مشروع العولمة الذى يجتاح العالم الآن. فأكثر المتفائلين الواثقين من أنصار العولمة يفترضون أن لها منافع كلية مؤكدة لكل الناس ولكل البلدان . وأن المفاوضات الأبدية التى تجريها منظمة التجارة العالمية تتأسس على هذا الافتراض.

لكن جراهام دونكلى يوضح لنا أن الاقتصاديين البارزين كانوا دائمًا متشككين فى مذهب التجارة الحرة أكبر من أن يستوعبها المناصرون لها. وأن فوائد التجارة الحرة فى التطبيق هى أكثر محدودية وعرضية أكثر مما يعترفون.

وهو يجادل أيضًا بأن البنك العالمى فى دفعه المستمر للتنمية القائمة على التصدير، يمارس نوعًا من التضليل. إذ إنه من الضرورى ومن الممكن إيجاد نظام تجارى عالمى أكثر ديمقراطية. كما أن السياسات التجارية القائمة على المزيد من التدخل والاعتماد على النفس هى سياسات مجدية. وخصوصًا إذا تبنت وجهة نظر كلية لأهداف التنمية الاقتصادية.

التجارة الحرة

الأسطورة والواقع والبدائل

المركز القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١٣١٨
- التجارة الحرة : الأسطورة والواقع والبدائل
- جراهام دونكلى
- مصطفى محمود
- الطبعة الأولى ٢٠٠٩

هذه ترجمة كتاب

Free Trade : Myth, Reality and Alternatives

by : Graham DunKley

Published by arrangement with Zed Books Ltd.

First publication 2004

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
e.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

التجارة الحرة

الأسطورة والواقع والبدائل

تأليف : جراهام دونكلى

ترجمة : مصطفى محمود



٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دونكلى ، جراهام .

التجارة الحرة : الأسطورة والواقع والبدائل / تأليف : جراهام دونكلى ؛

ترجمة : مصطفى محمود . ط١ - القاهرة ، المركز القومى للترجمة ٢٠٠٩

٣١٢ ص ؛ ٢٤ سم .

١ - التجارة الحرة

أ- محمود ، مصطفى (مترجم)

ب - العنوان ٣٨٢,٧١

رقم الإيداع : ٢٠٠٩/٧١١٠

الترقيم الدولى : 978-977-479-119-1

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

مقدمة

حينما طُلِب مني أن أكتب كتابًا عن التجارة، ترددت في البداية. ففي العادة عندما أخبر الناس بأنني أُدَرِس التجارة وأتعلمها (من بين أشياء أخرى)، أتلقى كمية لا بأس بها من الاستفسارات عن السبب في دراستي لمثل هذا الموضوع الممل؟ ربما كان القصد من التجارة أن تكون مملة، وبديهي أن بعض الأشياء في الحياة ينبغي أن تكون روتينية.

وبعد ذلك، تذكرت أن الأمر لم يكن دائمًا بهذه الكيفية. فقد كانت التجارة في أيام المغامرات التجارية وأرتال القوافل المتوجهة إلى أماكن غريبة هي الحرفة الأكثر سحرًا (وخطورة) على وجه الأرض. ففي وقت مبكر كانت التجارة عملية بريئة وروتينية ومحدودة لاكتساب الموارد الضرورية والقليل من الرفاهية. لقد كانت عملية تتم على هامش الاقتصاد المحلي، أو تكون مطمورة تحت سطح النظام الاجتماعي. فالأفضلية كانت للمجتمع والناس. وفي الوقت الذي فقدت فيه التجارة هذه البراءة مع المخدرات والعبيد والأسلحة وانهيار المنتجات، أخذت التجارة تمتد الآن إلى الخدمات؛ لتصبح هي التجارة القادرة على تحطيم الصناعات القومية بأكملها. وأصبحت التجارة بالتدريج "غير مطمورة"، وأخذت تهدد المجتمعات والثقافات بأكملها، ومن هنا كان الجدل والاختلاف حول حالتها اليوم.

وفي هذا الكتاب طُلِب مني تحليل نقدي لمبدأ التجارة الحرة، وكذلك العودة إلى قضايا مثل ما إذا كانت هناك حجج لها مصداقيتها ضد التجارة والعولمة، ومدى جدوى الاعتماد على النفس بدرجة أقوى في العالم المتجه إلى العولمة، وما إذا كانت

هناك بدائل مرغوب فيها عوضًا عن بزوغ هذا النظام التجاري الحر العولمي. وأنا أجيب عن الأسئلة الثلاثة بـ"نعم"، وخصوصًا إذا ألقينا نظرة أشمل على التجارة والعولمة، لنربطهما بصورة عضوية أكبر مع التكنولوجيا والتنمية، آخذين في الاعتبار القضايا الأخلاقية، واضعين في الحسبان الأهداف غير المادية الأعمق. وصحيح أن التيار الرئيس من الجدل حول حماية التجارة الحرة يرتكز في معظمه دائمًا على تعظيم الدخل القومي، أو "الناتج المحلي الإجمالي GDP" باعتباره الهدف، لكنه في حالة التجارة الحرة يكون هو الركيزة الأضعف وغير المتصلة، إذا ما تتبعنا الأهداف الأخرى. وبكلمات أخرى، فإن التجارة الحرة والحماية هما أيديولوجيتان مختلفتان تمثلان وجهتي نظر عالميتين غير متوافقتين في الكثير من الطرق.

وفي المجادلة بهذه الكيفية، فإنني أعبر عن وجهات نظر كثيرة منشقة - فالكثير من الفوائد المحتفى بها للتجارة الحرة هي فوائد عرضية وليست ذاتية؛ فالعولمة اختيارية وليست محتمة؛ والنمو الاقتصادي يكون مطلوبًا في المراحل المبكرة من النمو، أكثر بكثير منه فيما بعد، لذلك لا ينبغي أن يكون هو جوهر الهدف الإنساني؛ فالنمط الغربي للتنمية - والذي من المفترض أنه يتناسب بصورة مثالية مع العولمة - لا ينبغي أن يكون هو الأنموذج للعالم؛ فمزايا المنافسة والتكنولوجيا والاقتصاديات الضخمة والمنافسات القومية ليست بالصورة التي نظنها، وينبغي ترشيدها وليس تعظيمها. بل إنني أتشكك حتى في قيمة التجارة في حد ذاتها والهوس المطلق بالتجارة الذي يستحوذ حاليًا على عقول قادة كوكبنا، وإنني متأكد من أنه هوس سيحكم عليه المؤرخون يومًا ما بأنه في غير محله، وربما حتى بأنه شاذ وغريب.

إن العناصر الأساسية الثلاثة من منهجي هي: أولاً : إعادة تقييم نظريات التجارة التقليدية الأصولية والكشف عن كمية مذهلة من الشكوك فيما بين الكتاب الكلاسيكيين؛ وثانيًا : استخدام البيانات أو الدراسات التاريخية والحالية لإقامة الدليل ضد المزايا المزعومة للتجارة الحرة والعولمة؛ وثالثًا : تطبيق مدًى أوسع من المعايير على القضايا الاقتصادية أكثر من تطبيقها على الاقتصاد كالمعتاد، باعتبارها منهجًا ضيقًا فوق العادة.

سوف أحدد أربعة منظورات (مخططات) أساسية عن هذا الموضوع، وأركز على المنظور الذي أسميه السيادة المجتمعية الذي أوحى به غاندي (أعلاه) وشوماخر Schumacher . فأنا أرى أن غاندي قد تمسك بفلسفة أسميها "التقليدية المعدلة"، وقد تمثلت في الرسم البياني في هذا الكتاب، وهو المدخل الذي يرسم القيم التقليدية، لكن ليس بدون فحصها وتعديلها وفقًا للأفكار الأحدث المتشكلة ديمقراطيًا، حينما يتطلب الأمر. وقد تتبعت بطريقة عامة هذه الفكرة بدلاً من المبادئ الأحدث مثل القومية أو ما بعد الحداثة أو التنموية أو ما شابه ذلك، وسوف أشرحها بمزيد من التفاصيل.

سأتناول مدًى من العمل والأفكار التي عنونتها "التيار الرئيس" (القبول بأصولية السوق الحرة)، و"التيار الرئيس الفرعي" (القبول جزئيًا فقط)، و"التيار غير الرئيس" (عدم القبول العام أو الرفض الكلي لأيديولوجية السوق الحرة). وسوف أستعمل بعضًا من مسمياتي الخاصة أينما يستلزم الحال؛ فالتجارة (التجار) الحرة تكون ذات صفة حينما تشير إلى الجانب الأيديولوجي والمعتقدات المنبثقة عنها، والمتطرفين لكونهم "أصوليي التجارة الحرة"، والحماية (الحمائية) تكون ذات صفة عند الإشارة إلى الأفكار وعندما تستخدم بالتبادل مع "التدخل التجاري" الذي ينطبق على مدًى أوسع من السياسات . و"العولميين" و"أنصار العولمة" هم المدافعون بشكل عام عن العولمة: فالعولميون القدريون متأكدون أنها ؛ أي العولمة محتمة ولا سبيل إلى إيقافها؛ ويعزو "ناشطو العولمة" كل الأشياء الجيدة إلى العولمة (ونادرًا ما ينسبون إليها الأشياء السيئة)؛ فالقومية الدولية هي الحدود المتقاطعة للتعاون و"الخير"، حيث إن "العولمة" هي تكامل تقوده الصفوة ولا يخلو من "سوء".

وسوف أستعمل المسميات القديمة للمصطلحات الفنية للعالم الأول والثاني والثالث، لأنني أعتبرها معروفة جيدًا ومازالت مفيدة ولها إيقاع شاعري خفيف، وحيث إنني من أستراليا فإنني أشعر أن [تعبير] "الشمال-الجنوب" هو أقل من أن يكون دقيقًا، وأستخدم للتعبير عن مبدأ السوق الحرة التعريف الأسترالي "العقلانية

الاقتصادية" (ومترادفاتها) بدلاً من "الليبرالية الجديدة"، التقليد "الليبرالي" الذي يعني ضمناً التسامح والديمقراطية والأشياء "اللطيفة" الأخرى. إن هذا الكتاب يدور أكثر ما يدور حول النظرية والفلسفة أكثر من السياسات التفصيلية، لكنني سأحاول أن أجعل التمثيل يسهل استيعابه. ويكون الفصل الثانى هو الأكثر تعقيداً من الناحية الفنية في التركيز على فهم النظرية الأصولية.

إن هذا الكتاب يتبع من ناحية الشكل وينبني على أن "مغامرة التجارة الحرة" (b ،١٩٩٧ ، ٢٠٠٠) في مناقشة فوائد التجارة الحرة والعولمة، مُبالغ في تقديرها ومن ثَمَّ فقد بخست من التكاليف وقللت من قدرها. وهنا أعطى المزيد من التفسير والمؤشرات الإضافية عن البدائل.

الفصل الأول

مقدمة
التجارة والأسطورة والهاجس

إن الفكرة الكامنة خلف العولمة هي رأسمالية السوق الحرة - كلما تركت قوى السوق تتحكم وكلما فتحت اقتصادك للتجارة الحرة والمنافسة، زادت كفاءة اقتصادك وازدهاره. إن العولمة [التي تنتشر] فعليًا إلى كل بلد في العالم... لها قائمة خاصة للقواعد الاقتصادية [تتطلب] الانفتاح والتخفيف من القوانين واللوائح والحرمان... ولها ثقافتها الخاصة السائدة التي تُجانس [وتنشر] "الأمركة" - من بيج ماكس (هامبورجر) إلى آي ماكس (أجهزة كمبيوتر متطورة) إلى ميكي ماوس - على الصعيد العالمي.

توماس فريدمان (8 :Thomas Friedman (1999

إن التجارة الحرة بالنسبة إلي ليست سياسة، بل إن التجارة الحرة هي مجرد نظرية اقتصادية.

فرانسوا لوس Francois Loos، وزير التجارة الفرنسي، أثناء المفاوضات مع أستراليا

(The Age، ٢٠ مارس ٢٠٠٣)

إن العالم اليوم واقع في قبضة العقيدة التي تبشر بأن "السوق الحرة" هي حل لكل المشاكل، وهي العقيدة التي أدى إلى اعتناقها "إجماع النخبة" فيما بين الأجهزة

العالمية ومعظم الحكومات ودوائر المعارضة ودوائر الأعمال والتيار الرئيس من وسائل الإعلام، وكذلك بالمثل من بعض الاقتصاديين وقلة من الآخرين. ويتزايد بالفعل المتشككون بقدر كبير، لكنهم ليسوا في السلطة، وبمجرد أن يكونوا في السلطة فهم يتبنون بشكل إعجازي الأصولية، فيما عدا استثناء بارز لوزراء التجارة الفرنسيين (المذكور أحدهم أعلاه). إن هذه العقيدة لها أسماء مختلفة، لكني سأسميها "العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة" أو مترادفات على هذا المنوال، وقد قمت بتعيين الممارسين "المتعاملين بالسوق الحرة"، على الرغم من أنهم في أستراليا يسمون أحيانًا "الموالين للسوق الحرة فئران البيئة!"، يدافعون عن التجارة الحرة من أجل التجارة الدولية، والعولمة لمعظم المعاملات الاقتصادية (في البضائع أو الخدمات أو رأس المال أو العمالة أو القانون أو النظم المحاسبية أو ما شابه ذلك)، والأسواق الحرة لكل شيء تقريبًا محليًا وعالميًا. إنه نظام عالمي جديد قائم على "منظمة التجارة العالمية WTO "يجري تشييده على أساس هذه العقيدة أو هذا المبدأ وفروضه، وهو السعي الذي أسميه "مشروع التجارة الحرة العالمي"، وأنا أزعم أنه قائم على الأسطورة أكثر منه على الواقع.

إنني أوظف الاستعارة المجازية لـ"الأسطورة" لأن الجدل على مر قرنين حول التجارة الحرة لآدم سميث Adam Smith، قد أطلق الكثير من الأساطير التي هي في جزء منها حقيقية وفي الباقي منها مجرد شعار أجوف. إحدى الخرافات العظمى للعصر هي أن التجارة الحرة والأشكال المتصلة من العولمة يمكن أن تولد عصرًا جديدًا من الرخاء والازدهار، وهي وجهة النظر التي اعتنقها بشكل موسع رجال الأعمال غير الاقتصاديين ، والبيروقراطيون ، والصحفيون السياسيون ، والمعلقون العموميون الآخرون. فعلى سبيل المثال، المعلق الأسترالي المقيم في الولايات المتحدة بروس وولب Bruce Wolpe(The Age ، ٢٣ أبريل ٢٠٠٣) الذي عارض الحرب في العراق، قد قال إن المأساة في الحرب على الإرهاب والحرب العراقية هي أنهما قد دمرا "سر ازدهار التسعينيات - التجارة الحرة". وتذكر "منظمة التجارة العالمية WTO "مزاعم

مماثلة عن التجارة الحرة. لكن هذا البيان يتضمن ثلاثة أفكار خاطئة ، لم تشهد سنوات التسعينيات إصلاحًا اقتصاديًا رئيسًا، فما تحقق هو مجرد تحرير للتجارة في أقل الحدود، ويشك الاقتصاديون التقليديون أن هذا قد أسهم بالكثير في الاقتصاد العالمي ، وظل الاقتصاديون في الحقيقة دائمًا حذرين في مزاعمهم بشأن التجارة الحرة أكثر من العولميين الناشطين الذين من بينهم الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" (المذكور أعلاه) وهو مثال متطرف. إن المناقشة الجوهرية في هذا الكتاب هي أن التجارة الحرة والعولمة المتصلة بها لا يمكن تقديمهما على أن لهما منافع كثيرة كما يُزعم، إذ إن المكاسب من التجارة هي أمر عرضي وليست أمرًا مؤكدًا. وأنا أتفق مع وزير التجارة الفرنسي (المذكور أعلاه) على أن المزايا الجوهرية للتجارة الحرة هي نظرية بصورة أكبر من كونها واقعية، وأنه حتى النظرية بها بعض الأخطاء الأساسية. فحقيقة الأمر أن التجارة الحرة في معظمها هي أيديولوجية أو "نظرة-عالمية" كسياسة أو نظرية.

التجارة: صناعة الهاجس

كانت كلمة تجارة تعني في الإنجليزية المبكرة "الطريق" أو "المسار المطروق"، وهو المعنى الذي يتضمن وظيفة اجتماعية روتينية، لأن المتاجرة كانت تتوجه قديمًا بصفة أساسية إلى الأساسيات، وهي "مطمورة" في مؤسسات اجتماعية أخرى. ويرى بعض المؤرخين التجارة باعتبارها ساكنة تتحكم فيها الدولة عبر عصور طويلة، ويراها البعض الآخر ديناميكية أعمال غير ناضجة ومشروعاتها. وبأي طريقة منهما، فإن الكثيرين يرون التجارة باعتبارها معوقة اجتماعيًا وثقافيًا، وهكذا تبرز الرغبة العالمية من أجل "الحماية" بالمعنى الحرفي للحماية. فالتجارة هي نشاط قديم، لكن كذلك أيضًا هي الحماية، والرغبة السابقة على الصناعة في تغلغل التجارة إلى المزيد من المؤسسات الأساسية، لتقدمها في معظم الأحوال على أنها تابعة للمجتمع والثقافة (بولاني Polanyi 1957؛ كلارك Clark 1974؛ انظر أيضًا الفصل الرابع).

وفي الوقت الذي أصبحت فيه التجارة تتسم أكثر بالمغامرة والترف والظهور على السطح، فإن منظري التجارة الأوائل أطلقوا على المشتغلين بها اسم "المركنتاليين [Mercantilists] الذين يعتقدون في البيع بأعلى الأسعار أكثر من الشراء بأقل الأسعار، زاعمين أنها أساسية من أجل التنمية، حيث يعلن آدم سميث Adam Smith أن التجارة تحتاج إلى أن تكون حرة أو غير معوقة بضرائب الدولة ورسومها الجمركية لتعظيم المنافع، على الرغم من أنه لم يرغب في أن تخل التجارة باستقرار المجتمع، ولم يعتقد في أن رأس المال ينبغي أن ينتقل عبر الحدود. ومع أواخر القرن التاسع عشر، كان يُعتقد أن المغامرين التجاريين الجدد هم الأساس من أجل الثورة الصناعية، وأصبحت الليبرالية هي المزاج السائد حتى تم التحقق، كما اكتشف فيما بعد المؤرخ الاقتصادي بول بيروخ Paul Bairoch (1972) أن الحماية كانت أفضل للنمو في الكثير من البلدان. لكن أسطورة أن التجارة الحرة أفضل من أجل ازدهار النمو ، هي السر في هاجس التجارة حتى الوقت الحالي.

لقد قام نظام التجارة المتمركز في "الجات "GATT [الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة] بعد الحرب على كل من هذه الأسطورة وعلى "خرافة الثلاثينيات"، كما أسميها، والتي تقول بأن الحرب المتبادلة للحماية قد دمرت العالم تقريباً. وفي الفصل الرابع أتناول بالفحص هاتين الأسطورتين وغيرهما من الأساطير. إن النجاح غير المتوقع لدورة أورجواي الشهيرة للجات (١٩٦٨-٩٣) قد طوقت هذه الأساطير، وخلقت نظاماً من المفاوضات التجارية الدائمة، وولدت صوراً لـ"العزيمة التجارية"، كما أسميها الاعتقاد بأن التجارة تحقق النمو أو الأشياء الجيدة الأخرى، وتعلي من "النشاط العالمي" الذي يعزو كل الأشياء الجيدة إلى التجارة الحرة والعولمة. وفي بيان واضح عن "العزيمة التجارية"، فإن المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية WTO، ريناتو روجيرو Renato Ruggiero (في أغا خان Aga Khan، ١٩٩٨: ٢٢) قد أعلن أن "تحرير التجارة ليست مجرد وصفة طبية للنمو بل أيضاً للأمان والسلام كما بين لنا التاريخ". إن منظمة التجارة العالمية قد اعتمدت التحسينات الاقتصادية الحديثة في البلدان

الفقيرة على أساس أنها نتاج اندماجها الأكبر في النظام العولمي، وأرجعت "البدائل القبيحة" للفقر والصراع إلى الافتقار لمثل هذا الاندماج (انظر الفصل الثامن فيما بعد) فاقتصاديو التجارة الحرة يصفون - في الغالب - الهدف من العولمة باعتباره "اندماجاً عميقاً" أو بأنه تقارب الهياكل الاقتصادية الأساسية للأمم والنظم السياسية وامتدادها "بعيداً إلى ما وراء التجارة أو المعايير الاقتصادية الصارمة" (روجيرو في أغاخان، ١٩٩٨:٢٣٤).

لقد وصل هاجس التجارة إلى الذروة في مؤتمر قمة جوهانسبرج ٢٠٠٢ "للتنمية المستدامة"، حينما تحركت أستراليا والبلدان الغربية الأخرى الممسوسة بهاجس التجارة، لتحتوي في الحلول الأساسية البيئية والعادلة على فقرة: "مع التأكيد على تماسك منظمة التجارة العالمية "WTO"، بما يدل ضمناً على أننا نستطيع أن ننقذ الكوكب فقط إذا وافقت منظمة التجارة العالمية! وأُسقطت هذه الفقرة حينما ولولت بلدان العالم الثالث المعارضة (TWN، سبتمبر ٢٠٠٢، ١٤٥-٦)، لكن الهاجس القوي لحتمية التجارة مازال يحكم قبضته على قادة العالم.

العولمة في وجهك

يتوازى هاجس التجارة مع هاجس مساوٍ لنطاق أوسع من العولمة التي تُعرف بصور مختلفة على أنها اتصال أوثق بين المجتمعات أو اختصار المسافات/ الزمن أو إذابة الحدود أو اندماج الأسواق، وآخر هذه الأشياء لكونها تعريفاً يستخدمه غالباً الاقتصاديون الذين لم يخترعوا الاصطلاح ولا يستريحون له كثيراً. إنني أعرّف العولمة بأنها إزاحة العوامل المحلية والقومية في حياة الناس وإحلال عوامل غير قومية مكانها، وأصف "الدولية التعاونية"، صيغتي المفضلة لمصطلح "تجاوز الحدود القومية" بأنها حد الأسلحة، تقاطع المنافع المتبادلة فيما بين مجتمعات السيادة.

وكلما صور معتنقو العولمة بصور مختلفة العولمة باعتبارها نهاية الجغرافيا وزوال الأمم (ريستون Wriston) أو باعتبارها عالماً بلا حدود وبلداً للشبكة العنكبوتية غير

المرئية تسمى "سايبريا Cyberia" (أوهمي Ohmae) ، أو باعتبارها "قطيعًا إلكترونيًا" يتغلغل من خلال الأمم إن هي أرادت، "وقميص المجانين الذهبي" لسياسات السوق الحرة الصارمة والمفترض أنها مفيدة رغمًا عن ذلك، "والقاسية في مواجهتها، هي الرأسمالية السكمبترية Schumpterian" [نسبة إلى جوزيف سكمبتر] التي تترك المتلكئين مثل "القتلى على الطريق السريع للاستثمارات العالمية" (فريدمان Friedman، ١٩٩٩، ٢١٤، ٢٣٣ وصفحات أخرى). وبفضول غريب يعتقد هؤلاء العلماء أن مثل هذه التكهنات هي "توصيات" للعولمة، ويتعجبون لماذا توجد حركات مناهضة للعولمة!

لكن ليس كل التيار الرئيس من الكتاب هم ناشطون في العولمة، فالاقتصاديون من أمثال باجواتي Bhagwati (1998) وكروجمان Krugman، دافعا بحرارة عن التجارة الحرة لكنهما تساءلا عن فوائد الاستثمار الحر والمضاربة في رأس المال والمبالغة في التحرر من القوانين الاقتصادية. وقد انتقد لويس إميريدج Louis Emmerij، المسئول الرسمي السابق لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، العولمة على أنها مشتقة من القطاع الخاص، وتخدم بصورة أساسية المشاريع الخاصة، وتخلق الكثير من المشاكل الاجتماعية الجديدة أو مشاكل العدالة والمساواة. وتوجد بالطبع منظومة من النقاد الفرعيين أو من خارج التيار الرئيس للعولمة، بعضهم متآمرون أو جاهلون، لكن الكثيرين منهم يصدرون نقدًا موثقًا بصورة جيدة، وهو النقد الذي سنلمسه ونعرض له من خلال هذا الكتاب.

العولمة: ثلاث أساطير

إن مشروع التجارة الحرة العالمي ودفعة العولمة العامة ينبني على ثلاثة افتراضات، وهي الافتراضات التي أعتبرها غير دقيقة، بل حتى أعتبرها أسطورية:

(١) أن العولمة هي الآن متقدمة بشكل جيد،

(٢) وعلى أنها حتمية أو لا يمكن إيقافها،

(٣) وأنها جيدة بصورة رائعة لكل فرد فعلياً.

إن الأسطورة الأولى منتقدة على المدى الواسع على أساس أن التكامل العولمي وتركيز السلطة كانا مثلاً أعظم في القرن التاسع عشر الماضي (ستريتن Streeten، ١٩٩٨: l4ff)؛ حتى إن "المؤسسات عابرة القوميات "TNCsمازالت إلى حد كبير ترتكز على كيان وطني؛ أي إن الأسعار العالمية والأرباح ومعدلات الفائدة ليست موحدة بشكل كافٍ كمؤشر على تكامل السوق المتقدم (بريور Pryor، ٢٠٠٠)، وأن الإقليمية هي أقوى بكثير من العولمة (روجمان Rugman، ٢٠٠٠). وأنا أوافق جزئيًا ولدي الدليل على أن التجارة و"الاستثمارات المباشرة الأجنبية FDI "هي أقل في علاقتها مع الاقتصاد الحقيقي عما هو مُعتَقد في العادة (الفصل الرابع). ففكرة الهيمنة العولمية للكوكاكولا والماكدونالدز والنمط الأمريكي لا ينبغي تجاهلها (انظر الفصل الخامس، على سبيل المثال صندوق ٥-١)، وحتى "البنك العالمي" (٢٠٠٢: ١٥٦) أقر بأن هذا يدعو إلى القلق لكن يمكن أن يكون مبالغًا فيه. لقد سافرت إلى أجزاء من الهند، حيث بدا أنه لم يتغير إلا القليل حتى في المدن وأيقونات الغرب و"الشبكة العنكبوتية Cyberia" رغم تواجدها فإنها ذابت إلى حد كبير في خضم البؤس المستشري فيما يشبه الحداثة الهندية.

أما الأسطورة الثانية الخاصة بحتمية العولمة، فقد استنفذت مصداقيتها إلى حد كبير لأنه بينما توجد قوى للعولمة مثل تحسن المواصلات والاتصالات، فإن عملية التكامل الأولية تبدو أنها اختيار حر من الحكومات بالتحرر من القوانين التجارية وهي الحكومات التي ترتكب اليوم ما أسميه "الانتحار السيادي". حتى المناصرين للتجارة الحرة مثل باجواتي (١٩٩٨ : ٣٦٠) أو كروجمان (١٩٩٥: ٣٢٨) وبعض أنصار العولمة الشعبيين مثل ليجريان Legrian (٢٠٠٢) قد أقروا بالطبيعة التطوعية للعولمة التحررية، وكما فعل أيضًا بعض الاقتصاديين الأكثر راديكالية (مثل كينستون Kitson وميتشي Michie، ٢٠٠٠: l3ff)، بينما تحذر منظمة التجارة العالمية WTO بانتظام من الانزلاق

إلى التحلل [من كل القيود] وتستخدم أدوات "الإغلاق" من أجل منع هذا الانزلاق (الفصل الثامن)، ويتضمن هذا بوضوح أن العولمة ليست قدراً أو أمراً محتماً.

أما الأسطورة الثالثة من أن التجارة الحرة والعولمة تحققان الفائدة في الواقع لكل الناس في كل البلدان في كل الأزمان، فهي تقوم على طرق بحث مبسطة إلى حد مخل وعلى نتائج مشكوك فيها، وفي إشارة المسئول السابق في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، إميريج Emmerij (٢٠٠٠) من أن "البنك العالمي" متفائل بصورة مبالغ فيها إلى الحد الذي تتلامس فيه مزاعم الترويج للعولمة مع الغش والنفاق (مثلاً في ٢٠٠٢). إن العولمة معقدة بالتأثيرات المتقاطعة، ويمكن أن تكون هناك ميكانيزمات مفيدة مثل ما أسميه "تأثيرات مرجعية" ("صياغة" قوانين جيدة من البلدان الأخرى) و"تأثيرات تنظيمية" (الضغط الدولي من أجل المعايير المحسنة ـ انظر هيلد Held، ١٩٩٩ ، وبريثوايت Braithwaite ، ودراهوس Drahos، ٢٠٠٠) مع تأثيرات مختلطة أو معاكسة تتراوح ما بين "تأثيرات الدمج" (تجانس الممارسات القانونية والإدارية) و"تأثيرات الاستبدال" (تدمير ثقافة بواسطة ثقافة أخرى) إلى "تأثيرات معطلة" (العراقيل الاجتماعية أو غيرها). ولا تلقى مثل هذه التكاليف للعولمة التقدير المناسب من قبل ناشطي العولمة، على الرغم من أن "البنك العالمي" (٢٠٠٢: ١٢٨-٣٠) يقر الآن بصورة غير مباشرة بهذه التكاليف ، وبعض منها سوف نلمسه خلال هذا الكتاب.

وإنني أجادل على وجه الخصوص بأن أسوأ التأثيرات تأتي من التأثيرين الأخيرين ـ الاستبدال والتعطيل - فالكثير من الاقتباسات عن الناشط العولمي البريطاني، فيليب ليجراين Philippe Legrian (٢٠٠٠) الذي زعم أنه اكتشف "الحقيقة" حول العولمة، صرح بعفوية بأنها تجلب تغيراً ثقافياً نافعاً ومهيمناً، وأن معظم الناس في "العالم الثالث" تماماً مثل "الرعاع" عندنا في الغرب (٢٠٠٢: 31ff). لكن ليس هناك أي معنى لأن نزعم بأننا نعرف ما الذي تريده عدة بلايين من الناس أو كيف يتأثرون بالتغيرات الرئيسة. إن قراءاتي وأسفاري وبعضاً من عملي مع مشروعات الطبقات

الكادحة للمنظمات غير الحكومية NGO في الهند (دونكلي Dunkley، ١٩٩٣) تدل على أن وجهات نظر الناس تكون مختلطة ببعض من النمو المفاجئ في الاستهلاك، ولكنها ترتبط مع الكثير من الناس بالمقاومة للنمط الغربي غير الملائم. فمعظمهم يريدون تحسينات متواضعة في مناطق مثل الدخل والصحة والتعليم، لكن الكثيرين يرغبون أيضًا في المحافظة على تقاليدهم الخاصة، ويتكيفون وفقًا للضرورة. ويرى أحد الاقتصاديين الشرق أوسطيين والمدافع عن قدر أعظم من الاعتماد على النفس، يوسف أيه صايغ Yusif A. Sayigh(١٩٩١:٢٠٦) ، أن التبعية للخارج في الاقتصاد والتكنولوجيا والاستهلاك والتعليم والثقافة في العالم العربي هي العامل الرئيس في انبعاث الأصولية الإسلامية.

وكما يقدر اقتصادي التنمية المشهور بول ستريتن Paul Streeten، فإن العولمة هي خير للبلدان الأكثر غنى والملاك والمتعلمين والمغامرين وللأرباح والمشروعات الضخمة والقطاع الخاص على وجه العموم والرجال والموردين لثقافة العولمة وغيرهم، لكن على الجانب المعاكس على سبيل المثال تؤثر في البلدان الأكثر فقرًا وفي العمال وخصوصًا غير المهرة وفي القطاع العام والمشروعات الصغيرة والنساء والأطفال والمجتمعات أو الثقافات المحلية (ستريتن ٢٠٠١). وحيث تظهر الفوائد، مثل النمو المتزايد أو تقليل الفقر، على أنها مرتبطة بالتجارة الحرة أو العولمة، فغالبًا ما تكون الأسباب الحقيقية لها هي عوامل مثل التنمية المتولدة محليًا أو استقرار الاقتصاد الكلي أو تحسينات حديثة في الاستقرار الاجتماعي. إن زيادة التجارة أو العولمة هي في الغالب أثر بدلاً من تكون سببًا لهذه العوامل (انظر الفصل السادس). وعلى أية حال فإن النمو الاقتصادي يبدو أنه الذي يمدها بأعظم المنافع عند مستويات الدخول المنخفضة التي فيما وراءها ربما ينخفض مستوى هذه المنافع وربما ترتفع التكاليف (انظر الفصل الخامس).

وهناك الكثير من الحقائق عن العولمة، لكن هذا الكتاب يركز في الأساس على دور التجارة والجدال حول التجارة الحرة والوصلات الحرجة بين التجارة والتكنولوجيا والتنمية.

التجارة الحرة: خمس أساطير

تُعَرف التجارة الحرة عادة باعتبارها غياب القيود الحكومية على تدفقات البضائع والخدمات عبر الحدود مع أقل قدر من التنظيم المسموح، على الرغم من أن التجارة الحرة هي نتيجة لهاجس النمو التجاري السابق مناقشته، قد تزايد عدد السياسات التي يُعتقد الآن أنها مقيدة للتجارة وبأنها ضربة موجهة لليبرالية وإلغاء لها (انظر الصندوق 1.1 والفصل الثامن).

ويجادل بعض نقاد العولمة المعتدلين، مثل اتحادات التجارة وبعض المنظمات غير الحكومية NGOs (مثل أوكسفام Oxfam، ٢٠٠٢)، بأن التجارة الحرة هي بالفعل ذات باع طويل جداً، كما أن المنافع موزعة بعدالة أو أن التبادل الذي تتيحه "عادل" (غير استغلالي - انظر الفصل الثامن). يقول البعض إن التجارة الحرة أمر جيد، لكن هذا يتحقق أكثر في النظرية وليس في التطبيق، أو إنها يمكن أن تكون جيدة لكنها غير موجودة في الواقع لأن البلدان "تخادع" كثيراً جداً (عن طريق استخدام تشكيلة من أدوات الحماية الخفية). إنني لا أتفق مع وجهات النظر هذه، وأرى بدلاً من ذلك أن مذهب التجارة الحرة ينطوي على خطأ أساسي، وأن الحماية تكون في الغالب مبررة، في كل من النظرية والتطبيق.

وإنني أرى أن هناك خمس أساطير للتجارة الحرة ترتبط بأساطير العولمة الثلاثة، وهي :

(١) إن التجارة مندمجة منذ القدم في الطبيعة الإنسانية .

(٢) إن التجارة الحرة والأسواق الحرة والمبادرة الخاصة هي الأفضل لمعظم التبادلات.

(٣) إن "الميزة النسبية" هي أفضل أساس لكل أنواع التبادل للسلع والخدمات .

(٤) إن المتاجرة والتجارة الحرة لهما، في حالة التوازن، فوائد إيجابية صافية غامرة لكل المعنيين.

(٥) إن حجم التجارة قد ازداد بالتدريج بمرور الوقت، وهو ما يشير إلى حتمية العولمة. إن الأساطير بطبيعتها تحتوي على بذور الحقيقة، وأنا لا أرفض هذه التأكيدات الخمسة بالكامل - فالتجارة قديمة وقد ارتفعت بمرور الوقت، على سبيل المثال - لكنني أجادل عبر هذا الكتاب، وخصوصًا في الفصل الرابع ، بأنها مُبالغ فيها على وجه العموم، وأسيء فهمها جزئيًا ، وغالبًا ما جرى تبسيطها بصورة مخلة، ولا تتماشى دائمًا مع الأدلة.

إن معظم الأسطورة على وجه الخصوص مستمدة من حدس آدم سميث Adam Smith بأن التجارة والتحسن الاقتصادي بوجه عام هي غرائز بشرية طبيعية (انظر ما بعده)، ويستنتج آخرون أن التجارة الحرة والتنمية بشكل عام هما من أجل ذلك "مجرد طبيعة إنسانية". وسوف أسمي هذا "النزعة السميثية" [نسبة لآدم سميث]، وهي النزعة التي توجد منها نسخ عديدة، وأرى أنها طبيعية لكنها جزئيًا مخلة بالتوازن عن طريق نزعة طبيعية مساوية وهي "النزعة الغاندية" [نسبة إلى غاندي] للبحث عن المحافظة على التقاليد ذات القيمة والمؤسسات الاجتماعية والبيئات الطبيعية (انظر الفصل الرابع).

وفوق كل شيء، فأنا أقيم قضيتي ضد مذهب التجارة الحرة على أربعة أسس عامة:

(١) أنها مبسطة تبسيطًا زائدًا عن الحد وتعتمد اعتمادًا مفرطًا على أساطير وفرضيات مشكوك فيها.

(٢) أنها تضيق بشدة وتحذف مدًى من الاعتبارات غير الاقتصادية.

(٣) وأنها تمثل فقط الوسائل وتخفق في الحساب الصحيح للغايات أو الأهداف.

(٤) وأنها تستلزم تغيرات تكون مع الكثير من الضغوط التكنولوجية والتنموية غير ديمقراطية أو لا تحظى بالإجماع على القبول بها. إن الكتب الدراسية للتجارة والأبحاث والتقارير تبدو اليوم بالغة التعقيد، تعج بمجاميع من الإحصاءات والرسوم

البيانية و"الاقتصاد القياسي" (التطبيقات الرياضية على الاقتصاد)، لكن بالفحص الدقيق نجد أنها في الغالب تقوم على فرضيات ضيقة ومبسطة إلى حد كبير.

صرح الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريدمان Milton Friedman ذات مرة أنه لا يهم إذا كانت الافتراضات غير واقعية ما دام أن النظريات قد اختُبِرت بقدر كافٍ. لكن المشكلة تكمن في تعريف "الواقعية" و"الكفاية"، لأن الفروض من الممكن أن تشكل النتائج، وبالتأكيد أن تضمين معايير غير اقتصادية يمكن أن يغير بالكامل الطريقة التي تُقَيَّم بها السياسات التجارية. لقد طرحت أمثلة على هذه المشاكل عبر الكتاب، للوصول إلى قناعة مؤداها أن النظرة الأكثر شمولاً من النظرة التي تبناها معظم الاقتصاديين تضع التجارة الحرة والعولمة في موضع شك أكبر بكثير.

إن أنصار السوق الحرة يجادلون بأن التجارة الحرة هي السياسة التجارية "المثلى" بالمقارنة مع الحماية، لأنه من الناحية النظرية من المفترض أنها تجعل كل فرد أفضل (اقتصاديًا) بدون أن تجعل أي فرد أسوأ مما كان، ولأنها في التطبيق على حسب الزعم تنتج دخلاً أعلى وتحقق نموًا اقتصاديًا أسرع من الحماية. إن القاعدة غير المكتوبة لأنصار التجارة الحرة هي أن الميزة النسبية للسياستين، التجارة الحرة أو الحماية، تتوقف على أي منهما يمكنه أن ينتج دخلاً أعلى، فهم يزعمون أن التجارة الحرة هي التي تفعل دائما في الغالب. ويقبل بعض النقاد بهذه القاعدة، والزعم المضاد هو أن الحماية يمكنها في الغالب إنتاج دخل أعلى، وخصوصًا أن التجارة الحرة "تحبس" البلدان عند درجة متدنية من سلم التنمية (انظر الفصل الخامس أدناه)، ويتشكك الكثيرون في المفهوم الأساسي للميزة النسبية. وعلى النقيض، فإنني أرى المدى الأوسع من المعايير التي ينبغي استخدامها وليس مجرد الدخل والنمو، وأن مذهب "المكاسب من التجارة" هو أكثر إشكالاً من "الميزة النسبية" (انظر الفصل الثاني). فمع معيار أوسع من مجرد المعيار الاقتصادي نجد أن قضية التجارة الحرة تضعف إلى حد بعيد.

صندوق ١.١ ما هى التجارة الحرة ؟

إن التجارة الحرة هي غياب الحواجز الاصطناعية التي تعوق تدفق البضائع والخدمات فيما بين البلدان. وتوجد خمسة أنواع من العوائق للتجارة في البضائع والخدمات:

١ ـ الحواجز الطبيعية: تكاليف النقل والمواصلات، المسافات الطبيعية، العوائق الجغرافية (التضاريس الجبلية، إلخ).

٢ ـ الحواجز الثقافية: اللغة، التقاليد، المواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية والممارسات التجارية المتشعبة.

٣ ـ حواجز السوق: المنافسة غير الشريفة، تكتيكات المشاركة في السوق، التجارة الاحتكارية أو إستراتيجية المنافسة المحدودة (الفصل الثالث)، وأدوات تعظيم الأرباح للمؤسسات عابرة القوميات TNC، مثل التسعير المتحول أو تباين "تسعير السوق" (اختلاف الأسعار بقدر كبير باختلاف البلدان ـ انظر بريور Pryor، ٢٠٠: ١٢٠) .

٤ – الحواجز السياسية: التعريفات (الرسوم الجمركية) ، والحصص أو تراخيص التصدير، وإعانات للإنتاج المحلي ، وحظر التصدير؛ ومخططات زيادة الاستيراد، والمدى الواسع من الحواجز "غير التعريفة" مثل القيود الفنية الإدارية و"قيود التصدير الطوعية". ويميل المؤيدون للتجارة الحرة إلى الجدال بأنه حتى الضريبة أو الحجر الصحي أو الاشتراطات البيئية أو غيرها من السياسات التي تقيم التفرقة ضد الواردات، وإن كانت غير مقصودة، تمثل نوعًا من العوائق التجارية.

٥ ـ نظم الخدمات ولوائحها : يقال إن تجارة الخدمات تكون مقيدة باللوائح والنظم القومية مثل الحظر أو الحد من دخول المورد الأجنبي (البنوك وشركات التأمين، إلخ)، أو القيود على عمليات التمويل الأجنبي أو وضع حدود على حركة الأفراد العاملين في الخدمة الأجنبية.

إن الحماية هي استخدام متعمد للقيود السياسية أو اللوائح التنظيمية لمساعدة الصناعات المحلية أو لدعم الصادرات.

ويزعم أنصار التجارة الحرة أن الحماية بما تؤدي إليه من زيادة عدم الكفاءة وتضخيم أسعار الواردات، يرفع التكلفة على المشروعات المحلية. ويرد أنصار الحماية بأن مثل هذه التكاليف يمكن أن تفوقها المنافع الاجتماعية.

ويرغب المؤيدون للتجارة الحرة في إزالة الكثير من هذه الحواجز على قدر الإمكان، عن طريق إلغاء الحماية واللوائح المنظمة والتنسيق التنظيمي العالمي أو حتى تقليل الحواجز الثقافية من خلال المواقف المناصرة للعولمة. ويهدف ذلك إلى خلق "مستوى من ميدان للعب" تتساوى فيه فرصة كل الشركات في الوصول إلى الأسواق في كل البلدان.

تحدٍ لمقولة لا يوجد بديل TINA - توجد بدائل!

إن هؤلاء الذين يزعمون أنه لا يوجد بديل (TINA) [There Is No Alternative] لاقتصاديات السوق الحرة والتجارة الحرة والعولمة، يفتقرون إلى كل من الخيال والمعرفة، لأن منظورات البديل والمقترحات ترتبط مع بعضها البعض وخصوصاً فيما بين الكتاب أو الناشطين للتيار الفرعي من التيار الرئيس والكتاب أو الناشطين من غير التيار الرئيس تماماً، بل حتى إلى حد ما من داخل التيار الرئيس.

وتوجد مدارس بديلة كثيرة للتفكير في الاقتصاد بمفرده، لكن لأغراض التسهيل سوف أحدد أربع مجموعات من المداخل التي تتعلق بثلاث مجموعات من القضايا التي يغطيها هذا الكتاب: المواقف تجاه الموضوعات الرئيسة للتجارة والتنمية والتكنولوجيا، والمواقف تجاه كل من الأساليب والأهداف في صناعة السياسة ، والمواقف تجاه المدى الأوسع من المعايير بما فيها المعايير السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والبيئية والاعتبارات الروحية (المحددة بشكل موسع). إن العناوين على رأس كل مجموعة هي من عندي، والحدود فيما بينها ليست صارمة، وأدوار المنظرين المذكورة تمثل المقاربات والمداخل بدلاً من أن تجسدها بصورة شاملة.

١ - المدخل العقلانى الاقتصادى للسوق الحرة (سميث/ ريكاردو)

إن سميث Smith (١٧٧٦) وريكاردو Ricardo (١٨١٧) وميل Mill (١٨٤٨) وآخرين من الاقتصاديين "الكلاسيكيين" هم الرواد في الزعم بأن الأسواق الحرة والتجارة الحرة مفيدتان، لكنهم لم يكونوا متشددين في رأيهم بخصوصها: فالاقتصاديون "الكلاسيكيون الجدد" من منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم قد تشددوا في هذا المذهب بصورة عظيمة. ويميل الكلاسيكيون الجدد إلى تصوير الناس على أنهم أفراد عقلانيون، ومستهلكون يعظمون من منفعتهم، وأهدافهم مادية، وقيمهم

نفعية بصورة كبيرة، ويتخذون القرارات الاقتصادية بمعزل عن الخصائص الأوسع للحياة. ومن ثَمَّ يرى هؤلاء المنظرون الاقتصاد ككل باعتباره مجرد تجمع من مثل هؤلاء الأفراد الذين يُعتبرون وكلاء "ممثلين" (انظر كين Keen، ٢٠٠١). إن معظم الاقتصاديين لا يرون الناس بهذه الطريقة في الحياة الحقيقية، لكنهم يقبلون التصوير بغرض التبسيط أو حتى تسهيل النموذج. وحينما تكون الخلافات مسموحًا بها، فسوف تتبعها في الغالب نتائج بديلة، وهي الحالات التي سوف نرصدها في الفصول القادمة. ويركز معظم الاقتصاديين الدوليين للسوق الحرة بدقة شديدة على التجارة، ويفترضون أهدافًا مادية، ويتجاهلون القضايا غير الاقتصادية، حيث يكون في الغالب الهدف الشامل لنظرية التجارة في الأساس هو تعظيم الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومن ثَمَّ النمو ، وربما كان الاختلاف الأعظم بين الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أو المناصرين الآخرين للسوق الحرة والتجمعات الثلاثة التالية، هي أن السابقين يعتقدون بشكل موسع في توازن السوق الذاتي التلقائي مع التوازن المعتاد الذي "يعمل من أجل الأفضل" عبر اليد الخفية لآدم سميث Adam Smith، بحيث تصفي الأسواق بشكل روتيني وتنتج ما يحتاجه الناس حقيقة، مع ضمان التوظيف الكامل والتجارة المتوازنة. ويرى معظم الاقتصاديين الآخرين التوازن باعتبار أنه لا يرقى إلى أن يكون حميداً بصورة مؤكدة، أو حتى يتشككون في مفهوم التوازن نفسه، ويرون بدلاً من ذلك الحاجة إلى تدخل الحكومة والمجتمع في العملية الاقتصادية بما فيها التجارة أو التجارة الأخرى الدولية. إن أنصار الأسواق الحرة يرون الاقتصاد باعتباره قاربًا شراعيًا يعدل مساره وفقًا لنسمات السوق، بينما يراه الكينزيون Keynesian [نسبة إلى كينز] أو "المنشقون" الآخرون على أنه زورق بموتور يعمل بطاقة الاستثمار ويحتاج إلى تحكمات شديدة. إن هذا الفرق الفلسفي هو عامل مميز حاسم فيما بين مؤيدي التجارة الحرة وأنصار الحماية الذين يعكسون في الأساس وجهات نظر عالم مختلف.

٢ ـ مدخل التدخل فى السوق (كينز/ كالدور)

إن هؤلاء المتأثرين بالاقتصادي البريطاني العظيم جيه إم كينز J.M. Keynes يرون الطلب يقود الاقتصاد، ويقرون بـ"إخفاقات السوق" أكثر مما يفعل أنصار السوق الحرة، ويدافعون أكثر بكثير عن سياسة التدخل، وخصوصاً لأغراض الاقتصاد الكلي، لكن أيضًا من أجل "إدارة التجارة" (الفصل الثامن). ويتعاطف كينز نفسه مع سياسات التجارة الحرة، على الرغم من أنه يعتقد أن التدخل في التجارة يمكن أن يؤدي إلى تحسين ظروف التوظف، وهو يقبل ببعض الحماية الدائمة من أجل التوازن بين مختلف الصناعات بما فيها دعم الزراعة التقليدية، وأعتقد بأن المستويات العالية من الاعتماد على النفس مجدية تمامًا (دونكلي، ١٩٩٥، ٢٠٠٠ b : أماكن متفرقة؛ الفصل السابع).

إن زميل كينز المجري-البريطاني، نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor (1978؛ ١٩٨٩) قد ركز بشكل أكبر على قضايا الاقتصاد الجزئي وعمليات الاستثمار والاقتصاديات الكبيرة والفوائد المضاعفة للتصنيع، المعارضة بشدة للتجارة الحرة. وكان كالدور رائداً في الكثير من الانتقادات الحالية الموجهة للاقتصاد الكلاسيكي الحديث الذي تركز على الاعتراف بالمنافسة غير العادلة (الاحتكار والمنافسة المحدودة)، أو "العوائد المتزايدة" أو "الاقتصاديات الكبيرة" (بدلاً من "قانون تقلص العائدات" الأصولي)، و"التأثيرات التعليمية" (التحسينات في الكفاءة وفقًا لعمليات التعلم فيما بين العمال والمديرين بمرور الوقت) وبديل ميكانيزمات السوق لمفهوم "التوازن"، وخصوصاً فكرة "السببية المتراكمة" (انظر الفصل الثالث).

إن الكالدوريين [نسبة إلى كالدور] الأمريكيين مثل ليستر ثيورو Lester Thurow (١٩٩٢) ولاورا دي أندريا تايسون Laura D'Andrea Tyson يذهبون حتى إلى حد أبعد، إذ يحثون على حماية النمط السياسي للصناعة لدفع المنافسة في الصناعات عالية التكنولوجيا- فمعظم "الكينزيين" يشاركون في التأييد نفسه للتنمية وفي أهداف

دعم التكنولوجيا، مثل العقلانيين الاقتصاديين، يضعون الحد الأدنى من التركيز على القيم أو العوامل الاجتماعية الثقافية، على الرغم من أنهم مهتمون في العادة بقضايا المساواة، بينما كينز نفسه (١٩٣٠) يتنبأ بعودة سطوة الدين والتقاليد.

٣ - مدخل التنمية البشرية (ماركس/سن)

إن المجموعة الأكثر تنوعًا من السابقتين، منظري التنمية البشرية، الأكثر تشككًا بصفة أساسية في نظرية السوق الحرة والاقتصاد الرأسمالي وعمليات التنمية الأرثوذكسية [الأصولية] ، والتركيز على الأهداف الاجتماعية أو الرفاهية و"تنمية الطاقة البشرية"، وهو المفهوم الذي منحه الشهرة الاقتصادي/ الفيلسوف الهندي- البريطاني أمارتيا سن (Amartya Sen (1983:2001، لكنه اشتقه بصورة مكثفة من ماركس Marx (انظر كاوين Cowen وشينتون Shenton، ١٩٩٦:٤٤٩ وغيرها). ولا يُعتبر الماركسيون بالضرورة ماديين بالمعنى الدقيق مع اهتمامهم بالتقاليد الثقافية أو الروحية، وأنهم يميلون إلى التغيير الاجتماعي الراديكالي، على الرغم من أنهم يسعون إلى طوباوية أكثر إبداعًا ومساواة وتعاونًا على المدى الطويل. إن ماركس نفسه دافع عن التجارة الحرة ليسرع من التنمية الاجتماعية والثورة (انظر الفصل الثالث)، لكن الماركسيين "التابعين" (مثل أمين Amin، ١٩٩٠) هم مشهورون بدفاعهم عن الاعتماد على النفس باعتباره أداة للتنمية للتغلب على العقبات "الإمبريالية".

وعلى العكس من ذلك، فإن "سن" الممثل الصحيح للتيار الرئيس الحائز على "نوبل"، يقبل بمبادئ السوق العامة والأشكال الحالية للعولمة، والتجارة الحرة المعقولة، والأهداف التي تميل للتنمية ذات الأجل الأطول. فمعظم مساهماته الراديكالية هي أولاً مفهومه عن "التوسع في الطاقة" الذي يتضمن تدبير المنافع الجمعية مثل البنية الأساسية والتعليم والقضاء على الأمية والتدريب وتوظيف النساء، أو التنمية الاجتماعية العامة، وثانيًا، فكرته عن "التأهيل" التي توحي بأن مساعدة الناس تنبع من

الأمان الجمعي كما تنبع من الدخل المستمد من السوق. ويجادل "سن" في الحقيقة بأن الأسواق الحرة في الغالب تفاقم من المجاعات، وأن إعادة التوزيع العام قد كانت مكملة للعدالة الاجتماعية منذ العصور القديمة، وهي وجهة النظر التي انتشرت في السابق عن طريق بولاني Polanyi (١٩٥٧:١٩٧٧)، وبأن الديمقراطية كما هو الحال في الهند هي مؤثرة أكثر بكثير من الحكم الديكتاتوري على النمط الصيني (دريز Dr'eze وسن Sen، ١٩٨٩؛ ١٩٩٥). إن هذه النظرة الإنسانية لسياسة التنمية كانت مؤثرة إلى حد كبير في المنظمات الدولية، وخصوصًا الأمم المتحدة UN، وتميل إلى أن تكون أكثر تدخلاً من المدخل "الكينزي" الأكثر اعتدالاً. وعلى الرغم من أن وجهات النظر الخاصة بالتجارة لهذه المجموعة مختلطة، فإن الكثيرين يدافعون عن التدخل من أجل أغراض الإدارة والتجارة العادلة (انظر الفصل الثامن).

٤ ـ مدخل السيادة المجتمعية (غاندى/شوماخر)

وهذه المجموعة هي الأكثر تنوعًا وبعدًا عن التيار الرئيس التقليدي من المجموعات الثلاث السابقة، فهذه المجموعة تسعى إلى كل من الطرق أو السياسات الاقتصادية البديلة، مثل العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وصيانة المجتمعات والثقافات أو استعادتها وحماية السيادة الوطنية (مع قدر أكبر من التعاون الدولي) والتقليل من القيم المادية، وبالنسبة للبعض، هي إطار روحي كلي أكبر من أجل العيش فيه. وبالفعل فإن أي شخص في هذا التجمع يعارض التجارة الحرة والعولمة السلبية، ويدافع في معظم الأحوال عن التدخل في ما أسميه أنا مبررات التجارة العادلة والقائمة على الاعتماد على النفس (انظر الفصل الثامن). ويأخذ منظرو "السيادة المجتمعية" وناشطوها عن الكثير من المصادر، لكن بالنسبة للكثيرين منهم فإن أحد مصادر الإلهام الأساسي العميق هو قائد الاستقلال العظيم للهند المهاتما غانديMahatma Gandhi الذي كان متأثرًا بمختلف حركات السلام وجماعات العمل المناهضة للعنف

والمذاهب الاقتصادية البديلة ونظريات الاعتماد على النفس وجماعات التكنولوجيا البديلة، وتحقق الكثير من ذلك من خلال الاقتصادي المتعدد الأصول البريطاني الألماني المولد إي إف شوماخر E.F. Schumacher (شوماخر Schumacher، ١٩٧٣؛ كينج King، ١٩٨٨: ch. 10)(١) .

إن أفكار غاندي قد تعمقت كليًا في وجهة نظر روحية عن الحياة والعالم، مع السعي المثالي الفردي إلى تحقيق الذات من خلال البحث عن الحقيقة الروحية. ويقود هذا إلى المفاهيم الهندوسية التقليدية مثل السلام والحب والعمل القويم وأهيمسا Ahimsa (اللاعنف)، وتطبيقها على كل مسارات الحياة، ومن ثَمَّ يستلزم الأمر الأفعال السياسية مثل ساتياجراها Satyagraha (المعالجة غير العنيفة للأخطاء)، وسارفودايا Sarvodaya (الاحترام والعدالة للجميع)، وسواديشي Swadeshi (السيادة والاعتماد على الذات للمجتمعات والأمم).

وقد عارض غاندي النمو الاقتصادي العنيف، على اعتبار أنه مُفسد أخلاقيًا، والتجارة الحرة باعتبارها مدمرة اجتماعيًا، والنقل الحرفي عن الغرب باعتباره تقليلاً للمكانة. وقد دافع بصور مختلفة عن القرى المكتفية ذاتيًا (المذكورة أعلاه)، والأولوية للمحليين على الأناس الأكثر بعداً والتكنولوجيات البسيطة وأنماط الحياة الطبيعية، والاعتماد على النفس في الاستهلاك، أو ما أسماه المرشد الروحي الهندي ساتيا ساي بابا Satya Sai Baba "سقف الرغبات" أو "التقليدية المعدلة" أو المحافظة على التقاليد المفصولة عن تلك التقاليد المدمرة. وتكون مثل هذه الأفكار بدائل ثورية محتملة للمادية العولمية (انظر الفصل الخامس).

وقد كان شوماخر (١٩٧٣) متأثرًا بشدة بغاندي، على الرغم من أنه سمى إطاره الاقتصادي السياسي "الاقتصاد البوذي"، فقد تنبأت البوذية منذ فترة طويلة ببعض من هذه الأفكار. فقد ركز تركيزًا خاصًا على المفهوم البوذي لـ"المعيشة الصحيحة" الذي يتضمن أنه في كل الأشياء بما فيها العمل والاستهلاك، ينبغي على الأفراد أن

يفعلوا ما هو صحيح أخلاقيًا ومطلوب بيئيًا. ويشتهر شوماخر بمعتقداته في أن السياسات الاقتصادية ينبغي أن تقوم في إطارات أخلاقية وبيئية وشعبية وروحية، وتستلزم أهداف التنمية أن تحتوي على مجالات صغيرة ومجتمعات لامركزية، وينبغي أن تكون التكنولوجيات "متوسطة" (انظر الفصل الخامس) أو "ملائمة" للمقياس الإنساني ولحاجات المجتمع، وللسيادة المحلية والقومية، وللمحافظة على البيئة. وعلى هذا الأساس، أنشأ "المجموعة التكنولوجية المتوسطة القائمة في لندن" التي تروج الآن لهذا النوع من التكنولوجيا والتنمية في شتى أرجاء العالم. وقد عارض "شوماخر" (١٩٧٣: ٥٦-٧) التجارة الحرة والعولمة على أساس أن التنقل غير الضروري قد خلق ضعفًا هيكليًا وتحللاً للمجتمع و"ترهلاً" عامًا. وقد رأى هو مع غاندي الروابط بين التجارة والتكنولوجيا والتنمية والقضايا الاجتماعية الأوسع.

وعن هذه المجموعات الأربع، فقد حددت معظمها مع مزيد من التركيز على الرابعة، لكنني أخذت من المجموعات الأخرى كلما كان ذلك ملائمًا، بما في ذلك بعض القريبين من التدخل من أنصار التجارة الحرة مثل كروجمان Krugman ورودريك Rodrik اللذين تكشف أعمالهما المعلوماتية عن الكثير من الشروخ في مذهب التجارة الحرة، حتى ولو كانا لم يعتنقا الحماية المكثفة.

أهداف مختلفة لتجارة وتنمية مختلفتين

إن هذا الكتاب في مجمله هو دراسة نقدية بشكل عام لقضية التجارة الحرة، تغطي كلاً من النظرية والتطبيق، استنتجت منها أن المنافع المعلن عنها للتجارة الحرة والعولمة هي عرضية وفي جزء منها أسطورية عوضًا عن أنها مؤكدة بصورة تلقائية، وبأنه يوجد لها بدائل تتمتع بالمصداقية. وأنا لا أعالج كل القضايا بقدر متساوٍ؛ فقضايا العمالة والبيئة على سبيل المثال لها بالفعل الكثير من التغطيات، على الرغم من أنني ألمسها، وأفحص هذين الموضوعين في مباحث منفصلة (دونكلي Dunkley، ١٩٩٦، ١٩٩٩).

وفي الفصل الثاني أقوم بالتحليل النقدي لنظرية التجارة الحرة الأرثوذكسية، وأحدد الخطوط العامة للمنظورات "المنشقة" البديلة في الفصل الثالث. وفي الفصل الرابع أعيد التذكير ببعض الأدلة التاريخية والإحصائية المضادة لأساطير التجارة الحرة، بينما في الفصل الخامس أتناول أسس المساواة والبيئة والثقافة وغيرها من الأسس من أجل مدخل بديل للتنمية والتجارة. ويمدنا الفصلان التاليان بحالات دراسية غير عادية، إحداهما حالة تنتقد "البنك العالمي"/منظمة التجارة العالمية WTO الشهيرة، بسبب السوق الحرة وتنمية "التوجه للتصدير"؛ وتناقش الأخرى جدوى ما أسميه "تجارة الاعتماد على النفس". وفي الفصل الثامن ، أفحص بدقة التجارة العالمية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية WTO، والأشكال البديلة للتجارة، المحكومة والعادلة والاعتماد على الذات، وأقترح بعض الهياكل الجديدة من أجل عالم أكثر عدالة وأكثر تعاونًا.

وعلاوة على كل ذلك، فإنني أجادل ضد التجارة الحرة على أساس أن منافعها قد شابتها المبالغة واتسمت تكلفتها بالتقليل من قدرها، ولكون تأثيراتها الرئيسة غير ديمقراطية، وتحدث تغيرًا اجتماعيًا "لا يوجد إجماع على قبوله". والأكثر من هذا هو أن أنصار التجارة الحرة يبدو أنهم متأكدون من أن مزايا مذهبهم تعتمد على البحث عن الأهداف. فإذا احتجنا رجال أعمال مقاولين، أو قيادة أعمال، أو تكنولوجيا عالية، أو شبكة عنكبوتية مرتبطة بحرية انسياب عولمية، فنحن ربما نحتاج إلى عولمة تكنولوجية، على الرغم من أن منظرين مثل ثورو Thurow (١٩٩٢) يقولون إن التجارة الحرة بالكامل ليست الطريق لفعل هذا. لكن إذا كانت أهدافنا من أجل عدالة أكبر ومن أجل العدالة والبيئة ومجتمع كلي، إذن الانفجار الكامل للتجارة الحرة أو العولمة التقنية ليس مطلوبًا. وتوجد هناك حالة للسماح للأمم أن تجد قدرًا أكبر من تجارة الاعتماد على النفس وتكتشف نماذج التنمية الخاصة بها. وخلال هذا الكتاب أطرح بعض الأهداف البديلة التي يمكن السعي إلى تحقيقها، وخاصة ثلاثة منها ، وهي الأهداف التي أصفها على أنها العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة والتكامل الثقافي.

هوامش الفصل الأول

(١) بخصوص الأفكار الغاندية وتأثيراتها، انظر ويبر Weber، ١٩٩٩؛ مورفي Murphy، ١٩٩٠ .

الفصل الثاني

هذه هي النظرية!
الجدل الأبدي حول مذهب التجارة الحرة

إذا كان يمكن لبلد أجنبي أن يزودنا بسلعة أرخص مما نستطيع نحن صنعها، فمن المفضل شراؤها منه مع جزء ما من المنتج من صناعتنا، موظفًا بطريقة تعطينا بعض الأفضلية.

آدم سميث Adam Smith، (١٧٧٦ ، I : ٤٧٨-٩)

إن نظرية الميزة النسبية لديها الكثير مما يبرر تواجدها؛ فقد أعلنها بول صمويلسون Paul Samuelson الأمريكي الحائز على نوبل، إنها الفرض الوحيد في العلوم الاجتماعية الذي يمكن عرضه رياضيًا باعتباره حقيقة وأمرًا غير عادي (مانسكي Maneschi، ١٩٩٨:I) ، ويصورها المنظر التجاري رونالد فيندلي Ronald Findlay " أعمق" وأجمل نتيجة في كل علم الاقتصاد، ويصفها سودرستين Soder-sten، الاقتصادي الدولي الرائد في كتابه التعليمي بأنها "واحدة من أقدم النظريات الاقتصادية التي لم تنقض". وتوجد اليوم وجهة نظر يُهمس بها فيما بين أكثر أنصار العولمة الأيديولوجيين (الفصل الأول)، وجهة نظر لا يشارك فيها كل الاقتصاديين، وهي أن القضية قد أُغلقت الآن . فالتجارة الحرة هي بشكل عام الأفضل لكل الناس في كل البلدان وفي كل الأزمان، وبأنها تحقق مكاسب أكيدة، وتؤدي إلى الازدهار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. إن منظمة التجارة العالمية WTO و"البنك العالمي" وضعا نظامهما العالمي الجديد بناءً على مثل هذه التأكيدات، لكن هذا الفصل سوف

يبحث الافتراضات المنطقية الأساسية والاستدلالات الخاصة بنظرية التجارة الحرة. وإنني أرى أن تضمينات التجارة الحرة هي أكثر تعقيداً، فالنظرية أقل تماسكاً وفوائدها أقل مما تؤكده مزاعم أنصار العولمة.

ثورة سميث-ريكاردو

إن نظرية التجارة هي بالفعل نظريتان في واحدة، تقضي الأولى بأن كل بلد يمتلك "ميزة نسبية" في بعض الصادرات، وتقر الثانية بأن التخصص في خطوط التصدير هذه سوف يجلب "المكاسب من التجارة". إن فكرة أن التجارة تحفز الاقتصاد كانت متواجدة منذ أمد بعيد، فأنصار التدخل التجاري الأوائل المعروفون باسم "الميركنتاليين Mercantilists" [أنصار الاقتصاد الرأسمالي] يجادلون بأنها وسيلتهم القوية لتكديس الذهب والفضة والسلطة الوطنية على الرغم من أن البعض قد توصل إلى مفهوم السياسة الصناعية (هدسون Hudson، ١٩٩٢؛ مانسكي Maneschi، ١٩٩٨).

لكن الثورة الحقيقية بدأت مع سميث Smith (١٧٧٦) الذي كان رائداً في الكثير من الاقتصاديات الحديثة، بما فيها الأفكار التجارية لـ"الميزة المطلقة" (انظر أدناه) و"المكاسب من التجارة" (الاقتباس أعلاه)؛ ومفاهيم التنمية عن "تقسيم العمل" (1776,I: 8ff) والنمو الاقتصادي والتوسع في الإنتاجية (1776,I: 9) والاقتصاديات الكبيرة وتوليد الفائض والتراكم الرأسمالي والتغير التقني، وحتى فلسفة الاستهلاك التي أشار إليها كتاب التنوير الأوائل من أن الرفاهية كانت حقًا للجميع وليست فقط للصفوة الاجتماعية.

وقد كان لسميث أيضًا لمسته على التنظير لـ"السيادة المجتمعية". الجانب الأخف الذي ظهر في كتابه المبكر الأكثر توجهًا إلى الفلسفة، "نظرية المشاعر الأخلاقية The Theory of Moral Sentiments". وقد أدان بطرق متنوعة "التحايل لرفع الأسعار" عند التاجر (1776,I:44)، وعلى أمل أن الاستثمار والتوظيف سوف يظلان على الصعيد المحلي بدلاً من الانتقال عبر البحار(1776, I: 476-7) ، فقد حذر من أن الآلات يمكن أن

تجعل العمال "أغبياء وجهلة" (. ١٧٧٦ ٢: ٣٠٣)، ورأى أن الناس كان لديهم تفضيل للزراعة التقليدية (. ١٧٧٦ (I:403)، ووضع ضمنًا حدودًا نهائية للنمو بمجرد أن تتحقق للبلد "التكملة التامة للترف والغنى الذي تسمح باكتسابه تربتها ومناخها وموقعها فيما بين البلدان الأخرى"(1776,I: 106) .

وعلى الرغم من أن سميث قد دافع عن "حب الذات" والسعي إلى الربح و"اليد الخفية" للسوق التي افترض أنها قادت التجار بشكل عارض إلى مجتمع المنفعة (1776,I:477-8) ، فإنه حث أيضًا على مؤسسات "المجتمع المدني" التي يمكن أن تخرب "الأهواء" التي تميل إلى الربح للتجار الجشعين ورجال الصناعة (1776, I: 519) إلى "الاهتمامات" الأوسع للكل. ومن أجل هذا التخريب، فقد أوصى ببضعة عشرات من الأشكال للتدخل في السوق، متضمنة الضرائب المختلفة والقيود على الاحتكارات والتحكم في الأسعار وتوفير المدارس والأعمال العامة وحظر التصدير على أصناف الأغذية النادرة وحتى تنظيم المهرجانات المحلية. وهو أيضًا قد وافق على الحماية من أجل أغراض الدفاع والعائدات والتكيف.

إن دافيد ريكاردو David Ricardo المضارب في البورصة في لندن وعضو البرلمان والاقتصادي غير المحترف والأقل مدرسية من سميث وأكثر منه فنية، نظم نظرية العمل المبكرة للقيمة (أثر فيما بعد في ماركس) وطور نظرية إنتاج رائدة، وفيها تسبب "قانون العائدات المتقلصة" بارتفاع الإيجارات (الدخل من الأرض) وانخفاض أرباح التصنيع، وأن يصل الاقتصاد في النهاية إلى "حالة مستقرة" (النمو صفر). واستطاعت التجارة الحرة أن تخفف هذه الحالة عن طريق تقليل تكاليف الغذاء والأجور، لكن ليس منعها.

لكن ريكاردو قد خلد اسمه في الأساس بنظريته البزرية التي توقع الآخرون جزئيًا أن التجارة مشتقة من "الميزة النسبية" القائمة على ما يسمى اليوم "تكاليف الفرصة النسبية"، وليست "الميزة المطلقة" لسميث القائمة على التكاليف الكلية (جدول ١ ,٢). ويتضمن هذا بوضوح الفكرة الحديثة الساكنة من أن كل بلد له ميزة نسبية في شيء ما، وتستطيع أن تكسب من التجارة في هذا التخصص، على الرغم من أن ريكاردو لا يؤيد

التجارة الحرة الكاملة أو تصدير رأس المال الخاص (١٨١٧: ٥٥)، ويقر بأن التجارة يمكن أن تكون معطلة للمزيد من التنمية في البلدان المعتمدة على التجارة(1817: ch.19).

وهكذا فإن ثورة سميث-ريكاردو تضمنت الاعتراف بدور ميكانيزمات السوق والمكاسب من التجارة والروابط العامة بين العوامل الاقتصادية وتتضمن التجارة البينية والتكنولوجيا والتنمية، لكن أيًا من المنظرين لم يكن متشدداً بخصوص تضمينات مذاهبه، أو اعتقد بأن التجارة ينبغي أن تهيمن على المجتمع.

وبعد ميل (1848) Mill، فإن الأهمية المدركة للتجارة ارتفعت مع توسيع الثورة الصناعية من أحجام التجارة وحصص الناتج القومي الإجمالي GNP، ويفترض معظم المنظرين صحة مذهب "المكاسب من التجارة" ويقصرون الجدال على مصادر الميزة النسبية أو ميكانيزمات السياسة التجارية - إذا كان من الضروري استخدام الحماية فإن الإعانات المالية هي الأفضل من فرض التعريفات التي هي أفضل من الحصص، وهكذا. فقد نشأت أشهر نظرية للميزة النسبية في الثلاثينيات من القرن العشرين وهي النظرية التي وضع فرضياتها الاقتصاديان السويديان هيكسكير Heckscher وأوهلين Ohlin (HO)، وتقوم على وفرة المصادر - على سبيل المثال - فالبلدان ذات العمالة المتوفرة ستكون لها ميزة نسبية في البضائع التي تحتاج إلى عمالة كثيفة وسوف تقوم بتصديرها.

ومن هذه النظرية المقبولة عالميًا في ذلك الحين فقد انبثقت عنها بالطبيعة ثلاثة استدلالات مهمة. الأول هو أن البلد حينما يتحول من الحماية إلى التجارة الحرة، تتكيف أسعار العوامل (الأرض والعمالة ورأس المال) بدون أن تضطر هذه العوامل إلى أن تهاجر إلى البلدان الأخرى، لذا فإن التجارة هي "البديل" للهجرة وانتقال العمالة أو رأس المال (والأخير هو الذي يهيمن على الاقتصاد العالمي اليوم). إذ إن انتقالهما بالفعل غير ضروري لأن العالم يستفيد من التبادل. والاستدلال أو الاستنتاج الثاني هو أن التجارة تحرك أسعار العوامل باتجاه التقارب الدولي أو المساواة، والتي تحسب بـ"قانون السعر الواحد"، الذي استنه سابقًا جيفونز Jevons والمنظرون

الكلاسيكيون الجدد الآخرون، وهو القانون الذي يقضي بأن كل الأسعار سوف تتساوى بالتدريج من خلال "التحكيم" (أي إن الناس تشتري بأقل سعر في الأسواق وتبيع بأعلى سعر فيها). إن المضمون الأساسي لهذا هو أن التجارة يمكن أن تؤثر في توزيع الدخل ومن ثَمَّ يكون لها آثار سياسية غير مباشرة.

أما الاستنتاج الثالث والأشهر، "نظرية هيكسكير وأوهلين" HO للتجارة الدولية التي صاغها ستولبر Stolpe وصمويلسون Samuelson في سنة ١٩٤١ (صدرت مرة أخرى في باجواتي (Bhagwati 1969 يقضي بأنه وفقًا للاستنتاجين الأولين، فإن التجارة الحرة سوف تزيد من السعر النسبي (والدخل) للعامل المتوفر في البلد، والذي يكون هو رأس المال في البلدان الغنية والعمالة في البلدان الفقيرة. ويحدث هذا بسبب أن التجارة المتزايدة ترفع بشكل طبيعي الناتج وأسعار العامل في الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية والتي تكون مكثفة لهذا العامل الوفير. أما الحماية فهي تفعل العكس بمعنى أنها ترفع السعر (الدخل) للعامل النادر الذي هو العمالة في البلدان الغنية ومن ثَمَّ فإن العمال في هذه البلدان سوف يميلون إلى تأييد الحماية.

وتعتبر الآن "نظرية HO" للتجارة الدولية مفيدة بسبب أنها تشرح بعض التجارة، وخصوصاً تجارة العالم الثالث، لكن لا تفسر كل الجوانب، لذلك فإن النظريات الأخرى للميزة النسبية والتجارة قد انبثقت (انظر أدناه). لكن الاستنتاجات مثيرة على وجه الخصوص. فأول استنتاج من أن التجارة يمكن أن تكون بديلاً لتدفق العامل، يعني أن المؤسسات عابرة القوميات TNCs لا يتحتم وجودها (انظر كروجمان Krugman وأوبستفيلد Obstfeld، ١٩٩٤: ١٦١)، وأنه فقط منذ السبعينيات في القرن العشرين ظهرت النظريات الجديدة للموقع والمنافسة غير التامة والقضايا المختلفة شبه السياسية، لتفسر وجودها في الواقع (انظر الفصل الثالث). وفيما يتعلق بالاستنتاج الثاني، فإن "قانون السعر الواحد" لم يتحقق، فمازالت اختلافات السعر كبيرة على المستوى العالمي شائعة (بريور Pryor، ٢٠٠٠: ٢٠-٢١). ويعكس هذا جزئيًا العوائق التجارية، لكنه يوضح أيضًا أن العالم أكثر تعقيداً مما تفترضه نظرية HO للتجارة

الدولية (انظر أدناه)، وأن الأسواق مختلة، وأن العولمة ليست تقدمية ولا هي حتمية كما يزعم الأناس المؤمنون بالعولمة. أما الاستنتاج الثالث، نظرية ستولبر-صمويلسون فمازالت تستخدم في تفسير قضايا التوزيع، حيث تقضي بأن التجارة يمكن أن تؤثر في العدالة، ولها تأثيرات سياسية، وليست متعادلة اجتماعياً، وكما قال صمويلسون (١٩٩٦) نفسه تخلق خاسرين كثيرين، حتى لو كان يمكن تعويض هؤلاء في النظرية من جانب "الفائزين" (انظر أدناه).

مذهب التجارة الحرة
النماذج والفروض وعلامات استفهام

منذ ريكاردو Recardo، قيل إن التجارة هي قائمة على "الميزة النسبية" أو "التكاليف النسبية"، إشارة إلى هذا الكم من عدد الوحدات من المنتج الواحد التي يتعين على كل بلد أن يفقدها في مقابل إنتاج وحدة واحدة من منتج آخر. ويكون البلد الذي سيفقد أقل هو الذي تكون لديه ميزة نسبية. وما يقدر هنا هو مدى الجودة التي ينتج بها البلد شيئًا واحداً بالمقارنة مع آخر. فالرجل الأفضل في كل من كرة القدم والتجارة أكثر من زميله يمكن أن يظل يكسب أكثر عن طريق توظيف صديقه الأدنى ليدير أعماله التجارية بينما يتخصص هو في كرة القدم. ويظهر نموذج ريكاردو (جدول ١ ,٢) البرتغال بأقل تكاليف مطلقة عن إنجلترا في كل من الملابس والنبيذ، لكن تتمتع بـ"ميزة نسبية" في النبيذ لأن البرتغال عليها أن تفقد ملابس أقل من إنجلترا لإنتاج النبيذ، فتفوقها أعظم في النبيذ. إن التجارة تتحقق فقط إذا كانت هناك فروق في معدلات التكلفة فيما بين البلدان (كما في الجدول ١ ,٢)، على الرغم من أن أسباباً مثل هذه الفروق مازالت موضع بعض الجدال (انظر أدناه).

إن المنطق المجرد لنموذج ريكاردو والصلاحية الأساسية لمذهب الميزة النسبية يبدوان غير قابلين للمهاجمة. على الرغم من أن الكثير من المنظرين أكثر مما يمكننا حصرهم هنا، مازالت لديهم انتقادات. ومازال البعض يخلط مفاهيم الميزة "المطلقة"

و"النسبية" و"التنافسية"، كما في التصريح الحديث للاقتصادي السياسي الأسترالي هوج ستريتون Hugh Stretton بأن "معظم التجارة ينشأ من المنافسة بدلاً من الميزة النسبية" (ستريتون Stretton, 1999: 666-7) . ويقود هذا النوع من التصريحات التيار الرئيس التقليدي من الاقتصاديين إلى الجنون، وخصوصًا مع اعتبار أن "الميزة النسبية" ليست مفهومًا متشددًا لكنه اصطلاح مظلة تحتوي على الميزة النسبية وكذلك معدلات التبادل والعوامل المحددة الراسخة. لكن وصف ستريتون لهذا المصطلح يشبه الميزة "المطلقة"، ومازال البعض يزعم أن هذا المفهوم صحيح، والبعض يتشككون ما إذا كانت الميزة "النسبية" مازالت تقود التجارة (انظر أدناه).

وباختصار فأنا أرى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم صحيح لكنه معقد ومتغير ومتعدد الأوجه بالطرق المشروحة أدناه. لكننى أجادل أيضًا بأن نظرية التجارة الحرة على وجه العموم هي غير محسوسة وعرضية بصورة أكبر وتعتمد على فروض أكثر مما يقر بها أنصار التجارة الحرة.

جدول ٢,١ - نموذج ريكاردو

	تكلفة العمل (عامل - ساعات)		تكلفة الفرصة (نبيذ بالمقارنة مع ملابس)	
	ملابس (1 وحدة)	نبيذ (1 وحدة)	1 وحدة ملابس (/وحدات نبيذ)	1 وحدة نبيذ (/وحدات ملابس)
إنجلترا	100	120	0.83 = 100	1.2 = 120
			120 نبيذ	100 ملابس
البرتغال	90	80	1.12 = 90	0.89 = 80
			80 نبيذ	90 ملابس

ملاحظات

١ ـ تقوم تكلفة العمالة على أساس مثال ريكاردو Ricardo (١٥٣: ١٨١٧-٤) ، فيما عدا أنه يسمي هذه الأرقام "الرجال المطلوبين" لإنتاج كمية مجموعة من الناتج كل سنة. وتقوم أنت بوضع عمود تكلفة الفرصة بنفسك.

٢ ـ يظهر النموذج أن البرتغال لديها "ميزة مطلقة" في كلا المنتجين ، أي تكلفة عمالة منخفضة أكثر (عمود تكلفة العمالة)؛ فالبرتغال هي أفضل بنسبة واحد إلى عشرة في إنتاج الملابس، لكنها أفضل بنسبة واحد إلى ثلاثة في النبيذ، مما يطرح "ميزة نسبية" في الأخيرة.

٣ ـ إن "تكلفة الفرصة" هي الفرصة المؤكدة في فعل شيء واحد بدلاً من آخر، فيظهر العمود تكلفة منتج واحد بشروط كمية الآخر المؤكدة (تقوم على معدلات تكلفة العمالة).

٤ ـ على الرغم من الميزة المطلقة لكل من المنتجين، فإن إنجلترا لديها "ميزة نسبية" في الملابس لأنه عليها أن تضيع فرصة أقل للنبيذ (٨٣, ٠) من البرتغال (١٢, ١)، وأقل تدنياً في الملابس من النبيذ ، وللسبب العكسي فإن البرتغال لها ميزة نسبية في النبيذ. وهكذا فإنه إذا كانت وحدات النقود تعكس وحدات النبيذ، فإن الملابس سوف تكون أرخص في إنجلترا من النبيذ على الوجه المقابل في البرتغال.

٥ ـ من المحتمل أن تتحقق دائماً التجارة حينما يكون هناك معدلات تكلفة فرص مختلفة فيما بين البلدان. وسوف يحدث التبادل في مكان ما بين معدلي بلدين مختلفين، أي بين ٨٣, ٠ و١٢, ١ للملابس وبين ٨٩, ٠ و٢, ١ للنبيذ، وهو المعدل الصحيح الذي تحدد في النظرية الاقتصادية، ولذلك فهو من المحتمل أن يتحدد بالمساومة أو علاقات القوى. ويتعرف ميل Mill على أنه إذا أُجبِر بلد أضعف على المتاجرة عند قمة معدل التبادل أو أعلى منه (مثال البرتغال عند ١٢, ١ نبيذ مقابل ١ للملابس)، إذن هذا الشريك لن يجني مكسباً من التجارة.

الميزة النسبية

إذا كان من الممكن قبول مفهوم الميزة النسبية واقعًا ، إذن هناك ثلاثة عناصر أخرى مشكوك فيها أكثر - الأساس الخاص بها والتوازن والفروض. ومن الناحية التقليدية، كان يُنظر على الأساس للميزة القومية سواء مطلق أو نسبي، على أنه مزيج من الطبيعة والتذوقات وإنتاجيات العامل، وخصوصًا الإنتاجيات المتصلة بتقنيات الإنتاج. ووصف سميث ISmith (1776, I:10) أساسها على أنه "التربة والمناخ والموقع"، وريكاردو (1817, I:10) على أنه "موقع البلد ومناخها والمزايا الطبيعية أو الاصطناعية الأخرى".

وهكذا فإن الميزة النسبية كانت تؤخذ في الغالب على أنها طبيعية أو هبة إلهية وساكنة، وعلى الرغم من أن سميث وريكاردو ربطاها أيضًا بالتكنولوجيا، فإن نظرية "هيكسكير وأوهلن" HO (المذكورة أعلاه) أضافت فيما بعد "عامل الوفرة"، ومؤخراً جداً لجأت إلى "العوائد المتزايدة" أو "الاقتصاد الكبير" [اقتصاديات الإنتاج الكبير]، كأساس محتمل للتجارة (انظر ما بعده). ومن أجل تسهيل النموذج فإن الأساسين الأكثر احتمالاً للميزة النسبية، ذُكرا على أنهما "التكنولوجيا" (ريكاردو) مقابل "عامل الوفرة" (HO)، لكن هذا تبسيط مخل بأسبابها (انظر مانسكي Maneschi، ١٩٩٨).

وفيما يتعلق بقضية ما إذا كانت الميزة النسبية ثابتة أم متغيرة، كان سميث وريكاردو غامضين، لكنهما أشارا غالبًا بقدر كافٍ إلى الآلية والتبدلات الهيكلية تجاه الصناعة وتحسن المهارات لتضمين القابلية للتغيير. وقد صور سميث (1776, I 19:20) المهارات على أنها مستمدة "ليست كثيراً جداً من الطبيعة، أكثر منها مستمدة من العادات والأعراف والتعليم" ، أي من التقاليد والسياسات والتغيرات في هذا المكان. لكن مع مرور الوقت، فإن الافتراض الملائم بالثبات كان يستخدم من أجل الأغراض النظرية وتسهيل النموذج ومازال مستخدمًا إلى يومنا هذا على الرغم من أنه لا يوجد من يأخذه حرفيًا. وحيث إنه ستتم مناقشة هذا فيما بعد، فإنه الآن يكفينا بشكل عام أنه في الممارسة تكون الميزة النسبية في حالة سكون طبيعي ومتوازن بالنسبة للموارد

والزراعة لكنها محفزة وديناميكية لمعظم قطاعات الصناعة والتكنولوجيا والخدمات، وأن هذه القابلية لأن تكون طيعة لها تأثيرات بعيدة المدى على تضمينات السياسة التجارية.

وفيما يتعلق بالفروض الأساسية لنظرية الميزة النسبية، فإن سميث وريكاردو امتدت فروضهما قليلاً إلى ما وراء شروط المنافسة وعامل التعبئة الداخلية والثبات الخارجي. ولكن من أجل القياس، فقد أراد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد حدوداً أشد إحكامًا، وكذلك افترض نموذج HO بلدين وسلعتين وعاملين (2x2x2) وهو النموذج الذي يُلام عليه غالبًا على أنه غير واقعي، ويُجادل بأنه غير عادل، باعتبار أن النماذج المتعددة للبلدان/ النماذج المتعددة للسلع بالنسبة للميزة النسبية قد وُظِفت على الرغم من ذلك عند تكلفة درجة التعقيد الأعلى.

إنها أقل واقعية وأقل تبريراً، تلك هي فرضية نموذج HO للمنافسة التامة والعوائد الثابتة القياسية والتكنولوجيات الموحدة وعطاء العامل الثابت وتجانس المذاقات التي تفترض بفعالية بعيداً عن معظم الأسباب الممكنة الأخرى للميزة النسبية. ويظن أحد النقاد أن مثل هذا التضييق من الافتراضات قد جرى تصميمه من أجل الحصول على تأييد السوق وتدعيم نتائج التجارة الحرة (هدسون Hudson, 1992: ch. 8) ، لكنني أعتبر أن "العلمية" المفرطة والتحليل غير السياسي الذي يمثل نظرية الكلاسيكيين الجدد، هو السبب الأكثر احتمالاً لهذا التضييق والتحديد للفروض.

إن الكثيرين من الاقتصاديين يقرون الآن بأن تحليل النتائج يمكن أن يتغير مع الطريقة التي تُطبق بها هذه الفروض، وأن قضية الأسباب وقابلية التغير للميزة النسبية مازالت مفتوحة. وفيما يلي نختبر المزيد من الفروض، وخصوصًا تلك التي ترتبط بـ"المكاسب من التجارة".

المكاسب من التجارة

في معظم التيار التقليدي الرئيس من النصوص المكتوبة كان التركيز لنظرية التجارة لفترة طويلة على الميزة النسبية مقابل الشروح الأخرى للتجارة مع جانب

"المكاسب من التجارة" وهو الجانب من العملة الذي يؤخذ على أنه مؤكد. ولقد سار معظم النقاد لمذهب التجارة الحرة على النهج نفسه، إذ إنهم يتشككون في صحة الميزة النسبية كمفهوم، في حين أنني أرى أنها مفهوم صحيح، مع كون جانب "المكسب من التجارة" هو الجانب المشكوك فيه أكثر من الجانبين. وتعتبر هذه قضية حرجة لأن "مشروع التجارة الحرة العالمية" بأكمله يقوم على فرضية "المكاسب من التجارة"، وأن الأمم سوف تتحصل بالطبع على مستوًى أعلى من الاستهلاك والدخل من المتاجرة بحرية أكثر من تحقيق الاكتفاء الذاتي أو القيود التجارية المكثفة. ولي رغبة في بحث هذا الاعتقاد.

توضح المراجع الدراسية "المكاسب من التجارة" بعدد من الطرق المعقدة، وهي الطرق التي سوف أوجز منها طريقتين بأكبر قدر ممكن من التبسيط. فالطريقة الأولى تُعرف بـ"حدود إمكانية الاستهلاك" وفحواها إظهار كيف يمكن لبلد عن طريق التجارة أن يستهلك أكثر مما ينتج. إنه يفعل ذلك عن طريق التخصص في منتجات يتمتع فيها بميزة نسبية، بدلاً من أن يحاول أن ينتج كل شيء ، ويعد ذلك يصدر الفوائض من المنتجات المتخصص فيها ليبادلها بالواردات، حيث يُفترض أن هذا يتيح كفاءة أكثر في استخدام الموارد.

ويوجد هناك عنصران رئيسان لهذه القصة، يحتاج كل منهما إلى البحث والتمحيص ، فالأول هو أن "المكاسب من التجارة" تأخذ شكل زيادة استهلاك الواردات، وفقط "بصورة غير مباشرة" شكل الدخل (انظر ما بعده). ويفترض هذا أن الاستهلاك الأعلى للواردات هو في الحقيقة زيادة في "الرفاهية"، كما يحب الاقتصاديون أن يصوروه، وأن الناس دائمًا يفضلون الأكثر عن الأقل، ومن ثَمَّ فهم سوف يقفزون على السلع المغرية وينتهزون الفرصة حتى لو كانت مستوردة. وبالتأكيد فإن الاستيراد من المحتمل أن يزيد من كمية المنتجات المتاحة وتنوعها ، لكن بعض النقاد يعتقدون أنه ليس من الممكن أن يظهروا هذا من الناحية النظرية كما يحاول أن يفعل منهج الكلاسيكيين الجدد، من أن الناس دائمًا يفضلون "الأكثر على الأقل" (انظر كين Keen, 2001: ch. 2)، بينما يقول المنظر الاقتصادي البريطاني المشهور فرانك هان Frank Hahn، إنه من الممكن أن تكون لديك تشكيلة منوعة كثيرة جداً (انظر ما بعده).

أما العنصر الأساسي الثاني هو أنه حينما يتخصص بلد في نظام السعي إلى "المكاسب من التجارة"، فعليه أن يعيد هيكلة اقتصاده، لكن هذا من الممكن أن يترتب عليه تدهور بعض الصناعات وزيادة بعضها الآخر، ويمكن حتى أن يستلزم الأمر الإزالة الكاملة لبعض القطاعات المعينة. ومن الممكن أن يكون لمثل هذه العملية تكاليف كثيرة، وهي تكاليف معترف بها لكنها مقدرة بأقل من قدرها من قبل مؤيدي التجارة الحرة، بما في ذلك إعادة توزيع العمالة، والعمالة على الأجل الطويل، والنزاع العائلي، وتدمير مدن أو أقاليم معينة، وخسارة مهارات صناعية محددة وتغير في طبيعة المجتمع وبمعنى آخر، مدًى من التكاليف الشخصية والاجتماعية التي تحتاج بطريقة أو بأخرى أن تُطرح أو تخصم من المكاسب من التجارة (انظر براش Prasch, 1996) ونادراً ما يُستشار الناس بشأن هذه التغيرات التي "لا تحوز الرضا" بالكامل في معظمها.

إن الطريقة الثانية لتوضيح "المكاسب من التجارة" والتي أود أن أوجزها، يمكن أن تسمى تقنية "مثلثات هاربيرجر Harberger Triangles"، وهي معروفة في المراجع الدراسية الاقتصادية الدولية. وهي معقدة ولكنني ألخصها في الشكل ٢,١ لأنها مفتاح للولوج إلى قضايا التجارة المهمة. وبالنسبة للقراء الذين سيجدون الشكل ٢,١ بالغ الصعوبة، يمكنهم أن يحذفوه، حيث إن النص يشرح الأساسيات. يقول أنصار التجارة الحرة إن الحماية هي عبء ثقيل (على الواردات) ترفع الأسعار المحلية (PT) فوق الأسعار العالمية (PW). إن هذا له عدة منافع: أنها تشجع المشروعات المحلية الجديدة التي تتلقى ما يسمى "فائض المُنتِج" (منطقة a) ، وتحصل الحكومة على بعض عوائد الرسوم الجمركية (المستطيل c) ، وكذلك بالمثل المستطيل e باعتباره مكافأة إذا تحسنت "شروط تجارة" البلد. إن هذا الأخير هو مفهوم معقد لكنه مفهوم حاسم. إن "شروط التجارة" (معدل أسعار صادرات البلد إلى أسعار الواردات) سوف تتحسن إذا كان البلد كبيراً بالقدر الكافي ليؤثر على الأسعار العالمية، بحيث إن طلبه المنخفض على الواردات تحت الحماية سوف يجذب الأسعار العالمية إلى الانخفاض (النقل إلى PF) وعند السعر المنخفض سوف يكون هناك القليل من الواردات الإضافية، وتذهب الإيرادات إلى الحكومة.

إن المشكلة وفقًا لما يقول به أنصار التجارة الحرة هو أن المشروعات في الصناعات المحمية سوف تكون في حالة بيع أقل لكن بأسعار أعلى (PT)، وأن هذا يقال عنه إنه غير كفء، مثلثي (هاربيرجر) b و d لكونهما يسميان "خسائر ثابتة" للاقتصاد والتي تمثل التكلفة المزعومة للحماية.

ومع التجارة الحرة، فإن كل هذا يكون على العكس ، فالأسعار في الصناعات المحمية قد انخفضت إلى المستوى العالمي المتماثل (من PT إلى PW) ، وتفقد المشروعات المحلية منطقة a، وتفقد الحكومة المستطيل c (نظرًا إلى نقص إيرادات الرسوم الجمركية) وربما المستطيل e إذا تدهورت شروط التجارة. وفي الحقيقة إن مثل هذا التدهور محتمل بالنسبة لبلد كبير، وإن حالة "شروط التجارة" هذه هي الوحيدة التي يقبل بها معظم أنصار التجارة الحرة باعتبارها مثالاً للحماية التي تجعل البلد بصورة مفهومة أفضل بشروط الدخل بدلاً من التجارة الحرة. لكن بموجب التجارة الحرة، فإن مثلثات هاربيرجر لعدم الكفاءة تختفي، ويمثل هذا "المكاسب من التجارة". إن المناطق a و c و e مع المثلثين b و d (عدم الكفاءة "المفقودة" إذا جاز التعبير) تذهب كلها إلى المستهلكين (المثلث f الذي ينخفض قاعه من PT إلى PW) .

وهكذا فإن التجارة الحرة لها فائزون وخاسرون - المشروعات المحلية (مع عمالها) والحكومات يخسرون، بينما يفوز المستهلكون، لكن من المفترض أن تفوق المكاسب الخسائر بمقدار حجم "مثلثات عدم الكفاءة" المزالة، والتي يُقال إنها "المكاسب الصافية من التجارة". إن "مشروع التجارة الحرة العولمية" يتعلق بشكل أساسي بإزالة هذه المثلثات الصغيرة الغريبة القديمة بالكامل بقدر الإمكان.

إن هذا مقنع، وهو حاليًا المذهب الغالب في العالم لكن توجد لديه العديد من المشاكل. أولاً : أن عدم الكفاءة المفترض أنه يتمثل بمثلثات هاربيرجر يمكن على الأقل مقاومتها جزئيًا بمرور الوقت إذا تشجعت المشروعات أو الصناعات الجديدة من خلال الحماية لتحسين كفاءتها من خلال "تعلم التأثيرات" - التي هي التراكم التدريجي للمعرفة والخبرة. ويميل أنصار التجارة الحرة إلى خصم مثل هذه التأثيرات ويزعمون

أن الحماية ترعى مختلف أوجه عدم الكفاءة، لكن يقوم الدليل أيضًا على أنه يمكن أن ترعى أنشطة جديدة حيوية (انظر الفصل السادس).

ثانيًا: أن "المكاسب من التجارة" لا تمد المستهلكين بالدخل النقدي مباشرة، لكنها تتضمن إعادة توزيع غير مباشرة تتسم بالتأرجح والالتواء التي يستقبلها الناس على أنها "فائض المستهلك" أو مكافأة "نفسية" نتيجة لكون الأسعار أكثر انخفاضًا مما توقعوا. وفي الصندوق ٢,١ أقوم بتحديد موجز لبعض الطرق التي يمكن أن يكون "فائض المستهلك" هذا أقل فائدة مما يزعم أنصار التجارة الحرة. وفي الحقيقة، يقر كثير من الاقتصاديين بأن هذا المفهوم النظرى مشكوك فيه. ثالثًا : إن مذهب "مكاسب التجارة" يقوم على عدد من الفروض المبسطة، ليست دائمًا واقعية، وتقود إلى استنتاجات (مشكوك فيها) مختلفة، وهي الاستنتاجات التي سأقوم باختبارها نقديًا فيما يلي:

قال بول كروجمان Paul Krugman ذات مرة إن الاقتصاديين لديهم "سر صغير قذر" - نظرية التجارة الحرة صحيحة، لكن "المكاسب من التجارة" ضئيلة للغاية (نقلاً عن دونكلي .(Dunkely, 2000b: 14 وإنني أوافق، فيما عدا أنني أرى أنها "ثلاثة" أسرار صغيرة قذرة. السر رقم (١) هو أنه توجد قاعدة ذهبية غير مكتوبة للتجارة الحرة: "إنك سوف تقبل أن التغير الهيكلي لها سوف يكون جيداً بالنسبة لك على المدى الطويل". السر رقم (٢) هو أن هذا التغير الهيكلي "غير متفق عليه"، أي ليس عليه إجماع، مع بعض الأناس القلائل الذين لديهم الحق فيه، وأن تكاليف التعديل الاجتماعي أو غيرها من "التكاليف غير الاقتصادية" يمكن أن تكون عالية. أما السر رقم (٣) فهو أن المنافع من التجارة الحرة أو "المكاسب من التجارة" ترتفع، ليست بصورة نقدية مباشرة في اليد، لكن على شكل مفهوم نظري غير مباشر يسمى "فائض المستهلك"، وهو الذي يمكن أن تكون قيمته الحقيقية مشكوكًا فيها (صندوق ٢,١)، وكذلك ربما تكون تلك المكاسب كما أقر كروجمان صغيرة، ما لم تدعمها "المكاسب الديناميكية" (انظر ما بعده) التي هي حتى غير مؤكدة بشكل أكبر. وفيما يلي وفي الفصول التي

تلي، سوف أجادل بأن "المكاسب من التجارة" عرضية في الكثير من العوامل، ويمكن أن تكون سلبية في الغالب أكثر مما يقر أنصار التجارة الحرة.

موجز القول إنه حتى في نظرية التجارة الأساسية، لا تكون "المكاسب من التجارة" مفهومًا واضحًا ومحددًا، بل إنها ناتج غير مباشر واختزال غير دقيق وتحويل لمفهوم "فائض المستهلك" الذي يفقد الكثير من معناه في التطبيق أكثر من معناه النظري، إذ إنه قيمة غير مؤكدة. إن التيار الرئيس من الاقتصاديين يقبل بأن بعض الأفراد يمكن أن يخسروا، لكنهم يزعمون أنه بسبب أنه توجد مكاسب صافية بشكل عام، فإن "الرابحين" يمكنهم تعويض الخاسرين، ومازال من الأفضل أن يكون التعويض الجدير بالتفضيل عبر تحويل مبلغ إجمالي للتكلفة المنخفضة على الرغم من أن التطبيق الفعلي للتعويض نادرًا ما يرد ذكره. وإذا كان التعويض بطريقة غير تحويل مبلغ إجمالي، فسوف تكون هناك تكاليف إدارية، وهي التكاليف التي ستأكل المزيد من مكاسب التجارة. لكنني أيضًا أجادل بأن هذه العوامل مثل المعنى غير المؤكد لـ"فائض المستهلك" (صندوق ٢,١) وتأثيرات التجارة غير العادلة الممكنة وشروط التنازل عن منافع التجارة لبعض البلدان، يمكن أن تقلل إلى حد بعيد أكبر مما يقر به أنصار العولمة، أية مكاسب من التجارة أو حتى تحقق خسائر صافية كلية مؤكدة. وربما بسبب أن هذه العوامل قد بالغت في اعتبار أن المكاسب هي المبرر الأساسي، فإنني أزعم بأن مذهب التجارة الحرة هو في جزء منه مذهب أسطوري.

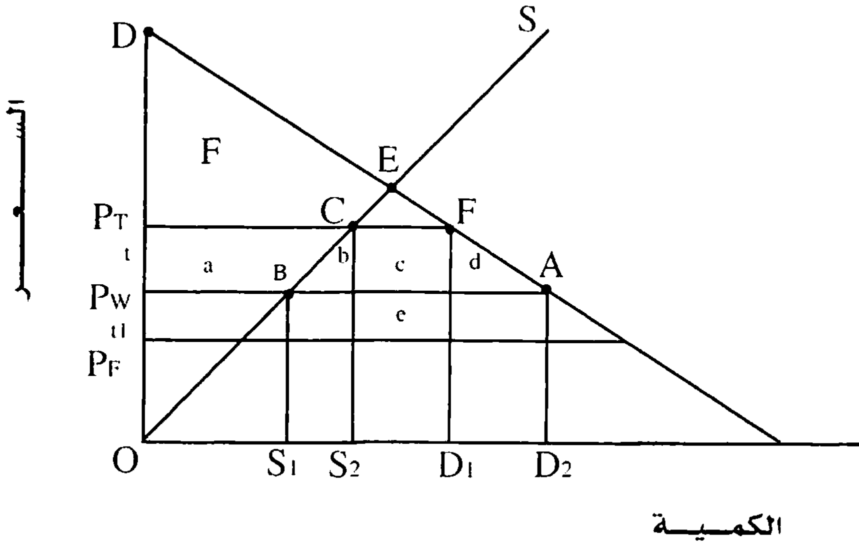
ويسمى هذا النمط من مكاسب التجارة الذي أوجزته أعلاه "المكاسب الساكنة"، وكان هو النموذج الوحيد الذي جرت مناقشته حتى وقت حديث جدًا، إذ إن معظم الاقتصاديين يقبلون بأنه بسبب أن المثلثين b و d صغيران، فإن مكاسب التجارة سوف تكون صغيرة نسبيًا في الممارسة، عادة أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP (الفصل الرابع والسادس). لكن الكثير من الاقتصاديين يزعمون أنه توجد "مكاسب ديناميكية" إضافية من التجارة ترجع إلى تراكم رأس المال الذي تحفزه "المكاسب الساكنة" على استيراد المنافسة وعلى إنتاج التطوير التكنولوجي الحديث. وتنقسم في

العادة المكاسب الديناميكية إلى نوعين: "مكاسب التراكم الرأسمالي" و"مكاسب الإنتاجية"، مع مجموعة النموذج الأسترالي، ستوكل Stoeckel . وآخرين، "مكاسب مكافأة المخاطرة". وتتكون الأخيرة من معدلات الفائدة الأقل التي من المفترض أن تستطيع الحصول عليها البلدان حينما يحررون، سواء من جانب واحد أو تحت رعاية برامج التعديل الهيكلي SAPs التابعة لصندوق النقد الدولي IMF/ البنك العالمي، ومنظمات تصنيف الائتمان، مثل "ستاندارد آند بور" Standard & Poor's التي من الواضح أنها تأثرت بمثل هذا السلوك المطيع. ويقدر البعض أن "المكاسب الديناميكية" هي نصف المكاسب الاستاتيكية، وتظل الأخيرة تعتبر مكسب التجارة الرئيس (مثال دوريك (Dowrick, 1994، لكن الآخرين يقولون الآن إنها ضعف المكاسب الاستاتيكية، وتزعم مجموعة ستوكل Stoeckel وآخرون أنها أكبر بعدة مرات (ستوكل Stoeckel et al. 2000؛ دونكلي Dunkley, 2000b: 138-9) .

لكن توجد مشاكل مع مفهوم "المكاسب الديناميكية". أولاً، أنها تفترض أن كل "المكاسب الاستاتيكية" سوف تتدفق وتنساب إلى "المكاسب الديناميكية"، في حين أن النقد الموجه أعلاه إلى "فائض المستهلك" (صندوق ٢,١) يعطي المبرر للشك في هذا. ثانيًا، أنه من الصعب أن نفصل التجارة عن العوامل المسببة الأخرى في "المكاسب الديناميكية" التي يمكن للتحسينات في مكونيها الأساسيين، الاستثمار والإنتاجية، أن يكون لهما الكثير من الأسباب العديدة المتصلة داخليًا، إلى جانب أية دوافع يمكن أن تأتي من التجارة. ثالثًا، أنه من المفترض ضمنًا أن كلاً من التراكم الرأسمالي والنمو الإنتاجي من التجديد التكنولوجي مفيدان بقدر متساوٍ عندما تكون بعض التكاليف الاجتماعية متشابهة. رابعًا، أن "مكسب مكافأة المخاطرة" هو من الناحية الجدلية مفهوم ذاتي سياسي أوجدته منظمات تصنيف الائتمان، وإنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومات ينبغي أن تفصل سياساتها من أجل أن ترضي هذه المنظمات. خامسًا، أن المكاسب الديناميكية هي طويلة الأجل، ويقر الكثير من الاقتصاديين أنها بالأحرى تكهنات (كروجمان Krugman, 1999: 178-9؛ وانظر دونكلي Dunkley, 2000b: 138-9) . ويلاحظ ببراعة الاقتصادي الأمريكي الممثل للتيار الرئيس راشيل ماكلوك Rachel

McCulloch (١٩٩٩) أن نظرية المكاسب الاستاتيكية "خرقاء وغير مكتملة" بينما المكاسب الديناميكية هي "سيئة السمعة ومن الصعب أن تشكل مقياساً يُعول عليه"، ولهذا فإن الأخيرة تتطلب حتى قفزة إيمانية أعظم من الأسبق. وهكذا يمكن القول بأن "المكاسب الديناميكية" من التجارة تميل إلى أن تضيف شيئًا ما إلى "المكاسب الاستاتيكية" (شكل ١, ٢) لكن بقدر غير مؤكد.

شكل ١, ٢ مثلثات هاربيرجر



ملاحظات

١ ـ D هي منحنى الطلب المحلي على منتج و S هي منحنى العرض المحلي (بدون الواردات). وهنا يكون السعر العالمي (P_W) أقل من التوازن المحلي (E)، وهكذا فإن التعريفات الجمركية تغري من أجل حماية الصناعة المحلية.

٢ ـ إن البلد الذي يتبع الحماية يستطيع أن يحافظ على سعر P_T فوق السعر العالمي P_W من خلال التعريفة t . وإذا كان هذا البلد كبيراً وله قوة سوقية عالمية، فإن الطلب المنخفض له بعد فرض التعريفة ربما يجبر البلدان الأخرى على أن تقلل سعر منتجها إلى P_F مثلاً، تشجيعًا للواردات ولرفع إيرادات الحكومة (مستطيل e) من التعريفة الإضافية t1.

٣ – إن التبديل إلى التجارة الحرة عن طريق إزالة t + t1 سوف يحرك السعر إلى P_W. كما أن المكاسب والخسائر المختلفة لهذا تشير إليها المثلثات والمستطيلات كما هو محدد. فالمنطقة a المعروفة بأنها "فائض المنتج" هي علاوة أو مكافأة للدخل للمشروعات التي تنشأ حينما تقدم التعريفات سعراً يكون أعلى من السعر الذي كان سائداً. ويكون المثلث b هو عدم كفاءة الإنتاج نظراً لتكاليف الإنتاج العالية في ظل التعريفات. ويكون المستطيل c هو إيراد التعريفة الإضافي ($t \times S_1 D_1$) في ظل سياسة الحماية. ويكون المثلث d هو عدم كفاية الاستهلاك نظراً لانخفاض الاستهلاك ($D_2 - D_1$) وارتفاع الأسعار ($P_T - P_W$) في ظل التعريفات. ويسمى المثلثان b و d "الخسائر الثابتة"، لأنها نشأت عن التعريفة، لكن ليس هناك زعمٌ بأن لها فائدة في المقابل لأي فرد، على الرغم من أنه يمكن الجدل بأنها ليست خسارة كاملة (انظر النص). وتسمى هذه المثلثات على اسم أرنولد هاربيرجر Arnold Harberger، الاقتصادي الأمريكي الذي استخدمها أولاً لتوضيح خسائر الكفاءة من الاحتكار و"تشوهات" السوق الأخرى. ويُعرف المثلث (P_TDF) بأنه "فائض المستهلك" (انظر أدناه وانظر صندوق 2.1) ويمثل منافع الاستهلاك. إن هذا المفهوم ليس دخلاً مباشراً كما يظن العوليون غير الاقتصاديين، لكن "الدخل النفسي" غير المباشر للمستهلكين، كما تحقق ريكاردو Ricardo (١٨١٧ : ١٤٧) حينما

كتب يقول إنه "ليس هناك امتداد للتجارة الخارجية سوف يزيد في الحال من كمية القيمة [الإنتاج] في أي بلد، على الرغم من أنه سوف يسهم بقوة في زيادة كميات السلع، ومن ثَمَّ مجموع الاستمتاع [الاستهلاك] .

٤ – في ظل التجارة الحرة تكون المنطقة المفقودة للمنتجين المحليين a التي ترجع إلى الواردات الجديدة S1 - S2 ومثلث خسائر الحكومة cوالذي يرجع إلى إزالة التعريفة t وكذلك بالمثل المنطقة الضائعة e إذا كان بلداً كبيراً ويفقد شروط فائدة التجارة، بينما يذهب المثلثان b و dإلى المستهلكين. وبكلمات أخرى فإن a + b + c + d تذهب جميعًا إلى المستهلكين كإضافة إلى "فائض المستهلك" الذي يكون مجموعه الجديد هو المثلث الضخم .(PWDF) f إن المثلثين b و d هما المكسبان الصافيان من التجارة "مشروع التجارة الحرة العولمية" لكونه يقوم أساسًا على فرضية أن هذه أنواع من عدم الكفاءة يمكن استئصالها عن طريق تحرير التجارة.

صندوق 2.1 فائض المستهلك

يستخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد مصطلح "فائض" بطريقة مختلفة عن الماركسيين، فيعتبرونه نوعًا من المكافأة. ويظهر "فائض المُنتج" حينما يكون السعر فوق التكلفة الحدية، كما يظهر من منحنى العرض. وفي الشكل 2.1 يوضح المثلث OCPT فائض المنتج في ظل التعريفة، بينما يكون المثلث الأصغر OBPW هو الفائض في ظل التجارة الحرة التي تقلل هكذا الفائض للمنتجين المحليين. وقد عرف ألفريد مارشال Alfred Marshall (١٩٢٠:١٠٣ – ١٠) الذي اخترع مفهوم "فائض المستهلك" هذا المفهوم على أنه الفرق بين ما يرغب الفرد في أن يدفعه لمنتج بدلاً من أن يمضي بدونه، وسعر السوق الذي يتعين دفعه، وعادة ما يختلف السعران. إن فائض المستهلك هو المثلث PTDF في ظل التعريفات، والمثلث PWDA في ظل التجارة الحرة، وهكذا فإن الأخير يسلم مكافأة إضافية للمناطق (a + b + c + d في الشكل 2.1). ويستخدم هذا المفهوم لقياس الفوائد للسياسات المختلفة، بما فيها التجارة. ويبدو "فائض المنتج"

باعتباره دخلاً مباشراً، على أنه كافٍ بشكل حقيقي، لكن كيف يكون فائض المستهلك حقيقياً؟

يعتبر الاقتصاديون فائض المستهلك على أنه مكافأة "المنفعة" (الإشباع) التي يشعر بها الناس بصورة ذاتية حينما تكون الأسعار أقل مما يرغبون في أن يدفعوه. وفي الشكل 2.1 يرغب بعض الناس ربما الأكثر غنى أن يدفعوا حتى D ، لكن عليهم أن يدفعوا فقط P_T في ظل التعريفات، أو P_W في ظل التجارة الحرة. فهل هذا يعادل الدخل النقدي المباشر الذي يندفعون لينفقوه؟ ربما لا! فقد قال مارشال إنها كانت قابلة للقياس بالشروط النقدية، لكن الاقتصاديين الآن يميلون إلى تسميتها "الدخل النفسي"، لأنه يجعل الناس يشعرون أنهم أغنى بدون أن يضعوا النقود مباشرة في جيوبهم. إن اقتصاديي التجارة الذين يفترضون ببساطة دخلاً في مقابل دخلٍ واحد معادل له لفائض المستهلك، غير مدركين أن هذا مردود عليه بشكل مكثف من زملائهم اقتصاديي "الرفاهية" على مر عدة عقود ؛ فبالرجوع إلى ثلاثينيات القرن العشرين، نجد أن معظم اقتصاديي الرفاهية وافقوا على أن "فائض المستهلك المتجمع" (مثلث f في شكل2.1) لم يكن له معنًى كبير لأن "المنافع" الخاصة (الإشباع) للأفراد لا يمكن مقارنتها أو تجميعها بشكل ملائم. لكن اقتصاديي التجارة لم يدركوا هذا أبداً، فمازالوا يظنون أن المكاسب من التجارة على شكل "فائض المستهلك" هي مفهوم ملموس قابل للقياس، وهو ليس كذلك.

واعتقد مارشال (١٩٢٠: ١١٠) أن فائض المستهلك كان أكثر من أساسي من أجل الضروريات أكثر من الرفاهية، وأنه كان "تخمينياً بدرجة عالية" بالنسبة لتغيرات السعر الكبيرة الأكثر من العادية. وجادل سلبيبرج (Silberberg (1972: 94 2ff بأن تقييم "المنفعة" كان عشوائياً، وبأن دخلاً واحداً مقابل دخل واحد لمكافأة فائض المستهلك كان غير محتمل، وخصوصاً عندما تظهر فجأة أو تتوقف. وجادل كوري .Currie et al (1971: 74 1ff) بأن "فائض المستهلك كان معادلاً لدخل له معنى من خلال "تأثير الدخل" - أي أن الأسعار المنخفضة ترفع الدخل المحدود، لكنه كان مازال فكرة محدودة

نظراً للمفاهيم غير المؤكدة وصعوبات القياس واستحالة معرفة مغزى تفضيلات المستهلك الفردية المتجمعة، وإمكانية التفضيلات متغايرة الخواص وما شابه ذلك من أن رغبة الناس في الدخل سوف تختلف إلى حد بعيد وبصورة يصعب التنبؤ بها ، وقد صاغ صمويلسون Samuelson (1974: 197ff) من قبل المفهوم لأسباب مشابهة، حيث كان أحد القلائل من المنظرين للتجارة الذين فعلوا هذا. وقد تشكك بلوج Blaug (1985: 400-401) في إمكانية قياس فائض المستهلك عند تغيرات السعر الكبيرة ولبنود الموازنة الرئيسة، وكذلك بسبب مشكلة التجميع (انظر أعلاه). وأعلن جون روبنسون Joan Robinson (1962: I23)أن المفهوم بأكمله "زائف"، لأنه احتوى على "معالجة كمية زائفة لشيء ما هو بطبيعته لا يمكن قياسه".

وهكذا، فإنه من المحتمل أن "فائض المستهلك" يدل على تأثير بعض الدخل الحقيقي، لكن لا يمكن قياسه بدقة في التطبيق على الرغم من المحاولات لتحقيق ذلك في نماذج التجارة والنماذج الأخرى (انظر داوني Doughney, 2002) . إن مفهوم "المكاسب من التجارة" هو لذلك ربما يكون حقيقياً، لكن قيمته عرضية وغير مؤكدة أكثر مما يفهم أنصار التجارة الحرة.

افتراضات، افتراضات!

يعتمد الإطار النظري أعلاه بقدر كبير على افتراضات تتباين في درجة الواقعية، ومن السهل أحيانًا أن يسخر منها النقاد، وأحيانًا بدون وجه حق. ونحن نحتاج إلى أن نميز بين الافتراضات المريحة، مثل "بلدين - سلعتين - عاملين" أو "عدم وجود تكاليف نقل" أو "عدم وجود حكومة" والتي لن يدمر فشلها جديًا نظرية التجارة، وبين افتراضات حقيقية ناقشناها فيما قبل ، والتي يمكن أن يهدم فشلها جزئيًا المذهب. فبعض من تبسيط الافتراضات هو أمر ضروري حتى يمكن إدارة الواقع وقيادته، لكن تلاؤم هذه الافتراضات مع الواقع ينبغي أن يخضع للفحص الدقيق. إن بعض هذا النقد على ما أعتقد غير صحيح. فالقليل من النقاد يؤكدون مثلاً أن نظرية التجارة الأصولية لا تعمل في وجود معدلات تبادل متذبذبة أو اختلالات تجارية، لكن التيار الرئيس من المنظرين ينكرون مثل هذا التأثير للعوامل الكلية [الماكرو] على الميزة النسبية التي هي في الأساس مفهوم المستوى الجزئي [الميكرو]. وأنا جزئيًا أوافق على وجهة النظر الأخيرة، على الرغم من أن القوى الخارجية يمكن أن تؤثر في الأسعار وفي بعض من تخصيص الموارد إلى حد ما (الفصل الثالث).

والآتي هو قائمة بالافتراضات الصريحة والضمنية تؤكد في الظاهر نظرية التجارة الحرة، وأنا سوف أُعلق على الطرق التي يمكن أن تفشل بها هذه الافتراضات.

١ - المنافسة "التامة" ، إن المتطلبات الأساسية للأسواق التنافسية محليًا ودوليًا، هي: الكثير من المشترين والبائعين ، وكل وحدة صغيرة على علاقة بالسوق ، ومنتجات متجانسة، وسلوك تعظيمي عقلاني من خلال "وكلاء" (مشروعات ومستهلكين) ، لا حواجز على الدخول أو الخروج، وهكذا. إن إخفاق الكثير جداً من هذه المعايير سوف تعني أسواقًا تفتقر إلى الكفاءة واحتمالية أن تجف الأرباح من البلدان بدون احتكارات أو منافسات محدودة، مع مشاكل أخرى تحددت حتى من الاقتصاديين التقليديين (الفصل الثالث). إن الغضب في هذه الأيام على التحرر من القوانين والأنظمة وسياسات المنافسة، يهدف إلى "استكمال" الأسواق، وكذلك يكون اعترافًا بفشل الافتراضات.

٢ ـ العوائد الثابتة ، إن "العوائد" في هذا السياق تعني معدل نمو المخرجات بالنسبة إلى مدخلات العامل (الأرض والعمالة ورأس المال) وعلى العكس من معدل تغير التكاليف بالنسبة إلى حجم الإنتاج. ولقد كان الاقتصاديون دائمًا متناقضين، هل يقللون أو يزيدون العوائد حيث كان نموذج الإنتاج المتصل وكذلك العوائد الثابتة يُفترضان في الغالب للتبسيط، حتى لو كانت زيادة العوائد أو "الاقتصاديات الضخمة" ملحوظين منذ فترة مبكرة تعود إلى آدم سميث Adam Smith. ففي الأوقات المبكرة، بدت العوائد المتقلصة أو الثابتة متصلة بالأنماط الحرفية والزراعية، وأغلب الظن أنها ستظل كذلك، لكن الكثيرين حتى من بين المفسرين في التيار التقليدي يعتقدون الآن أن العائدات المتزايدة هي النموذج في الصناعة الحديثة، وخصوصاً مع الإنتاج الضخم والتكنولوجيات المتقدمة، على الرغم من أن هذا الأمر قد يكون مبالغًا فيه (الفصل السابع). إن النتائج الضمنية للإنتاج والتجارة هائلة بما في ذلك احتمالية أن التجارة الحرة ليست مفيدة عالميًا (الفصل الثالث وكين Keen, 2001:ch. 3) .

٣ – لا تأثيرات تعليمية كما ذكرنا من قبل، فإن "الخسارة الثابتة"، مثلثات (هاربيرجر) (b و d في الشكل 2.1) التي من المفترض أنها تثبت نقص كفاءة الحماية وتؤكد مزايا التجارة الحرة، تفترض ضمنيًا أن الصناعات المحمية لن تحسن من كفاءتها من خلال "التعلم من خلال العمل" (مثل تعليم العمال وتدريبهم أثناء الأداء الوظيفي)، أو تحسين المهارات أو ما يشبه ذلك. لكن الكثير من الاقتصاديين قد أوضحوا أن هذه الميكانيزمات المفيدة موجودة بالفعل، وأنها ربما تبرر فرض بعض الحماية (انظر الفصل الثالث).

٤ ـ الثبات الخارجي للعوامل افترض ريكاردو وآخرون ذات مرة أن عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال) لا تنتقل دوليًا بصورة عامة، وأن نظرية HO (المذكورة من قبل) ترى أن حركة العامل غير ضرورية حينما تكون التجارة كافية، لكن هذا بوضوح غير حقيقي في التطبيق. إن النتائج الضمنية لإخفاق هذا الافتراض غير واضحة؛ فالكثير من المنظرين ما بعد الكينزيين Post-Keynesian وغيرهم من المنظرين يجادلون بأن

العوامل المتنقلة تؤدي بالتجارة إلى أن تتحول إلى أساس الميزة "المطلقة" بدلاً من الميزة "النسبية" لأن رأسمال المؤسسات عابرة القوميات TNC يمكن أن يشكل تكاليف الإنتاج في البلدان المضيفة ، ويصر اقتصاديو التيار الرئيس على أن العوامل ربما تنتقل وفقاً للميزة "المطلقة"، لكن التجارة تظل قائمة بشكل رئيس على الميزة النسبية، على الرغم من أن الأسس الممكنة الأخرى للتجارة قد تحددت (فيما سبق)، ومن ثَمَّ فإن السؤال من الناحية الجدلية مازال مفتوحاً. فإذا كانت التجارة تقوم على الميزة "المطلقة" تحت شروط انتقال العامل، إذن سوف تكون التجارة القائمة على الاستغلال أكثر احتمالاً؛ وسوف يكتسب التدخل مبرراً أقوى لتبني تقليل التجارة (مثال في جدول ١ ,٢ للبرتغال التي تتمتع بميزة مطلقة في كلا المنتجين، فسوف لا تهتم بالتجارة).

٥ - التنقل الداخلي للعوامل ، إن الافتراض الكلاسيكي منذ سميث كان هو أن العوامل يمكنها أن تنتقل بسلاسة وسهولة بقدر كافٍ إلى توظيف جديد بحيث إن تكاليف التجارة الحرة لن تفوق المنافع وزناً. وزعمت حديثاً منظمة التجارة العالمية WTO (2001: 8) بطريقة عفوية أن المشاريع "تتكيف بالتدريج بطريقة غير واضحة نسبياً" أفضل في ظل التجارة الحرة عنها تحت الحماية. وتظهر خبرة العالم الحقيقية ببساطة أن الأمر ليس كذلك، حتى لو كان آدم سميث (1776, I: 491) قد دافع عن الحماية من أجل التكيف في الأجل القصير إذا استلزم الأمر. فرأس المال يمكن أن يواجه "انهياراً" (يصعب معالجته) من التكاليف، ويجد العمال أنه من الصعب أن يحصلوا على وظائف جديدة بأجر مساوٍ (براسك Prasck, 1996) .

٦ - التوظيف الكامل واشتقاقاً من الافتراض السابق، فإن التوظيف الكامل الدائم سوف يضمن إعادة توزيع العمال الذين حلت مكانهم الواردات، لكن هذا نادراً ما يحدث في الواقع. ويقر الاقتصاديون التقليديون غالباً بهذا. لكنهم يزعمون أنه يقلل المكاسب من التجارة بدلاً من أن يستأصلها. وعلى وجه العموم فإنه حتى القلة من واضعي النماذج من الاقتصاديين التقليديين يقرون بأن الأرباح المفقودة والأجور المتقلصة والبطالة على المدى الطويل هي تكاليف اجتماعية يمكن أن تزيد في وزنها عن

المكاسب من التجارة والتي قد قال الاقتصادي الشهير لما بعد الكينزية جون روبنسون Joan Robinson إنها سوف تقلل من قدر مذهب التجارة الحرة إلى حد "التدمير" (انظر دونكلي Dunkley, 2000: 116, 152, 289) .

٧ – شروط البلدان الصغيرة للتجارة ، افترض المنظرون في السابق أن كل سكان البلدان كانوا تجاراً صغاراً ممن لم يقدروا على التأثير في الأسعار العالمية، لكن كما ناقشنا من قبل، فإن الكثيرين يستطيعون الممارسة، وهكذا توجد إمكانية حصولهم على مكاسب من الحماية أو الخسارة من التجارة الحرة عن طريق "شروط تأثير التجارة" (شكل 2.1).

٨ ـ التعويض الإجمالي كما لسنا بالفعل من قبل، فإن نظرية التجارة تقر بوضوح أنه يوجد كلا الجانبين : الفائزون والخاسرون من التجارة الحرة (شكل ١ ,٢) وأن الفائزين يجب أن يعوضوا الخاسرين على الصعيدين المحلي والعالمي عن طريق رفع الدفع الإجمالي بدون تكلفة لحصد المكاسب الكاملة من التجارة. إن الإخفاق عند أية نقطة من هذه النقاط عن طريق عدم تعويض الخاسرين أو تحويلات التعويض عالية التكاليف، سوف تقلل من المكاسب، وعلى الرغم من أن المساعدة على التعديل الهيكلي منتشرة الآن، فإن القليل من البلدان، هذا إن وجِدت، هي التي تتحكم فيها بقدر مناسب. فالكثير من الأصوليين أنصار التجارة الحرة مازالوا يعارضون مثل هذا التعويض، على أساس أن المكاسب الصافية توجد حتى لو لم يُعد توزيعها، وهي الحجة التي أعتبرها غير صحيحة (انظر رقم ١٢ فيما يلي).

٩ ـ لا تأثيرات خارجية [المكاسب أو التكاليف التي تنشأ خارج الأطراف المشاركة] إن استبدال الاقتصاديين المنافع الجانبية أو التكاليف الجانبية للمعاملات بـ"التأثيرات الخارجية"، سوف تنشأ إذا لم تكن أسعار التجارة المستمدة من التكاليف المقارنة (جدول 2.1) تعكس كل التكاليف، مثل المشاكل الاجتماعية والبيئية أو استغلال العمالة (انظر الفصول الأخيرة). إن أية [مشكلات] خارجية سوف توازن المكاسب من التجارة، وهي النقطة التي يقر بها عن طيب خاطر الاقتصاديون التقليديون، لكنهم في الغالب يقللون من أهميتها.

١٠ - تجارة الذراع الطويلة التطوعية ، إن الافتراض الضمني في نظرية التجارة هو أن المعاملات التجارية طوعية إرادية، وهي "الذراع الطويلة" فيما بين المشروعات المستقلة من كل بلد. وفي الممارسة يمكن أن تتحقق التجارة الإجبارية وفقًا لعبودية "دبلوماسية القوة" أو التبادل بإغراء الديون أو ضغط صندوق النقد الدولي IMF - البنك العالمي، وأن تجارة الذراع غير الطويلة آخذة في الارتفاع مع كون المزيد من التجارة العالمية الآن ضمنية بين المشروعات (فيما بين المؤسسات عابرة القوميات TNC الفرعية). ومن الناحية التجارية، فإن التبادل لن يُدار خارج معدلات الفرصة البديلة للبلدين المتاجرين (جدول 2.1)، لكن من الناحية السياسية من الممكن تمامًا لمعدل تبادل بلد واحد أن يُدفع إلى أعلى إلى هذا المعدل أو خارجه (مثل البرتغال إلى أكثر من 2.1 للنبيذ مقابل واحد للملابس) من خلال هذه الميكانيزمات الإجبارية وميكانيزمات الذراع غير الطويلة التي سوف تستأصل المكاسب من التجارة لذلك البلد. إن معاملات الذراع غير الطويلة تحتوي الآن على استخدام متعدد لتسعير التحويل من المؤسسة عابرة القوميات TNC للإغراء بالخسائر الدفترية من أجل أغراض ضريبية عن طريق مساعداتها في البلدان ذات الضريبة المرتفعة.

١١ - المستهلك الجيد ، إن التيار الرئيس من النظرية العقلانية لاقتصاد السوق الحرة يفترض العكس من غاندي Gandhi بأن الاستهلاك هو الهدف الأساسي من النشاط الاقتصادي وربما من الحياة نفسها، ولهذا فإن الاستهلاك الأعلى وفائض المستهلك عبر التجارة تشكل مكاسب الرفاهية الحقيقية. لكن إذا كان الناس، للأسباب المطروحة أعلاه، لا يسعون دائمًا إلى تعظيم الاستهلاك وأن مفهوم فائض المستهلك غير واضح، إذن ربما لا تكون التجارة الحرة تفاؤلية ولا هي التجارة في حد ذاتها بالشكل المرغوب فيه، كما يزعم أنصار العولمة.

١٢ - التفضيلات الموحدة ، نظرًا لأن المكاسب من التجارة متأرجحة وأحوالها ملتوية غير مباشرة وذاتية في جزء منها مع المكاسب أو الخسائر التي تختلف أنصبتها، فإن المكاسب من التجارة تكون إيجابية فقط إذا قدرها الفائزون ، فلأغراض

التبسيط، يفترض الاقتصاديون ومخططو النماذج أن كل فرد يفضل بقدر متساوٍ الدرجة الأعلى من الاستهلاك، لكن في حالة الجدوى المحددة لهذا لا يكون الأمر كذلك، وربما يعود هذا إلى إن مجموعات الدخل العالي تحصل على معظم المكاسب أو لأن بعض المجموعات أقل استهلاكًا أو لأن بعض الناس يقاومون استيراد السلع الاستهلاكية، ثم إن المنافع النظرية للتجارة الحرة هي على الأقل باطلة، وهي الحقيقة التي نادرًا ما تذكرها نصوص التجارة (ومع هذا انظر كروجمان Krugman وأوبسفيلد Obsfeld, 1994: 204) . إن هذا يجعل أيضًا التعويض المفترض يعالج مكاسب التجارة غير المتوازنة، أكثر صعوبة في تطبيقه بدقة أو بموضوعية.

١٣ ـ المكاسب المحلية : تقوم نظرية "المكاسب من التجارة" على أن "المكاسب الساكنة" أو الاستاتيكية تظل في معظمها في البلد. لكن في عصر العولمة و"تأثيرات المظاهرات" (مثل التقليد الأعمى لعادات الاستهلاك للبلدان الأخرى) فإن الناس ربما تزيد من "الميل الحدي للاستهلاك" (مثل إنفاق المزيد من "فائض المستهلك" على الواردات أكثر مما يفعلون عادة) أو ينفقون أكثر على مدخراتهم ما وراء البحار، بدلاً من إعادة استثمارها محليًا كما هو مطلوب من أجل "المكاسب الديناميكية". وفي مثل هذه الحالات، ربما تكون المكاسب من التجارة أقل مما تتضمنه النظرية. علاوة على أن التجارة الحرة تميل إلى إعادة توزيع المنافع من الحكومة والمشروعات المحلية (شكل 2.1)، فالكثير منها ربما تكون مشروعات صغيرة أو تعاونية أو عامة، إلى المشروعات الفردية الخاصة أو مشروعات المصدرين، وهكذا تكون التجارة الحرة هي بطبيعتها الأصلية عملية خصخصة، وأن هذا ربما يخل بالصالح العام.

١٤ ـ دعهم يأكلون التغير الهيكلي! كما لاحظنا من قبل، فإن القاعدة الأساسية غير المكتوبة للتجارة الحرة هي "أنت سوف تتقبل التغير الهيكلي". فأنصار التجارة الحرة يفترضون أن مثل هذا التغير يجلب الكفاءة والتنمية والقبول من الناس بسبب هذه المنافع. لكن الحقيقة أكثر تعقيداً لأن "الكفاءة" و"التنمية" هما في الغالب مسألة تقديرية وبدائل قائمة (انظر الفصول الخامس والسابع ما بعده) وأن معظم الإغراء

بالتغيير الهيكلي التجاري أو التكنولوجي لا يقبل الجدل وغير ديمقراطي وغير متفق عليه، وهكذا تميل دائمًا إلى استثارة بعض المقاومة (بولاني Polanyi, 1957؛ دونكلي Dunkley, 2000b) . وقد صرح بيل جيتس Bill Gates (1996: 11) أنه بسبب أننا لا نستطيع أن نصوت على التغير التكنولوجي، فنحن مضطرون للقبول بالحتمية غير الديمقراطية نفسها، لكونها مرتبطة بالتغير الهيكلي المغري للتجارة.

١٥ - الأهداف المادية : إن الفرضية النهائية لمذهب التجارة الحرة هو أن الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية هي تعظيم الدخل على المدى القصير والنمو الاقتصادي السريع والتنمية على المدى البعيد، وهو الأمر المشكوك فيه أكثر من كونه مؤكدًا بشكل عام. ويزعم أنصار التجارة الحرة أن حرية التجارة هي الأفضل غالبًا ودائمًا لمثل هذه الأغراض؛ لكنني أبحث في الفصل السادس عن النقطة الأكثر أهمية وهي عما إذا كان "يتعين" أن يكون الدخل والنمو هدفين أساسيين أم لا - فإذا لم يكونا، فإن الكثير من الأهداف الأخرى كالمزيد من تجارة الاعتماد على الذات وسياسات التنمية تكون مبررة، حتى لو كان في ذلك تضحية ببعض الدخل أو النمو.

إن هذه القائمة من الافتراضات ليست شاملة، فهناك افتراضات أخرى تحدث في سياقات محددة مثل الفرضية الحاسمة لمنظمات التجارة العالمية في دفع تحرير تجارة الخدمات، من أن السلع والخدمات تكون متكافئة لهذا الغرض (الفصل الثامن). لكن القائمة لا تشير إلى رقم جدير بالملاحظة للفروض الخفية التي تبرر نظرية التجارة الحرة والتأثيرات المكنة. حيث تثبت عدم واقعيتها.

إنني أرى بشكل أكثر عمومية أن هناك معنيين ضمنيين لهذه الطبيعة للفرضية التابعة لنظرية التجارة الحرة. أولاً، تعني إخفاقات الفرضية أن التجارة يمكن أن تكون أقل نفعًا، أو أن مبرر التجارة الحرة هو أقل مما يُزعم، إلى الحد الذي تعتمد فيه علي عدد الإخفاقات أو درجات منها. ثانيًا، يمكن أن تختلف البلدان عن بعضها البعض في درجاتها لفشل الفرضية، وهكذا في "قدرتها على المكسب" من التجارة. على سبيل المثال، فالبلد الكبير مع فوائد "شروط التجارة"، مشروعات المنافسة الكثيرة وقطاعات

"العوائد المتزايدة" الرئيسة والدرجة العالية من البطالة، ربما تخسر كثيراً من التجارة الحرة، بينما قد يكون بلد أصغر بصناعات تنافسية صغيرة وعوامل متنقلة داخلية مستعداً للمكسب من التجارة الحرة، وهو الوضع الذي يبدو أنه كان سائداً في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا (انظر الفصل الرابع). وإنني لا أرى أن مثل هذه الإخفاقات في الافتراض تترك مذهب التجارة الحرة "في حالة تمزق" كما يزعم بعض النقاد، لكنني أرى أنها تقدم للتجارة الحرة والعولمة المزيد من الغموض والعرضية ويجعلها موضوعاً لمدًى أوسع من الصلاحيات مما يقر به أنصار التجارة الحرة.

هنا تأتي الاستدلالات

إن الاستنتاجات هي التضمينات التي تتدفق من نظرية التجارة بدلاً من أن تبرزها، والتي يُشار إليها عادة في نصوص الاقتصادية التقليدية، على الرغم من أن القائمة والانتقادات التالية هي من عندي.

١ ـ **الفوائد العالمية** ، إن أعظم خرافة بمفردها عن التجارة الحرة هي الزعم الأساسي من قبل ناشطي العولمة بأن كل الناس في كل البلدان يكسبون دائماً بالفعل من التجارة الحرة، حيث يقوم نظام الجات GATT/ منظمة التجارة العالمية WTO بقدر كبير على هذا الاستدلال. لكن من العجيب أن الاقتصاديين التقليديين لم يزعموا هذا أبداً في الحقيقة، بل إنهم اعترفوا بالتكاليف المتنوعة للتجارة الحرة (انظر ما بعده). فالبلد الذي يكون لديه تأثير سلبي لشروط التجارة، البطالة المزمنة والتأثيرات الخارجية المعاكسة والاختلالات والتنوعات الشاسعة في التفضيلات والتكاليف العالية للتعديل الهيكلي، لن يستفيد من التجارة الحرة، في الوقت الذي قد تعني فيه التكاليف غير الاقتصادية مثل التأثيرات البيئية والحلول الوسط فيما يتعلق بالسيادة خسائر كلية من التجارة. وهكذا فإن المكاسب من التجارة مكاسب عرضية عوضاً عن كونها مكاسب مضمونة.

٢ ـ **كل شخص يجيد شيئًا ما** ، إن الخرافة المرتبطة والاستنتاج بأن كل بلد سوف تكون له ميزة نسبية في شيء ما هو حقيقة جزئيًا وفقًا للتعريف (جدول ١ ، ٢) لكن هذا يفتقر إلى النقطة الأساسية من أن أي بلد يجب أن يستفيد من المتاجرة بهذا ليكون هكذا . لكن، وكما ناقشنا بالفعل، فإن المكاسب ليست مضمونة لأن تكاليف التجارة الحرة قد تفوق المنافع منها، أو أن الميزة النسبية لبلد ما قد تكون في قطاع منخفض السعر (انظر الفصل الخامس أدناه).

٣ ـ **الفائدة الأحادية** ، هذا هو تعريفي لزعم أنصار التجارة الحرة بأنه نظراً لأن المكاسب من التجارة مشتقة من التخصص الذي تدفعه الكفاءة، فإن أي بلد يمكن أن يستفيد من تقليل حمايته بشكل أحادي. لكنني أختلف مع هذا الزعم على أساس أولاً أن المكاسب ليست آلية أوتوماتيكية، وثانيًا أن إخفاق الفروض ١ و٢ و٧ السابقين ربما تمكن بلداً واحداً من أن يكسب على حساب الآخر (انظر الفصل الثالث).

٤ ـ **إعادة التوزيع** فيما بين زمني ريكاردو Recardo وهيكشير–أوهلين (HO) Hecksher-Ohlin، تجاهل الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد بقدر كبير تأثيرات توزيع التجارة، وزعم ناشطو العولمة في زمننا هذا أن التجارة الحرة تساعد الفقراء، لكن ريكاردو افترض أن التجارة سوف تكون في صالح الأرباح (انظر ما قبله)، ويقول امتداد ستولبر–ساميلسون Stolper-Samulsonلـ"هيكشير–أوهلين (HO) (انظر ما سبق) إن تحرير التجارة سوف يضر بالعامل النادر الذي هو في البلدان الغنية العمالة غير الماهرة في الصناعات كثيفة العمالة التي تكون محمية في الأغلب الأعم. وهكذا فإن زعم العولميين بأن التجارة الحرة تساعد الفقراء لا يدعمه بالكامل التيار الرئيس من علم الاقتصاد، ناهيك عن المدى من القضايا الأكثر تعقيداً التي سوف تناقش في الفصل الخامس .

٥ ـ **الفوائد المأمولة** يزعم العقلانيون الاقتصاديون للسوق الحرة، وخصوصاً من يسمون مدرسة "الاختيار العام" أن التجارة الحرة جيدة جداً ، وأنه يمكن أن تلقى المعارضة فقط من عدد (يُفترض أنه صغير) من خاسرين لفوائد شخصية مزعجين. لكن هذه الفرضية تُعتبر تهكمية تتجاهل أولاً مدًى واسعاً من الخاسرين المحتملين وفقًا

لإخفاقات الفروض التي ناقشناها فيما سبق، وثانيًا، حقيقة أن الكثيرين لأسباب غير اقتصادية يعارضون التجارة الحرة من الأساس، وثالثًا، أنه يمكن أن تكون هناك فوائد مأمولة من التجارة الحرة بالمثل (انظر الفصل الرابع ودونكلي Dunkley, 2000b: 413) .

٦ - **محرك للنمو** إن واحدة من أكثر الاستدلالات المزعومة وأشهر الأساطير لنظرية التجارة هي أن التجارة الحرة يمكن، من خلال "المكاسب الديناميكية" (انظر ما قبله وما بعده)، أن تذكي شعلة النمو الاقتصادي المستدام، لكن الإخفاقات المختلفة لهذه الفرضية التي ناقشناها وكذلك القضايا التي نبحثها في الفصول القادمة، تدحض هذا التأكيد المشهور من الأساس (انظر الفصل السادس).

٧ ـ **العالمية** وأخيرًا فإن هذا الزعم المنتشر بأن التجارة الحرة تقود إلى موجة واسعة الانتشار من المنافع ذات الصبغة العالمية (كما سماها الاقتصاديون بالفعل العولمة) وربما إلى موجة من السلام العالمي، هو زعم خاطئ ومخيب للآمال بسبب النتائج المعاكسة للعولمة التي تحددت معالمها الأساسية في الفصل الأول، من خلال الإخفاقات في الافتراضات التي ناقشناها من قبل، ومن خلال احتمالية التكاليف العالية التي تستلزمها (انظر الفصل الرابع والخامس).

لقد سعيت في هذا القسم إلى أن أبحث مذهب التجارة الحرة بحثًا نقديًا من خلال التركيز على النتائج غير المؤكدة وإخفاقات الفروض والاستنتاجات المشكوك فيها لنظرية التجارة، وكذلك بعض الشطحات غير المنطقية في مفهومين أساسين لمذهب التجارة الحرة ـ مثلثات هاربيرجر و"فائض المستهلك". ومن وجهة نظري، أن الكثير من النقاد يركزون أكثر من اللازم على معنى الميزة النسبية أو من الناحية الأخرى على عدم معناها، وهي الفكرة التي أعتبرها صحيحة، رغم أنها عرضة للتعريف الحكمي والتغير العشوائي. إنني أميز بين هذا المفهوم والجانب الآخر من العملة الخاص بـ"المكاسب من التجارة"، والتي هي حاسمة أكثر في المجادلات حول مشروع العولمة. ولقد أشرت إلى أنه في نظرية التجارة التقليدية، لا تكون "المكاسب من التجارة" مفهومًا أحادي الرقم تلقائيًا، لكنه عملية متأرجحة ومتعرجة وملتوية يمكن أن يكون

نتاجها بافتراض النتائج غير المؤكدة والفرضيات الفاشلة وما شابه ذلك، غير مرغوب فيها غالبًا أكثر مما يدلل ضمنًا أنصار التجارة الحرة. وفي ادعاء المنافع السريعة من العولمة، فإن ناشطي العولمة يعتمدون بشدة ويلقون بثقلهم على الإيمان بأن الاقتصاديين قد حصلوا على الأرقام بشكل صحيح، لكنني أجادل بأن هذا إلى حد ما ليس في موضعه؛ حيث يذكر بطرافة أحد الاقتصاديين الأساسيين (ماكلوك McCulloch,1999) . أنه بسبب هذا الإيمان فإن نظرية التجارة الحرة تقترب كثيرًا إلى أن تكون دينًا أكثر منها علمًا. ومن المؤكد أن الجدل حول التجارة الحرة لم يُحسم بعد، حيث يظل الكثير من الأسئلة مطروحًا.

نشأة التجارة الحرة غير التامة

إن القليل من الاقتصاديين الأساسيين هم من أعطوا التجارة الحرة بالكامل صكًا على بياض، وفي هذا القسم أختبر باختصار الأسباب الكامنة وراء هذا التردد مع طرح تساؤلات أبعد مدًى في الفصل القادم.

وعلى الرغم من تحمس آدم سميث Adam Smith للتجارة الحرة، فإنه وافق على الحماية على العائد والإجراءات الثأرية والدفاع وأغراض التعديل الاجتماعي. وهكذا بالتالي الموافقة على حماية أساسيات الأمن الغذائي (جومز Gomes,1987: 175ff) ومع زمن جيه أس ميل J.S. Mill (1848) صارت أيضًا حالات "الصناعة الوليدة" و"شروط التجارة" (صندوق 2.1) معترفًا بها بشكل أكبر، على الرغم من أن الأخيرة لم تثبت رسميًا حتى عمل تشارلز بيكرديك Charles Bickerdikeفي ١٩٠٦ (إروين Irwin, 1996: 113ff).ومع أواخر القرن التاسع عشر، كان اقتصاديو الكلاسيكية الجديدة الرواد مثل إيدجويرث Edgeworth ومارشال Marshal يصفون التجارة الحرة على أنها غير مؤكدة من الناحية النظرية، لكنها أفضل سياسة من ناحية التطبيق، لأن الحكومات يمكن أن تخطئ في سياساتها الحمائية (تسمى الآن "إخفاقًا حكوميًا") أو يمكن لمواردها أن تتبدد في جهود التأثير [لاستقطاب التأييد] (تسمى الآن "الرسوم

السيادية" ـ انظر الفصل السادس). وعمومًا فقد أقر مارشال (Marshal (1923: 76off بأن حالة التجارة الحرة غالبًا ما شابها المبالغة في العلاقة مع البلدان النامية سعيًا للصناعة والاقتصاديات الضخمة.

وفي خلال عشرينيات القرن العشرين، برزت هناك تحديات جديدة أساسية لمذهب التجارة الحرة من ناحية فرانك جراهام Frank Graham (الولايات المتحدة الأمريكية) وآلين يونج Allyn Young (المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية) وجيمس بريجدن James Brigden (أستراليا) على أساس زيادة العائدات وتأثيرات التعلم - بمعنى إخفاق الفرضيتين ٢ و٣ السابقتين - بينما بحث جون وليامز John Williams (الولايات المتحدة الأمريكية) عن الأساس الفعلي لفرضيتي الانتقال الداخلي والثبات الخارجي (رقم ٤ و٥ أعلاه)، معترفًا بأن المجتمع كان "عضويًا" مع مثل هذه الافتراضات المتشددة (يونج Young, 1928؛ جومز Gomes, 1990 ؛ إيروين Irwin, 1996) وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين، بحث كينز Keynes وزملاؤه التجارة الحرة وفقًا لأسس الاقتصاد الكلي، والأهم وهو الحاجة لاستعادة التوظيف الكامل (انظر الفصل الثالث). وفي الأربعينيات من القرن العشرين أظهر صمويلسون Sa-muelson (في باجواتي Bhagwati, 1969) .أن التجارة الحرة لا تحتاج أن تفيد كل الأفراد، أي أن بعض البلدان (ولكن ليست كلها مع بعضها البعض) يمكن أن تستفيد من "التعريفة المثلى"، وأن المكاسب الصافية من التجارة ربما تعتمد غالبًا بشدة على التعويض الإجمالي الكفء للخاسرين (الافتراض رقم ٨ أعلاه) وهو ما ينطوي بالطبع على قرارات سياسية.

وافترض الكثير من الاقتصاديين، خلال الخمسينيات من القرن العشرين، حججًا مختلفة للحماية لأسباب تنموية (الفصل الثالث والرابع)، بينما صاغ ليبسي Lipsey ولانكستر " Lancaster أفضل ثاني" نظرية فاصلة. وتقضي هذه النظرية بأنه إذا تحققت كفاءة السوق الكاملة، فإن كل "التشوهات" بما فيها التدخل الحكومي ينبغي أن تبتعد معًا، وإذا لم يكن هذا ممكنًا إداريًا أو سياسيًا فإن الحماية المستمرة حينئذ ربما تكون أفضل من التجارة الحرة. وهذا هو أحد الأسباب في أن العقلانيين الاقتصاديين

للسوق الحرة يطالبون الآن بتحرير كل الأسواق في تتابع متلاحق. وأشار باجواتي Bhagwati وآخرون إلى أن الحماية ربما تكون أفضل من التجارة الحرة في حضور "التشوهات" ـ التدخل الحكومي، والمنافسة غير التامة، والتأثيرات الخارجية وما إلى ذلك ـ والتي تحدد منها عدد لا بأس به، مع أن الحل "الأفضل الأول" هو إزالة التشوهات إذا أمكن ذلك. واستخدم بالطبع الاقتصاديون التقليديون هذا الأمر كحجة للتحرير الكلي وسياسة المنافسة بدلاً من الحماية ومبدأ التدخل العمومي، وهكذا بما يوضح أن التجارة الحرة ليست مفهومًا أيديولوجيًا حرًا ـ فهو يحتاج إلى أسواق المنافسة الحرة لينجح.

وهكذا، فإن فترة ما بعد الحرب المبكرة شهدت تحولاً مميزًا من الثقة إلى التناقض والازدواجية حول صحة نظرية التجارة الحرة ومصداقية الفروض المبدئية وشمول المنافع أو كليتها من التجارة. ولا يؤكد الكثيرون من الاقتصاديين الأساسيين أكثر من أن "بعض التجارة هو أفضل من عدم وجود تجارة بالنسبة للعالم ككل"، مع الإقرار باحتمالية الخسائر لأناس وبلدان بعينها. وبالتأكيد أنه كان هناك اعتراف على مدًى واسع بأن التجارة الحرة ليست دائمًا هي السياسة الأفضل (كيتسون Kitson وسولومو Solomou، ١٩٩٠).

إن المنظر الاقتصادي البريطاني البارز فرانك هان Frank Hahn لاحظ ذات مرة أن أنصار السوق الحرة المتطرفين "يقولون أكثر بكثير حتى مما تسمح لهم النظرية الصافية بقوله وبصورة مطلقة أكثر مما يسمح به التطبيق العملي للنظرية". وقال فيما يتعلق بالتجارة الحرة، إنه بينما هي مفيدة في الغالب، فإنها يمكن أن تجلب تشكيلة "كبيرة جدًا" و"مكثفة" من "المعرفة الجديدة"، مع "تكاليف نفسية وتكاليف أخرى"، أي إنه ليست البلدان كلها أو الناس من الممكن أن يستفيدوا. (هان Hahn, 1982, 1998) . وقد انتقد موريس آليس Maurice Allais الفرنسي الحائز على جائزة نوبل، الذي يقوم عمله الرئيس على نظرية التوازن العام السري، انتقد التجارة الحرة ودافع عن حماية معتدلة في إطار كل من الاتحاد الأوروبي EU والإطار العالمي، لأنه يعتقد أن الميزة

النسبية شديدة الديناميكية وسريعة التغير الآن إلى حد أن البلدان ربما "تترك للتخلف" عند تكاليف اجتماعية عالية (شاندرا Chandra, 1997: 188؛ دونكلي Dunkley, 2000: 120) .

إن نظرية التجارة التقليدية أثبتت أنها غير قادرة على شرح اتجاهات مثل الاختلال التجاري أو نشأة المؤسسات عابرة القوميات أو التنمية المنخفضة للعالم الثالث أو على وجه الخصوص "تجارة الصناعة البينية" (IIT انظر الفصل الثالث). وكرد في المقابل، ظهرت نظريات جديدة تتناول مبررات التجارة، بما فيها أطروحة "الإتاحة" (العرض المتاح للموارد والمنتجات المناسبة) ، ونموذج "العوامل المحددة" لصمويلسون Samuelson (عوامل متعددة مع عمالة متحركة) ، ونظرية ليندر Linder القائمة على الطلب والنكهات ، و"نموذج دائرة الإنتاج" (مراحل التجديد والإنتاج والتصدير) ، والنظريات المتعددة القائمة على التكنولوجيا ، ونموذج "الاقتصاديات الكبيرة" (الفصل الثالث). ولقد أظهر الاختبار الرياضي العميق أن النموذجين الريكاردي Recardian ونموذج HO أنهما مفيدان لكنهما عرضة لإخفاقات الفرضية، بينما نظريات "الفجوة التكنولوجية" و"ليندر" و"الاقتصاد الكبير" قد أثبتت أنها أفضل في شرح التجارة كثيفة التكنولوجيا وتجارة الصناعة البينية IIT أكثر مما فعلت نظرية الميزة النسبية، على الرغم من أنها لا تعتبر أيًا منها أنها تفسير كامل (انظر كروجمان Krugman وأوبستفلد Obstfeld ١٩٤٤ ؛ إيروين Irwin ١٩٩٦؛ ومانسكي Maneschi ١٩٩٨) .

خلاصة

منذ سميث وريكاردو أصبح من المسلم به أن التجارة الحرة هي أفضل اقتصادياً من الحماية، إذ يزعم أنصار العولمة أنها أفضل بالنسبة لكل الناس وكل البلدان وفي كل الأزمان، وأن مشروع التجارة الحرة العالمي لمنظمات التجارة العالمية WTOs يقوم بشكل أساسي على هذه الفرضية. لكن الكثير من التيار الرئيس من الاقتصاديين التقليديين كانوا أكثر حذراً من هذا، إذ إنهم يعترفون بحالات حيث التجارة الحرة تكون مبهمة وليست الأفضل، ويقبلون بالقليل من الحجج للحماية مثل "شروط التجارة" والصناعة الوليدة والمؤثرات الخارجية و"ثاني الأفضل" وتكاليف التعديل (انظر صندوق 9.1 لقائمة أكمل).

وفي هذا الفصل جادلت بأنه من نظريتي التجارة المرتبطتين، تكون "الميزة النسبية" صحيحة، لكنها أكثر تعقيداً مما يُصور تقليدياً، بينما يتضمن عنصر "المكاسب من التجارة" "تأرجحاً والتواءً غير مباشرين" بدلاً من المنافع النقدية المباشرة، فهي لذلك عرضية بدلاً من كونها تلقائية. لذلك فإن البلدان ربما تختلف في قدرتها على الكسب من التجارة. إن نظرية التجارة تعتمد كثيراً على فرضيات واستنتاجات مشكوك فيها لضمان المنافع لكل البلدان والناس. إن الخسائر ممكنة وخصوصاً عندما نأخذ في الحسبان تكاليف التغير الهيكلي (غير المتفق عليه) أو التأثيرات الاجتماعية الأخرى.

وبسبب هذا وغيره من الأسباب التي نبحثها في الفصل القادم، فإن الفكر النقدي لنصير التجارة الحرة بول كروجمان Paul Krugman (1987) قد قال بأن نظرية التجارة الحرة هي الآن يلفها شك أكبر من أي وقت مضى منذ ريكاردو، وأن الحالة للتجارة الحرة ليست هي الغالبة، "لكنها الأكثر غموضاً [و] ... حالة سياسية أكثر مما تعودنا على صنعه" (1999:362). إنني أرى أن مذهب التجارة الحرة يشبه علاجاً دوائياً حديثاً المعجزات ممكنة من الناحية النظرية، لكن التكلفة من الممكن أن تكون عالية، ومن الممكن أن تكون هناك تأثيرات جانبية معاكسة، المقاومة تتزايد بمرور الوقت، وتعتمد الفعالية على ميكانيزمات رد فعل المريض الخاصة.

الفصل الثالث

حلف الانشقاق

قرنان من الانشقاق على التجارة الحرة

إن رخص السلع المنتجة بالآلات وتحسن وسائل النقل والاتصالات أتاح الأسلحة اللازمة لغزو الأسواق الأجنبية. وأملت الميكنة، من خلال تدمير الإنتاج اليدوي الحرفي في البلدان الأخرى، التحول إلى الحقول من أجل الإمداد بالمادة الخام... وتقسيم جديد ودولي للعمل، تقسيم يناسب متطلبات المراكز الرئيسة للصناعة الحديثة الناهضة.

كارل ماركس Karl Marks (1967: 451)

إنها سياسة معدل تلقائي للفائدة، لا يعوقه الانشغالات الدولية وبرنامج الاستثمار القومي الموجه إلى المستوى الأمثل للتوظف المحلي الذي يكون مباركًا مرتين بمعنى أنه يساعدنا نحن أنفسنا ويساعد جيراننا في الوقت نفسه.

جيه إم كينز J.M. Keynes (1936: 349)

إن التجارة الحرة ليست ذابلة، لكنها فكرة فقدت دون رجعة براءتها. وتبدلت حالتها من طريقة مثلى إلى طريقة تجريبية معقولة... ولا يمكن أبداً أن تتأكد مرة أخرى باعتبارها السياسة التي تخبرنا النظرية الاقتصادية بأنها دائمًا صحيحة.

بول كروجمان Paul Krugman (1987: 132)

وبناءً على المكان الذي ترتسم عنده الحدود في تعريف التنظير السياسي، ربما يوجد الكثير من "المنشقين" أكثر من التابعين الأصوليين في مناظرة التجارة الحرة.وعلى العكس من المهرطقين اللاهوتيين، فإن المنشقين أو المعارضين الاقتصاديين لم يكونوا أبدًا يُحرقون على الخازوق، على الرغم من أن النبذ في أقسام الجامعة أو الدوائر الأرثوذكسية لم يكن بالأمر غير المعروف. ومثل التيار الفرعي من التيار الرئيس أو التيار غير الرئيس من الاقتصاديين التقليديين، فإن المنشقين التجاريين يبحثون من مختلف الوجوه منطق نظرية التجارة للتيار الرئيس أو افتراضاتها أو استنتاجاتها أو قيمها أو أهدافها، ويهجرون مفهوم التوازن أو يعدلونه (الفصل الأول)، فهم يتجنبون دائمًا النماذج الرياضية المبسطة الخطية، وغالبًا ما يوظفون أفكارًا أكثر تعقيدًا من المعتاد، ويرفضون في معظم الأحوال النسخ التجارية الحتمية لروابط التنمية–التجارية. وفي بعض المناطق الاقتصادية، لا تكون للأهداف أهمية بقدر أهمية تطبيقات كلية معينة - على سبيل المثال، مهما كانت أهداف المجتمع فإنه ينبغي عليه أن يوازن مدفوعاته الخارجية؛ أو إذا أراد أن يستثمر أكثر، فينبغي عليه أن يدخر أكثر؛ أو يتعين عليه ليتجنب التضخم أن يتجنب الطلب المتزايد. لكن في التجارة يمكن أن تكون للأهداف أهمية - فهدف الاعتماد على الذات يحول دون تبعية التجارة ، كما أن تلقائية معدل الفائدة كما دافع عنها كينز (Keynes كما سبق) تحول دون التحرر المالي المتطرف ، وكذلك تنمية "استبدال الواردات" الموجهة محليًا تتجنب النماذج "الموجهة للتصدير" التي يؤيدها صندوق النقد الدولي /IMF البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية WTO (الفصل السادس). ويبحث هذا الفصل باختصار بضعة تشكيلات مميزة من المنظورات البديلة في مجال التجارة.

الانشقاق قبل الأصولية

على الرغم من أن "حرية التجارة" قد وُجِدت إلى جانب التدخل التجاري منذ زمن بعيد، فإنه من الناحية التاريخية إلى حد كبير نجد أن العدد الأكبر من المفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة أيدوا الحماية في صورة ما أو أخرى، فمعظم الفلاسفة اليونانيين القدماء، بمن فيهم أرسطو يعارضون التجارة كلية. وكان الكثير من الاقتصاديين السابقين على سميث pre-Smithian، المعروفين عمومًا بالـ"ميركانتليين" [التجاريين] Mercantilists، محتقرين من سميث وآخرين للزعم بأنهم يحملون أفكارًا غريبة (أو خطرة) مثل دعم التصدير أو الحث على فوائض التجارة أو تراكم سبائك الذهب والفضة (المعادن النفيسة) أو تعزيز القدرة التجارية القومية. لكن البحث فيما بعد أوضح أن الكثير من (الميركانتليين) كانوا بالفعل من المبشرين الأذكياء بمذهب التدخل في السوق الحديثة (هدسون Hudson,1992، وكينز Keynes, 1936: ch. 23) مفسرين أن تراكم السبائك كان في ذلك الوقت هو الطريق الوحيد للخفض الإجباري لمعدلات الفائدة للتوسع في الاستثمارات (سياسته الشهيرة المفضلة). وقد قال الحائز على جائزة نوبل، سير جون هايكس Sir John Hicks بأن التجارة المبكرة للميركنتاليين ومذهب التدخل السياسي سوف يعملان بشكل أفضل إذا ما تطورت القدرة الإدارية المعاصرة بقدر أكبر.

وسعى آدم سميث إلى أن يكشف حقيقة الميركنتاليين في مصلحة ما قد نسميه اليوم تحلل التجارة من القيود أو تحررها بدون أن نكون عقائديين متشددين نؤمن بالتجارة الحرة، لكن صاحب نظرية السكان الشهير توماس مالتس Thomas Malthus (1766-1834) أراد التحكم في الكثافة السكانية وعارض التنمية الصناعية وانحاز للتنمية الزراعية وبحث في تأثير التجارة الحرة على الأمن الغذائي وأسس الاستقرار الاجتماعي. وقد عَرَّف روبرت تورينز Robert Torrens المعاصر لريكاردو، دور الطلب وليس فقط التكلفة الريكاردية Ricardian ، في التجارة، وأيضًا التكهن بالميزة النسبية،

بشروط قضية التجارة (الفصل الثانى)، الحالة "الأسترالية" للحماية (ما بعده) والسياسة التجارية للامتيازات المتبادلة. وهكذا فإنه كان منبوذًا من التيار الرئيس من أنصار التجارة الحرة ومدانًا باعتباره ميركانتيليًا Mercantilist (إروين Irwin, 1996:ch. 7) .

واستمر تأثير الميركانتليين إلى يومنا هذا، وحتى "كينز" (1936 : ch. 23) أشاد بهم باعتبارهم الأسلاف الذين أبحروا بزورقه الاستثماري الذي حمل وجهة نظره الاقتصادية (استعارتي المجازية - الفصل الأول). وربما كانت الشخصية السياسية الميركنتالية العظيمة الأولى هي الرائد الأمريكي أليكساندر هاميلتون (Alexander Hamilton (1755-1804 الذي دافع عن الصور المبكرة لحماية "الصناعة الوليدة" وتنمية التعريفة الصناعية والاعتماد القومي على الذات، وقد اتُبِع كل هذا بدرجة معينة خلال القرن التاسع عشر وكان شائعًا بأكثر مما يقر به أنصار التجارة الحرة (جومز Gomes, 25 8ff؛ إيروين Irwin, 1996: 12 1ff؛ مانسكي Maneschi, 1998: ch. 5؛ تشانج Chang, 2002) .

كانت هناك شخصيتان أساسيتان للمنشقين على الاقتصاد والتجارة في القرن التاسع عشر هما الباحث الثوري الألماني فريدريتش لست (Friedrich List (1789-1846 والفيلسوف الاقتصادي السويسرى جيه سي إل سيموند دي سيسموندي J.C.L. Si- monde de Sismondi (1774-1842). لقد رأى "لست" التصنيع على أنه قلب التنمية ومقياس المعيشة، منتقدًا معاداة التوجه الصناعي لـ"مالتس" وسيسموندي (لست List, 1841: 127-8)، زاعمًا أن الصناعة هي الطريق الموصل من البربرية إلى المدنية (١٨٤١: ١٨٣)، وموثقًا حقيقة أن التنمية تحت جنح الحماية كانت شائعة جدًا في شتى أرجاء أوروبا في الماضي. وجادل "لست" ضد التجارة الحرة بالمفهوم السميثي (نسبة إلى آدم سميث) على أساس أنها نجحت فقط في بلدان متساوية في التنمية نسبيًا وأن مصالح الأعمال الخاصة لم تتوازن مع مصالح المجتمع وأن التدخل السياسي كان مطلوبًا للتقدم نحو التنمية. وعند "لست"، لا تكمن عملية التنمية الجوهرية في الأسواق، ولكن في "القوة الإنتاجية" الديناميكية التي هي جزء لا يتجزأ من "النظام القومي" وليس

"النظام الكوزموبوليتاني للتجارة العالمية" (١٨٤١: ١٢٠ ff). لكن حماية "لست"، كانت حماية محدودة، حيث أوصى بأن التدخل التجاري هو فقط للحاق بمرحلة التصنيع من أجل منع البلد المتخلف من أن ينغلق ويُحبس عند قطاعات متدنية. وقد أثرت نظرية "النظام القومي" لـ"لست" بقوة في الأفكار الألمانية والأمريكية واليابانية والأسترالية عن التنمية التي تتصدرها الحماية، لكنها كانت دائمًا مرفوضة من التيار الرئيس من الاقتصاديين على أنها غير واضحة وميركانتيلية (انظر تشانج Chang, 2002: 3ff وغيره).

وتنبأ سيسموندي ببصيرة وفهم عميق بمذهب صراع الطبقات لماركس، دولة الرفاهة والتنمية البديلة الغاندية، معارضًا مذهب عدم التدخل السميثي [نسبة إلى آدم سميث] والتجارة الحرة والتنمية الصناعية لصلحة التوازن المتجانس فيما بين رأس المال والعمالة وصغار المزارعين. وبالمثل فقد دافع هنري كاري Henry Carey (1793-1897)، المعاصر للأمريكي سيسموندي، عن نمط "غاندي/شوماخر"، وهو المشروعات الريفية الصغيرة، "ليجلب النول إلى الحقل أو السندان إلى المنجم"، ونادى بالحماية من أجل تنمية الاعتماد على الذات، وهي التنمية التي اعتقد أنها ستحسن التوظيف المحلي والمحافظة على المجتمع وأوضاع المرأة والحياة الفكرية، وحتى الأخلاق (بالاحتفاظ بالرجال في الوظائف قريبًا من البيوت). وعارض "كاري" أيضًا ببصيرة عميقة الصادرات الزراعية الريفية واسعة المدى لمنع الإفراط في حرث الأرض وإجهاد التربة، وربما كانت هي الحجة البيئية الأولى ضد التجارة الحرة. وعلى الرغم من رفض ميل Mill للحجة الأخيرة (1848: 28 5ff)، فإن "كاري" ساعد في تشكيل العزلة الأمريكية الأخيرة وعاطفة الاعتماد على الذات(١).

يُفترض عادة أن الماركسيين هم المنشقون عن النموذج الأصلي للاقتصاد السياسي، لكن ماركس نفسه كان متناقضًا حول مذهب تطوير التجارة، حيث تشكك في سمات المنطق الريكاردي، لكنه تقبل بشكل عام الميزة النسبية. فهو اعتقد بأن التجارة الرأسمالية استغلالية ومدمرة (الاقتباس السابق)، لكنه اعتقد بأنها في المدى

الطويل سوف تحسن من التراكم و"رأس المال الثابت" (بمعنى تشجيع الميكنة لتحل مكان العمالة)، لتقلل هكذا من الأرباح المحلية وتزعزع النظام وتسرع من انهيار الرأسمالية، لتمهد بذلك الطريق للاشتراكية. وقد تنبأ ماركس (Marx (1967: 505-6، مثل "كاري" بتدهور التربة، لكن من خلال الاستغلال الرأسمالي التنافسي بدلاً من التجارة، واعتقد بأن التدمير الرأسمالي للمجتمع الريفي سوف ينتج عنه في النهاية تشكيلات اجتماعية أكثر تقدماً. وفي الحقيقة أنه على العكس من "لست"، فإن ماركس قد أيد التجارة الحرة في البلدان الزراعية لسبب غير مباشر وهو أنه بينما كانت الحماية في صالح مجال الأعمال، فإن التجارة الحرة سوف تسرع من اللحاق بالكولونيالية والثورة النهائية - "فالنظام الحمائي يحافظ بينما نظام التجارة الحرة يدمر" (نقلاً عن هدسون Hudson, 1992: 2 5 6) . لكن الكثيرين من الماركسيين فيما بعد أيدوا الحماية من أجل التنمية الاجتماعية اللستية (نسبة إلى "لست") ولأسباب تعزيز الإنتاجية[٢].

وشهد القرن التاسع عشر في أواخره جيشاناً في المشاعر المتعاطفة مع الحماية من الناحية الأكاديمية والسياسية، وكانت الأولى مدفوعة بمجموعة من الأكاديميين على الرغم من أن النسيان قد طواهم الآن، وهم ينتمون إلى المدرسة المعروفة بـ"الاقتصاديين التاريخيين" وتوقع البعض من هذه المجموعة مثل المنشقين المخلصين أو الكهنة الإنجيليين أن غاندي هاجم التجارة الحرة لأنها تحث على الفردية المفرطة والمادية الصرفة. وكان أشهر عضو في هذه المدرسة، رئيس الشمامسة وليام كننجهام Archdeacon William Cunningham، وبسبب "خطاياه" قد أُبعِد عن منصبه كمحاضر رسمي في كامبردج إلى جانب عمدة الاقتصاد في هذا العصر، ألفريد مارشال Alfred Marshal (كننجهام Cunningham, 1914 ؛ كوت Koot, 1987) . لكن مارشال نفسه (١٩٢٠: ١١٢-١٣)، متتبعاً "ميل" ومتوقعاً جزئيًا "شوماخر"، حث على مسار متوسط بين الحوافز المادية والمبدأ البوذي لـ"ندرة الحاجات"، مثل "زيادة جمال الأشياء" بدلاً من الاستهلاك المفرط، واعتقد أن الحالة في التجارة الحرة مبالغ فيها (انظر الفصل الثانى).

وعلى الصعيد السياسي، لم تكن حملات الحماية في بريطانيا بقيادة جوزيف تشامبرلين (Joseph Chamberlain (1836-1914 ناجحة هناك، لكنها كانت مؤثرة جداً في الكثير من البلدان الأوروبية التي كانت تشعر بالتأثيرات الهيكلية لتحرير التجارة المعاصرة (الفصل الرابع). وتضمنت الأسس المشتركة لمعارضة التجارة الحرة: تراجع شروط التجارة (يناقش أساساً فيما بين الدارسين)، والتأثيرات المعاكسة على توزيع الدخل، وفقدان العوائد، والتأثير المنخفض للضرائب المحلية، وتراجع الزراعة، وتكاليف التعديل الباهظة. وتضمنت أسس الحماية: مساعدة الصناعة الوليدة، وارتفاع العائد، ومحاربة دفن النفايات السامة، والتوظف، والنمو الاقتصادي، والخليط الصناعي الأكثر قبولاً، والدفاع، والأمن الغذائي. (كوت Koot, 1987) .

وقد شهدت هذه الفترة أيضاً تعميماً لحجة "العمالة الفقيرة" ضد التجارة الحرة (انظر الفصل الخامس)، وتأسيس المنظمات الدولية الأولى لحماية العمالة (منذ ١٨٩٠)، وكانت تلك هي الأسس الرائدة التي تقوم عليها اليوم منظمة العمل الدولية ILO (تشكلت في ١٩١٩)، وفي وقت مبكر من زمن ريكاردو، لاحظ روبرت أوين Robert Owen وآخرون أن نموذجه (جدول ٢,١) قد افترض أن العمال يُدفع لهم بنسب من جهودهم ("المنتج الحدي"). فيخفق في تحديد أي البلدان التي يمكن أن تحصل على ميزة تجارية نسبية غير عادلة، وهي القضية التي احتدم الجدل حولها بحرارة منذ ذلك الحين (دونكلي Dunkley, 1996؛ الفصل الخامس).

وفي العشرينيات من القرن العشرين، انبثق ما يسمى "الحالة الأسترالية للحماية"، النسخ المبكرة التي يعود تاريخها إلى تورينز Torrens (ما قبله) التي تجادل بأن البلدان التي تعتمد على التصدير الزراعي وهي البلدان ذات العوائد المتقلصة للصناعة، يمكن أن ترتفع فيها الأجور وتسرع التنمية وتتجنب هجرة العمالة عن طريق حماية القطاعات ذات العوائد المتزايدة في التصنيع، ويصر معتنقو التجارة الحرة على أن هذا هو مجرد قضية توزيع، لكون البلد أفضل كليًا من تحرير التجارة، لكن

الاقتصادي الأسترالي جيمس بريجدن James Brigdenلقد أوضح أن أستراليا كمصدر أساسي رئيس قد يواجه أيضًا خسارة شروط التجارة (الفصل الثانى) إذا توسع كثيراً جداً في الزراعة، وهي المشكلة التي يمكن لحماية التصنيع أن تعالجها. وفيما بعد، أكد الاقتصادي الأمريكي البارز بول صمويلسون Paul Samuelson وزوجته ماريون Marion وجهة نظر "بريجدن" (إيروين Irwin, 1996: ch. 11) . وفي أثناء العقود التالية، استُخدمت تشكيلات عديدة من "الحالة الأسترالية" للدفاع عن الحماية لأغراض تنمية العالم الثالث، وخصوصًا فكرة أن التعريفات يمكن أن ترفع أجور التصنيع وتجتذب الموارد إلى صناعات ذات عوائد أعلى. لقد عارض أنصار التجارة الحرة دائمًا مثل هذه الحجج والدليل المختلط (انظر الفصل السادس). وقد بدأ الكثير من قادة العالم الثالث ما قبل الحرب يأخذون دفعة لمزيد من التنمية بالاعتماد على الذات، وقاد غاندي حملة للتدمير الرمزي لمنتجات النسيج المستوردة من أجل هذا الغرض (انظر الفصول القادمة).

المفاجأة الكينزية

لاشك في أن جون ماينارد كينز John Maynard Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ، أحد أعظم الاقتصاديين المؤثرين على مر الزمن، الذي نشأ في أسرة أكاديمية في كامبريدج ودرس تحت إشراف ألفريد مارشال Alfred Marshal وكان يبجله، بدأ كمناصر ملتزم بالتجارة الحرة، ثم زلزل العالم الاقتصادي بالتحول المفاجئ إلى الحماية في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين حينما ألف تحفته الرائعة الثورية (كينز Keynes, 1936) . وقال كينز واضعًا الأرثوذكسية على رأسها، أن الطلب وليس العرض هو الذي يقود الاقتصاد، وأن الإنفاق الحكومي ينبغي التوسع فيه وليس تقليصه بصورة حادة، وأن الحماية من الممكن أن تولد التوظيف. وفي التشبيه المجازي لي (الفصل الأول)، فهو قد رأى الاقتصاد زورقًا آليًا يتحرك بطاقة ذاتية عوضًا عن أنه قارب ينتظر رياح السوق العالمية المواتية.

إن أنصار التجارة الحرة قد أنكروا دائمًا بفتور أن الحماية من الممكن أن ترفع التوظف، ونظرًا إلى أن التجارة الحرة تعتبر سياسة اقتصادية جزئية قادرة على تحسين الكفاءة وتوليد التوظف ما دام "نسيم السوق" مواتيًا. لكن "كينز" قال إن التجارة كانت قضية اقتصاد كلي، أي إن التوازن التجاري يمكن أن يؤثر على الطلب المتراكم، وأن معدل فائدة السوق لم تكن "تتعدل تلقائيًا عند أفضل مستوًى يناسب التقدم الاجتماعي" (١٩٣٦: ٣٥١). لقد كان تحكم الدولة في الفائدة والاستثمار أفضل طريقة لتقوية النمو الوظيفي الذي سوف يعزز أيضًا الطلب على الواردات من خلال ما سمي مؤخرًا "المضاعف التجاري"، ليساعد هكذا البلدان الأخرى بالمثل - انظر الاقتباس في ص ٤٨ (أيضًا كينز Kenes, 1930) . ويرى بعض مصممي نماذج أبحاث العمل أن هذا الميكانيزم يمكن أن ينجح - بمعنى أن الحماية يمكن أن تولد التوظف - خصوصًا إذا كانت الأهداف المساعدة قد اختيرت بعناية، كما أن اتفاقات التجارة الثنائية تُستخدم من أجل منع البلدان الأخرى من الثأر (وردت في دونكلي Dunkley, 200b: 117) . ويجادل البعض أن الحماية قد عملت بهذه الطريقة تاريخيًا (انظر الفصل الرابع).

لقد اعتقد "كينز" بأن التدخل التجاري المطلوب يمكن تطبيقه من خلال التعريفات والحصص وغيرها من المقاييس الحدودية أو من خلال تعديل معدل التبادل، والذي يُفضل أن يكون فقط مؤقتًا، بينما يحتاج الأمر إلى حافز الطلب، على الرغم من أنه وافق على بعض الحماية الدائمة للمحافظة على التوازن الصناعي المطلوب - أي الاحتفاظ بالقطاعات الحاسمة في الاعتماد على النفس مثل الزراعة والحديد الصلب (دونكلي ١٩٩٥). ولقد دافع "الكنزيون" المتأخرون بقيادة كالدور Kaldor(١٩٧٨، ١٩٨٩) عن سياسات أكثر ثورية مثل السياسة الصناعية والتخطيط القومي من أجل توليد اقتصاديات الإنتاج الكبير وأبحاث الطاقة والمنافسة الوطنية. وقد تأسس مذهب كالدور على التحدي الأساسي للنظريات الأصولية للتوازن وتقلص العائدات أو ثباتها (انظر على سبيل المثال كالدور Kaldor, 1989: ch. 15) .

إن التيار الفرعي المؤثر من التيار الرئيس لمدرسة ما بعد الكينزية، الذين اتبعوا كينز وماركس وجون روبنسون من بين من تأثروا، تحدوا في الأساس النظرية العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة في رؤيتهم للأسعار على أنها تتحدد بقوة المؤسسة، ولتمويل المضاربة الخاصة والعولمية على أنها مخلة بالاستقرار، وللتدخل الحكومي على أنه ضرورة للاستقرار طويل المدى والتوظف الكامل. وفيما يتعلق بالتجارة فقد رأى الكثيرون من الاقتصاديين ما بعد الكينزيين أن العملية التجارية تتحدد من خلال الميزة المطلقة وليست الميزة النسبية (انظر ما قبله)، وأن التوازن التجاري بدلاً من العجز على أنه الأهم للتوظف الكامل، فكل منهما يقترح المزيد من التدخل التجاري الأكبر والأصغر. وقد اتبع جون روبنسون Joan Robinson كِينز" (8ff 1936: 33) في المجادلة بأن النمو الذي يعتمد على التصدير يمكن أن يكون "على حساب خسارة الآخرين" أو "الميركنتاليين الجدد" حينما يجبرون البلدان الأخرى على العجز التجاري، بما يفرض حالة من التدخل التجاري المحكوم للتوازن التجاري بدلاً من التجارة الحرة المتوجهة للتصدير (الفصل السادس). وجادل روبنسون أيضاً بأن مذهب التجارة الحرة لا يكون صحيحاً حينما تكون هناك بطالة مزمنة[٣].

وتُوجِه المدرسة التابعة للريكاردية الجديدة Neo-Ricardian انتقادات مماثلة بصياغة نموذج نظري يوضح أن "المكاسب من التجارة" ربما تكون غامضة وغير محددة بدلاً من أن تكون إيجابية في معظمها، ويطرح أن الحماية من الممكن أن تجعل بلداً في الغالب أفضل من الناحية الاقتصادية[٤]. لكن هذه النظريات لم تطور بعد نظماً سياسية بديلة كاملة، لكنها أوصت بقوة بالتدخل المكثف، على الرغم من أن هاتين المدرستين تميلان إلى تأييد النمو الاقتصادي السريع والأهداف المادية أكثر بكثير من مفكري السيادة المجتمعية.

التاريخ في مقابل التوازن

إن هاتين المدرستين الأخيرتين اللتين تتبعان الممر الذي فتحه كالدور Kaldor، تتحديان أساساً أكثر مما فعل الكينزيين المعتدلين للطبيعة الأساسية للأسواق والتنمية والتوازن ، ولقد دافع أنصار التدخل مثل ثورو Thurow وتايسون Tyson عن التدخل التجاري عبر السياسة الصناعية من أجل إبداع تكنولوجيا حديثة المستوى وقيمة مضافة عالية وزيادة القطاعات ذات العوائد. ويُعتقد أن مثل هذه القطاعات قادرة على توليد قوة عمالة عالية المهارات، واقتصاديات تعلم جديدة، ومنافسة قومية معززة، وعموماً نموٍ أسرع من نوعية أفضل. ودافع ثورو عن مثل هذا المدخل وخصوصاً فيما يتعلق بالصناعات القائمة على "القدرة الفكرية" مثل الاتصالات والحواسب ومعدات الطيران والروبوتات والمواد الجديدة والإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحديثة التي يقال إنها على درجة عالية من العولمة والقطاعات المتنقلة التي تلعب دوراً حاسماً في "الميزة الاستراتيجية" القومية (ثورو Thurow, 1992 وفي والن Whalen, 1996) .

إن وجهة النظر "الثوروية" [نسبة إلى ثورو] هذه تتضمن ثلاث حجج للانشقاق، بعضها كان السبق في القول بها لـ"كالدور" و"روبنسون" ضد التجارة الحرة أو من أجل أنماط جديدة من الحماية:

(١) "أن قطاعات "زيادة العائدات" شائعة ومنتشرة الآن ومن الممكن أن تجعل البلد أفضل ولكنها تحتاج إلى رعاية من الدولة.

(٢) أن الكثير جداً من هذه القطاعات يوجه إليها النقد على أنها تمثل "التنافس غير التام" الذي يولد أرباحاً احتكارية، حيث إن دعم مشروعات البلد في مثل هذه القطاعات يمكن أن يضمن نصيباً من هذه الأرباح، وهذا ما يسميه مؤيدو التجارة الحرة "الحصة الاحتكارية".

(٣) أن وجود قطاعات "العوائد المتزايدة" و"المنافسة غير التامة"، يجعل النظام العولمي "ديناميكياً"، ويقدم ميزة نسبية متطايرة أو متطورة، وهكذا يمكن لـ"الميزة النسبية الديناميكية" أن تتشكل من خلال السياسات الحكومية المحسوبة، مثل الإعانة الصناعية أو تطوير الأبحاث.

(٤) ربما يكون مفهوم توازن السوق الذي هو مفهوم أساسي في النظرية العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة، مفهومًا مجردًا جدًا وغير دقيق بحيث لا يكون له معنىً من الناحية التاريخية أو غير مفيد من الناحية التحليلية.

إن مثل هذا التنظير قد جلب بعض "الأفكار الانشقاقية" اللافتة أو مهد لتنمية متقدمة على أنواع التنمية القديمة، بما فيها: "السببية المتراكمة"، الفكرة التي طورها أولاً بصورة موسعة كالدور Kaldor وميردال Myrdal، وهي فكرة أن الاقتصاديات تتطور عن طريق الزيادة التدريجية للتطور بدلاً من توازن السوق، وأنه يحتاج إلى دفعه إلى الطريق الصحيح عن طريق تخطيط الدولة (تونر Toner, 1999)، و"تبعية الطريق"، أو فكرة أن عملية التطور يمكن أن تشكل اتجاهاتها وربما تحتاج التوجيه من الحكومات (آرثر Arthur, 1994؛ الفصول الآتية فيما بعد)؛ و"الميزة المحركة الأولى"، أو فكرة المشروع الأول الداخل إلى السوق الجديدة يضع قدمه على موقع متقدم يحمل مزايا لكل من الشركة وبلد الموطن، و"مراحل الميزة النسبية"، أو الفرضية التي تقول إن أنماط التجارة تتضمن علاقة عكسية بين نصيب سوق البلد والطلب العالمي، بحيث إن فائدة التجارة الحرة قد لا تكون متبادلة لكل البلدان، ولا تكون هي السياسة المثالية في كل مراحل التطور (جوموري Gomoryوبومول Baumol، ٢٠٠٠).

وقد كان لهذه الأفكار تضمينات انشقاقية عديدة. أولاً أن التاريخ، أو الطريقة التي يتطور بها الاقتصاد ربما تكون أكثر ارتباطًا من المفهوم الكلاسيكي الجديد لـ"التوازن"، بالتجارة وصناعة السياسة الاقتصادية العامة (كروجمان Krugman, 1991) ثانيًا، ربما تكون التجارة ذات منفعة متبادلة لكل بلد إذا كانت هناك "تأثيرات فعالة" سياسيًا للتجارة (هيرشمان Hirschman, 1945)، أو صراعات استراتيجية على الصناعات "الجيدة" (ثورو Thurow, 1992) ، أو مراحل تطور الميزة النسبية (جوموري Gomory وبومول Baumol، ٢٠٠). ثالثًا، أن ما سبق يوحي بروابط وثيقة بين نماذج

التجارة والتكنولوجيا والتنمية، ومن ثَمَّ فإن السياسة التجارية الملائمة ربما تعتمد على أهداف التنمية (الفصل الخامس). رابعًا، سياسات التجارة والتنمية معقدة جداً ومتشابكة إلى درجة أننا نحتاج إلى التدخل والتخطيط الحكومي من أجل تنظيمها.

وعموماً، ليس كل التضمينات لهذه النظريات الجديدة للتدخل في السوق مرغوب فيها، وخصوصًا تضمينات مثل المنافسة العولمية المفرطة، والتسويق المدعوم بكثافة للمنتجات الجديدة، وتمجيد المؤسسات عابرة القوميات TNCs التي تدافع عن هذه المنتجات، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والقبول بالتكنولوجيات المشكوك فيها مثل التكنولوجيا البيولوجية أو الروبوتات أو حتى الصدام الاستراتيجي للأمم (انظر مثلاً ثورو Thurow, 1992 الذي بشر بمعظم هذا).

ومن الناحية الجدلية، فإن الأكثر تحديًا للأصولية الأرثوذكسية هو هذا التطور الإنساني والانشقاقات على السيادة المجتمعية التي تربط التجارة عن قرب بالتنمية وتنظر بعين الاعتبار إلى الأهداف الأطول أجلاً. ويجادل أحد كتاب "التنمية الإنسانية" الأساسيين، اقتصادي التنمية البريطاني المحترم بول ستريتن Paul Streeten، (١٩٩٠، ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠١) بأن الميزة النسبية صحيحة، لكنها تنشأ عشوائيًا وبصورة مؤقتة (١٩٩٦)، ولذا فهي "لا يمكن الاعتماد عليها في إمدادنا بأساس للتنبؤ بالتدفق التجاري أو التوصية بالتجارة الحرة" (١٩٩٠: ٥١). فهو يرى أن إخفاق الفروض مثل البطالة والمنافسة غير التامة عبر تجارة المشاريع الداخلية للمؤسسات عابرة القوميات TNCs، تدمر صلاحية نظرية التجارة؛ أي أن انفجار المضاربة في رأس المال قد قوض التجارة؛ وأن التحرر العولمي والتحلل من القيود التنظيمية لم يزيدا من استثمارات العالم أو نموه بقدر مؤثر، وأن العولمة عند التوازن تفاقم من الظلم وتدمر الثقافات، وإن بعضًا من تقليص التجارة لأهداف غير اقتصادية ومن أجل "حياة وادعة" هو أمر مشروع ومنطقي، وأن الاعتماد الأكبر على الذات من الناحية القومية هو أمر بالتأكيد مُجدٍ.

إن أكبر مذهب جذري "للسيادة القومية" يتجسد أفضل ما يكون من خلال الاقتصادي الأمريكي نصير البيئة هيرمان دالي Herman Daly الذي يجادل، في الوقت الذي يقبل فيه بصحة الميزة النسبية، بأن التجارة الحرة مع ميكانيزمات السوق المحلية ينجم عنها تراجع بيئي اجتماعي يرجع إلى عوامل خارجية بيئية، وهي التي يزعم أنها واسعة المدى أكثر مما يقر بصحته التيار الرئيس من الاقتصاديين التقليديين. وهو يرى أيضًا أن الذي يحفز العوامل الخارجية هو إغراء التجارة الحرة الناشئة عن "تهديد العمالة الرخيصة" (التي أعتبرها مفهومًا مشكوكًا فيه - انظر الفصل الخامس) والمدى الموسع للتنمية والتدمير العام للمجتمع. ويدافع "دالي" عن مدًى من نظم الحماية ليعالج هذه المشاكل، وليسيطر على المؤسسات عابرة القوميات TNCs، ولضمان أن الميزة النسبية تعكس كل التكاليف الاجتماعية، ولتدعيم قومي أعظم لمجتمع الاعتماد على النفس (دالي Daly وكوب Cobb، ١٩٩٤؛ ودالي Daly, 1996: ch. 10) .

وتبين وجهات النظر الانشقاقية هذه أن التنمية وليست التجارة هي التي ينبغي أن تكون بؤرة اهتمام صناع السياسة، وأن التنمية تتقدم عبر عمليات تاريخية وسياسية معقدة وليست مبسطة ومستقرة ذاتيًا ومتزنة، وأن الاقتصاد لديه الحق في التحكم في مثل هذه العمليات، ويفضل من خلال دولة ديمقراطية.

انشقاق عن العقيدة

على الرغم من أن الفرقعة كانت أقل من تلك التي أحدثها كينز. فإن التجارة الحرة قد أصابها المزيد من القذائف في الثمانينيات من القرن العشرين، حينما بدأ الاقتصاديون الدوليون البارزون الذين يحظون بدرجة عالية من الاحترام في إصدار مقالات تشكك في أصولية التجارة، وشكلوا من ثَمَّ مدرسة جديدة فضفاضة تحتضن ما أصبح يعرف بـ"النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة" (NIET)، ويبين بول كروجمان Paul Krugman (١٩٨٧) بتفصيل ملحوظ أن النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET

تقر في الواقع بالإخفاقات في الفروض المختلفة (الفصل الثاني)، وتوظف نماذج رياضية معقدة مع معاملات مثل المنافسة غير التامة - أي أن أسواق "المنافسة المحدودة" (قلة عدد البائعين) أو "المنافسة الاحتكارية" (عدد كبير من البائعين لكن مع منتجات متباينة)، والعائدات المتزايدة والحواجز على الدخول/الخروج و"تأثيرات التعلم". إن مثل هذه النماذج قادرة على أن تشرح الكثير من ممارسات المؤسسات العولمية كما هي ملحوظة حديثًا، مثل تحقيق أرباح متجاوزة أو النفايات السامة أو السلب والإعلان العولمي، واستراتيجيات المؤسسات عابرة القوميات TNC، مثل ميزة "الحركة الأولى" (ما قبله)، والأبحاث والتنمية R&D المسبقة أو تجديد الأسواق المستهدفة. إن المضمون العام لكل هذا هو أنه في الوقت الذي ربما تشجع فيه اختلالات السوق مثل المنافسة المحدودة أو العوائد المتزايدة على المزيد من التجارة، فإنها ترفع أيضًا من عدد الاستثناءات للقاعدة التي تقول إن التجارة الحرة هي الأفضل(٥).

وتوجد نتائج دراماتيكية معتدلة للنظرية الاقتصادية الدولية الجديدة .NIET أولاً، أن أوجه القصور في المنافسة غير التامة والتي يقر الاقتصاديون بها دائمًا يمكن أن توازن المكاسب من التجارة، وخصوصًا إذا كانت التجارة تشجع على التوسع في الصناعات التي تسود فيها المنافسة المحدودة. ثانيًا، إن النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET تسلم بأن الكثير من سلوك المنافسة المحدودة هي سلوكيات غير محددة، وترفع من إمكانية إدارة المؤسسة بتحفيزها من الناحية "الاستراتيجية" والتشغيلية والسياسية. ثالثًا، ترى النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET أنه في شروط "المكاسب من التجارة" ربما يكون من الكفاية أن تتدخل الحكومات "استراتيجيًا" عبر سياسات تنمية الموارد الإنسانية والسياسة الصناعية وسياسات تعضيد "الميزة النسبية الديناميكية" واستراتيجيات من أجل "الحصة الاحتكارية" (أي فرض ضرائب على أرباح المنافسة المحدودة الزائدة) وخطط مساعدة المشروعات المحلية لتسترد تكاليف الأبحاث والتنمية R&D والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية المحلية أو إنشاء مشروعات جديدة في أسواق محلية تحت الاحتكار أو السيطرة الأجنبية.

إن النتيجة الرابعة للنظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET هي الوصول إلى استنتاج أن الكثير من التجارة المتولدة عن العوامل المذكورة سابقًا وخصوصًا عن طريق زيادة العوائد، تأخذ شكل "التجارة البينية الصناعية" (IIT) - وهي تلك التجارة داخل مجموعة صناعة معينة، السيارات للسيارات، وهكذا - والتي يُجادل غالبًا بأنها مبددة حينما تتجاوز كل سفينة الأخرى حاملة منتجات تختلف اختلافًا طفيفًا عن بعضها البعض ولكن الإعلان قد ضخمها من أجل أن ترضي النزعة الاستهلاكية العالمية للأغنياء الذين يصعب استرضاؤهم. وينشأ بعض من التجارة البينية الصناعية IIT ببساطة ليغطي تكاليف الأبحاث والتنمية R&D أو لإيقاف منافسة المؤسسات عابرة القوميات TNCs أو لخطف الأسواق عالية الربحية أو لمقاومة المشروعات المحلية المنافسة المحتملة في بلد آخر، ولذلك فإن الكثير من تجارة العالم الأول الآن "تتوسع بامتياز" (روزكرانس Rosecrance, 1986: 144) ، أو تكون مستعدة للاستبدال بالإنتاج المحلي (ستريتن Streeten, 1998: 17) ، ويقر التيار الرئيس من الاقتصاديين مثل كروجمان Krugman (1994: 2 44ff) بالتبديد في التجارة، لكنهم يزعمون أنها ربما تعزز المنافسة القائمة على الكفاءة.

أما النتيجة النهائية لقضايا النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET هي أن العوائد المتزايدة والتأثيرات التعليمية، أو "التعلم أثناء العمل"، تجعل من الممكن للميزة النسبية أن تتشكل ويُعاد تكوينها بمرور الوقت، وهو ما يسميه البعض "الميزة التراكمية" (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 121-2) ، والتي وصفها كروجمان Krugman (1994:112) بصورة شعرية على أنها "نهر يحفر مجراه أعمق"، والتي أقر أيضًا بأنها الأساس الشرعي للسياسة الصناعية التي تقودها الدولة. وفي الحقيقة، يقول بعض كُتاب النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET الآن إنها عوائد متزايدة بدلاً من كونها ميزة نسبية، وهي التي تقود التجارة القائمة على التكنولوجيا.

ومع الاقتصاديين الدوليين الرواد مثل كروجمان Krugman وديكسيت Dixit وهيلبمان Helpman وجروسمان Grossman، وكذلك بالمثل القمة العالمية في الاقتصاد الجزئي وليام بومول (جوموري Gomory وبومول Baumol، ٢٠٠٠) في مشاركتهم في هذا الموضوع، فإن النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET ستبدو كما لو أنها

انشقاق داخل المعبد المقدس للتجارة الحرة، لكن النتائج لا تنتمي إلى العصر الألفي السعيد كما هو متوقع. وعلى الرغم من أن أفكار النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET تقترح بشكل عام حدوداً على التجارة الحرة، فإنه في حالة بعض التدخل في "التجارة الاستراتيجية" والتسييس لصنع السياسة (كروجمان، ١٩٩٩)، يظل معظم منظري النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET بشكل عام مناصرين للتجارة الحرة على أساس أن النظرية تعين فقط الدور الهامشي للحكومة، وأن التوازن السياسي الصحيح يصعب تحقيقه، وأن صناع السياسة يمكن أن يفسدوا، وأن ردود فعل "الأولى هي الأفضل" هي مقاييس للمنافسة أو السياسات المحلية الأخرى، وهي نقاط عن طريقها يوافق المدافعون عن الأصولية (باجواتي Bhagwati, 1994 إروين Irwin, 1996: 217ff) . وكما يقول كروجمان (١٩٩٩: ١٧٦): "إن التجارة الحرة ليست سياسة مثالية... لكن سياسات المتدخلين الماهرة لن تفعل أكثر من هذا"؛ فهو يقدر أن سياسة التجارة الاستراتيجية لتحقيق صناعات عالية العوائد سوف تزيد من الناتج القومي الإجمالي GNP للولايات المتحدة فقط بمقدار ١ بالمائة، على الرغم من أن أنصار السوق الحرة ينحنون للخلف ليزعموا أن المنافع من هذا الحجم من السوق الحرة لها قيمة جوهرية. إن الكثير من النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET كانت متوقعة من قبل كالدور وروبنسون وستريتن وآخرين، ممن استخلصوا منها استنتاجات حاسمة بقدر كبير لمذهب التجارة الحرة.

ويطرح التحليل السابق الكثير من الانتقادات الممكنة للطريقة التي تشغل بها المؤسسات عابرة القوميات TNCs "استراتيجيات المنافسة المحدودة" كونها أساسية للنظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET، لكن القوى الأساسية في النظرية نادراً ما تغامر إلى هذا البعد. وإحدى مزايا النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET التي يسلم بها حتى المراقبون من غير التيار التقليدي الرئيس، هي أن أنها تضيف بعداً ديناميكيًا طويل الأجل إلى أصولية النظرية الكلاسيكية الجديدة الساكنة، لكن حتى هنا فإن منظري النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET لا يغامرون أو يستثير

اهتمامهم أن يحددوا أو يقرروا المزيد من التجارة والنمو الأعلى. وترى إحدى المدارس ذات الصلة، "نظرية النمو الجديد"، التكنولوجيا على أنها باطنية النمو (أي أنها تنمو من الداخل بدلاً من النمو الخارجي والعشوائي)، ولذلك فإن الأبحاث والتعليم اللذين تدعمهما الحكومة يمكن أن يمتزجا مع التجارة لتوليد "الميزة النسبية الديناميكية" والإسراع بالنمو، لكون الهدف الضمني الواضح هو التكنولوجيا الحديثة والمجتمع المادي عالي النمو الذي يشكك فيه الآن الكثيرون الآخرون.

وعلاوة على كل شيء، تميل النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIETأن تتبع مارشال Marshal (االفصل الثانى) في إعلانه أن التجارة الحرة ضعيفة من الناحية النظرية، لكنها الأفضل من الناحية التطبيقية والاختيار الأكثر أماناً من الناحية السياسية. وكما يلاحظ ماكلوك McCulloch (١٩٩٩:٢٠٣) أن هذا هو على العكس مما يراه الكثيرون من غير الاقتصاديين الذين يميلون إلى القول بأن التجارة الحرة هي صحيحة في النظرية لكنها إشكالية في التطبيق. وفي الفصل القادم أبحث صحتها على كلا الجانبين.

الخلاصة

يوجد فيما بين أيديولوجيات التجارة الحرة والعولميين على وجه العموم أسطورة منتشرة على مدًى واسع، وهي أن مزايا التجارة الحرة قد ثبتت قطعيًا منذ سميث Smith، وأن كل الاقتصاديين البارزين يوافقون على ذلك. لكن هذا الفصل والفصل السابق قد أظهرا أن هذا ليس هو الحال؛ فالكثير من أبرز الاقتصاديين إن لم يكن معظمهم يسلمون ببعض الأخطاء في التجارة الحرة وببعض الأسس للحماية، حتى لو كان اختيارهم الشخصي في النهاية في صالح التجارة الحرة (انظر ماكلوك McCulloch, 1999) . لقد كانت هناك ثلاث فترات على الأقل للتحدي الأساسي لمذهب التجارة الحرة من مصادر التيار الرئيس أو التيار الرئيس الفرعي: في التسعينيات من القرن التاسع عشر "الاقتصاديون التاريخيون" أو آخرون، وفي الثلاثينيات من القرن العشرين من "الكينزيين "Keynesians، وفي الثمانينيات من القرن العشرين أيضًا من النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة NIET، على الرغم من أنه في كل حالة كانت النتيجة الأساسية هي التوسع في المذهب بدلاً من دفعه إلى الركوع. لكن طوال ذلك كان هناك "منشقون" تحدوا بشكل أساسي أكبر أصولية المذهب باعتبارات أعمق كثيرًا، سوف نلمس بعضًا منها في الفصول القادمة.

هوامش الفصل الثالث

(١) بالنسبة لسيسموندي Sismondi، انظر جومز Gomes, 1987: 176؛ لوتز Lutz, 1999. الأعمال الأساسية لكاري Carey هي "توافق المصالح "The Harmony of Interests (1967 [1851]"، ومبادئ علم الاجتماع "Principles of Social Sciences (1963 [1851])". أيضًا انظر هدسون Hudson, 1992. أنا مدين بالفضل لجون سيل John Seale من كلية دافيد سيم، ملبورن للمعلومات القيمة والمناقشة حول كاري Carey .

(٢) إن وجهات نظر ماركس Marx متناثرة، لكن انظر رأس المال، المجلد الأول Capital, Volume I (١٩٦٧) : خصوصًا الأجزاء ١ و٤؛ والمجلد الثالث Volume 3 (1967: 23 7ff). وفيما يتعلق بماركس والماركسيين الأواخر، انظر جومز Gomes, 1987: 154ff؛ هدسون Hudson, 1992: 24 8ff.

(٣) كينج King، ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وخصوصًا آر بليكر " R. Blecker الاقتصاد الدولي International Economics"، والمراجع المذكورة في هذا الشأن.

(٤) انظر ستيدمان Steedman, 1979؛ إيفانز Evans, 1989 ؛ نيل Nell,1998: esp. 6 94ff. في سرافا Sraffa، انظر كين Keen 2001.

(٥) انظر ديكسيت Dixit ونورمان Norman 1980 ؛ جروسمان Grossman 1992؛ كروجمان Krugman 1994، ١٩٩٩؛ إيروين Irwin 1996: ch. 14؛ جوموري Gomory وبومول Baumol

الفصل الرابع

ماذا عن التطبيق؟

التجارة والتجارة الحرة في التاريخ والواقع

إن هذا التقسيم للعمل... [هو] نتيجة لنزعة خاصة في الطبيعة البشرية... نزعة للنقل والمقايضة ومبادلة شيء بآخر... لكن الإنسان لديه حاجة دائمة للمساعدة من أخيه الإنسان، ولا جدوى بالنسبة له أن يتوقع هذا العون من إحسانه فقط. فمن المحتمل أكثر أن يتحقق إذا استطاع أن يجتذب حبهم لذاتهم إلى مصلحته.

أدم سميث Adam Smith (1776, I: 17-18)

[في العصور المبكرة] يأتي إنتاج السلع ودورة توزيعها في المرتبة الثانية بعد الوظيفة الصحيحة للزراعة والعمل فقط لتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي النموذج الاقتصادي الحديث، يُعاد تنظيم المجتمع بتأنٍ في محاولة لتحسين قطاعه الاقتصادي إلى أقصى درجة - إعادة تنظيم متكررة بما لا يضر الأقسام الكبيرة من سكان المجتمع - لكنه يحقق فائدة ملموسة للقطاعات الأخرى.

دافيد كلارك David Clark (1987: 6)

إن الذي يُسَيّر البحر يُسَيّر التجارة، وإن هذا الذي هو رب التجارة في العالم هو رب الثروة فيه.

سير والتر راليج Sir Walter Ralegh (مأخوذة عن أندروز Andrews, 1984: 9)

إن أعظم أسطورة باقية في الاقتصاد ككل، وكذلك في مذهب التجارة الحرة، تقوم على الاقتباسات أعلاه من آدم سميث. فهذه الأسطورة متعددة الجوانب تقضي بأن البشر هم بطبيعتهم وبصورة لا يمكن تجنبها، محبون لأنفسهم، يحسنون من أنفسهم، يميلون للتخصيص، يستخدمون الأسواق، يتاجرون بالأنعام، وأن التاريخ كان بشكل موسع عملية خطية من تأكيد التنوير التدريجي بأن العقلانية الاقتصادية والأسواق الحرة والتكامل "العميق" العولي، هي الأدوات المثلى لتحقيق الطموحات الإنسانية "الطبيعية" في الممارسة الفعلية، على الرغم من التناقض وعدم التأكد في النظرية من النوع الذي حددناه في الفصول السابقة. إن النظام العولي التقني الجديد لمنظمات التجارة العالمية WTOs يتأسس على وجهة النظر العالمية السميثية [نسبة إلى آدم سميث] وعلى الأساطير الخمس العظيمة المرتبطة به. ويطرح هذا الفصل تساؤلات حول وجهة النظر العالمية هذه وأساطيرها، ويبين بدلاً من ذلك أن التاريخ الواقعي هو معقد وغير محدد وعملية غير خطية تتضمن الكثير من الاختيار السياسي، وهي مستمدة جزئياً من المصالح، بما فيها المصالح الخاصة في التجارة الحرة والعولمة.

صراع الميول

هناك تصورات عظيمة كثيرة عن ما الذي يحرك التاريخ. فقد رأى الكُتاب المسيحيون الأوائل أن حركة التاريخ مستمدة من المعارك بين الخير والشر. بينما رآها ماركس Marx صراعاً طبقياً جدلياً، وويبر Weber عملية عنيفة من العقلانية، بينما حالياً يرى جيتس (Gates (1996: ch. I أنها مستمدة من التقدم التكنولوجي الخطي، ويراها هنتينجتون Huntington صراعاً للحضارات، وخصوصاً بين الغرب والإسلام في الوقت الحاضر، بينما يرى فوكوياما Fukuyama أن حركة التاريخ مستمدة من الإدراك الفردي والقيم الليبرالية مع تاريخ أوشك على "النهاية"، حيث يتبنى كل فرد "الديمقراطية الليبرالية". فمعظم العوليون هم اليوم فوكاياميون [نسبة إلى فوكوياما]

مع الاندفاع القوي تجاه الجيتسية [نسبة إلى جيتس]، ولكون ماركس بعيداً عن الصورة، وهنتينجتون هو اتجاه الآن، لكنني أرى أن الأكثر احتمالاً أن القوة المحركة هي التوتر المستمر بين ميلين أو نزعتين من النزعات الإنسانية، اللتين أسميهما السميثية [نسبة إلى آدم سميث] والغاندية [نسبة إلى المهاتما غاندي] .

إن الميل تعبير فضفاض وأكثر تناقضاً وأقل تحديداً من دافع، والكلمتان ليستا جامعتين مانعتين بالتبادل لكن تَغلُب إحداهما فوق الأخرى يمكن أن يشكل بقوة مصير مجتمع. وكثيراً ما يشير الاقتصاديون إلى أن إشارة سميث المذكورة أعلاه - لم تكن أكثر من إشارة - تعتبر ميلاً إنسانياً طبيعياً مفترضاً للتجارة والتنمية. وقد تم توظيف الكثير من نصوص "النزعة السميثية" بصورة متطرفة للدلالة على أن الطبيعة الإنسانية تتمركز حول الذات وتتسم بالجشع ، لكنني أطرح نصاً أكثر قبولاً يرى الناس يرغبون في تبادل بعض الإنتاج الفائض بغرض إجراء تحسينات معينة في جودة المنتج أو تشكيلته ومعايير الحياة العامة وتوقعات الحياة.

وضد "النزعة السميثية"، أجادل بأنه توجد "نزعة غاندية" طبيعية مماثلة لدى الناس ليسعوا إلى عدالة اجتماعية معقولة وحماية للتقاليد الثقافية-الروحية، أو على الأقل السلامة بدلاً من الاستمرار الدقيق فيما هو سائر، والمحافظة على البيئة الطبيعية للمجتمع، حيث يُتَبَع كل هذا جزئياً على حساب تعظيم الإنتاج والدخل إذا ما دعت الضرورة. إن الميلين يتنافس كل منهما مع الآخر إلى حد ما، وعلى الرغم من أن كل المجتمعات سوف تأخذ بكليهما، فإن أحدهما سوف يسود الآخر - النزعة السميثية في الولايات المتحدة على سبيل المثال، والنزعة الغاندية في الهند. إن الدليل التاريخي لـ"النزعة الغاندية" يمكن أن نراه في الممارسات المبكرة للاقتصاد والأسواق والتجارة "المحكومة" في إطار الأعراف أو التقاليد الاجتماعية والأخلاقية والروحية (انظر ما بعده)، كما وصفها بشكل لطيف المؤرخ في كامبردج سابقاً، دافيد كلارك David Clark (المقتطف منه أعلاه)، وكذلك بالمثل في التراكم التقليدي للمعرفة البيئية (انظر الفصل الخامس).

وفي هذا الفصل، أقوم باختبار حاسم للأساطير الخمس للتجارة الحرة التي يعتبرها العوليون الجانب العملي من مذهب التجارة الحرة، والتي أرى أنها تنشأ عن التأكيد المغالى فيه على النزعة السميثية. ووفقًا للأسطورة رقم ١، التجارة نشاط قديم طبيعي عالمي وقد تزايدت بثبات بسبب مزاياها. وتتمسك الأسطورة رقم ٢ بأن الأسواق الحرة والمبادرة الخاصة كانتا دائمًا أفضل الأسس لكل من التجارة والنشاط الاقتصادي تقريبًا، حيث إن التجارة الحرة والعولمة تتطوران في النهاية بصورة محتمة. أما الأسطورة رقم ٣ فهي أن التجارة القائمة على الميزة النسبية كانت دائمًا تُعرف بصورة بديهية على أنها أفضل سياسة تجارية، لا يعوقها إلا التدخل السياسي غير المستنير وحماية المصالح الخاصة. وتزعم الأسطورة رقم ٤ أن التجارة بوجه عام والتجارة الحرة على وجه الخصوص لها منافع صافية إيجابية غامرة من الناحية التطبيقية، على الرغم من أية شكوك نظرية (انظر الفصل السابق). وتقول الأسطورة رقم ٥ إن قيمة التجارة ومعدلاتها تتزايد، ويرجع هذا على وجه الخصوص إلى "المعجزات" التكنولوجية، وهكذا بما يشير إلى حتمية العولمة.

إن الاستنتاج المعياري من هذه الأساطير هو أن هذا النظام العولي الجديد القائم على التجارة الحرة و"التكامل العميق" هو أفضل سياسة للتنمية والازدهار، لكن إذا كانت الأساطير بطبيعتها غير حقيقية جزئيًا أو كليًا، كما أجادل بأن هذا هو الحال، إذن مشروع التجارة الحرة العولمية هو خطأ جسيم.

التجارة الكامنة والأسواق المطمورة

إن الأسطورة رقم ١، بأن التجارة نشاط قديم وطبيعي وعالمي صحيحة بالمفهوم العام، فكل الأدلة الأثرية والتاريخية تؤكد هذا بصورة عامة وكذلك التبادل الرسمي التجاري عبر مسافات طويلة والذي يكون في الغالب مدفوعًا من قبل الحكام لأغراض العوائد، ربما يسبق تاريخ الأسواق في عصر كانت تسود فيه المقايضة في مجتمعات

صغيرة (بولاني Polanyi, 1977: ch. 13) . لكن هذا لا يعني كما تتمسك الأسطورة رقم ٢ بأن الأسواق الحرة أو المشروعات الخاصة أو التجارة الحرة طبيعية وعالمية، أو أن التطور الاقتصادي خطي ومحتم. وفي الحقيقة فقد قال المؤرخ الاقتصادي المشهور كارل بولاني Karl Polanyi (1957:139-40) إن الأسواق الحرة والتجارة الحرة ليستا طبيعيتين لكنهما تتطلبان الإجبار أو الفرض من خلال "التدخل المستمر والمنظم مركزياً والواقع تحت السيطرة"، ويقر حتى بعض الاقتصاديين من التيار الرئيس بأن التجارة الحرة تحتاج إلى التشجيع أو حتى الإجبار من الحكومات (وردت في دونكلي Dunkley, 2000b: 20) .

إن المجادلة القائمة منذ زمن طويل في التاريخ الاقتصادي تغري بالأخذ بوجهة النظر "البدائية" عن العادة والتقاليد التي سادت فوق العقلانية الاقتصادية حتى وقت حديث نسبياً، والتي تناقض زعم "الحداثيين" بأن تجارة النموذج الحديث والأسواق والممارسات الرأسمالية قد كانت كامنة أو حتى ظاهرة منذ الأزمان المبكرة. ويُعتقد أن عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي ميلفيل هيرسكوفيتش Melville Herskovits (١٩٥٢) قد حسم - وهو أمر غير دقيق من وجهة نظري - وجهة النظر الأخيرة بالدليل الإيثنوجرافي لجني الأرباح المبكرة وتجار السوق والحسابات العقلانية والملكية الخاصة (بولاني Po-lanyi et al., 1957: esp. chs 1 and 7) . إن معظم العولميين يأخذون الآن مثل هذا التطور الخطي العقلاني إلى جانب "النزعة السميثية"، على أنهما أمر مؤكد حتى إن النصوص القائمة على الإلهام الماركسي وصراع الطبقات تتتبع بصور مختلفة ظهور الأسواق العولمية الرشيدة حتى القرن السادس عشر (وولريستين Wallerstien) والعصور الوسطى (برودل Braudel, 1982)، وحتى إلى ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد في آسيا (فرانك Frank,1998) .

لكن الكثير من الباحثين مثل ماكس ويبر Max Weber جادلوا بأن نماذج التنمية الإنسانية تختلف مع أهمية العوامل غير الاقتصادية. فقد لاحظ علماء الأنثروبولوجيا الأوائل، مالينوسكي Malinowsky وثورنوالد Thurnwald أن المجتمعات التقليدية ليس

لديها أسواق أو رأس مال بشكل حيوي وليس لديها الحافز الربحي ولا النظم الكلية التي كانت التجارة أو العمليات الاقتصادية الأخرى من خلالها "كامنة" أو مطمورة في مؤسسات المجتمع الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية من أجل الأغراض المتعددة للعدالة والتحكم الاجتماعي والمحافظة على الثقافة[1] ، وقد صاغ بولاني (١٩٥٧؛ ١٩٧٧؛ بولاني Polanyi et al. 1957) . وجهة النظر الشهيرة بأنه قد كانت هناك نظم أخرى للتبادل إلى جانب الأسواق، مثل إعادة التوزيع والمعاملة بالمثل، ومن ثَمَّ الأشكال الأخرى من الأسواق ذاتية التنظيم التي حلت بالكامل مكان الأسواق الأخرى في القرن التاسع عشر، حينما سعت طبقات التجار إلى إخراج الاقتصاد من التقاليد وغرس الدافع لصنع الأرباح في مركز المجتمع. وفيما هو مناقض للأسطورتين رقمي ١ و٢ (أعلاه)، يرى بولاني Polanyi وآخرون (مثل كلارك Clark، ١٩٨٧، المقتبس أعلاه) أن الاقتصاد كان بشكل تقليدي قسمًا من المجتمع حتى جرى عكس هذا النظام أو الترتيب في "تحول عظيم" لفترة الثورة الصناعية.

وتشكك بعض النقاد في دقة أطروحة بولاني وترابطها Polanyi (مثل برودل Braudel, 1982: 226-7؛ وفرانك Frank, 1998: 18) ، على الرغم من أن فرانك قد أساء تفسير بولاني، مثل زعمه بأن الأسواق لم تكن موجودة حتى الثورة الصناعية. لكن بولاني (١٩٥٧؛ ١٩٧٧) يجادل من الأساس بأن نظم التبادل المختلفة قد تواجدت وتعايشت معًا، وأن الاقتصاد والأسواق والتجارة كانت مطمورة في الأعراف أو التقاليد الاجتماعية حتى ظهرت على السطح من خلال المصالح الاقتصادية. وفيما يتوافق مع المصطلحات الفنية الخاصة بي، يبدو أنه يدلل ضمنًا على أن "النزعة الغاندية" "ينبغي" أن تسود على "النزعة السميثية" من أجل أغراض "الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى المحافظة على الإنسان والطبيعة" (١٩٥٧: ١٣٢).

ويوجد هناك أدلة وافية على أطروحة بولاني، فنجد كلارك Clark (١٩٨٧) على سبيل المثال يوثق لسيادة الثقافة على قوى التجارة والاقتصاد منذ الأزمان المبكرة

حتى تشكل الدول القائمة على التجارة. وقد جادل عالم الأنثربولوجي الجنوب إفريقي ستيفان فيلجوين Stephan Viljoen (١٩٣٦: ٢٢٤-٤) ضد سميث، بأنه "لا توجد نزعة طبيعية للمقايضة"، وأن بعض المجتمعات (مثل قبائل الإنكا Incas) لم يكن لديها تجارة تنافسية، وأن التجارة لديها تأثيرات ثقافية أساسية، وأن الكثير من المجتمعات، على هذا، قد سعت للتحكم في التجارة. وقد أشار في الواقع سميث (Smith (1776, I: 519 بنفسه إلى "النهب الوضيع، والروح الاحتكارية للتجار ورجال الصناعة الذين ليسوا ولا ينبغي أن يكونوا الحاكمين للجنس البشري". ويشير المؤرخون الاقتصاديون في أماكن متفرقة بمن فيهم تلميذ بولاني المشهور موسى فينلي Moses Finley، في توافق مع بولاني، أن الأسواق المبكرة كانت بدائية والصناعات بسيطة تقوم على الأنشطة الحرفية إلى ما بعد العصور الرومانية، وكانت التجارة تقتصر بشكل كبير على المواد الأساسية والاحتياجات الخاصة وتمثل أقل من ٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي GDP للمجتمعات حتى العصر الصناعي، وأن التجار كانوا أجانب في العادة أو من مجموعات الأقلية ومن مستوًى أدنى، وأن أرسطو Aristotle وهسيود Hesiod وآخرين من الكتاب الكلاسيكيين جادلوا ضد التجارة وسيادة السوق، أو "السيطرة"، وأن التجارة الخارجية خاضعة للإشراف بانتظام وللضريبة ومحكومة بشكل عام أكثر من التبادل المحلي، وغالبًا لمصالح الانفصال الثقافي عن الدول الأخرى(٢).

كذلك كان الحال بالمثل في آسيا، فبينما يؤكد البحث زعم فرانك (Frank (1998 فيما يتعلق بكثافة شبكة أعمال التجارة المبكرة، فإنه يقيم الدليل على أن التجارة كانت محكومة في العادة من الناحية السياسية من أجل تعظيم منافع التبادل دون توزيع مفرط بالطرق التقليدية للحياة. فكل من الصين واليابان كانت لديهما فترات من العزلة التجارية المتعمدة الواعية، أو على الأقل اتصالات تجارية متقلصة من أجل أغراض تحسين التجارة الاختيارية إلى أقصى درجة، والتحكم في الاختراق الأجنبي، والمحافظة على السلامة الزراعية. ويرى برودل Bruadel (١٩٨٢: ١١٧-١٨) أنه في الصين في فترة متأخرة حتى ١٩٤٩، ظل الاقتصاد المحلي واقتصاد المدن مطموراً في

مجتمع الفلاحين والزراعة[٣]. ويلاحظ آيتي (Ayittey (1991: ch. 8 أنه على الرغم من أن التجارة والأسواق في المجتمع الإفريقي التقليدي كانت واسعة وممتدة وحرة نسبيًا، فإن بعض الدول تحكمت في هذه التجارة والأسواق، حيث كانت مطمورة بقوة وعمق في النظام الاجتماعي لكون الأسواق مراكز للوظائف الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية وغيرها من الوظائف الثقافية الحاسمة.

وحتى في أوروبا، حيث برزت سريعًا الأسواق التلقائية وتجارة المسافات البعيدة بعد العصور الوسطى، ظلت المعارض تحت سيطرة السلطات المحلية وسيادتها التي سعت للتدخل عند الضرورة بينما ظل الكثير من المحليات يعتمد على الذات وينأى عن السوق نسبيًا لقرون عديدة (برودل Braudel, 1982: 228) . وفي واقع الحال أنه حينما كانت الأسواق التجارية القومية غير محكومة فإنها كانت تزيح الأشكال المحلية منها والمطمورة أكثر وتنحي شبكات أعمال التبادل والمقايضة حتى إن "العادات التقليدية والأعراف كانت تضيع أو تنهار" (برودل Braudel, 1982: 42) . وعلى الرغم من أن الكنيسة قد عدلت بالتدريج من معارضتها للربا والقيم التجارية، وخصوصًا تجارة المسافات البعيدة، فإن العداء استمر ضد مذهب التجارة الكثيفة فيما بين الكثير من المسيحيين؛ بمجرد إعلان لوثر Luther في توقعه لغاندي، أن الرب قد أعطى البلدان مصادر كافية للاكتفاء الذاتي و"لم يستطع أن يرى أن الكثير من العادات الجيدة قد جاءت إلى الأرض من خلال التجارة" (إيروين Irwin, 1996: 21) .

وفي القرن السابع عشر، افترض الباحث الإيطالي ألبيريكو جينتيلي Alberico Gentili أن بلدًا واحدًا يمكنه أن يعلن الحرب على آخر للسيطرة على التجارة، لكن ليس له الحق أن "يغير العادات أو المؤسسات للشعوب الأجنبية" (إيروين Irwin, 1996: 22) . وعلى الرغم من مجادلته بالعالمية المبكرة لـ"رجل الاقتصاد العاقل"، فإن هيرسكوفتش (Herskovits انظر أعلاه) لاحظ أيضًا أن المجتمعات قد سعت إلى موازنة الدوافع الفردية المادية الاقتصادية، في مقابل القيم الجمعية الاجتماعية الثقافية (سميث مقابل غاندي؟)، ولقد انتقد الحتمية الاقتصادية الجامدة، ووصف تكنولوجية الميكنة الغربية

وقيمها على أنها "غزو عمليات التقييم وفقًا للاعتبارات المالية" (١٩٥٢: ٤٨٧. ٤٩٠(ff، ملاحظًا أن التجارة القائمة على السوق المكتسبة أقل أهمية في مجتمعات الاكتفاء الذاتي الأمية من "المجتمعات المالية الأوروبية والأمريكية" (٢٠٥).

ويمكن القول إجمالاً إن الأسطورتين رقم ١ و٢ اللتين تعتبران أن آثار التجارة وطبيعيتها والتجارة الخاصة التي يقودها السوق هي أمر مبالغ فيه. فهناك درجة معينة من التجارة والمتاجرة (النزعة السميثية) هي قديمة وطبيعية، لكن كذلك أيضًا تكون الرغبة للسيطرة الكامنة اجتماعيًا في المصلحة الاجتماعية الثقافية (النزعة الغاندية). لقد كان بولاني Polanyi محقًا بشكل كبير، بينما يكون زعم فرانك Frank (1998) بالمسار الخطي القديم ومسار المنحنى الحتمي للأسواق القائمة على العولمة الدائمة هو مسار ضيق وربما مسار خاطئ.

التجارة تفتقد إلى البراءة

في هذا القسم والأقسام التي تليه، سوف أبحث الأسطورة رقم ٣ التي تقول إن التجارة القائمة على الميزة النسبية هي طبيعية وتنبثق تلقائيًا إذا ما سُمح بالتبادل الحر الطوعي، وإذا كان بمقدور مصالح التجارة "الخيرة" أن تهزم مصالح الحماية "الشريرة". وسوف أسعى أيضًا إلى تفنيد الأسطورة رقم ٤ التي تقول إن التجارة وخصوصًا التجارة الحرة هي مفيدة على المستوى العام بالقياس إلى النمو الاقتصادي ومعايير غير اقتصادية معينة، تتضمن السلام العالمي. وكما لاحظنا سابقًا، فإن التجارة كانت في الأصل بسيطة ومحكومة ومحدودة في إطار الحاجات الأساسية القليلة. لكنني أُجادل فيما يلي بأن هذه البراءة قد فقدت، كما أنها أصبحت في التطبيق مكشوفة ومُشَكَّلة سياسيًا، وأحيانًا هي إجبارية وغالبًا استغلالية.

وفيما يتعلق بالميزة النسبية، فقد قال المؤرخ الفرنسي المجدد فرديناند برودل Ferdinand Braudel (وخصوصًا 1984ch. I) إنها "ليست نتيجة للنزعات "الطبيعية"

والتلقائية، لكنها بدلاً من ذلك موروثة"، وأن هذا ربما يرجع تاريخه إلى قرون، كما أنه يمكن أن يكون "من الصعب أن ترجع لتعيش في الماضي التابع". وهكذا فإن الميزة النسبية ربما تعكس التكنولوجيا أو الجغرافيا، ولكن أيضًا العوامل الاجتماعية الثقافية والسياسة (كما في التدخل في الائتمان أو الأسواق)، والتبعية والميكانيزمات التجارية غير المتكافئة والاستغلال. ويلاحظ أيضًا بروديل (Braudel (1984: ch. 4 أن الأسواق القومية لم تكن عمليات تتشكل طبيعيًا أو تلقائيًا، لكنها هياكل سياسية مفروضة من أعلى، وأن المحليات التقليدية تقاوم في الغالب عمليات الدمج وتسعى إلى الاحتفاظ بهوياتها. ويلاحظ أنه في فرنسا كان هناك مد عام للثورة الصناعية بدلاً من السياسات التكاملية مثل إلغاء التعريفات الداخلية والضرائب والرسوم التي أدت إلى التنمية .(1984: 28 9ff) إن كل هذا يشير إلى أن المفاهيم الأصولية للتجارة الحرة والميزة النسبية ربما تكون جامدة بإفراط، وأن تشكيل الأفضلية أو الميزة هو في الأساس عملية اجتماعية سياسية، وأن تنمية الأسواق القومية والدولية هو عملية اختيارية وسياسية بدلاً من كونها طبيعية أو حتمية.

إن الصورة المتطرفة الموضحة لهذه القضايا وللتجارة التي تفقد براءتها، هي تجارة الرقيق التي تُلام اليوم بصور مختلفة على الملوك والدول و"المركنتالية" والقيم السابقة على التنوير لكن كان يُجادل بأنها صورة مصغرة من التجارة الحرة القائمة على الميزة النسبية وتجارة الأسواق الحرة. لقد كانت تجارة العبيد عبر الأطلنطي حرة، أو منظمة على أدنى حد في معظم تاريخها. فكانت لإفريقيا ميزة نسبية ظاهرة في العبيد ترجع إلى عوامل مثل التاريخ الطويل في "تصدير" العبيد إلى العالم العربي، وإلى الكثير من الحكام الذين كانت لديهم خبرة في العبيد، ونظام أسرى الحرب القادر على الإمداد بأعداد لا حصر لها من العبيد، والقدرة على التحمل الأعظم "المزعومة" للأفارقة بالمقارنة مع المواطنين الأمريكيين، و"الافتراض" العام بملاءمة الأفارقة للعمالة الزراعية (توماس Thomas, 1997: 463 وغيرها) ، وقد شهدت تجارة العبيد أيضًا ظهور التجارة النظامية العقلانية التي وصلت إلى حد أعظم حتى من أي وقت مضى،

مع الحساب التفصيلي التكلفة/العائد لكل شيء يخص العبيد من الأسر والنقل إلى الأعداد "المقبولة" لتوقعات الموت والحياة من العبيد. ويعتقد المؤرخون الآن أن مشاركة العبودية في تنمية العالم القديم قد اتسمت بالمبالغة، فإجمالي التجارة الأوروبية مع العالم الجديد كانت تمده فقط بـ ٤ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي GNP ومعدلات ربح تصل إلى حوالي ١٠ بالمائة بمرور الوقت لكونها مقارنة مع القطاعات الأخرى، على الرغم من أن الكثير من الثروات الفردية قد تكونت، ويقول البعض إن تجارة العبيد قد أسهمت، ربما بصورة فاسدة، في نشأة الحداثة(٤).

لم تكن الميزة النسبية القائمة على العبيد في إفريقيا حتمية. فأفريقيا لم تكن "بدائية" بل مجتمعًا تقليديًا معقدًا (توماس Thomas, 1997: 352, 362) مع إنتاج متقدم وبعض الصادرات من المنتجات الزراعية وزيت النخيل والذهب والعاج والمنتجات الفنية والصناعات اليدوية وتنويعة من المواد الخام. إن حلول تجارة العبيد أغرت في الغالب أو أجبرت القادة والمجتمعات الإفريقية على هجر اتباع العادات، لكن هؤلاء الذين تجنبوا العبيد نجحوا في العادة في الإبقاء على الصادرات أو إيجاد صادرات بديلة (توماس Thomas, 1997: 56 2ff, 69 lff, 797) .

ومن كل هذا، يبرز عدد من الدروس اللافتة، أولاً، أن المزايا النسبية الخاصة ليست ثابتة بصلابة أو حتمية، بل إنها تتشكل تاريخيًا واجتماعيًا وسياسيًا. ثانيًا، أن الميزة النسبية الاستغلالية المدمرة للذات يمكن أن تنبثق "طبيعيًا" من خلال عمليات السوق، وهكذا ينبغي السيطرة عليها من الناحية الاجتماعية السياسية. ثالثًا، أن النماذج الخاصة بالتنمية تُشكل وتتشكل من خلال العملية التجارية، بحيث إن نماذج التنمية البديلة (انظر الفصول القادمة) يمكن أن تنتج متطلبات أو نتائج تجارية مختلفة. رابعًا، أنه بينما كانت تجارة العبيد من الأساس يتسبب فيها ما هو الآن غير مقبول واستغلالي وغير إنساني في القانون الأخلاقي، فإن هاجس التجارة نفسها مع أشكال التنمية التي تعتمد على الواردات لعبت أيضًا دورًا رئيسًا. إن الاستهلاك البديل

في أوروبا والأشكال الأكثر ملائمة للتنمية في إفريقيا سوف تقلل بالتأكيد من تجارة العبيد الأطلنطية التي شهدت عمليات مذهلة لنقل ١٠ ـ ١٥ مليون نفس وموت ٤ ـ ٦ مليون في النقل (توماس Thomas, 1997: 805-6) . وأخيراً، فإن نماذج التنمية والعولمة ليست حتمية، لكنها مثل الميزة النسبية تنبني اجتماعياً ووفقًا للجغرافية السياسية، كما أشار سير والتر راليج Sir Walter Ralegh (الاقتباس أعلاه) وكشف في بيان من مينيير Meynier الجنرال الفرنسي الذي قال في سنة ١٩١١ عن الأوروبيين: "من أجل أن يفتحوا الأسواق لتجارتهم في إفريقيا، ختموا بطابعهم الآثار الباقية للحضارة الإفريقية" (مقتبسة من دومونت Dumont, 1962) .

ويمكن تعلم دروس مماثلة من تجارة الأفيون البغيضة بصورة مساوية والجوانب المتصلة بالتوسع الإمبريالي. ومن الثابت بصورة موثقة جيداً، حتى من المؤرخين الثقاة، أنه بينما لم يبدأ الأوروبيون في إدمان الأفيون أو المتاجرة به في آسيا، فإنهم حثوا عليهما حينئذ لأغراض موازنة تجارة التوابل الضخمة مع الشرق. وقد تأتى فعل ذلك عن طريق إدخال الأفيون إلى الصين، وإجبار هذا البلد على التجارة الحرة من خلال "دبلوماسية القوة" و"حربي الأفيون" (١٨٣٩–٤٢ و١٨٥٦–٦٠)، وكذلك بالمثل عن طريق إجبار الهند أن تبدل تجارتها من التركيز على الحرف التقليدية والزراعة الراسخة بشكل جيد إلى إنتاج الأفيون وتصنيعه على المدى الواسع مع الفلاحين المجبرين في الغالب على تصدير الأفيون أو الشاي أو غيرها من المحاصيل التصديرية (تروكي Trocki, 1999: 73ffوغيرها) . وكانت النتيجة هي الإجبار السياسي/العسكري على الاستهلاك والتنمية الملموسة غير الملائمة في أنحاء آسيا مع الاستئصال المادي أحياناً للمحاصيل القديمة (تروكي Trocki, 1999: 65) ، والاضطراب الاجتماعي المكثف.

لقد كانت هناك رابطة وثيقة بين التجارة والتنمية والتوسع الاستعماري، مع التجارة التي تكون في الغالب العامل البدئي وليست المتفرج البريء، فالراية تتبع التجارة بدلاً من العكس كما يُقال غالبًا (تروكي Trocki, 1999: 60) ووفقًا لأحد

المؤرخين (أندروز Andrews, 1984: ch. 16) ، فإن التجارة والنهب والاستعمار كلها تمثل العملية نفسها، فبريطانيا تركز على الاثنين الأولين مع ترقية التجارة الشرقية وموازنتها كهدف رئيس. وقد قال وليام بت William Pitt ذات مرة إن السياسة البريطانية كانت هي التجارة البريطانية مع ترقية التجارة والمنافسة التجارية واكتساب الأسس التجارية لكونها الحوافز الأساسية لاستعمار مناطق كثيرة بما فيها أستراليا. ومنذ زمن رالينج Ralegh (١٥٥٤ – ١٦١٨) الذي أيد نضاليًا "التجارة الإجبارية" (أندروز Andrews, 1984: 9)، نمت الفكرة بأنه لا يوجد بلد له الحق في أن يمسك بتلابيب التجارة لنفسه، ولذا فإنه في الوقت الذي كان يجري فيه تنفيذ "إمبريالية التجارة الحرة" عبر الهيبة أو التملق أو التهديد، فإن الإقراض المشروط يقوى في أوقات متفرقة بفرض الحصار أو القصف أو الحملات الاستطلاعية" (روبنسون -Robinson وجالاجر Gallagher، ١٩٦٧:٥؛ ستيفنس Stevens، ١٩٨٣). وباختصار كانت التجارة، ومازالت من الناحية الجدلية، شكلاً من أشكال السلطة وكذلك بالمثل هدفًا، فكل من السلطة والهدف صالحان للاستخدام لخلق استراتيجية الميزة النسبية سواء في الوطن أو في الدول الأخرى كما هو مطلوب، فهي تشكل المجتمعات بصورة شاملة من خلال ما سماه الاقتصادي المشهور ألبرت هيرشمان Albert Hirschman (1945: 14ff) "تأثير النفوذ" - أي إن المجتمعات تؤثر في بعضها البعض في مدًى من الطرق بفضل كل وجود للعلاقات التجارية.

إن تجارتي العبيد والمخدرات حالتان متطرفتان، لكن يمكن النظر على قضايا مماثلة في العلاقات التجارية الأكثر روتينية بين بريطانيا والبرتغال، وهي العلاقات التي كانت أكثر تعقيدًا من الأرقام المشهورة لريكاردو Ricardo (صندوق 2.1). فمعظم المؤرخين يقولون الآن إن البرتغال قد أنفقت طويلاً جداً على التجارة والمناجم في الأمريكتين واستهلكت الكثير جداً من وسائل الترف في الوطن، وإنها لم تركز تمامًا على الزراعة أو التنمية الصناعية، وهي الأمور التي أدت إلى التبعية الزائدة والاعتماد على إنجلترا في الواردات، ودفعت ثمنها من معادن العالم الجديد. فالبرتغال قد

صدرت النبيذ، وفقًا لحسابات ريكاردو، لكن الرأسمال الإنجليزي توصل إلى السيطرة على كل الحقول، ويحاول عن طريق البرتغال أن يطور الملابس أو الصناعات الجديدة الأخرى التي أُضيرت من النفوذ الإنجليزي. إن اتفاقيات ميثون Methuen الآنجلو-برتغالية قد قوت التحالف في التبادل من أجل اتفاقية تحرير التجارة، وهو التبادل الذي "أوقف إجمالاً" بفعالية صناعات النسيج البرتغالية وبعض المصانع الأخرى، مثلما أوضح السفير البريطاني سير جون ميثون Sir John Methuen نفسه. انغلاق البرتغال على النبيذ أو التخصصات الريفية الأخرى حتى الثلاثينيات من القرن العشرين أو ما بعدها(٥). وقال مؤرخ آخر، جي يونج G. Young، إن النسيج البرتغالي قد "قتلته المنتجات البريطانية الرديئة المنهمرة"، و"انزوت الصناعة القومية البرتغالية في طفولتها" (سيديري Sediri 1970: 56) .

إن الدروس المستخلصة من هذه القصة عديدة. أولاً، أن البلد الذي ينهمك في التجارة يصبح معتمداً بصورة مكثفة على الواردات. ثانيًا، أن الميزة النسبية يمكن أن تكون قد تشكلت تاريخيًا وسياسيًا وهي تتضمن قوة خارجية لأحد معوقات الأمة - في هذه الحالة عن طريق إنجلترا من خلال "تقديم ائتمان رشيد" (برودل Braudel,1984: 38) ، واستثمارات أجنبية "استراتيجية" (انظر الفصل الثالث أعلاه)، ومعاهدة تجارية غير عادلة (سيديري Sediri, 1970) لفرض "غزو السوق". ثالثًا، أن التجارة الحرة يمكن أن تضمن أن مثل هذه الميزة النسبية المعوقة تكون مغلقة لفترات طويلة، حتى لو كانت البلدان من خلال العوامل المحلية - في حالة البرتغال عن طريق الحكومة الضعيفة وقوة ملاك الأراضي المفروضة من خلال التخصص "المكثف" في النبيذ، على الرغم من ريكاردو (سيديري Sediri, 1970: 6) .

وعلاوة على كل شيء، فمن الواضح أن الأسطورة رقم ٣ المتعلقة بـ"الطبيعية" المفترضة للتجارة الحرة والميزة النسبية قد جرى إجمالاً تبسيطها بأكثر مما ينبغي منذ

ريكاردو. ويمكن للميزة النسبية أن تتشكل عن طريق الكثير من القوى وخصوصًا القوة القومية النسبية، مضروبة في الفوائد الخارجية، ممتزجة بشكل غير مرغوب فيه مع الميكانيزمات الداخلية، ومتطورة في اتجاه ليس مرغوبًا فيه ولا مفيدًا للمواطنين المحليين، وأن التجارة الناتجة ربما تكون "نتيجة تابعة" بدلاً من أن تكون "سببًا" للتطور (سيديري Sediri,1970: 70ff؛ هيرشمان Hirschman, 1945) .

أيضًا جرى تبسيط مخل لهذا الجزء من الأسطورة رقم ٣ الذي يقضي بأنه توجد هناك مصالح حمائية أنانية وغير شرعية مضادة للمصالح المؤيدة للتجارة الحرة الخيرة والشرعية، وهي المصالح التي يتعين على الحكومات تشجيعها. ويُناقش هذا في الغالب في ضوء العلاقة مع إلغاء قوانين محصول الذرة البريطانية British Corn Laws، وهو الجدل التجاري العظيم الأول في التاريخ. ولم تكن بريطانيا بلد تجارة حرة خالصة حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا، حيث كانت تحتفظ قبل ذلك بتعريفات اختيارية وقيود على هجرة الحرفيين المهرة، وحظر تصدير الآلات، وسلسلة من قوانين الملاحة البحرية التي تدعم عمليات الشحن البريطاني. وحتى الأخيرة منها اتسمت بنضوج آدم سميث Adam Smith (1776, I: 487)، وبمساندة الكثير من رواد التجارة الذين مارسوا تأثيرهم بانتظام من أجل الاحتفاظ باحتكارات تجارتهم العالمية (هيرست Hirst, 1993؛ شانج Chang, 2002) . ومثلت رابطة القانون المضاد للذرة The Anti-Corn Law League المشكل في سنة ١٨٣٩، دائرة للمصالح التجارية ومصالح التجارة الحرة. فقد لاحظ أحد المؤرخين أن "التجارة الحرة كانت تعتبر مصالح ذاتية جادة مثل خصومهم أنصار الحماية" (موسون Musson, 1992؛ فيلدن Fielden, 1992؛ بايروتش Bairoch, 1993:ch. 2) .

وتعتبر هذه صورة مشابهة فيما يتعلق بانتشار اتفاقيات تحرير التجارة بعد سنة ١٨٦٠ التي يصورها أنصار التجارة الحرة غالبًا على أنها موجة من التنوير. إن اتفاقية تحرير التجارة الآنجلو - فرنسية الفاصلة في سنة ١٨٦٠ قد تضمنت كلا من الحافز

الاقتصادي والحافز الجغرافي السياسي، فالفرنسيون يسعون إلى الحياد البريطاني تجاه إيطاليا على سبيل المثال، وفيما بعد كان للاتفاقيات الثنائية خلفية سياسية مماثلة (كيندلبيرجر Kindleberger, 1992: 459ff) . وفي فرنسا لم تكن التجارة الحرة شائعة أبدًا إلى درجة أن معاهدة سنة ١٨٦٠ جرى التفاوض عليها سرًا وفرضها نابليون الثالث الذي كان قد تحول لتوه إلي اعتناق مذهب التجارة الحرة. ويقول البعض إن أوروبا تحولت فقط إلى التجارة الحرة (مؤقتًا) تحت ضغط من بريطانيا ومصالح المصدرين المهاجرين (بايروتش Bairoch, 1993: 22) ، بينما تبنت بريطانيا نفسها التجارة الحرة أساسًا من أجل تقليص سلطة طبقات ملاك الأراضي، وللتحالف عن قرب أكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولمنع البلدان الأخرى من استخدام الحماية من أجل التنمية عن طريق "ركل السلَّم بعيدًا" بالشكل الذي صوره "لست List" .

علاوة على أنه من المحتمل أن كلاً من المبادئ ومصالح التصدير للمؤسسة النامية، قد لعبتا دورًا في تحرير التجارة المبكر (كيندلبيرجر Kindleberger, 1992؛ فيلدن Fielden, 1992)، لكن من الواضح أن التجارة الحرة هي أيديولوجية بقدر ما هي سياسة. وفي النهاية فإن المزايا النسبية للتجارة الحرة والحماية ينبغي أن تتقرر على أساس تأثيراتها الحقيقية، وأن تلك التأثيرات ليست واضحة وضوحًا حادًا كما تزعم أيديولوجيات التجارة الحرة.

ضرورة الميزة:
أسطورة منافع التجارة الحرة

إن الأسطورة رقم ٤ - أن التجارة بوجه عام والتجارة الحرة على وجه الخصوص تجلب منافع كلية مضمونة - هي الأسطورة الحاسمة من كل أساطير التجارة الحرة، بسبب أن مشروع التجارة الحرة العولمي يتأسس عليها. لكن مثلما يقر الكثيرون من الاقتصاديين التقليديين والاقتصاديين الآخرين بأن مذهب التجارة الحرة ينطوي على

خلل في النظرية (انظر الفصل الثانى)، فإن عدداً مذهلاً يجد فيه أيضًا خللاً في التطبيق بالمثل، كما أوضحت في هذا القسم. لقد بدأت مزاعم "الفوائد في التطبيق" بعد إلغاء "قوانين الذرة"، حينما نسب المنادون بالتجارة الحرة، مثل "بطل" الإلغاء ريتشارد كوبدن Rechard Cobden (على سبيل المثال ١٩٩٥: ٤٣٦)، الكثير من الازدهار البريطاني التالي بمثل الصورة التي ينسب اليوم إليها ناشطو العولمة معظم الفضائل الاقتصادية إلى العولمة.

إن المشكلة الأساسية في قياس المكاسب من التجارة في التطبيق العملي هي أن زيادات الدخل لا تندرج تحت اللافتات الأصلية، وعلى ذلك فإن مصادر المكاسب ينبغي استنتاجها أو صياغة نموذجها أو تخمينها أو التكهن بها. وأيضًا غالبًا ما تكون البيانات الضرورية محدودة، بعضها خرج إلى النور فقط حديثًا، وأحيانًا تتغير البيانات التاريخية كثيرًا في وقت متأخر، وتتباين تقديرات مستويات الحماية. وهناك مدخلان أساسيان للقياس، أحدهما يبحث ارتباطات الصادرات أو التجارة المفتوحة نسبيًا أو الاثنين مع النمو، ويجعل الآخرون تقديرات "الرفاهية" لتأثيرات التجارة عبر "مثلثات هاربيرجر" (انظر الشكل 2.1)، على الرغم من استخدام النماذج الأكثر تعقيداً في هذه الأيام (انظر الفصل السادس). إن الزعم الراسخ القديم بأن التجارة الأكثر حرية ترتبط بالنمو في القرن التاسع عشر، ولذلك فإن التجارة هي "محرك النمو"، هو زعم يقوم بشكل أساسي على ارتباطين موسعين. إن المشكلة الأساسية التي تتعلق بمثل هذه الدراسات هي مع ذلك المتغايرات المستخدمة لتقدير قيمة الحماية والطرق التقديرية المستخدمة، فليس هناك إجماع على "أفضل" مدخل في كل من الحالتين.

بدأت المراجعة الأساسية حوالي سنة ١٩٧٠، حينما جادل إيرفينج كرافيس Irving Kravis من واقع دراسات عابرة للقوميات مكثفة، بأن ارتباط التجارة/ النمو هو ارتباط ضعيف، لكون التجارة في أدنى درجة في بعض البلدان عالية النمو، والعكس صحيح، بما يفيد أن التجارة هي فقط "وصيفة" للنمو، وليست محركًا له.

ويؤكد الآخرون هذا، حيث تُظهر إحدى الدراسات أن الصادرات البريطانية قادت النمو فقط في فترات قليلة وقطاعات محدودة. (مثال النسيج والصلب)(٧). وفي المحاولة الأولى لتقدير مكاسب التجارة القائمة على الرفاهية لبريطانيا في القرن التاسع عشر، توصل الاقتصادي الأمريكي دونالد ماكلوسكي Donald McCloskey إلى استنتاج مبهر، مؤداه أن التجارة الحرة قد قلصت من قوة الشروط التجارية لبريطانيا (انظر الفصل الثانى أعلاه) بقدر يكفي لـ"إنقاص" الناتج القومي الإجمالي GNP بمقدار حوالي ٤ بالمائة (أي خسارة للمنطقة e في الشكل 2.1). وبدل ماكلوسكي هذا التأثير [التجارة الحرة والدخل القومي البريطاني] ("Magnanimous Albion") لأن بريطانيا قد خسرت من التجارة الحرة بذلك من خلال "التبرع" لشركائها التجاريين. إن هذه الظاهرة في التجارة تقود إلى شروط أدنى للتجارة، وكذلك إلى النمو "السلبي" الذي أسماه باجواتي " Bhagwati النمو الشحيح" الذي يعتمد بقدر كبير على التقديرات المطاطة، حيث يقول البعض إن تخمينات ماكلوسكي كانت بالغة التشاؤم، لكن تراجع الشروط التجارية لبريطانيا قد تأكدت من الآخرين(٨).

لكن الارتباك الأعظم لأنصار العولمة يأتي من العمل المهمل الذي ذكره الاقتصادي البلجيكي المقيم بسويسرا الذي يؤمن بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، بول بايروتش (1993 :1972) Paul Bairoch الذي توصل في أبحاثه المبكرة أن النمو يتدفق على دفعات في أعقاب تحرير التجارة فقط في بريطانيا مع "تراجع" النمو في فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وقد وجد أيضًا (١٩٧٢) أن التجارة الحرة قد أحدثت انحرافًا في معدلات النمو بين بريطانيا وفرنسا بدلاً من التنبؤ بالتقارب المتساوي الذي قاله أنصار التجارة الحرة، وكذلك معدلاً "أكثر انخفاضًا" للتجديد الصناعي في فرنسا. وقد وجد الكتاب الآخرون بصورة مشابهة أن التجارة الحرة قد أدت إلى ركود صناعي في هولندا وخسائر في العائدات الحكومية الأساسية في الكثير من البلدان الأوروبية، وخصوصًا إيطاليا (كيندلبيرجر Kindleberger, 1992) .

وقد عزي بايروتش هذه النزعات بشكل أساسي إلى الواردات من أجل المكاسب الرخيصة من بولندا والعالم الجديد، وهي التي دلت ضمنًا على مشكلة التعديل الهيكلي قصير الأجل، لكن عمله الأخير (١٩٩٣: خاصة الفصل الرابع) استخلص استنتاجات أبعد مدًى، تتضمن أن المنافع الظاهرة لبريطانيا من التجارة الحرة ربما كانت ترجع إلى سبقها التكنولوجي الذي تأسس في ظل الحماية (انظر أيضًا تشانج Chang 2002) ؛ وإلى أن الكثير من البلدان الأوروبية قد سجلت "تراجعًا" في النمو في أعقاب تحرير التجارة، ثم طرأ تحسن بعد تجديد الحماية وأن الركود الذي عم أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر بدأ في ذروة التجارة الحرة وانتهى عمومًا مع العودة إلى الحماية في منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر، وأنه في أوائل القرن العشرين كان النمو أقوى في البلدان التي تطبق حماية أكبر، وخصوصًا بالمقارنة مع ركود التجارة الحرة البريطانية، وأن أقوى نمو في الولايات المتحدة الأمريكية تحقق في ظل الحماية ، وأن فترة تصاعد الحماية قد شهدت بالفعل بعد أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر "توسعًا" في الصادرات مع نمو تجاري أسرع في أكثر البلدان التي طبقت الحماية.

إن استنتاجات بايروتش المربكة والمحرجة هي في معظمها تناقض مزاعم كل من أنصار التجارة الحرة المعاصرين (مثل كوبدن Cobden, 1995: ch. 25) وأنصار العولمة الحاليين، مما أدى بالبعض (مثل سينجاس Senghaas, 1985: 43ff) إلى افتراض أن النمو يقود إلى التجارة وليس العكس كما هو مفترض تقليديًا. علاوة على أن نتائج بايروتش قد تأكدت مؤخرًا وبقوة من جانب المؤرخ الاقتصادي الرائد الأساسي كيفين أورورك Kevin O'Rourke (٢٠٠٠) الذي عدل، باستخدام البيانات التاريخية المتاحة حديثًا، الحسابات القومية والنماذج الرياضية الحديثة وعينة من البلدان العشرة للعالم القديم والجديد من ١٨٧٥ إلى ١٩١٤، فوجد ارتباطًا إيجابيًا واضحًا بين الحماية والنمو. ويرى أورورك (٢٠٠٠) أن فوائد الحماية ربما تكون مشتقة من عوامل مثل

تأثيرات التعلم والاقتصاد الضخم الديناميكي وازدياد الإنتاجية عندما تتبدل العمالة الريفية إلى الصناعة المحمية طويلة المدى والسعر الأقل للسلع الرأسمالية بالمقارنة بالسلع الاستهلاكية المحمية حديثًا. وتتباين مثل هذه العوامل فيما بين البلدان، لتجعل هكذا فوائد التجارة أو الحماية غير مؤكدة وعرضية، كما دللت في الفصل الثانى وبالإضافة إلى التأثيرات السلبية واسعة الانتشار الظاهرة للتجارة الحرة فإن الكثير من الآثار الاجتماعية المعاكسة وخصوصًا تدمير المجتمعات الريفية، قد كانت موضع التعليقات على نطاق واسع منذ ذلك الحين وما تلاه (مثل بولاني Polanyi, 1957: esp 133) . ومع السبعينيات من القرن التاسع عشر، فإن واردات الحبوب من العالم الجديد وكذلك الركود الصناعي معًا قد أديا إلى انهيار أسعار الحبوب انهيارًا حادًا ، وهو ما جاء بما أسماه مانكر أولسون Mancur Olson، الاقتصادي الأمريكي الشهير الذي زعم يومًا بأن جماعات المصالح تشكل العوائق للتجارة الحرة والتقدم، "سقوط" الزراعة البريطانية وتسبب في هجرة واسعة النطاق من بريطانيا إلى الولايات المتحدة. وقد بدأت هذه الهجرات المنسية الآن سريعًا بعد إلغاء "قوانين الذرة"، وخصوصًا فيما بين صغار المزارعين من المناطق التي تأثرت كثيرًا بكل من الواردات المغرية بالإلغاء والتغير التكنولوجي. وكما لاحظ "أولسون"، فإن "إصرار بريطانيا على سياسات حرية المرور laissez-fair [تعبير يصف معارضة القوانين المقيدة والتدخل الحكومي] بتكلفة ثمنها زراعة مدمرة، هو [ظاهرة] فريدة في تاريخ الأمم" (أولسون Olson وهاريس Harris, 1959؛ فوجت Vugt, 1988) .

وتوضح هذه القصة العلاقات المعقدة بين التجارة والتكنولوجيا والتنمية. ويبدو أن الواردات الزراعية التي تتعرض لضغط الإلغاء قد استنبطت طرق زراعة جديدة، ساعدت على الإسراع في النمو، لكن بتكاليف اجتماعية وبيئية. إن كوبدن Cobden (1995: 435ff) قد أوضح هذا بنفسه دون قصد، من خلال كشفه بأنه في مقاطعته هو التي نجا أصدقاؤه فيها من الإفلاس، قد قام بالترشيد الإداري ومساندة المهيمنين على المستأجرين وأزال كل أشجار الحماية وأباد الحياة البرية. واعترف كوبدن

(٤٤٣:١٩٩٥) أيضًا أن إيجاراته الخاصة قد تراجعت منذ إلغاء "قوانين الذرة"، ومع عام ١٨٩٠، وبينما كانت الأجور ما بعد الإلغاء في بريطانيا ترتفع بنسبة ٢٠ بالمائة، فإن الإيجارات الزراعية التي تشكل الدخل الأساسي لثلث عدد السكان والثلثين في أيرلندا قد انهارت لتنخفض إلى ٥٠ بالمائة، ومعدلات الأجور الزراعية الأيرلندية تنخفض بمقدار ٢٥ بالمائة، والتوظف الزراعي بمقدار ٢٠ بالمائة. وقد عزى المؤرخان الأمريكيان أورورك O'Rourke وويليامسون (285 ,91 :1999) Williamson النتائج السابقة إلى إلغاء "قوانين الذرة" وإلى التجارة الحرة الزراعية. وقد أدت مثل هذه التكاليف الاقتصادية والاجتماعية إلى "الحركة المضاعفة" لبولاني (1957) Polanyi، أو رد الفعل الاجتماعي السلبي، ومن ثَمَّ إلى حماية جديدة، تتضمن سياسات قوية للاعتماد على النفس في بلدان مثل أيرلندا وإيطاليا وإسبانيا، وكان الأثر الجانبي التراجيدي للإلغاء هو تعزيز الواردات من كوبا والبرازيل، وزيادة أسعار العبيد، ومن ثَمَّ هكذا استمرار المساعدة في تجارة العبيد (التي كانت حينئذ غير قانونية جزئيًا). وفي البرلمان وضع أنصار التجارة الحرة مثل كوبدن الحواجز أمام إعادة فرض الضرائب والرسوم المصممة لوقف هذا التأثير (توماس Thomas, 1997: 733ff) .

إن الخلاصة هي أن المنافع من التجارة الحرة في القرن التاسع عشر المزعومة من الأسطورة رقم ٤، كانت في الحقيقة عرضية ومقصورة على بلد بعينه وأسطورية على وجه العموم. فالتجارة كانت في أفضل الأحوال هي وصيفة للنمو، حيث إن تحرير التجارة كثيرًا ما كان معوقًا، وتبدو الحماية أنها تساعد التنمية دائما وأبدًا منذ "الحظر القاري النابليوني" على الصادرات الإنجليزية، وهو الأمر الذي أعطى الفرصة للكثير من الصناعات الأوروبية أن تنهض (كروزيت Crouzet, 1964؛ هدسون Hudson, 1992) . وهكذا، ففي التسعينيات من القرن التاسع عشر، حينما كان مارشال Marshall يعلن خلل التجارة الحرة في النظرية لكنها أفضل في التطبيق، كانت تثبت أيضًا خللاً في التطبيق، على الأقل بشروط النمو الاقتصادي الذي هو معيار مشكوك فيه يدور الخلاف حوله (انظر الفصل القادم) لكنه هو المعيار المفضل من قبل الاقتصاديين أنفسهم.

التجارة الحرة والحرب والسلام

يدعي أنصار التجارة الحرة بالطبع لمذهبهم أكثر من مجرد النمو، فالبعض يزعم مزايا تتضمن التنوع والمنافسة و"الفرصة" واتساع أفق الرؤيا والسلام. ويُجادل بأن التجارة تزيد من تنوع المنتج على الرغم من أنه كما يقول هان Hahn (انظر الفصل الثانى)، ربما يكون كثيراً جداً كذلك، لكن الواردات الأوروبية المبكرة مثل التبغ أو السكر أو الأفيون أو الشاي لها تكاليف اجتماعية كثيرة. وهكذا فإن ميزة التنوع تعتمد على فضائل الاستهلاك.

إن المنافسة يمكن أن تقوى في الأساس من خلال الواردات والاستثمار المباشر الأجنبي FDI، لكن إزاحة المشروعات أو الصناعات المحلية يمكن أن يكون تأثيرها مضاداً. وكما لاحظنا في الفصل الثالث ، فإن تجارة الاحتكار أو المنافسة المحدودة منتشرة في هذه الأيام وبدأت منذ زمن طويل، فمنذ وقت مبكر كان التنافس الأنجلو-هولندي تنافساً غير تام، عزز الأرباح الهولندية أكثر مما يمكن أن يسود في ظل التجارة الحرة التنافسية (إيروين Irwin, 1991a) أيضاً أشار نقاد معينون (مثل مجموعة لشبونة Lisbon, 1995: 103 وغيرها) إلى التكاليف الاجتماعية المختلفة والبيئية وتكاليف المواقف والتكاليف الثقافية للمنافسة كنظام للسيطرة والحكم الاقتصادي. وهكذا، فإن المنافسة يمكن أن تكون مشروطة باعتبارها ميزة إلى جانب كونها ناتج مؤكد للتجارة الحرة.

ومن المفترض أن التجارة الحرة تتيح "الفرص" من أجل التجديد وتحسين المهارات والأسواق الجديدة، لكن "تجارة الاعتماد على الذات" ربما تتيح الكثير من مثل هذه الفرص تماماً في الوطن، وخصوصاً حيث إن تدفق الواردات يمكن أن يقضي على بعض المشروعات أو الصناعات أو المهارات. كما أن التجارة يمكن أن تتيح مواقف أكثر توجهاً نحو الخارج من توجهها نحو المجتمع، لكن من المشكوك فيه ما إذا كانت التجارة، ناهيك عن التجارة الحرة، هي شرط ضروري لمثل هذه المواقف وأنها

بالتأكيد ليست شرطًا كافيًا؛ فالتعليم الأوسع والأعمق والسفر والتبادل الثقافي هي أمور ضرورية وربما شروط كافية من أجل تعزيز وجهات نظر عالمية أكثر رحابة وأكثر تسامحًا وأكثر فهمًا، أو ما أسميه الدولية التعاونية (الفصل الأول).

ربما يكون الزعم الأكثر نبلاً من مزاعم التجارة الحرة هو أن أرباح التجارة أكثر قيمة من فساد الحرب بحيث إن التجارة يمكن أن تجلب السلام إلى العالم، وهي الفكرة التي اعتنقها سميث وريكاردو وميل، إن البطل العظيم لهذه الرؤية، ريتشارد كوبدن Richard Cobden (١٩٩٥: ٣٩٤) زعم في وقت من الأوقات أن التجارة الحرة هي "روح الحقيقة والعدالة... [و] إرادة الخير بين الرجال"، "تزيل العداء واختلاف الجنس والعقيدة واللغة، وتوحدنا وتربطنا بروابط السلام الأبدي" (هيرست Hirst, 1903: 229) ، إن الطوباوية المثالية التي تصور أن التجارة بمقدورها أن تقود إلى سلام يشجع عليه بعض المؤسسين للجات GATT [الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة] وخصوصًا رجل الدولة الأمريكي كورديل هول Cordell Hull، إذ مازالت منظمة التجارة العالمية WTO في مناسبات كثيرة تقول بمثل هذه الزعم (مثل التقرير السنوي، ١٩٩٨: ٢٧-٨). وفي نص أكثر تعقيداً للباحث الأمريكي ريتشارد روسكرانس Richard Rose-crance (١٩٨٦) ، يتمسك بأن الحكومات الغربية فيما بعد الحرب قد خلقت "دول التجارة"، حيث وجدت أن الموارد يمكن أن تُكتسب أرخص من خلال التجارة بدلاً من الاستيلاء عليها بالقوة. لكن هذه الفكرة المبهجة تفترض أسبابًا اقتصادية للحرب، وخصوصًا السعي بحثًا عن الموارد والأراضي، بينما يُعرف أيضًا معظم الباحثين أسبابًا دبلوماسية أو أيديولوجية أو ثورية أو غيرها من الأسباب غير الاقتصادية بالمثل ، فحتى العصر التجاري المنتعش بعد ١٩٤٥، قد شهد ٨٠ حربًا حصدت أرواح من ٢٠ إلى ٣٠ مليون في شتى أرجاء العالم. (بروجان Brogan, 1998) .

أما الطرح المعاكس، وهو أن التجارة "تقود" إلى الحرب، لم يجد له صدًى في وجهات النظر السائدة، واعتنقه الكثير من الراديكاليين وبعض الماركسيين الذين قرأوا

ماركس على أنه يقول إن الدول الغنية استخدمت التجارة والاستغلال الاستعماري من أجل إنقاذ الأرباح المتدهورة، وبذلك تعين على هذه الدول أن تتصارع مع القوى الاستعمارية الأخرى المشاركة في هذه العملية (جرامب Grampp, 1987) . وقد ضمن غاندي Gandhi (CW, 47:90) ، أيضًا هذا الطرح، مشيرًا إلى أن الاعتماد على النفس يمكن أن يحقق كلاً من الحد من تعرض الهند للانتهاكات الخارجية، ومنع الهند من أن تصبح هي نفسها توسعية استغلالية.

ويؤكد كينز Keynes (1936: 381-2) على زعمه بأن "الصراع على الأسواق" هو سبب للحرب، لكن هذا الطرح لم يلق تأييدًا واسعًا من زملائه المتشددين.

إن الدليل التاريخي لا يؤكد بوضوح أيًا من وجهتي النظر. وتبين الدراسات الأنثروبولوجية بصور مختلفة أن التجارة يمكن أن تدعم سلميًا "الممارسات الدبلوماسية" (هيرسكوفيتس Herskovits, 1952: 381-2) أو يمكن أن تقود إلى "ضربات تجارية" (ساهلنز Sahlins, 1974: 303) لـ"النهب بدلاً من السلام" (فيلجوين Viljoen, 1936: 216) أو لـ"الغنائم والحرب والقتل في مطاردة الموارد الإنتاجية القيمة" (كلارك Clark, 1987: 33) ، وأدى التنافس في تجارة العبيد مباشرة إلى بعض الحروب (توماس Thomas, 1997: ch. 19) . واعتقد رجال الدولة العسكريون مثل راليج Ralegh (المنقول عنه أعلاه) وكولبيرت Colbert أن التجارة هي امتداد للحرب، بينما ربط بعض المفكرين التنويريين بين التجارة والسلام (جوميز Gomes, 1987: 17, 121ff) . واعتقد سميث Smith (1776, I: 490) أن التعريفات قد تسببت في الحرب الفرنسية الهولندية، على الرغم من أن بعض الباحثين اللاحقين يقولون إنها كانت تنافسًا تجاريًا، وإن المراجع التاريخية للحروب التجارية شائعة (مثال كلارك Klark, 1987: 64) وكانت الشركات التجارية العظيمة بالتأكيد تمتلك كلاً من الأسلحة ومفاتيح إشعال الحرب باسم ترويج التجارة (جوميز Gomes, 1987: 15, 90) . ويرى هيرشمان Hirschman (1945: 78ff) ببصيرة نافذة أن الصراع الدولي يمكن أن ينشأ من كل من تجارة "قليلة

جداً" من خلال الحرمان من المورد، ومن التجارة "الكثيرة جداً" من خلال البلدان التي تقاوم الاختراق من الآخرين. وكما لاحظنا من قبل، فإن التجارة والسلطة على وجه العموم، هما مرتبطتان بصلات وثيقة أكثر مما يدرك أنصار التجارة الحرة، ولذلك فإن التجارة سوف تكون دائماً السبب الكامن للصراع (انظر هيرشمان .Hirschman, 1945؛ سيديري Sediri, 1970) .

يتساوى العلماء السياسيون في التردد وعدم الحسم، فبعضهم يؤكد على الصلة الإيجابية بين التجارة والسلام، ويقول البعض الآخر إنها تعتمد على توازن القوى في الدولة، ويخمن البعض بأن التجارة يمكن أن تشعل الصراع عن طريق تهديد الأمن القومي، أو المساعدة على تمويل إعادة التسليح عن طريق الإغراء بالازدهار. وكشفت إحدى الدراسات عن أن الحرب تتصل أكثر بفترات الهيمنة والانفتاح والرواج، بأكثر منها في عصور عدم الهيمنة والحماية والكساد (مانسفيلد Mansfield, 1997: 235) ، ويعزو بعض المعارضين للمعتقدات التقليدية وقليل من الاقتصاديين الحرب العالمية الثانية إلى انهيار التجارة فيما بين أطراف الحرب، على الرغم من أن الكثير من الاقتصاديين يتشككون، بينما على العكس صرح بعض المراقبين قبل الحرب العالمية الأولى مثل نورمان أنجل Norman Angell أن العالم كان متكاملاً إلى درجة أن الحرب قد صارت مستحيلة! (أنجيل Angell, 1911: esp. 266ff) ، ولا تحتفظ أية وجهة نظر من الاثنين اليوم بمصداقية لها قدرها. وكان تقييم كينز Keynes (1933: 237) هو أن الانعزال بقدر أعظم ربما كان هو الأفضل من أجل السلام قبل ١٩١٤، وأن التوسع في الاقتصاد الكلي للقضاء على البطالة، كما دعا، ربما سيكون مؤدياً للسلام أكثر من سياسة زيادة التجارة (1936: 38lff) .

إن مثالية السلام من خلال التجارة لا يمكن مساندتها عن طريق المذهب الغربي الذي يرجع تاريخه إلى جينتيلي Gentili (انظر أعلاه) الذي يقضي بأن أمة واحدة تستطيع أن تشن حرباً على أمة أخرى للسيطرة على التجارة، يمكنها أن تفتح

الأسواق مثل المحارات - كما صرح لورد راندولف تشرشل Lord Randolph Churchill في التسعينيات من القرن التاسع عشر - أو تستطيع أن تجبر بلدانًا أخرى لتفتح بعتلة حديدية، كما أعلن الممثل التجاري للولايات المتحدة كارلا هيلز Carla Hillsبعد ذلك بقرن من الزمان (أورورك O'Rourke ووليامسون Williamson، ١٩٩٩: ١٠٨). وأنا أرى أن التعليم والمواقف العامة وطموحات النخبة ودرجات الديمقراطية وفلسفات التسامح هي حوافز أكثر أهمية من أجل السلام والتجارة، على الرغم من أنه لا يوجد شيء مؤكد.

أسطورة الثلاثينيات

إن واحدة من أعظم أساطير التجارة الحرة وجزءًا من الأسطورة رقم ٤ تقضي بأن الحماية في الحرب الداخلية تسببت على الأقل جزئيًا في الكساد العظيم والانحدار المزمن للثلاثينيات من القرن العشرين وربما الحرب العالمية الثانية! وقد حفزت هذه الأسطورة على تكوين الجات GATT، ومازالت تُقتبس على أنها مستمرة إلى حد مرضٍ من جانب أنصار التجارة الحرة حينما يبرهنون على الحاجة للتكامل العولمي. لكن الأسطورة تكون هكذا كبيرة! لقد بدأت الحماية المتجددة بشكل عام حوالي ١٨٨٠ (انظر أعلاه) مع بريطانيا والولايات المتحدة لكونهما المتحولتان [للعقيدة الجديدة] في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، لكن القليل من البلدان هي التي "خفضت" تعريفاتها بعد قرار تحرير التجارة لعصبة الأمم (بايروتش Bairoch, 1993: 4) ، وفي التعريفات الجديدة الأساسية التي "تلت" بدلاً من أن تسبق أحوال الكساد. إن معظم الاقتصاديين التقليديين، أرندت (Arndt (1967: 271 ، وكيندلبيرجر Kindleberger وكروجمان Krugman (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 117) على سبيل المثال، قد تشككوا دائمًا في الأسطورة.

وقد وجد بعض الاقتصاديين، وأبرزهم كالدور Kaldor (1978, 1989) حماية الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال زيادة التعريفة أو تقليل معدل التبادل أو كليهما، قد ساند بالفعل الدخل والتوظف في بلدان كثيرة، "مخففين" هكذا من الكساد.

وقد وثق كالدور Kaldor (1989: 335-6) لمعدل نمو سنوي بارز ٨ بالمائة للناتج الصناعي البريطاني من سنة ١٩٣٢ إلى ١٩٣٧، جاء في الظاهر في أعقاب تجديد التعريفات وتقليل الواردات إلى النصف، وهو المعدل الذي استمر إلى الخمسينيات من القرن العشرين[٩] ويظهر دليل نموذجي حديث لتعريفات سموت-هاولي Smoot-Hawley الأمريكية سيئة السمعة في يونية سنة ١٩٣٠ أنه كان في الحد الأدنى من التأثير المعاكس على الكفاية أو الدخل أو التوظف، لكون معظم تقليص الواردات يرجع إلى الهبوط نفسه، وتطرح إحدى الدراسات أن التعريفات قد "رفعت" بالفعل الناتج القومي الإجمالي GNP الأمريكي بمقدار ٢ بالمائة من خلال النموذج الكينزي [نسبة إلى كينز] لتحفيز الطلب[١٠] وكذلك بالمثل فإن دراسة صناعة السيارات الإنجليزية قد أظهرت أنه وفقًا لتأثيرات الاقتصاد الكبير، فإن تعريفات الثلاثينيات من القرن العشرين في هذا القطاع "زادت" من الكفاية والرفاهية والدخل، ولذا فمن المحتمل أن هذه التأثيرات كانت ستوقف انحدار الصناعة البريطانية لو طبقت في وقت مبكر (فورمان-بيك Foreman-Peck, 1979).

ويجادل أنصار التجارة الحرة دائمًا بأن الحماية هي على حساب البلدان الأخرى، وهي ما يسمى تأثير "المكسب على حساب خسارة الجار"، وأن في هذا مخاطر التعرض للانتقام. لكن بعضًا من الدليل السابق يؤيد حجة "كينز" في الوقت الذي يمكن لكل البلدان أن تستفيد من الحماية إذا كانت تعزز الثقة، ومن ثَمَّ ترفع الدخل والتوظف والواردات، وهو الأثر الذي يبدو أنه حدث منذ التسعينيات من القرن التاسع عشر وما تلاه (انظر ما سبق). فالحماية يمكن أن تكون مفيدة على وجه الخصوص حيث كانت التنمية الصناعية منخفضة مبدئيًا والبطالة عالية جدًا كما يظهر أنه هو الحال في أوروبا الشرقية خلال الثلاثينيات من القرن العشرين (كوفمان Kofman, 1977) . علاوة على أن خطر الانتقام ثبت أنه أقل مما يُزعم لأن بريطانيا والولايات المتحدة تتجنبانه من خلال الاتفاقات الثنائية، بينما الكثير من البلدان لا تهتم بالانتقام لأن مستويات الحماية عندها كانت بالفعل عالية (كوفمان Kofman, 1997؛ دونكلي Dunkley, 2000b: 117) .

لذلك فإن الاستنتاج المذهل هو أن أسطورة الثلاثينيات ربما تكون غير حقيقية، كما هي كذلك الفكرة العامة لـ"الحتمية التجارية". لقد كانت الحماية مستمرة، واستُخدمت تقريبًا بصورة عالمية فيما بين الحربين النابوليونية والعالمية الثانية، العصر الذي شهد نموًا صناعيًا لم يسبق له مثيل على الإطلاق (بايروتش Bairoch, 1993؛ سينجاس Senghaas,1985: 22ff) . ويبين عمل حديث أن تعريفات القرن التاسع عشر ساعدت على النمو (انظر ما سبق؛ أورورك O'Rourke, 2000)، بينما العولمة من خلال الهجرة والتجارة جلبت تمزق المجتمع و"المزيد" من التباين وعدم المساواة داخل البلد وليس "القليل" كما تنبأ أنصار التجارة الحرة (أورورك O'Rourke ووليامسون Williamson؛ ١٩٩٩، انظر أيضًا الفصل الخامس) ، ومن ناحية أخرى، فإن كلاً من بايروش Bairoch (١٩٩٣) وأورورك O'Rourke (٢٠٠٠) حذرا من أن تأثير النمو الإيجابي للحماية قد لا ينطبق دائمًا، وقد يكون ذلك لأنه أقل في عصر ما بعد ١٩٤٥ بسبب ضعف عوامل الحماية الهشة، مثل تبديل العمالة من الزراعة ومزايا الصناعة الوليدة.

وفيما يتعلق بالفوائد الكلية لتجارة متحررة، كان الاقتصاديون حتى وقت حديث متواضعين بصورة مذهلة في تقديراتهم للمكاسب المحتملة من التحرر، مسلمين بأنها سوف تكون صغيرة للغاية ما لم يكملها "المكاسب الديناميكية" التي كان يُنظر إليها على أنها غير مؤكدة بصورة أكبر ومن الصعب قياسها (انظر الفصل الثانى). ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين صاغ المتخصصون في النماذج الاقتصادية الرياضية أنماطًا أكثر تعقيدًا، وهي نماذج "التوازن العام المحسوب" (CGE) التي من المفترض أنها قادرة بشكل أفضل على تتبع الروابط والمكاسب الديناميكية. ويميل هذا إلى أن يظهر منافع أعلى من تحرير التجارة عن طريق "الرفاهية" المبكرة (مثلثات هاربيرجر، الشكل ١ ,٢)، لكن توجد هناك عدة مشاكل مع هذه النماذج (انظر صندوق ١ ,٦).

لكن واحدًا من أعظم التدريبات الطموحة للنماذج الرياضية لـ"التوازن العام المحسوب" CGE حتى اليوم، وهي الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية OECD- البنك العالمي (تقرير جولدن Goldin Report) عن المنافع المنتظرة من "دورة أوروجواي"، قدرت هذه المنافع بحوالي ١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي GDP للعالم وأقل لمعظم البلدان، بينما كانت التقارير المتفائلة للجات GATT والمجموعات الأخرى تراها أعلى بعدة درجات من النسبة المئوية (دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 7) . ويزعم أنصار التجارة الحرة أن مثل هذه التقديرات تبخس منافع التجارة قدرها لأن النماذج لا تغطي الخدمات أو تحصر كل المنافع، لكن منافع الخدمات يصعب قياسها، وأن تحرير الخدمات له تكلفة اجتماعية باهظة (الفصل الثامن). كما يزعم أنصار التجارة الحرة أنه حتى المنافع الصغيرة تتراكم بمرور الوقت وتصبح مكاسب عظمى، لكن الأمر نفسه يمكن أن ينطبق مع المكاسب المتحققة من الحماية، كما يمكن أن يحدث مع التكاليف الاجتماعية لتحرير التجارة. ويصر الكثيرون من الاقتصاديين التقليديين، وليس كلهم، على أن هذه الأنوا ع من المكاسب "ليست تافهة" أو أن فائدتها إيجابية، لكن معيارها خادعٌ. فقد قدر كروجمان Krugman (1999: 176) ذات مرة مكاسب الولايات المتحدة من سياسة حماية "التجارة الاستراتيجية" بحوالي ١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي GDP الذي استبعده على أساس أنه ضئيل للغاية، لكن هذا كان هو "الرقم نفسه" الذي صرح "تقرير جولدن" بأن "ليس تافهًا". وتكون "التفاهة" بوضوح في عيون الناظرين وقدر كبير من الأسطورية المحيطة بالأسطورة رقم ٤ التي تقول بأنه هناك مكاسب رائعة من وراء التجارة الحرة.

التجارة والمصير المعلن

تقضي الأسطورة رقم ٥ للتجارة الحرة بأنه نظرًا للمعجزات التكنولوجية والسياسات العقلانية و"طبيعية" التجارة، فقد زاد حجم التجارة ومعدلاتها زيادة عظيمة على مر الزمن، لتعلن بوضوح مصيرًا للعولمة الحتمية. وفي هذا القسم أوضح أن هذه الصورة هي أسطورة على الأقل في جزء منها، حيث إن القصة أكثر تعقيدًا.

والعجيب هو أن اقتصاديي التجارة اعتقدوا لوقت طويل أن التجارة سوف تتراجع في النهاية بسبب نضج الصناعات وتشبع الحاجات التجارية المرتبطة وعدم قابلية الخدمات للمتاجرة وانخفاض هوامش التكلفة المقارنة فيما بين البلدان والتي ترجع إلى تحويل التكنولوجيات (أي تقليل فروق الميزة النسبية) وغيرها من العوامل (مثل كينز Keynes, 1933؛ أرندت Arndt, 1963: 272) . وفي الحقيقة يبدو أن التجارة العالمية قد استمرت في النمو من وجوه مختلفة: بصفة عامة من ٥ بليون دولار في ١٨٧٠ إلى أكثر من ٥ تريليون في ٢٠٠٠؛ كمعدل صادرات منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي GNP) انظر الجدولين ١ , ٤ و٢ , ٤)؛ ومن الناحية "الترابطية" (فمعظم البلدان الآن تتولى القيام على الأقل ببعض التجارة مع معظم الدول الأخرى)، وبشروط رفع محتوى الواردات في الإنتاج (هيلد Held et al., 1999: 167, 174؛ بريور Pryor, 2000) .

ونظرًا إلى أن نماذج التجارة معقدة والتفسيرات البديلة ممكنة، فإن وجهة نظري هي أن كلاً من أهمية التجارة العالمية وحتمية العولمة مبالغ فيهما . ويمكن أن نرى هذا في العلاقة مع عدد من الصفات المعيارية الآتية للتجارة.

المنتجات: تتباين في قابليتها للمتاجرة والتصنيع والتكنولوجيا المتقدمة ، لكونها تنمو سريعًا ولأنها "ممثلة بصورة مبالغ فيها" في التجارة بالمقارنة مع أنصبتها من الناتج المحلي الإجمالي GDP الذي يُعتقد بصورة موسعة أنه يعني أن التجارة سوف تنمو بالضرورة في الوقت الذي سيصبح فيه العالم أكثر "تعقيدًا" . وهذا صحيح جزئيًا . ففي السنوات الحديثة كان نصيب التصنيع من التجارة العالمية ٦١ بالمائة، حوالي ثلاثة أضعاف نصيبها من الناتج العالمي، ونصيب "الآلات ومعدات النقل" بمفردها ٣٣ بالمائة، مع "معدات المكاتب والاتصالات" التي تصل إلى ١٠ بالمائة ويبدو هذا بوضوح أنه يشير إلى التخصص الصناعي الذي يحث عليه أنصار التجارة الحرة، على الرغم من أن مثل هذا التباين يوحي بأن هذا في الحقيقة يمثل تخصصًا أزيد من اللازم.

وعلى النقيض، يبلغ نصيب التجارة العالمية في الزراعة حوالي ٨ بالمائة، أعلى

قليلاً من نصيبها من الناتج العالمي وهو ٦ بالمائة، وأن نصيب التجارة في الخدمات هو ٢٠ بالمائة بالمقارنة مع نصيب الناتج العالمي وهو ٦٠ بالمائة، العكس تماماً من نموذج التصنيع. وربما قد يشير هذا إلى أن هذه الأصناف غير قابلة للمتاجرة بطبيعتها، أو أن الأمم ترغب في أن تظل إلى حد بعيد تعتمد على نفسها في الغذاء والكثير من الخدمات. وعلى الرغم من أن التجارة في بعض الخدمات التجارية تنمو سريعاً، فإنها لا تزيد في قطاعات مثل الخدمات المجتمعية والصحة والتعليم والترفيه، بما يدل على أن تلك الأنشطة غير مستعدة للدخول في عجلة التجارة (انظر كروجمان ,Krugman 1995: 342-3) ، وأن المحاولات التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية WTO لفرض النمو على كل الخدمات (انظر الفصل الثامن) ربما تكون غير مبررة(١١).

البلدان والتكتلات: تتغير أنصبة تجارة البلد فقط بالتدريج بمرور الوقت، فنصيب بريطانيا من صادرات العالم يهبط من ٣٢ بالمائة في سنة ١٨٠٠ إلى ٥ بالمائة في الثمانينيات من القرن العشرين، وكذلك تفعل إسبانيا بالمثل (هولتفريريتش -Holtfre rich, 1989: جدول ١,٢) وتتضمن نماذج ما بعد الحرب ارتفاع أنصبة أوروبا وأجزاء من آسيا والشرق الأوسط (جدول ١,٤) ويزعم البعض أن تراجع أنصبة إفريقيا والأقاليم الفقيرة الأخرى هو مؤشر كارثي على "تهميش" هذه الأقاليم أو تخلفها عن العولمة و"ضروب تأنقها". لكن وجهة النظر هذه مبالغ في تبسيطها لأن الكثير من العوامل الهيكلية والتنموية تكون مُتَضمَّنة، وتعاني أيضاً بعض الأقاليم الأكثر نمواً مثل أمريكا الشمالية وأستراليا من أنصبة متراجعة. وكما يظهر من الجدول ١,٤، فإن الكثير من تجارة العالم هي إقليمية بدلاً من كونها عولمية. فالتجارة داخل أكبر ثلاث تكتلات، أوروبا الغربية وشرق آسيا وأمريكا الشمالية، تمثل حوالي ٥٠-٦٠ بالمائة من التجارة العالمية للكثير من القطاعات - مثلاً ٤٨ بالمائة للزراعة و٤٩ بالمائة لكل الصناعات و٥٥ بالمائة للسيارات و٥٦ بالمائة للنسيج(١٢). ويوحي هذا بأنه على الرغم من الزعم المنتشر عن "تلاشي المسافات" أو "نهاية الجغرافيا"، فإن المسافة داخل البلد نفسه تظل مهمة ومرغوبة (انظر كروجمان Krugman, 1995: 342) .

تغيير طبيعة التجارة: لقد شهد عصر ما بعد الحرب تسارعًا متعاظمًا في ثلاث خصائص جديدة معقدة للتجارة، تشير جميعها إلى العولمة المستمرة، لكن ليس بالضرورة حتميتها أو منافعها المضمونة. الأولى هي "التجارة البينية للمشروعات" (IFT) ، أو التبادل بين [الشركات] التابعة للمؤسسات عابرة القوميات TNCs، التي تكون قيمتها غير مؤكدة، لكنها غالبًا ما تُقدر بحوالي ٤٠ بالمائة من تجارة العالم. وحينما تُضاف إلى التجارة بين المؤسسات عابرة القوميات TNCs والمؤسسات غير عابرة القوميات non-TNCs التي يقدرها البعض بحوالي ٣٠ بالمائة من تجارة العالم أو أكثر، فإن المؤسسات عابرة القوميات TNCs تكون مشاركة على الأقل في ٧٠ بالمائة من كل التجارة، ويعتبر بعض المراقبين هذا نسبة عالية مذهلة قد تصل إلى ٩٠ بالمائة. إن أسباب هذه النزعة أو الاتجاه أسباب معقدة، لكنها تتضمن تجارة عامة متصاعدة (انظر ما قبله)، وارتفاع الاستثمار المباشر الأجنبي FDI، وزيادة تحكم المؤسسة عابرة القوميات TNC في كل من التجارة والاستثمار والدعم المحلي للشركات الكبرى وتحرير القوانين وتخفيف اللوائح الحكومية التنظيمية لكل هذا، مما يستلزم سياسات مؤسسية وقومية مساوية أو أكبر من العولمة الحتمية. ونظرًا لأن المؤسسات عابرة القومياتTNCs معروفة بأنها تستخدم استراتيجيات المنافسة المحدودة واستخلاص الربح الفائض وتحويل التسعير (الفصل الثالث)، فالمنافع من التجارة البينية للمشروعات IFT مشكوك فيها.

أما الخاصية الثانية الجديدة للتجارة العولمية فهي "التجارة البينية الصناعية" (IIT) ، أو التبادل داخل مجموعات الإنتاج - السيارات مقابل السيارات، وهكذا (انظر الفصل الثانى أعلاه). وقد تضاعفت "التجارة البينية الصناعية" IIT منذ ١٩٦٠ إلى حوالي ٦٠ إلى ٨٠ بالمائة من كل التجارة، ليكون الاستثناء البارز لليابان في الاعتماد على النفس ثابتًا بدون تحيز عند ٣٠ بالمائة (هيلد :Held et al., 199 جدول ٣،٨). إن التفسير المدرسي المعياري لارتفاع "التجارة البينية الصناعية" IIT هو أن "زيادة العائدات" أو "الاقتصاديات الضخمة" يُمكِن المزيد من البلدان أن تدفع المزيد من المنتجات إلى أسواق العالم بأسعار تنافسية، وهي الأسعار التي تتضمن المنافع

الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن العوامل مثل فروق المنتج "والتخلص المتبادل من النفايات السامة" (تهرب المؤسسات عابرة القوميات TNCs النفايات السامة إلى كل البلدان الأخرى باستخدام فرق السعر)، وترويج العلامة التجارية، والاستهلاك القائم على الإعلان، وأيضًا التحكمات في المنافسات المحدودة، كلها تلعب دورًا (الفصل الثالث). إن ما سبق يمكن أن تكون له تكلفة ويشكل "التجارة الفاقدة"، ويمكن القول إنه يرجع إلى زيادة التحرر من القوانين المنظمة أكثر منه عولمة حتمية.

وتكون الخاصية الثالثة لتجارة العولمة هي ما أسميه "تجارة سلسلة الإمداد" (SCT)، وتعرف أيضًا هذه الوحدات بأنها "السلاسل السلعية والقيمية". وتتضمن سلاسل الإمداد روابط معقدة ما بين أقسام "القيمة المضافة" لصناعة من المنتج من خلال المصممين والمشغلين وبائعي الجملة إلى بائعي التجزئة، وخصوصًا باستخدام تشكيلة من نظم الموارد الخارجية والعقود الثانوية. وحيث إن هذه السلاسل تضمنت المشاريع المستقلة ذات الذراع الطولى، فهي الآن كثيرًا ما تشمل ترتيبات تتراوح ما بين الملكية الأجنبية الكاملة إلى الترخيص وتنويعة من المشاركات على شكل عقد منفصلة. إن "السلاسل الممتدة من المنتج" تميل إلى أن تتضمن سيطرة "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI و"المؤسسات عابرة القوميات" TNC على المشروعات الإنتاجية الأساسية، بينما تتضمن "السلاسل الممتدة من المشتري" في الأغلب الأعم الكثير من صغار المنتجين في قطاعات مثل الغذاء أو الملابس أو الأحذية أو الأثاث أو اللعب، وهي التي تمد المجموعات الضخمة للبيع بالتجزئة. إن كلا النوعين، والأخير على وجه الخصوص، ربما يسهل ضغط دخول صغار الموردين والتحكم الشاق من المستخدمين النهائيين، وهو ما يمكن أن يفسر بعضًا من التأثيرات غير المتساوية للعولمة (انظر جيريفي Gerevi وكورزينيويكز Korzeniewicz 1994 ؛ كابلينسكي Kaplinsky 2001). وكما مع "التجارة البينية للمشروعات" IFT و"التجارة البينية الصناعية" IIT ، فإن "تجارة سلاسل الإمداد" SCT ترجع على الأقل جزئيًا إلى التحرر من نظم العمليات الاقتصادية.

التجارة تضرب الناتج: إن واحدة من أكثر الحجج المنصوص عليها للتدليل على حتمية العولمة هي أن معدلات النمو في التجارة كانت أعلى بصورة ملحوظة عن تلك المعدلات للناتج، بما يُفترض أن يشير إلى أن الاقتصاد العولمي يتوسع أسرع من الاقتصاد القومي. لكن الاتجاهات ليست بهذا الوضوح الحاد كما يُزعم، فواحد من تجميع البيانات (انظر جدول ٤،٢) يظهر أن الناتج الصناعي العالمي قد جعل التجارة تنمو حتى حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي طرح على الأقل أن الارتباطات غير مؤكدة، أو حتى أن النمو يقود إلى التجارة بدلاً من العكس. وفوق ذلك، فقد تباينت الاتجاهات، فالتجارة فقط تسبق الناتج من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٧٠ ومنذ سنة ١٩٤٨ . وعلى أية حال فإن أسباب الاتجاهين ومعانيهما معقدة كما سوف توضح النقطة التالية.

معدلات التجارة: إن معظم الإحصائيات المشهورة المستشهد بها لدعم التجارة الحرة والعولمة الحتمية المفترضة هي معدل التجارة مقاساً إما بالصادرات أو بالصادرات زائد الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .GDPوأنا أفضل المقياس الأسبق، على اعتبار أن الصادرات والواردات هما وجهان لعملة واحدة (على الرغم من أنهما ليسا بالضرورة جانبين متساويين)، لذلك فإن استخدام كليهما هو نوع من مضاعفة الحساب، وهو ما يؤدي منطقياً إلى مضاعفة الأهمية الظاهرة للتجارة. وحتى في حالة قياسها فقط كصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP، فهناك مدًى من التقديرات يعتمد على الطريقة التي تُصنف بها في مجموعات. فالبنك العالمي (WDR,2000/2001: Table 13) يقدر معدل التجارة العالمية أو نسبتها بأنها ١٩ بالمائة في سنة ١٩٩٠ (٢٢ بالمائة في سنة ١٩٩٩) بينما ماديسون Maddison (انظر جدول ٤،٣) قد عرضها على أنها فقط ١٣،٥ بالمائة في سنة ١٩٩٢، وأقل من ١٠ بالمائة حتى عصر ما بعد الحرب.

وقد حدد الاقتصاديون قائمة طويلة للأسباب الممكنة لزيادة التجارة، بما فيها التجديدات التكنولوجية في النقل ووسائل الاتصالات والتمويل، وارتفاع "التجارة البينية الصناعية" IIT (انظر أعلاه) وتحرير التجارة، وتزايد أعداد المؤسسات عابرة

القوميات TNCs، وشركات الإمداد الخارجية للشركاء الأجانب في إطار سلاسل الإمداد (انظر أعلاه)؛ ونمو الروابط بين المؤسسات عابرة القوميات TNCs والاستثمار المباشر الأجنبي FDI والتجارة، واستراتيجيات المنافسة المحدودة للتوسع ما وراء البحار (انظر الفصل الثالث)، وانقسام الموارد وبعدها عبر البحار [للمشاريع الخاصة الجديدة وشركات الخدمات الخارجية أو الشركات السابقة على المشروعات العامة، وتغير الحدود القومية حينما تنقسم الأمم. وبوضوح، فإن الكثير من هذه العوامل هي عوامل سياسية اختيارية، بدلاً من كونها دليلاً على العولمة التي "لا تتوقف"، وتعزو إحدى الدراسات (مذكورة في بريور Pryor,2000:7) ثلثي الزيادات في التجارة الحديثة إلى "التجارة البينية الصناعية" IIT ومعظم الباقي إلى تحرير التجارة الاختياري من جانب الحكومات، مع الحد الأدنى من المشاركة فقط ينسب إلى التكنولوجيا، بينما يعزوها كروجمان Krugman (١٩٩٥) بشكل أساسي إلى تحرير التجارة. وقد كانت الفترتان الأساسيتان اللتان تجاوز فيهما التوسع التجاري نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP، ١٨٤٠-٧٠ ومنذ حوالي ١٩٧٠ (جدول ٤,٢)، عصرين لتخفيضات أساسية في الحماية (هولتفريرتش Holtfrerich, 1989:3) ، طُرِح فيهما دورٌ مسببٌ للتحرر.

وأيًا كانت الأسباب وراء الزيادات التجارية الظاهرية، تظل الأسئلة حول مقدار الدلالة الحقيقية لمعدل التجارة فيما يتعلق بأهمية التجارة. أولاً، بسط المعدل أو النسبة، قيم التجارة، يمكن المبالغة في تصويره بثلاث طرق: السعر الثابت شائع الاستخدام (معدل من الناحية التضخمية) فتميل البيانات إلى المغالاة في تقدير قيمة السلع التجارية التي ترتفع أسعارها عادة ببطء أكثر من أسعار تلك السلع المحلية، بحيث يكون هناك مضاعفة في حساب السلع الوسيطة عندما تعبر الحدود القومية للسلع المعاد تصديرها من دول المراكز التجارية مثل سنغافورة؛ فالتسعير المتحول للمؤسسات عابرة القوميات TNC يخلق قيمًا تجارية مصطنعة على الرغم من تأثيراتها غير المؤكدة.

ثانيًا: أن مقام النسبة، الناتج المحلي الإجمالي، هو مؤشر هزيل وسيئ السمعة يميل إلى تضخيم الناتج عن طريق حساب ما هو "سيئ" للبيئة مثل ما هو "خير" لها، أو حينما تُسوَّق مساعدات الإنتاج في البلدان النامية ويعاد تصنيفها على أنها ضمن الناتج المحلي الإجمالي GDP الرسمي. ومن الناحية الأخرى نجد أن الناتج المحلي الإجمالي GDP يقلل من قيمة الناتج الحقيقي عن طريق حذف "الاقتصاد الخفي" (الجريمة، المخدرات، المقايضة، إلى آخره)، و"القطاع غير الرسمي" (المشروعات الصغيرة غير المسجلة)، و"الاقتصاد المنزلي" (أعمال الخدمة المنزلية)، وكذلك بالمثل عن طريق القياس غير الدقيق لمستويات سعر المستهلك، المؤشر البديل، كونه يُعرف على أنه "تكافؤ القوة الشرائية" (PPP) للناتج المحلي الإجمالي GDP (انظر ما بعده).

إن تأثيرات هذه الأنواع الثلاثة من الحذف لا يمكن قياسها بطريقة يُعتمد عليها، وهي متداخلة مع بعضها البعض دون شك. ويُقدر "الاقتصاد الخفي" غالبًا على أنه ١٠-٢٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي GDP الرسمي في الغرب، وأكبر من هذا في الدول الأفقر، و"القطاع غير الرسمي" بأكثر من ٥٠ بالمائة (الفصل السابع). وقد قدرت الأمم المتحدة UN (UNDP, 1995: ch. 4) أن "الاقتصاد المنزلي" (ربما يتضمن الكثير من أنشطة "القطاع غير الرسمي") يصل إلى ٧٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي GDP العالمي الرسمي، أو ١٦ تريليون دولار فوق ٢٣ تريليون دولار رسميًا. ومن ١٦ تريليون دولار الإضافية يبلغ منها عمل المرأة ١١ تريليون دولار الذي يشير، بإضافته إلى نصيبهن من الناتج المحلي الإجمالي GDP الرسمي، إلى أن النساء يقمن بالعمل في العالم أكثر مما يقوم به الرجال! وهكذا فإن السماح بإضافة كل الأنواع الثلاثة المحذوفة، ما يمكن أن يُطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي GDP "للناس الحقيقيين" سوف يزيد الناتج المحلي الإجمالي GDP في كل البلدان بهوامش ربما تتراوح ما بين ٥٠ بالمائة في بلدان العالم الأول إلى ١٠٠ بالمائة أو أكثر في الباقي. ولا يُعرف ما يكفي عن مثل هذه العوامل بمرور الوقت لتقييم كيف تؤثر في الاتجاهات الأبعد مدًى في معدلات التجارة، لكنني أرى أنه عند التوازن في أي وقت معين فإن الناتج المحلي

الإجمالي GDP المقاس تقليديًا يضعف الناتج الحقيقي. فالتقليل من تقدير الناتج المحلي الإجمالى GDP ربما يقابله جزئيًا ما سبق ذكره من المغالاة في التقدير (نظرًا للتلوث والتسويق)، لكن في ظل التوازن فإنه من المحتمل أن يكون هناك تقليل ضخم في التقدير لمعظم البلدان.

إن تأثيرات "تكافؤ القوة الشرائية" PPP و"الناتج المحلي الإجمالي" GDP معروفة جيدًا. فالناتج المحلي الإجمالي GDP القياسي يقارن الناتج المحلي الإجمالي GDPs للبلدان باستخدام معدلات التبادل الحالية، ولكن في عصر المضاربة المالية المكثفة لم تعد هذه التأثيرات تعكس بدقة الاقتصاد الحقيقي. فنظم "تكافؤ القوة الشرائية"PPP يستخدم فهرسًا أو دليلاً واحدًا، غالبًا ما يقوم على أساس مستويات أسعار الولايات المتحدة للمقارنة، وهذا يزيد بشكل كبير الناتج المحلي الإجمالي GDP للبلدان الأفقر، مع سلع ضخمة منخفضة السعر غير قابلة للمتاجرة أو قطاعات الخدمات وهي التي تُبخس قيمتها من الناحية الأخرى ، ويظل استخدام "تكافؤ القوة الشرائية"PPP موضع خلاف، لكن الفروق يمكن أن تكون مذهلة ، وتظهر بيانات البنك العالمي (WDR، متنوعة: جدول ١) أن "تكافؤ القوة الشرائية" PPP "الناتج المحلي الإجمالي"GDP للعالم في منعطف القرن أنه ٣٢,٧ بالمائة، أعلى من الناتج المحلي الإجمالي GDP، وأعلى بنسبة ٢٠٠-٣٠٠ بالمائة لبعض بلدان العالم الثالث! فحتى بعض البلدان الأغنى مثل أستراليا وكندا لديهما تكافؤ القوة الشرائية PPP للناتج المحلي الإجمالي GDP أعلى.

الآن النقطة الأهم في كل هذا هي أن الناتج المحلي الإجماليGDP يُبخس تقديره بما يصل إلى ١٠٠ بالمائة من خلال عمليات الحذف، وبما يصل إلى ٣٠٠ بالمائة من خلال الافتقار إلى عمليات التعديلات على تكافؤ القوة الشرائية PPP، ثم المعدل التجاري المعتاد يقدر أن (الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP المعياري) يصل إلى أربع مرات أكبر مما ينبغي، وربما على الأقل الضعف لمعظم البلدان. وهكذا، فإن التجارة هي أقل من النصف في الأهمية بالنسبة إلى معدلات

التجارة المعتادة،المطبقة. وينطبق الشيء نفسه على الاستثمار المباشر الأجنبي FDI، حيث كان معدل الاستثمار العالمي في أواخر التسعينيات (الاستثمار المباشر الأجنبي FDI إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP) أكبر ٥,٧ مرة للناتج المحلي الإجمالي GDP المعياري منه لتكافؤ القوة الشرائية PPP للناتج المحلي الإجماليGDP ، وأكثر من ١٦ مرة لبلدان العالم الثالث[١٣]. إن هذه التعديلات معًا، لكل من التجارة ومعدلات الاستثمار المباشر الأجنبي FDI، تبين أن الأهمية الكمية للعولمة مُبالغ فيها بقدر كبير في كتابات التيار التقليدي الرئيس.

جدول 4.1 الصادات العالمية للسلع والخدمات (الحصص ٪)

	سلع 1948	سلع 1953	سلع 1963	سلع 1973	سلع 1983	سلع 1993	سلع 1998	الخدمات 1998
أمريكا الشمالية	27.5	24.6	19.4	17.2	15.4	16.8	17.0	20.5
أمريكا اللاتينية	12.3	10.5	7.0	4.7	5.8	4.4	5.2	4.0
أوروبا الغربية	31.0	34.9	41.0	44.8	39.0	43.8	44.5	48.3
دول أوروبا الوسطى / الشرقية / البلطيق / CIS	6.0	8.2	11.0	8.9	9.5	2.9	4.1	
أفريقيا	7.4	6.5	5.7	4.8	4.4	2.5	2.0	2.4
الشرق الأوسط	2.1	2.1	3.3	4.5	6.8	3.4	2.6	
آسيا	13.8	13.2	12.6	15.0	19.1	26.3	24.5	19.4
اليابان	0.4	1.5	3.5	6.4	8.0	10.0	7.4	4.7
الصين	0.9	1.4	1.3	1.0	1.2	2.5	3.5	2.6
أستراليا ونيوزيلندا	3.7	3.2	2.4	2.1	1.4	1.5	1.3	
تجار شرق آسيا الستة	3.0	2.6	2.4	3.4	5.8	9.7	9.6	
الآسيويون الآخرون	5.8	4.5	3.1	2.1	2.7	2.6	2.8	
أعضاء GATT/WTO	60.4	68.7	72.8	81.8	76.0	87.0	89.9	

المصدر : WTO ، إحصاءات 1999:p.12 ، جدول II.2 : الخدمات مأخوذة من P.22 ، جدول III.4

جدول 4.2 معدلات النمو للتجارة العالمية والإنتاج العالمى الصناعى والمصنع (المتوسط السنوي ٪)

	التجارة العالمية	الصناعات العالمية
1705-85	-	1.50
1720-80	1.10	-
1780-1830	1.37	2.60
1820-40	2.81	2.29
1840-60	4.84	3.50
1860-70	5.53	2.90
1870-1900	3.24	3.70
1900-13	3.75	4.20
1913-29	0.72	2.70
1929-38	-1.15	2.00
1938-48	0.00	4.10
1948-71	7.27	5.60
1971-4	8.31	6.84
1974-80	4.15	3.60
1980-6	2.94	2.65
1990-2000	6.80	2.30

المصدر : هو هولتفريرتش HOLTFRERICH, 1989: P.2 ، جدول 1.1 ، WTO التقرير السنوى 2001 : خريطة II.1

جدول **4.3** المعدلات التجارية : صادرات السلع كنسبة مئوية ٪ من الناتج المحلي الإجمالى GDP (الصادرات والناتج المحلى الإجمالى بأسعار ١٩٩٠) .

							1992
أوروبا الغربية	غير متاح	10.0	16.3	13.3	9.4	20.9	29.7
فرنسا	1.3	4.9	8.2	8.6	7.7	15.4	22.9
ألمانيا	غير متاح	9.5	15.6	12.8	6.2	23.8	32.6
هولندا	غير متاح	17.5	17.8	17.2	12.5	41.7	55.3
المملكة المتحدة	3.1	12.0	17.7	13.3	11.4	14.0	21.4
الاتحاد	غير متاح	غير متاح	2.9	1.6	1.3	3.8	5.1
السوفيتى / روسيا							
أستراليا	غير متاح	7.4	12.8	11.2	9.1	11.2	16.9
كندا	غير متاح	12.0	12.2	15.8	13.0	19.9	27.2
الولايات المتحدة	2.0	2.5	3.7	3.6	3.0	5.0	8.2
أمريكا اللاتينية	غير متاح	9.5	9.5	9.7	6.2	4.6	6.2
البرازيل	غير متاح	11.8	9.5	7.1	4.0	2.6	4.7
المكسيك	غير متاح	3.7	10.8	14.8	3.5	2.2	6.4
آسيا	غير متاح	1.3	2.6	2.8	2.3	4.4	7.2
الصين	غير متاح	2.5	4.7	3.7	2.6	2.0	1.7
الهند	غير متاح	2.5	4.7	3.7	2.6	2.0	1.7
إندونيسيا	غير متاح	0.9	2.2	3.6	3.3	5.0	7.4
اليابان	غير متاح	0.2	2.4	3.5	2.3	7.9	12.4
كوريا	0.0	0.0	1.0	4.5	1.0	8.2	17.8
تايوان	–	--	2.5	5.2	2.5	10.2	27.4
العالم	1.0	5.0	8.7	9.0	7.0	11.2	13.5

المصدر : ماديسون Maddison, 1995: p. 38 ، جدول 2.4.

الخلاصة

إن أساطير التجارة الحرة الخمس التي تناولناها بالفحص في هذا الفصل والتي تقضي بشكل موسع أن التجارة الحرة والأسواق الحرة وتجارة المشروعات الحرة قديمة وذات نزعة طبيعية (وهو ما أسميه "النزعة السميثية")، وأن التجارة الحرة ذات منافع عالية وأن التجارة ذات أهمية متزايدة في حياة الأمم، هي أساطير مُبالغ فيها أو غير حقيقية. فالتجارة هي نشاط قديم لكنها من خلال ما أسميه "النزعة الغاندية" كانت محكومة تقليديًا، و"مطمورة" في الأعراف الاجتماعية، وجُعلت تابعة للقيم الثقافية وأحيانًا تُرفض، كما كانت بالمثل لها جانبها السيئ أحيانًا ومجموعات المصالح الراسخة. إن المزاعم بالفوائد الجمة القابلة للقياس من التجارة الحرة هي موضع شك وسؤال مفتوح، بينما التأكيدات الإحصائية فيما يتعلق بكبر أهمية التجارة وتزايدها في حياة الأمم، هي مُبسطة تبسيطًا مخلاً ، ومُبالغ فيها. وعلى وجه الخصوص إذا أدخلنا عددًا من التعديلات المبررة الدقيقة فرضًا على الناتج المحلي الإجماليGDP المعياري، ثم معظم المعدلات التجارية للبلدان، نجد أن الطريقة المعتادة لقياس أهمية التجارة هي فقط نصف إلى ربع ما يُزعم، وهكذا يتضح أن درجة حتمية العولمة مبالغ في تقديرها. وهذا أيضًا يستدعي إلى التفكير في إصرار أنصار التجارة الحرة "منظمة التجارة العالمية" WTO (الفصل الثامن) على أن الأمم سوف تضعف وتنحدر إلى الفقر المدقع بدون "إصلاح" التجارة"، وهو الزعم الذي شابه إجمالاً المبالغة الشديدة، وربما هو من قبيل الهراء! لكن الزعم النهائي لأنصار التجارة الحرة وهو أنها تؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الصحيحة على الأمد الطويل، هي التأكيدات التي سوف ندحضها في الفصلين القادمين.

هوامش الفصل الرابع

(1) See Malinowski, 1921; Thunwald, 1932; Viljoen, 1936.

(2) Polanyi, 1977; Finley, 1973; Garnsey et al., 1983; Duncan and Tandy, 1994; 'Industry' and 'Trade' in Peake, 1995; Sahlins, 1974.

(3)Simkin, 1968: esp. 257; Norberg-Hodge, 1991: 91, 139; Elvin, 1973; Howe, 1996.

(4) Bairoch, 1993: Part 2; Thomas, 1997; Blckburn, 1997; 'Economics' and 'Slave Trade' in Drescher and Engerman, 1998; Klein, 1999.

(5) Sediri, 1970; Braudel, 1982: 211ff; 1984: 48.

(6) List, 1841; Judd, 1996: ch. 6; Chang, 2002.

(7) Kravis, 1970; Crouzet, 1980; Riedel, 1984; Evans, 1989: ch. 9.

(8) See McCloskey, 1992; Cain, 1982; Irwin, 1991b; Bhagwati, 1958.

(9) Also see Arndt, 1967: 271; Broadberry, 1986; Kitson and Solomou, 1990; others cited in Dunkley, 2000b: 117.

(10) See Irwin, 1998 and sources cited there.

(11) Trade Percentages calculated by the author from recent WTO Annual Reports (Statistical Supplement) and output data from World Bank World Development Report (various).

(12) Bloc shares calculated by the author from WTO statistics (Ibid), Section IV, appropriate tables.

(13) Calculated by author from UNCTAD, World Investment Report 2000: Annex Table B6 (Standard GDP basis) and World Bank, World Development Indicators 1999: Table 6.1 (PPP GDP basis).

الفصل الخامس

التنمية والأساطير والبدائل:

نقد النمو العولمي

[نحن] يجب أن نباشر التمسك ببرنامج جديد للاستفادة من مزايانا العلمية والتقدم الصناعي المتاح من أجل التحسين والنمو في المناطق غير النامية... [فالناس في هذه المناطق] ضحايا المرض. فحياتهم الاقتصادية بدائية وراكدة. إن فقرهم معوق ومهدد لهم كما يهدد المناطق الأكثر ازدهارًا.

رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان Harry Truman

في تعهده ببرنامج المساعدة الأول للولايات المتحدة

(ألقي في ريست Rist, 1997:71) .

إننا جميعًا نتطلع إلى السيارات الكاديلاك لكننا سنولي الاهتمام لأية قبيلة ترغب في أن تظل في كنف الأدغال بحياتها النباتية والحيوانية.

ممباتي إس ميراف Mompati S. Merafhe، وزير خارجية بتسوانا،

مبررًا سياسة حكومته تجاه طرد السكان الأصليين

في كالهاري جنوب أفريقيا من أرض أجدادهم

(Survival International pamphlet,2001)

إنني لا أصدق أن التصنيع ضروري بأية حال من الأحوال أو لأي بلد من البلدان. وهو أقل أهمية كثيرًا بالنسبة إلى الهند. فأنا أعتقد أن الهند المستقلة في

الحقيقة يمكن فقط أن تؤدي واجبها تجاه عالم يئن عن طريق اتباع حياة بسيطة لكنها مشرفة، من خلال تطوير الآلاف من الصناعات المنزلية والعيش في سلام مع العالم.

مهاتما غاندي Mahatma Gandhi, 1946 (CW,85: 205-6)

في الفصول السابقة، شرحت كيف هو الحال للتجارة الحرة من أنها تعتمد على مزاعم من المفترض أنها قادرة على تحسين التخصص والكفاية للاقتصاد ورفع الاستهلاك أو "الدخل النفسي" من خلال الآلية المعروفة بـ"فائض المستهلك"، وهكذا بما يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. وفي ظل الفرضية ١٥ (الفصل الثانى) فإن تعظيم نمو الدخل هو الهدف الشامل لنظرية التجارة الحرة، وللتيار الرئيس من الاقتصاديين، على الرغم أنه من المفترض أن يتدفق هذا إلى "مكاسب الرفاهية"، مثل مستويات معيشة أعلى، وتوقع حياة أطول، وتنمية اجتماعية كلية. لقد قمت باختبار الفروض والاستنتاجات والميكانيزمات أو الآليات لهذا المبدأ أو المذهب، موضحًا كيف أن المنافع من التجارة الحرة ربما تكون مُبالغًا فيها من الناحيتين النظرية والعملية، وكذلك بالمثل محدداً بعض المنظورات "الانشقاقية" البديلة. وفي هذا الفصل والفصل القادم أبحث فيما إذا كانت التجارة الحرة هي أفضل طريق لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل، وما إذا كانت هذه المفاهيم كما هي معرفة تقليدياً هي أهداف مرغوب فيها من عدمه. وإنني أرى أن وجود وجهة نظر بديلة للتنمية وأهدافها تؤثر بشدة وتضعف مصداقية التجارة الحرة والعولمة.

اختراع التنمية

لقد سخر بعض المعلقين مازحين بأن المفاهيم مثل "تنمية" و"غير نامية" قد "اختُرِعت" في ٢٠ يناير ١٩٤٩ في خطاب الافتتاح للرئيس الأمريكي ترومان الذي تعهد فيه بشكل جديد من برنامج المساعدة المكثفة من أجل البلدان الفقيرة (الاقتباس

أعلاه). إن هذه المزحة تصنع قصة طريفة، لكن عالم الاجتماع الأمريكي روبرت نيسبت قد تتبع التفكير التنموي بالرجوع إلى الاعتقاد اليوناني بالهبوط Robert Nisbet (1969) الدوري إلى فكرة "العصر الذهبي" و"التنوير" للتقدم الدائم "الخطي" من خلال المعرفة والفعل في السعي نحو الكمال. وقد نسب أمارتيا سين Amartya Sen أول نص معروف لنصيحة التنمية إلى الاقتصادي الإنجليزي الرائد سير وليام بيتي Sir William Petty الذي أخبر الفرنسيين في سنة ١٦٧٦ أنهم ينمون "سريعًا جداً"! فنظرية التنمية النظامية ترجع في العادة إلى سميث Smith (انظر الفصل الثالث) أو إلى الثورة الصناعية المبكرة (كاوين Cowen وشينتون Shenton, 1996: ch. 1) ، مع العصر الداروينى Darwinian مقدمًا الفكرة المشئومة من أن معظم المجتمعات المتقدمة اقتصادياً هي مجتمعات فائقة (نيسبت Nisbet, 1969 جزء ٢؛ ريست Rist, 1997: ch. 2) .

وكان ترومان مع سنة ١٩٤٩ يعبر عن هذا الاعتقاد المتخندق في التقدم الثوري المحتم، وانحداره الجديد لكونه زعم بأن "غير النامية" كانت تهديداً لكل فرد (فرجال القبائل لا يستهلكون السيارات الكاديلاك - انظر الاقتباس أعلاه - والفلاحون يؤيدون الشيوعية)، بالإضافة إلى سياسة إلقاء النقود أو التكنولوجيا على "المشكلة"، وكان هذا ذروة نظرية "الحداثة" التي رأت التقدم على أنه تطور من المجتمعات البدائية والقيم التقليدية مثل المركز أو المرتبة والعزو أو النسبة والتدين والمحلية والتوجه الداخلي إلى القيم [الغربية] الحديثة لتحفيز الإنجاز والعقلانية والعالمية والتوجه الخارجي. وكتب عالم الاجتماع الأمريكي دانيل ليرنر Daniel Lerner عن المرور المحتم المفترض للمجتمع التقليدي في مصلحة الحداثة، و"العقلانية والروح الإيجابية" الأمريكية، التي يقف ضدها الإسلام (أو أي تقليد آخر) "بدون حماية مطلقًا" - "فالطرق القديمة ينبغي أن تذهب لأنها لم تعد ترضي الحاجات الجديدة" وكتب الآخرون عن تقارب العالم المتسع حول القيم الإدارية والصناعية والعقلانية الغربية والمؤسسات التي تؤدي إلى أربعة تحولات عظيمة - الحداثة والتصنيع والتمدن والعولمة (ليرنر Lerner, 1958: esp. ch. 2؛ كير Kerr et al., 1971) .

إن وجهات النظر التي ترى بوضوح الحتمية من هذا النوع تنعكس في التعريفات الغربية للتنمية مثل ذلك الذي وصف فيه المسئول الأسبق عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، روثرفورد إم بوتس Rutherford M. Poats، التنمية بأنها "التحول الاجتماعي للاقتصاديات الساكنة التقليدية إلى هيكل يتوافق مع الحداثة التقدمية والنمو والتحسن الثابت في قياسات مستوى المعيشة". إن هذا التعريف المتجاسر المذهل يحكم مسبقًا بالـ"احتياج" إلى إلغاء التقاليد، وبالرغبة المزعومة في مستويات المعيشة الغربية، وكذلك بالمثل "النمو" المضطرب الذي هو محدود وكمي، مع "التنمية" التي هي رحبة وطويلة المدى ونوعية. إن مثل هذا التعريف يتجنب أيضًا فكرة أن الناس ينبغي أن يكون لديهم ما يقولونه في التنمية، كما جادلت بالفعل توًا من أن التجارة الحرة تجلب تغييرًا غير مرضي عنه، ومثلما أقر بيل جيتس Bill Gates (1996:11) من أن الناس لا يستطيعون التصويت على التجديد التكنولوجي.

إن الاقتصادي العظيم جوزيف سكمبيتر Joseph Schumpeter الذي رأى التاريخ الاقتصادي يقوده التجديد والمشاريع الخاصة، وصف التنمية بأنها عملية "تدمير خلاقة". وأخفق في الإشارة، مع ذلك، إلى أن القليل هم من يدلون بدلوهم فيما يتم خلقه أو تدميره، على الرغم من أنه قد حذر من أن بزوغ قيم الانشقاق قد تكون هي "كعب أخيل" [نقطة الضعف المميتة] للرأسمالية. وفي الوقت الحاضر "تخترع" النخبة التنمية، وينبغي على الناس أن تقبل بالمسار الذي تم اختياره، لكن هذا الوضع يواجه الآن التحديات. وللأسباب التي شُرِحت في هذا الخصوص، أُفَضِل أن أعرف التنمية على أنها التطور أو التعزيز الملائم من خلال سبل المشاركة من نظم المجتمع الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية والعقائدية، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والعدالة وتوفير الحافز التعليمي والفكري والروحي وحماية نظم البيئة الحيوية والمحافظة على الوحدة الثقافية.

نعم ـ يوجد هناك بدائل!

كما ناقشت في الفصول السابقة، فإن النظرة العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة التي ترى التجارة على أنها المفتاح الأساسي للنمو والتنمية ـ ليست المفتاح الوحيد، على الرغم من أن بعض العولميين يدللون على أنها المفتاح الرئيس الذي لا غنى عنه (ليجرين Legrain, 2002: 21ff) . ويأتي الارتباط من خلال "المكاسب من التجارة" (الفصل الثانى)، مع تحرير التجارة الذي يقود إلى التخصص والكفاية والاستهلاك الأعلى والدخل "النفسي" أو "المكاسب الساكنة"، ومن ثم إلى "المكاسب الديناميكية" من خلال زيادات الاستثمار والإنتاجية. ويكون التتابع الضمني على النحو التالي:

المكاسب الساكنة — المكاسب الديناميكية

تجارة × الكفاية الهيكلية التخصصية × الاستهلاك ونمو الدخل × الصادرات × مهارات تكنولوجيا إنتاجية استثمار

التنمية العامة
الحداثة
التصنيع
التمدين
العولمة

"معامل ارتباط "R

النمو الاقتصادي

لكن توجد عدة مشاكل مع هذه القصة. أولاً : أنها آلية مباشرة خطية مبسطة حتمية تجارية، مع تشبيهها بالواقع لزيادة تعقيدها بصورة أكبر. ثانيًا : أنها تطرح سبيلاً واحداً تعليليًا من التجارة إلى التنمية، بينما هي تعكس التعليل (من التنمية والنمو إلى التجارة - انظر الفصل السادس) أو على الأقل أن السببية (لكلا الاتجاهين) هي ممكنة. ثالثًا، أن العوامل الأخرى إلى جانب التجارة (مثل الاستثمار) هي مشاركة في البدء في العمليات السابقة، وأن هذا سوف يُعقِد الصورة. رابعًا: يمكن أن تكون هناك عوامل سببية أخرى داخل التتابع - فالاستهلاك يتأثر بسلوك المدخرات "الذاتية"، والصادرات تتأثر بمعدلات التبادل، والاستثمار أو التكنولوجيا بالمشاريع الخاصة، وهكذا فهي يمكن أن تكون في مجموعها أكثر أهمية من التجارة. خامسًا: كما أجملت في الفصل الثانى ، فإن مفاهيم المكاسب من التجارة الساكنة والديناميكية غير مؤكدة، مع احتمال التكاليف الاجتماعية التي تحسب كثيراً على أنها منافع. وفي النهاية، فإن التتابع يدل ضمنًا على "التنمية" باعتبارها هدفًا مفرداً مُتَفَقًا عليه، بينما يوجد الكثير من الرؤى المختلفة لأهداف التنمية المرغوب فيها. وهي تدل ضمنًا أيضًا على فكرة أن "الحجم الموحد يناسب الجميع"، وهي الفكرة التي لا يتوقف عن اتباعها صندوق النقد الدوليIMF / البنك العالمي World Bank ومنظمة التجارة العالمية WTO في مناطقهم السياسية المهمة. وعلى العكس، فأنا سوف أدافع في هذا الفصل والفصول القادمة عن مبدأ "أهل مكة أدرى بشعابها"، لأن كل مجتمع له تقاليد مختلفة واحتياجات ومسارات لمنحنيات مرغوب فيها، فالتنمية فيها تتطلب استقلالاً ذاتيًا قوميًا.

إن كل المداخل البديلة الثلاثة التي يغطيها هذا الكتاب في الحقيقة سوف تبحث بعض الجوانب من هذا التتابع والبدائل المستهدفة التي ستبحث بطريقة ما التجارة الحرة أو حتى العولمة بشكل عام. إن معظم أصحاب مبدأ التدخل يتبعون كينز في رؤيته لـ"زورق" النمو يقوده "الطلب المتجمع" الذي يشكل الاستهلاك المكون Keynes الأكبر، والاستثمار الأهمية الاستراتيجية القصوى، والتجارة (الصادرات منقوصًا منها الواردات) أقل مكون نسبيًا. ويرى الكثيرون أيضًا الحاجة إلى حماية "الصناعة

الوليدة" أو السياسة الصناعية لتحفيز التنمية وتوجيهها ، على الرغم من الثوروين [نسبة إلى ثورو] (الفصل الثالث) ربما يوافقون من ناحية أخرى على Thurowians الكثير من هذا التتابع، بما فيه الهدف من العولمة، ويتشكك البعض في اتجاه السببية، ويرون أنها على الأقل جزئيًا تأخذ الاتجاه من النمو إلى التجارة.

لقد طرح منظرو "التنمية الإنسانية" تساؤلات مماثلة حول التتابع، لكنهم اقترحوا على وجه الخصوص أهدافًا بديلة ركزت على المؤشرات الاجتماعية للتنمية. ومن أجل هذا الغرض افترض دريز Dre'ze وسين Sen : (١٨٩ : جزء ٣) استراتيجية معتدلة للتدخل لـ"تأمين متوسط للنمو" كمعارض لـ"الوفرة بلا حدود" للأسواق الحرة. لقد تمسك بعض الماركسيين والغانديين طويلاً بأن التجارة المكثفة أو التبعية الأخرى يمكن أن تحبط التنمية. ويبحث منظرو السيادة المجتمعية معظم جوانب التتابع المذكور أعلاه، ليقدموا أهدافًا بديلة جذريًا أو يختبروا حتى التنمية الصناعية نفسها، كما فعل غاندي (الاقتباس أعلاه)، وقد أصبحت وجهات النظر هذه منتشرة بقدر كافٍ للبنك العالمي (٢٠٠٢: ١٨) ليتحسروا على "القومية ومذهب الحماية ومقاومة الرومانسية الصناعية التي [تكون] جلية بالغة الوضوح".

وكما مع التجارة (الفصل الرابع)، فقد كانت التنمية أيضًا من الناحية التاريخية كامنة في الأعراف والتقاليد الاجتماعية. وانعكاسًا لما أسميه "النزعة الغاندية"، ويجد بعض الباحثين أن المجتمعات التقليدية قابلة للتطبيق وتتغير فقط بدون رغبتها استجابة للضغوط الخارجية مثل النمو السكاني أو الغزو، وهكذا فهي تكون "مجندة إجباريًا في خدمة المدنية وليست متطوعة" (دايموند :Diamond, 1964 مقدمة؛ جونسون Johnson وإيرل Earle، ١٩٨٧). ويجادل نيسبيت (Nisbet (1969:ch. 8 بأن الدليل التاريخي الأنثروبولوجي لا يدعم التطور الخطي الاجتماعي المباشر ولا الحتمية ولا تعذر الإلغاء، حيث يوجد في معظم المجتمعات رغبة أساسية منتشرة من أجل الاستقرار والمحافظة الاجتماعية على القيم وصيانتها.

وخمن سميث (402 :Smith (1776. I أن الناس سوف يظلون متصلين بالحياة الريفية، وظن الكثيرون من فلاسفة ما قبل الصناعة أنه لا ينبغي تدمير المؤسسات التقليدية باسم التقدم. ويستخدم حتى إدموند بورك Edmund Burke هذا حجة ضد الاحتلال الاستعماري البريطاني للهند وأيرلندا وأمريكا (كاوين Cowen وشينتون Shenton الحالة الساكنة (لا نمو) (287 :Mill (1848 ؛ ١٩٩٦: ٣٣، ٤٣٤). وفضل "ميل" لتدمير الطبيعة ونظريات كاري Carey للمجتمع المؤيدة بحذر (الفصل الثالث). واعتقد مارشال (Marshall (1920:207 في أن التنمية ينبغي أن تكون تدريجية ومتنبهة لتأثيرها على الطبيعة، بينما أراد كينز Keynes (وردت في دونكلي Dunkley, 2000b: xiv) المحافظة على المجتمع الريفي وحذر من الكفاح دون استمتاع (١٩٣٠: ٣٦٨). واليوم يوجد مدًى واسع من وجهات النظر البديلة حول التنمية وأهدافها، تتضمن تحديداً وجهات النظر الإفريقية والشرق أوسطية والهندية (ومعظمها غاندية) (أيتي ,Ayittey 1991 ؛ ويياردا Wiarda, 1999) ولقد ارتأت كل وجهات النظر هذه أن التنمية غير مباشرة وغير حتمية، وغالبًا لا تحظى بالقبول لكونها مستمدة من قوًى سياسية سلطوية تجاه كل من الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية. وفيما يلي سوف أفترض بعض البدائل لأهداف اقتصادية أقل شمولاً.

التنمية التجارية

إن سميث والاقتصاديين الأوائل الآخرين رأوا التجارة على أنها مجرد عامل واحد في التنمية، حيث نشأ مذهب "حتمية التجارة" في أواخر القرن التاسع عشر مع فكرة التجارة باعتبارها "محرك النمو"، حتى تقلصت إلى مرتبة "الوصيف" بعد قرن من الزمان (انظر الفصل الرابع). وقد أسس الاقتصاديون التقليديون في أوائل ما بعد الحرب وصفتهم للتنمية غالبًا على نظرية "الفجوات"، زاعمين أن البلدان الفقيرة لديها فجوات، مثل الفجوة بين الواردات والصادرات، أو المدخرات والاستثمار، أو المتطلبات

التكنولوجية والطاقات، ومن ثَمَّ يحددون خلطات من التجارة، الاستثمار المباشر الأجنبي FDI والإعانة، مع الحماية المعتدلة المقبولة أحيانًا.

أما دائرة المنشقين من منظري "اقتصاد التنمية"، أمثال بريبيتش Prebisch وسينجر Singer وميردال Myrdal ونوركس Nurkse وروزنشتاين-رودان Rosenstein-Rodan، فقد دافعوا عن التوجه للداخل، أو "الدفعة الكبرى" بقيادة الدولة من أجل النمو لقهر "الدوائر الجهنمية للفقر"، أو "التأثيرات الارتدادية" من الواردات أو "العوائق" الأخرى للتنمية. لقد واجه هؤلاء المنظرون الإدانة باعتبارهم "المتشائمين من الصادرات" لأنهم اعتقدوا أن البلدان الفقيرة يمكن أن تصدر القليل وأنها سوف تعاني من تدهور "شروط التجارة" (انظر بعده)، وهي وجهة نظر لا تخلو من العقلانية في الأربعينيات من القرن العشرين. لكن كلاً المنظرين من أمثال هؤلاء قد رجحوا "النزعة السميثية" (الفصل الرابع) والصيغة الآمرة المفترضة للنمو/ التنمية السريعة. لكن في الثمانينيات من القرن العشرين فترة إلهام تاتشر/ ريجان Thatcher/Reagan فقد أُزيحت جانبًا مثل هذه الانشقاقات في عهد صناعة "الكلاسيكية الجديدة" و"السوق الحرة" وإنعاش "التجارة الحرة" التي أعلنت أن "إخفاقات الحكومة" فاقت في وزنها إخفاقات السوق، وأن القوانين التنظيمية قد أدت إلى "العائدات الاحتكارية" (التربح الفردي)، وأن المشروعات العامة كانت في الأغلب الأعم أقل كفاية من مشروعات الأعمال الخاصة، وأن التخطيط قد شوه "إشارات" ذلك السوق وتلك الحرية، فقد عظمت السياسات التجارية للتجارة الموجهة للخارج من النمو وقلصت الفقر. وكانت النتيجة هي ما سُمِي "إجماع واشنطن" فيما بين "الخزانة الأمريكية" و"صندوق النقد الدولي" IMF و"البنك العالمي"، على أن سياسات "الأسواق الحرة" و"التجارة الحرة" والحكومة الصغيرة والخصخصة سوف يُضغط من خلالها على كل البلدان تحت نفوذ هذه المؤسسات الثلاث، وسوف يُنفخ على وجه العموم في بوقها في منتدى العولمة.

واليوم نجد أن إجماع الآراء قد خفف قليلاً من الأوجه المتطرفة للسوق الحرة، وأدى إلى إقرار صندوق النقد الدولي IMF و"البنك العالمي" بنوع من التردد باضطرابات العولمة الناجمة عن المضاربة (بعد الأزمة الأسيوية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين)، وبإخفاقات السوق الجديدة مثل "عدم تناسق المعلومات" التي أبرزها الأمريكي الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglitz، الاقتصادي رئيس البنك العالمي السابق الذي تحول إلى ناقد للعولمة. إن الاقتصاديين المحترمين مثل لانس تايلور Lance Taylor (1993) وداني رودريك Dani Rodrik (1995؛ ١٩٩٩) وكيث جريفين Keith Griffin (1999)، قد أتوا بالدليل النقدي على "إجماع واشنطن" و"التجارة الحرة" وحتمية التجارة، وخصوصاً التشكك في الرابطة المزعومة منذ أمد طويل بين التجارة والنمو (انظر فصل السادس). وحتى المدير العام الأسبق لمنظمة التجارة العالمية WTO، ريناتو روجيرو Renato Ruggiero، ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) UNCTAD، روبنز ريكيوبيرو Ruebens Ricupero، قد اعترفا بأن "التجارة ليست كافية" لمتطلبات التنمية (منظمة التجارة العالمية WTO, 2000a)، بينما يسلم بعض الاقتصاديين التقليديين الآن بأن التاريخ والمؤسسات وقضايا التوزيع وما شابه هي على الأقل مهمة مثلها مثل التجارة و"تصحيح الأسعار"، السياسة التي دأب مؤيدو "الأسواق الحرة" على التشجيع عليها (مثل هوف Hoff وستيجليتز Stiglitz 2001).

ويختبر الجزء الباقي من هذا الفصل اختيار القضايا، بما فيها القضايا الهيكلية والتوزيعية والبيئية والتنمية الإنسانية والمسائل الاجتماعية الثقافية من النوع الذي أثارته ثلاث مدارس بديلة للفكر يجري مناقشتها في هذا الكتاب. إن طبيعة الحلول والحلول المفضلة لهذه المسائل تطرح السؤال حول صحة الاتفاقيات المتعلقة بـ"التجارة الحرة" والعولمة.

عن السلالم والانحباس والاقتصاد الكبير

إن رسم مخطط لنظريات المرحلة التاريخية المبكرة، وهو حاليًا الاستعارة المجازية الشائعة للتنمية، يكون على شكل سلَّم له "درجات" قطاعية متدرجة في تتابعها مثل الزراعة والتعدين والحرف اليدوية والصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة و"الصناعات التحويلية الدقيقة"(ETMs) ، التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا الفائقة. ويقول أنصار السوق الحرة إن البلدان تسعى إلى صعود درجات السلَّم بسرعة بالصورة المناسبة، وأن هذا يتم أفضل ما يكون من خلال الأسواق والتجارة. لكن في أعقاب "لست" (الفصل الثالث)، فإن الكثير من المنظرين أصحاب مذهب "التدخل" يخشون من أنList البلد صاحب الميزة النسبية الأولية الأساسية عند درجة السُلَّم المنخفضة يمكنه عن طريق "تبعية المسار" [المسار التاريخي] (انظر الفصل السابع ، أرثر Arthur 1994؛ شانج Chang,2002) ، أن يتجمد عند هذه الدرجة إذا كانت سياسات "التجارة الحرة" تمنع الحكومات من التوجه نحو الصعود، كما يعتقد البعض أنه قد حدث مع البرتغال (الفصل الرابع).

ويؤسس "أنصار السوق الحرة" تحليلهم للنمو على فروض مشابهة لتلك الفروض التي تقوم عليها "التجارة الحرة" (انظر الفصل الثانى): عائدات ثابتة أو متقلصة، وميزة نسبية طبيعية، ونمو تقوده مدخلات الموارد من خلال السوق، وتكنولوجيا خارجية المنشأ (الاختراعات العشوائية الخارجة عن النظام)، والتنمية التي يقودها جانب الإمداد، والنمو المتساوي الذي يقوده بكفاءة أي قطاع يتمتع بالميزة النسبية. وعلى العكس، فإن أنصار مذهب "التدخل" على شاكلة كينز Keynes/ كالدور Kaldor (انظر الفصل الأول) يأخذون بالفعل بافتراضات المحور العكسي: زيادة العائدات؛ والميزة النسبية الديناميكية، والنمو الذي يقوده الاستثمار "الموجه" الداخلي (من داخل النظام) والتكنولوجيا "الموجهة" (المتولدة داخل النظام من الأبحاث الخاصة)، وتنمية يقودها الطلب، ووجهة النظر التي تقول إن التصنيع والتكنولوجيا اللذين لهما روابط مضاعفة أكثر من باقي الاقتصاد، يقدمان احتمالية نمو أكبر من القطاعات الأخرى.

إن افتراضات أنصار التدخل تتضمن بوضوح أن التنمية غير تلقائية وغير مباشرة وغير محصنة ومعرضة للانقطاع والركود وتحتاج إلى تغذية تتضمن تخطيط الدولة لتشجيع الصناعات المناسبة وتجنب الانحباس عند الدرجات السفلى من السلّم. وهناك من الأدلة ما يؤيد وجهة النظر هذه (انظر الفصل السادس)، على الرغم من أن التركيز على دور التعليم والأبحاث ربما يكون مبالغًا فيه، وأهمية الاقتصاد الكبير [اقتصاديات الإنتاج الضخم] أعلى من قدرها والحاجة إلى التنمية الصناعية مغالٍ فيها (انظر ما بعده). لكن علاوة على كل شيء فإذا كانت المفاهيم الفعلية للسلالم و"الانحباس" صحيحة، فهي تبين الحاجة إلى "الحماية" بدلاً من "التجارة الحرة"[1].

خطوتان إلى الخلف:
مشكلة شروط التجارة

زعم "المتشائمون من الصادرات" الأوائل (سبق مناقشتها) أنهم قد وجدوا خللاً كبيرًا في نظرية "التجارة الحرة" ترتبط بمشكلة "الانحباس" وهي أن كل القطاعات كانت تمثل الشيء نفسه للتنمية وأن التجارة الحرة يمكن أن تجعل البلد أسوأ إذا ثبت أن ميزته النسبية تكون في المنتج الذي تنمو أسعار صادراته أكثر بطئًا من أسعار واردات البلد. ومع المشكلة المعروفة على أنها مشكلة تراجع شروط التجارة، فإن أبحاث ما بعد الحرب المبكرة لمؤسس "الأونكتاد" UNCTAD، راؤول بريبيش Raoul Prebisch والاقتصادي البريطاني (الآن يحمل لقب سير) هانز سينجر Hans Singer بدا أنها ترى هذه المشكلة على أنها قَدر الأمم التي صدرت السلع الأولية واستوردت السلع المصنعة ، وتضمنت الحلول المطروحة خطط تدعيم السعر العالمي، ومزيداً من دخول السوق إلى العالم الأول، وتنويع الصادرات، و"استبدال الواردات" بالمزيد من الاعتماد على النفس (انظر الفصول القادمة)، وحتى حظر استيراد الكماليات.

ومنذ ذلك الحين انهمرت سيول من الدراسات الإحصائية، أتت بنتائج متعارضة، إذ يقضي الاستنتاج الأساسي المعياري بأن شروط التجارة كانت فقط مشكلة فترات معينة وسلعًا محددة وبلدنًا بذاتها، ولم تكن اتجاهًا طويل الأجل؛ أي أن حماية "العالم الأول" لم تكن هي المشكلة الرئيسة، وأن تنويع الصادرات لن يفيد لأن البلدان الفقيرة لديها تدهور في شروط التجارة لصادراتها المصنعة (الهزيلة) بالمثل. وقيل إن المشكلة هي في فقر التنظيم وانخفاض المهارات وعدم مرونة دول "العالم الثالث" وعدم ثبات أسعار السلع الأولية وتطايرها الذي لا يمكن تفاديه في أسواق العالم (ميتشلي Mi-chaely, 1984؛ هانسون Hansson, 1993) واستنتجت إحدى الدراسات المسجلة من بيانات فترة ١٩٠٠-١٩٩١ أن شروط التجارة للسلع الأولية بالمقارنة مع السلع المصنعة تراجعت "هامشيًا" بحوالي ٠,٥ بالمائة سنويًا، إذ إن هذه التذبذبات السعرية على المدى القصير هي المشكلة الأعظم، وأن البلدان لا ينبغي بالضرورة أن تتخلى عن الصادرات الأولية على أساس النزعات المتجمعة (بليني Bleaney وجريناواي Greenaway، ١٩٩٣).

لكن الأشباح ظلت حاضرة. إن نسبة التراجع "الهامشية" ٠,٥ بالمائة كل سنة هي تراجع بمقدار ٤٥ بالمائة في أسعار الدول الفقيرة خلال القرن الماضي! إن دراسات المنظمات غير الحكومية NGOs من بيانات صندوق النقد الدولي /IMF البنك العالمي تظهر أن أسعار معظم السلع تتراجع على مر العقدين الماضيين، بعضها بمقدار ٥٠ بالمائة - السكر بمقدار ٧٦ بالمائة، والكوكا ٧١ بالمائة، والبن ٦٤ بالمائة على سبيل المثال (أوكسفام Oxfam. 2002: ch. 6، مثال جدول ٦,١؛ كورتس Curtis, 2001) . إن ما يزيد عن ١٠٠٠ مليون شخص في شتى أرجاء العالم يعتمدون على مثل هذه المنتجات في معيشتهم، ولقد انخفضت دخول بعض الناس إلى النصف منذ ١٩٨٠، حيث كان هذا في الغالب أحد العوامل في أزمة ديون الكثير من البلدان. علاوة على أنه في وقت ما نصح صندوق النقد الدولي /IMF البنك العالمي معظم الدول، في واحدة من أعظم مغالطات صنع القرار أن تسدد ديونها عن طريق زيادة الصادرات الأولية، وهو الأمر الذي نجم عنه تكدس الأسواق وانخفاض الأسعار (بارات براون Barratt Brown, 1995: 79ff) .

وقد عزى بريبيش Prebisch وسينجر Singer مشكلة شروط التجارة إلى مرونة الدخل المنخفضة للطلب (نمو الطلب البطيء) في البلدان الغنية إلى نظم المساومة للأجر-الربح للعالم الأول وهي التي تعزز أسعار التصنيع، وتستبدل الموارد الطبيعية بالتطويرات التكنولوجية. ويمكننا اليوم أن نضيف عوامل مثل الإمداد المكثف التي ترجع إلى ما سبق ذكره من زحف الصادرات التي يدعمها البنك العالمي والتبعية واسعة الانتشار لسلاسل الإمداد التي تقودها المؤسسات عابرة القوميات TNC (الفصل الرابع) والتسعير التحويلي لهذه المؤسسات. ولذلك تظل مشكلة شروط التجارة تمثل خللاً رئيسًا في مذهب "التجارة الحرة"، مما يقدم لحالة المزيد من سياسات التدخل ومخططات تجارة السعر العادل (انظر الفصل الثامن) والمزيد من تنمية الاعتماد على النفس، وكذلك بالمثل ربما نظرة جديدة على اتفاقيات السلع الدولية من أجل استقرار الأسعار، حتى لو لم تكن ناجعة إلى حد كبير حتى اليوم. وقد توصلت في الحقيقة بعض الدراسات إلى أن أسعار السلع تتوقف بصورة أفضل في الأسواق الواقعة تحت السيطرة عنها في السوق الحرة، في البيئة غير الخاضعة للقوانين واللوائح المنظمة (أكيوز Akyuz وجور Gore، 2001:278ff) .

تحيتان من أجل الفقراء

العولمة والفقر وعدم المساواة

في خلال السبعينيات من القرن العشرين افترض منظرو "التنمية الإنسانية" مثل ستريتين Streeten (الفصل الثالث) وسيرز Seers أهدافًا للتنمية البديلة، مثل تقليص البطالة والفقر وعدم المساواة. وردًا على ذلك دافعت منظمة العمل الدولية ILO عن استهداف "الاحتياجات الأساسية"، بينما "البنك العالمي" تحت قيادة أنصار معتدلين لـ"التدخل"، مثل روبرت مكنمارا Robert McNamara وهوليس تشينيري Hollis Chenery، أعلنا عن سياسات "إعادة التوزيع مع النمو" التي تراجعت إلى الخلفية بدون أن تختفي

نهائيًا. ومع الثمانينيات من القرن العشرين كانت "العقلانية الاقتصادية" الثائرة تزعم أن الأسواق الحرة والاستثمار المباشر الأجنبي FDI وبعضًا من تحرير التجارة تحت مظلة الجات GATT، كانت تصلح معظم المشاكل من خلال تسريع النمو و"تحويل التكنولوجيا" و"تقارب" معدلات النمو القومي، وما يسمى منحنى كوزنيتس Kuznets Curve الذي يتنبأ بأن النمو الاقتصادي في البداية يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، حيث ترتفع الأرباح ثم تهدأ لتبدأ في "التراجع" وترتفع دخول الفقراء. ومن خلال تلك الميكانيزمات، من المفترض أن تكون العولمة قادرة على أن تحفز النمو وترفع كل الدخول وتستأصل الفقر وتقلل من فداحة عدم المساواة، إذا أُتيحت لها الفرصة (البنك العالمي World Bank,2002) .

لكن توجد هناك الكثير من التعقيدات في هذه القضية. أولاً: أنها مسألة معقدة في حد ذاتها بما يكفي أن تحلل النمو واتجاهات التوزيع، ناهيك عن محاولة الربط بين هذه الاتجاهات مع التجارة أو العولمة الأوسع (انظر الفصل السادس). وهكذا فقد توصل الخبراء إلى نتائج مختلفة كثيرة، فأحد العولميين يأتي بدليل مناقض في كتاب واحد (ليجرين Legrain, 2002: 22 cf. 51) . ثانيًا: يمكن أن تكون المعاملات أو المؤشرات غير مؤكدة - فعلى سبيل المثال تكون خطوط الفقر مطاطية وتكون المقارنات فيما بين البلدان صعبة وتشوبها الأهواء ويعتورها النقصان، كما أن استخدام "الناتج المحلي الإجمالي القائم على تكافؤ القوى الشرائية" PPP GDP (انظر الفصل الرابع) يشير إلى فجوات في الدخل فيما بين البلدان أقل كثيرًا من الناتج المحلي الإجمالي GDP التقليدي. ثالثًا: أن أكبر الفجوات في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة ترجع إلى المستويات المختلفة من التنمية، لكن هذه المستويات لها أصول تاريخية معقدة وأن البلدان تُقيم التنمية بطرق مختلفة. رابعًا: أن الاتجاهات في بلد واحد كبير يمكن أن تؤثر على الإحصاءات المقارنة وتغطي على الاتجاهات الأخرى. خامسًا: أن الكثير من العوامل الدولية والمحلية يمكن أن تؤثر على النمو والتوزيع، وهكذا فإن الارتباطات المفردة مثل الارتباط بين التجارة والنمو لا يُعتمد عليها. (انظر الفصل السادس).

وأخيراً فإن مستويات الناتج المحلي الإجمالي وفجواته GDP ليست بالضرورة مؤشرات مثالية لمستويات المعيشة الحقيقية (انظر بعده).

وبأخذ كل هذه التعقيدات في الاعتبار، فإن الدليل الكلي لا يكون واضحاً، لكنه لا يميل كذلك إلى العولمة كما يزعم أنصارها للأسباب الآتية:

١ ـ تشير الدراسات التاريخية إلى أن عولمة القرن التاسع عشر قد زادت من عدم المساواة محليًا ومن "التقارب" بين البلدان بسبب أن الهجرة قد قلصت الأجور في بعض البلدان، وأفادت تدفقات رأسمال الأغنياء وكان للتجارة تكاليف اجتماعية باهظة. إذن "تقلص" عدم المساواة أثناء فترة ما بين الحرب حينما كانت العولمة ترتد وترتفع ثانية بعد منتصف السبعينيات من القرن العشرين مع تجدد العولمة، على الرغم من أن هذا الاتجاه ليس اتجاهاً بارزاً كما يزعم بعض المعارضين للعولمة[٢].

٢ ـ زعمت دراسات صندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي في التسعينيات من القرن العشرين أن عدم المساواة في العالم قد تراجع بشكل بارز منذ حوالي سنة ١٩٨٠، وهو الأمر الذي يرجع افتراضاً إلى العولمة. لكن الدراسات الأحدث التي ضمت المزيد من البلدان واستخدمت المناهج الجديدة (دراسة الدخل المنزلي لـ"ميلانوفيك Milanovic الشهيرة) أظهرت زيادة في عدم المساواة مع مرور الوقت. وتوضح بينة أخرى أنه بينما تراجع الفقر المدقع في شتى أرجاء العالم وفي الكثير من البلدان، فإن الفجوات ظلت ضخمة وزادت سوءاً منذ السبعينيات عندما تسارعت العولمة. إن التقارب وظهور عدم المساواة يتحقق فيما بين البلدان وداخل البلدان وفيما بين مجموعات معينة، وخصوصاً بين المناطق الريفية والحضرية، بشروط معدلات النمو ومستويات المعيشة والإنتاجية، على الرغم من أن بعضاً من التقارب قد تحقق فيما بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الغنية. إن النمو السريع في الصين ربما كان يخفي المعدل الذي تقع خلفه البلدان الأخرى[٣].

٣ ـ إن الكثير من الفجوات المعينة تتسع : تظهر بيانات البنك العالمي (WDR, 2001: Table 4) أن الفقر يتفاقم في الكثير من البلدان، وأن الفجوة بين البلدان صاحبة أعلى ناتج محلي إجمالي GDP وأقله إلى رأس المال، قد نمت باستمرار من ٤ : ١ في سنة ١٨٢٠، و١٠ : ١ في سنة ١٩١٣، و٢٦ : ١ في سنة ١٩٥٠، إلى ٣٩ :١ في سنة ١٩٨٩ (ماديسون Maddison, 1994: 23) حيث تفاقمت كما يبدو في الظاهر مع العولمة ، وأن أغنى ثلاثة رجال في العالم يملكون ثروة أكبر مما يمتلكه أفقر ٦٠٠ مليون في العالم (UNDP: various) ، وأن الكثير من هذه الثروات قد تكونت في قطاعات العولمة الفعلية وفي قطاعات العولمة التكنولوجية عالية التقنية.

٤ ـ وتشير الكثير من الدلائل الآن إلى أن برامج التعديل الهيكلي SAPs صندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي يحبط النمو ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة[٤] ، وقد وجد تقرير البنك العالمي المحجوب [عن النشر] أن مداخل البنك للقضاء على الفقر لا تعمل وأنها ينبغي أن تكون أقدر على التدخل (داني Denny, 2000: 14) ، وقد اعترف بعض المتحدثين في واحد من مؤتمرات منظمة التجارة العالمية WTO أن تحرير التجارة يمكن أن يقلل الدخل والمساواة (بن دافيد Ben David et al., 2000, esp. Winters) وأن دراسات لانس تايلور Lance Taylor ومساعديه (٢٠٠١) تؤكد الكثير مما تقدم.

٥ ـ حتى لو كانت العولمة تعزز النمو إلى حد ما (مشكوك فيه ـ انظر الفصل السادس)، فنادراً ما تكون كافية لتقليل الفقر كسياسات للبرامج العامة المستهدفة أو تكون مطلوبة لتوليد التوظف، وأن التنمية التي تقودها السوق لم توفر هذا وخصوصاً حيث ترك تحرير التجارة ومصدري العالم الثالث يعتمدون على سلاسل إمداد العولمة. (كابلينسكي Kaplinsky, 2001؛ كورتيس Curtis, 2001؛ أوكسفام Oxfam, 2002) ويشير بعض الباحثين الهنود إلى أن النمو الحديث المثير للإعجاب في الهند قد أفاد الأغنياء فقط وأن الشركات الأجنبية أو الخاضعة للخصخصة نادراً ما تتبع متطلبات الفعل المؤكد للدولة من أجل الفقراء وأهل القبائل[٥]. وفي أحد جداول البنك الدولي

الخاصة (٢٠٠٢: ٣٥ Table I.I) الهدف منه إظهار مستويات الأداء الفائقة للبلدان "الأكثر عولمة" عن البلدان "الأقل عولمة"، حيث تظهر الأخيرة بالفعل مع ذلك مؤشرات مماثلة توضح التحسينات المستمرة ومستويات الأداء المتساوية أو الأفضل لبعض البنود!

٦ ـ وقد توصلت إحدى الدراسات البارزة إلى أنه في بعض الحالات يبدو أن تحرير التجارة يرتقي بالنمو، لكن هذا فقط لأن الواردات الجديدة والمنافسة تقلل التوظف والرفاهية للفلاحين والعمال الفقراء، فهكذا هي تجعلهم يعملون أكثر ويرفعون الناتج (باريت Barrett, 1998) .

٧ – ومع مرور الوقت فإن الاستثمار المباشر الأجنبي FDI قد وفر فقط حوالي ١٠ بالمائة من استثمارات العالم الثالث واتخذ اتجاه الانخفاض منذ سنة ١٩٦٠ "على الرغم من" الإسراع من العولمة، وهكذا فإن الاستثمار المباشر الأجنبي FDI لم يساعد بشكل كبير في التنمية (جريفين Griffin, 1999: 84) ، حتى في البلدان التي حررت تدفقات رأس المال (هيلينر Helleiner, 1994: 22-3) .

٨ – وفي دراسة لـ"أوكسفام" Oxfam (وردت في كيرتيس Curtis, 2001: 116) زعمت أن الحكومات تفقد ما يصل إلى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً من خلال التسعير التحويلي للمؤسسات عابرة القوميات TNC، إيرادات كان يمكن أن تُتاح لأغراض اجتماعية لو أن الكمية نفسها من التجارة نُفِذت من خلال مشاريع محلية تخضع لمزيد من السيطرة.

٩ ـ وتكشف الحكايات الدالة من المنظمات غير الحكومية NGOs مثل أوكسفام (Oxfam, 2002: 135ff) عن الكثير من الحالات حيث إن التجارة أو تحرير الاستثمار المباشر الأجنبي FDI قد أدي إلى تحطيم الوظائف التقليدية، وخلق وظائف جديدة فقط في القطاعات الاستغلالية، وبآلاف من طرق الضغط في اتجاه تخفيض الأجور. إن الكثير من هذا يحدث في القطاع غير الرسمي (انظر الفصل السابع)، وهو الذي لا

يدخل معظمه في الإحصاءات المتجمعة التي يبني عليها البنك العالمي أو أنصار العولمة المتفائلون دراساتهم.

١٠ ـ إن الكثير من بلدان العالم الثالث التي سعت إلى التصنيع والعولمة وتصدير السلع المصنعة، قد وجدت أن أسعار صادراتها وأنصبتها في الدخل قد تنكمش وتتراجع، ربما بسبب أن الكثير من تجارتهم هي من خلال "سلاسل الإمداد" الواقعة تحت هيمنة المؤسسات عابرة القوميات TNC (انظر الفصل الرابع) حيث يتعرض نصيبهم في القيمة المضافة للضغط باستمرار (كابلنسكي Kaplinsky, 2001) .

١١ – ويبدو أن العولمة لها تأثيرات معقدة على أسواق العمالة، حيث إن أنماط التكنولوجيات والتنمية التي تجتذبها في كل من البلدان الغنية والفقيرة توسع الفجوة بين دخول العمالة الماهرة وغير الماهرة (انظر ما بعده).

١٢ ـ وعلاوة على هذا فقد عبر أحد المسئولين السابقين رفيعي المستوى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (إيميريج Emmerij,2000) عن رأي يقول إنه ليس فقط أن العولمة قد فشلت في حل المشاكل الاجتماعية القديمة مثل البطالة أو الفقر أو عدم المساواة، بل إنها أيضاً وَلَّدت مشاكل جديدة، مثل تزايد الجريمة و"الازدواجية الحضرية" وزراعة المخدرات والتهميش الاجتماعي من خلال المنافسة الشرسة أو التغيرات الاجتماعية المعاكسة الأخرى.

ولا يمكن أن تكون الاستنتاجات نهائية، لكن يبدو أن نماذج التنمية التي تعتمد على التجارة الحرة والعولمة تزيد من حدة عدم المساواة بين الناس والبلدان، ولا تخفف من الفقر بشكل ملحوظ، وليس لديها مزاعم بأنها قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي. ويوحي هذا بأن نماذج التنمية القائمة على التدخل ربما تكون أفضل.

التشديد على مجالات اللعب

لعل القضية الأكثر إثارة للجدل في تاريخ العولمة هي حجة "العمالة الفقيرة" أو "العمالة الرخيصة" ضد التجارة الحرة، حيث تزعم النسخة الخام منها أن الأمم الغنية سوف تكون دائمًا خارج المنافسة من خلال البلدان منخفضة الأجور التي يعيش عمالها على "طبق من الأرز في اليوم"، مهددين بذلك مستويات المعيشة للذين يكسبون من عرق جبينهم في الأمم الغنية الأسبق. وينكر أنصار التجارة الحرة هذا بحدة، وهو صحيح تمامًا من وجهة نظري. فالأجور المنخفضة هي بالطبع نتيجة لمهارات منخفضة وإنتاجية منخفضة وتنمية متدنية، مما يعطي هذه البلدان الميزة النسبية في صناعات العمالة الكثيفة غير الماهرة، ولا يقوم الدليل على أن المؤسسات عابرة القوميات TNCs تهاجر إلى هذه البلدان ببساطة بسبب الأجور المنخفضة، أو أن هذه البلدان تحصد مزايا تجارية غير عادلة كنتيجة مباشرة للعمالة منخفضة الأجور.

لكن يقوم الدليل مع ذلك على نسخة أكثر تعقيدًا من القضية. وتقضي بأنه سوف تكون هناك ميزة تجارية وجاذبية للمؤسسات عابرة القوميات TNCsحينما تندمج المشروعات عالية التكنولوجيا مع الأجور التي تكون أقل كثيرًا من المستويات المبررة بافتراض إنتاجية هذه المشروعات، إنني أسمي هذا حالة "عمالة مُستَغَلة"، تنشأ حينما يكون هناك ما أسميه "فجوات تكلفة الوحدة" الأساسية فيما بين البلدان - بمعنى أن تكاليف العمالة للوحدة أو الأجور للوحدة من الناتج، سوف تكون أكثر انخفاضًا في البلد المُستَغِل، وهذا هو السبب، وليس مستوى الأجور المنخفض "المطلق" هو الذي يؤخذ في الحسبان. وفي هذا السياق، فإن "الاستغلال" يشير ببساطة إلى العمال الذين يُدفع لهم أقل كثيرًا مما هو مبرر وفقًا لإنتاجية مشروعاتهم، على الرغم من أن سوء المعالجة يمكن أن يحدث كذلك بالمثل. وهناك الكثير من الدلائل على هذه الحالة التي حظيت بكثير من النقاش أكثر ما يكون مع ظاهرة المصانع الاستغلالية "تشغيل العمال بأجور منخفضة وظروف عمل سيئة"، واستراتيجية منطقة التجارة الحرة،

و"مرض نايكي" [مرض التعلق بالماركات العالمي] Nike syndrome ومن ثَمَّ لكونها عمالة مُستَغَلة بدلاً من كونها عمالة رخيصة. وحتى التيار الرئيس من الاقتصاديين يقبلون بأن العمالة المُستَغَلَة تحدث بالفعل لكنهم يعتقدون أنها فقط مؤقتة حتى تزيد التنمية، وهو الإيمان الذي لا يبرره دليل حقيقي (انظر دونكلي Dunkley, 1996; 2000b: 161ff) .

وهناك نتائج وتضمينات مختلفة لـ"العمالة المُستَغَلة" ليس من السهل تعريف أي منها أو تحديد كميتها. أولاً : أن فجوات تكلفة الوحدة تجعل من الممكن للكثير من عمال العالم الثالث أن يُدفَع لهم أقل كثيراً من مستويات إنتاجية المشروع بينما بعض الموظفين المهرة يُدفَع لهم بمعدلات تقترب من هذه المستويات، على الرغم من أنها تزيد كثيراً عن المعايير المحلية: فهذا التفاوت من الممكن أن يشوه أسواق العمل المحلية وتتسبب في فروق شاسعة في الدخل. ثانيًا : أن رأسمال المؤسسات عابرة القوميات سوف ينجذب إلى مثل هذه البلدان، بسبب انخفاض التكاليف النسبية وليست المطلقة للعمالة لديها، رغم أن هذا يتحقق فقط إذا كانت مستويات المهارة كافية، رابعًا : [في النص الأصلي لم يدرج المؤلف "ثالثًا" ـ المترجم] ، أن الكثير من التكنولوجيا المستوردة هكذا لن تكون مناسبة لاهتمام البلد ومن ثَمَّ سوف تشوه التنمية. خامسًا : أن الصادرات الناتجة سوف تحل مكان بعض من الإنتاج كثيف العمالة في بلدان العالم الأول، لتقلل بذلك من التوظف وتخفض الأجور لهؤلاء العمال.

وتوجد هناك دلائل على كل هذه التضمينات، لكن التأثير على التجارة في العالم يصعب تقييمه ، ويقر أغلب الاقتصاديين التقليديين الآن ويدللون بقوة على النقطة الخامسة، فتزعم الأغلبية أن تأثير الواردات قليلة التكلفة على البلدان الغنية هو بالأحرى صغير، وأن معظم استبعاد العمالة غير الماهرة يرجع إلى التكنولوجيا. لكن بعض الاقتصاديين يرون هذا التأثير على أنه عامل أكثر دلالة وأهمية فيما يتعلق بالبطالة في العالم الثالث، وخصوصًا الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي أدريان وود Adrian Wood، الذي يشير أيضًا إلى أن التجارة والتكنولوجيا ترتبطان

ارتباطًا وثيقًا مع بعضهما البعض، حيث إن الواردات يمكنها أن تؤدي إلى كل من الأمرين، فهي تزيح العمالة غير الماهرة وتغري بالمزيد من التكنولوجيا التي تحل مكان العمالة (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 165) .

وحتى إن بعض الاقتصاديين التقليديين يوافقون جزئيًا، إذ إن إقرار باجواتي Bhagwati (1998: 20-21) بأن ارتفاع منافسة الواردات في العالم الثالث تخلق الميزة النسبية سريعة التغير وتخلق أيضًا عدم الأمان الوظيفي في العالم الأول للعمال الأكبر سنًا وغير المهرة. إن نظرية ستولبر-صامويلسون Stolper-Samuelson الشهيرة في الحقيقة (الفصل الثانى) تنبأت بأن التجارة الحرة سوف تساعد في البلدان الفقيرة لكنها سوف تضر هؤلاء في البلدان الغنية، كما يبدو أنه قد حدث، وحديثًا جدًا حذر صامويلسون Samuelson (١٩٩٦، ١٩٩٩) من أن منافسات الواردات هذه يمكن أن تقلص الدخول، بينما التكنولوجيات الجديدة قد تدعمها، لكن ليس بالضرورة في مستويات التجارة الحرة الأولى، وهو قد صرح (١٩٩٦: ٨) بأننا ينبغي أن "نتوقف عن الثرثرة بأن التجارة الحرة تساعد كل فرد في كل الأوقات". إن "العمالة الرخيصة" يمكن أن تكون عادلة إذا كانت الأجور المنخفضة مرتبطة بالإنتاجية المنخفضة والتكنولوجيا الطبيعية المناسبة وخلق الوظائف الكافية، لكن "العمالة المُستَغَلَة" يمكن أن تكون غير عادلة، وخصوصًا إذا لازمتها ظروف عمل سيئة وحرمان من الحقوق والمعاملة غير الإنسانية للعمال، وهلم جرا . وفي هذه الحالة قد يكون الإنتاج في مقابل الواردات من مثل هذه البلدان غير مبرر.

التنمية الإنسانية ومنحنى الارتباط

وبمرور السنين، فإن الاستياء من محدوديتي الناتج المحلي الإجمالي GDP / الناتج القومي الإجمالي GNP للفرد كمؤشر على التنمية، قد أدى إلى خلق مؤشرات بديلة، على الرغم من أن معظمها عددية مادية بسيطة - الإسكان، السيارات،

التليفونات، أجهزة الراديو، التليفزيونات، المدارس، الأطباء لكل فرد - وهي المؤشرات التي لم يختلف ترتيب البلدان كثيراً وفقًا لها عن ترتيبها وفقًا للناتج المحلي الإجمالي GDP (تودارو Todaro, 2000: 69ff) وبعد ذلك في التسعينيات من القرن العشرين، وبتأثير فكرة سن Senعن التنمية باعتبارها توسعًا في الطاقة (الفصل الأول)، بدأت الأمم المتحدة UN في إصدار تقرير (الناتج المحلي للأمم المتحدة UNDP، تقرير سنوي) يقوم على ثلاثة مؤشرات مفهومية: فرص الحياة والمعرفة والدخل، وخصوصًا تلك التي تقاس على اعتبار أنها توقع الحياة، ومعرفة القراءة والكتابة عند الراشدين، والسنوات الدراسية، والناتج المحلي الإجمالي مبنيًا على تكافؤ القوة الشرائية PPP GDP المعدل لكل فرد. إن مؤشر التنمية الإنسانية HD على الرغم من تعرضه للنقد ومن أنه مازال مؤشراً ماديًا نوعًا ما، فإنه ينتج لنا ترتيبًا للبلدان يمكن أن يختلف بقدر كبير عن ترتيبها وفقًا لتلك المؤشرات القائمة على مستويات الناتج المحلي الإجمالي GDP لكل فرد.

وعن طريق استخدام هذا المؤشر، بالإضافة إلى المؤشرات الإنسانية المرتبطة مثل الصحة ووفيات الأطفال ومكانة النساء ونوعية المياه، فإن سن Sen وغيره من الباحثين في التنمية الإنسانية (HD) قد لاحظوا بصورة لافتة ارتباطًا لا يُذكر مع نمو الناتج القومي الإجمالي GNP (دريز Dr'eze وسن Sen، ١٠٨٩؛ سن Sen، ١٩٩٩). وهذا يناقض بوضوح الأسطورة الشهيرة الثابتة التي تقول بأننا نحتاج إلى نمو اقتصادي سريع من أجل أن نزيد من توقع الحياة أو تقليل وفيات الأطفال. وتميل المؤشرات الفردية إلى الارتباط مع النمو من خلال ما أسميه منحنى الارتباط البياني (شكل ١,٥) الذي يدل ضمنًا على أن التحسينات الحاسمة يمكن تحقيقها عند مستوى دخل منخفض مع أنواع بسيطة من التنمية مثل تحسين الصحة. وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنه عند السماح بتقليص الفقر وبالإنفاق على الصحة العامة، فإن الارتباط بين توقع الحياة والدخل (الناتج القومي الإجمالي GNP يختفي تمامًا (أناند Anand ورفاليون Ravallion، ١٩٩٣). ولا يعني هذا أن النمو الاقتصادي غير متصل بالموضوع، بل إن هذا يُفيد في معظمه توقع الحياة حينما تُعطي الأولوية لتقليل الفقر

وتعزيز الإنفاق على الصحة العامة، وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بدون ناتج قومي إجمالي GNP عالٍ للفرد الواحد أو نمو سريع.

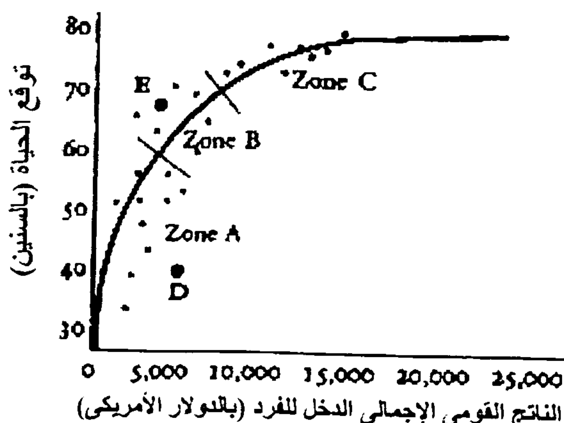
لقد حقق عدد من البلدان، مثل الصين وسيريلانكا وكوبا وزيمبابوي، حوالي خمسة وعشرين بلداً في مجموعهم، تحسناً كبيراً في مؤشرات التنمية الإنسانية HD لمستويات دخولهم، أكثر من باقي العالم. لقد حققت ولاية كيرالا الهندية أعلي مؤشرات التنمية الإنسانية HD في الهند على الرغم من كونها أفقر الولايات وأقلها تصنيعاً في ذلك البلد، بينما أقر رئيس "البنك العالمي" جيمس ولفينسون James Wolfensohn بداية أن كوبا غير العولمية ذاتية الاعتماد على النفس قد حققت أفضل سجل للتنمية الإنسانية HD في أمريكا اللاتينية على الرغم من تجاهلها نصيحة بنكه(٦)! وعلى العكس، فإن الناس السود في الولايات المتحدة لديهم أقل توقع للحياة من المواطنين في البلدان السابقة ومن "كيرالا" [الولاية الهندية] ، على الرغم من المعدل الأعلى بكثير للناتج القومي الإجمالي GNP لكل فرد في الولايات المتحدة ككل (سن Sen, 1999: 21ff) . إن هذا الارتفاع عن المتوسط في سجلات التنمية الإنسانية HD يبدو أنه مستمد في الأساس من الحالة النشطة وعدم الاعتماد على "فيض الأغنياء" [نظرية اقتصادية تقول بأن زيادة ثروة الأغنياء سوف تفيض في النهاية على الفقراء والطبقات المتوسطة] والاستثمار المبكر والمكثف في التعليم والصحة والبنية التحتية الأساسية والتغذية الجيدة ومعايير الأمن الغذائي والبرامج المستهدفة من أجل النساء أو الفقراء أو فئات المحتاجين (انظر مهروترا Mehrotra وجولي Jolly، ١٩٧٧).

وبصورة مشابهة فإن الدراسات عبر البلدان عن "السعادة" توضح أيضاً نموذج منحنى الارتباط وتظهر فقط صلة هامشية لـ"السعادة" مع النمو أو مستوى الدخل المطلق. فالبلدان الأكثر غنىً تكون فقط أكثر "سعادة" بمقدار ضئيل عن البلدان الأفقر مع مستوىً هابط للسعادة أو حتى متدهور (كما في الولايات المتحدة) عبر عصر العولمة لما بعد الحرب على الرغم من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد

الواحد ثلاث مرات. وتظهر نتائج بحث آخر أن الناس والبلدان الأفقر تبدو أسهل في تحقيق الرضا أكثر من الأغنى، أي إن عدم مساواة الدخل النسبي والمشاركة الديمقراطية والثقة تجلب قدراً أكبر من السعادة، في الوقت الذي يمكن للسعادة أن تتسبب في النمو بدلاً من العكس(٧).

توجد لدي بعض المخاوف أو التحفظات على وجهة نظر سن Sen (1999)، "الطاقات والحرية" عن التنمية التي بينما هي منشطة تظل هزيلة وتميل إلى النمو جزئيًا وغير نقدية للعولمة. فلم يذكر سن Senالبيئة ولم يحلل دور الثقافة إلا في حدها الأدنى (انظر ما بعده). إن مؤشر التنمية الإنسانية للناتج المحلي للأمم المتحدة UNDP الذي طوره سن Sen جزئيًا هو تحسين للناتج المحلي الإجمالي GDP، لكنه مازال أضعف من "المؤشر الدائم للرفاهية الاقتصادية" (ISEW) المفترض، وهو المؤشر واسع الانتشار الذي يعدل الناتج المحلي الإجمالي GDPبالتكاليف الاجتماعية والبيئية المختلفة، ومن ثَمَّ إظهار "التقدم" في بلدان العالم الأول، وهو ينخفض منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين (كوب Cobb وكوب Cobb، ١٩٩٤). لكن مدخل التنمية الإنسانية HD هو رد واضح على أسطورة أن النمو الاقتصادي السريع والعولمة هما ضروريان للحياة على سطح الأرض. كما أنه يوضح أيضًا أن نماذج التنمية البديلة القائمة على سياسات الحكومة المستهدفة جيداً ربما تكون أفضل اجتماعياً من النمو الهزيل تحت قيادة التجارة الحرة.

شكل 5.1 منحنى الارتباط



ملاحظات:

١ - إن الرسم البياني هو مخطط لا يقوم على بيانات حقيقية. وتمثل كل نقطة بلداً ويمثل المنحنى (المرسوم) اتجاهاً عاماً. إن الملمح الأساسي فيه هو الطريقة التي يتسطح بها سريعاً من مستوى الدخل المنخفض نسبياً.

٢ - إن شكل منحنى الارتباط يوضح أن أعظم تحسينات التنمية الإنسانية HD تحدث عند مستويات الدخل المنخفض نسبياً (المنطقتين A و B)، وأن التحسينات عند مستويات الدخل المرتفع (المنطقة C) هي تدريجية وفي حدها الأدنى، أي إن نتائج التنمية الإنسانية HD ممكنة عند أي مستوى دخل مفترض (مثال البلد E بالمقارنة مع البلد D عند ٥٠٠٠ دولار) وأن بعض البلدان (المنطقة B) يمكنها أن تحقق مستويات التنمية الإنسانية HD بالمقارنة مع البلدان عالية الدخل عند مستويات الدخل المتواضعة، بصفة أساسية عن طريق سياسات التنمية الإنسانية HD النشطة بقيادة الدولة.

٣ - إن منحنى الارتباط ينطبق أيضاً على المؤشرات الأخرى مثل معدلات وفيات الأطفال ومستويات معرفة القراءة والكتابة، وحتى السعادة.

تجارة خضراء أم متاجرة بالأخضر؟

لعل الزعم الأكثر جرأة الذي تطلقه المنظمات العالمية في الأزمنة الحديثة هو الزعم الذي قالت به "منظمة التجارة العالمية" (WTO) من أن مفتاح التنمية هو "التنمية المستدامة"، وأن التجارة تساعد البيئة. ومن المفترض أن التجارة تفعل هذا عن طريق تشجيع صناعات الصادرات الجديدة التي هي "أنظف" من القطاعات التقليدية مثل الحراجة والدباغة، عن طريق تسهيل استيراد تكنولوجيات تقليل التلوث من خلال الإغراء بمزيد من الإنتاج الكفء و(صدق أو لا تصدق) من خلال تحفيز النمو الاقتصادي الذي ينفصل عن زيادات التلوث البدني، الذي من المفترض أنه يجعل

الناس متنبهين بيئيًا ويوفر المزيد من الموارد للتنظيف، إن المنحنى المعروف باسم "منحنى كوزنيتس Kuznets البيئي"، هذا الميكانيزم المذكور أخيرًا يجري تدريسه على نطاق واسع عن طريق "أنصار السوق الحرة"، مثل جعل النمو الاقتصادي صديقًا للبيئة، لكنني تشككت في هذا الزعم في مكان آخر (دونكلي Dunkley, 1999) .

إن هذه الحكاية هي تبسيط مخل، إن لم يكن سخفًا، فهي تعتمد بشدة على الحكومات وعلى السعي المخلص للمشروعات لـ"الزرع الداخلي لما هو خارجي" مع سياسات حماية بيئية فعالة، لكن سياسيي العالم الثالث ورجال أعماله ليس لديهم الكثير من السمعة ليكونوا من الخضر! ثانيًا: إن فكرة أن التجارة تجلب صناعات أنظف، هي فكرة مفرطة في التفاؤل، مثل أن الكثير من البلدان الفقيرة لديها ميزة نسبية في الأنشطة الريفية والموارد التي تحمل التدمير الكامن ما لم تُنَظَّم بقوة، حيث البنك العالمي كثيرًا ما يمول مشروعات التنمية الأساسية في هذه القطاعات. ثالثًا: على الرغم من فكرة أن البلدان الفقيرة تخلق "محميات التلوث" لاجتذاب استثمارات المؤسسات عابرة القوميات TNC في الصناعات "القذرة" يبدو مبالغًا فيه، فإنه يقوم الدليل على أنه صحيح إلى حد ما (دونكلي Dunkley, 1999: 78) . رابعًا: إن التنمية الموجهة إلى التصدير من النوع الذي يدفع إليه بشدة البنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية WTO يخلق ضغوطًا ضخمة للمخاطرة البيئية، فمزارع الحراج والجمبري لكونها سيئة السمعة على وجه الخصوص. وقد توصلت واحدة من دراسات الأمم المتحدةUN عن التعدين في شيلي والسيارات في الهند والجمبري في بنجلاديش إلى أن التكاليف البيئية وغيرها من التكاليف تأكل منافع التصدير. بينما في الكثير من هذه البلدان قاوم القرويين، وأحيانًا بعنف، انتهاكات مثل هذه الصناعات لزراعتهم أو أراضيهم في مجتمعاتهم (الأمم المتحدة UN, 1999؛ لوكوود Lockwood ومادن Madden، ١٩٩٧).

أما الانتقاد الخامس الموجه إلى حكاية "التجارة الخضراء" هو أن التجارة تدمر مباشرة البيئة بطرق مختلفة، بما فيها التلوث الخطير من وسائل النقل والطاقة

المستخدمة فيه، عن طريق انتشار الكائنات العضوية الدقيقة الغريبة على الهيكل الخارجي للسفن أو الحصى المائي للسفن (دونكلي Dunkley, 1999; 2000b: ch. 10) ومن خلال التتبع الكلي لـ"آثار أقدام" الأمم الغنية أو التأثير البيئي الإجمالي لكل واردات الموارد و"صادرات" التلوث. وأخيراً، وعلى الرغم من الزعم بأن التجارة يمكن أن تكون مفتاح "المحرك من أجل النمو" مشكوك فيه (انظر الفصل السادس) إلى حد أنها تشعل شرارة النمو فإن هذا يمكن أن يدمر البيئة أكثر مما يزعم "أنصار التجارة الحرة"، لأن ثاني أكسيد الكربون والملوثات المختلفة تزيد مع النمو، كما تفعل الطاقة واستنزاف الموارد واستنفاذها (دونكلي Dunkley, 1999; 2000: ch. 10). وإجمالاً، ليست التجارة بالتأكيد خضراء. ويقبل "أنصار التجارة الحرة" بـ"الموضوعية" externalities كأساسٍ شرعي للتدخل التجاري، لكنهم يقولون إن المشاكل البيئية في معظمها محلية، ومن ثَمَّ ينبغي معالجتها مبدئياً من خلال القوانين التنظيمية المحلية أو القومية بدلاً من التدخل التجاري. لكن ما سبق يبين لنا أن هذا الفصل التبسيطي لا يمكن عادة تنفيذه، لذلك فإن بعضًا من التدخل التجاري مع التقليل من نموذج التنمية العولمية، سوف يكون مطلوباً لإدارة الأزمة البيئية المتفاقمة في العالم (انظر أيضًا دونكلي Dunkley, 1992).

لا تنس السيدات

التنمية والعولمة والنساء

ولم يحدث حتى السبعينيات من القرن العشرين، بعد قرنين تقريباً من "سميث"، أن اهتم أي أحد أن يكتب كتاباً على وجه التحديد عن النساء في التنمية، وكان المؤلف بالطبع امرأة - الاقتصادية التقليدية الدانمركية إستر بوسيروب .Ester Boserup وأشارت "بوسيروب"، في كتاب "دور النساء في التنمية الاقتصادية"، إلى الدور الاقتصادي الحاسم للنساء الذي لعبنه في معظم المجتمعات التقليدية، حيث لاحظ

البعض فيما بعد ما أسمته الناشطة النسوية في مجال البيئة الألمانية ماريا مايز " Maria Mies تفرغ الزوجات للأعمال المنزلية" (انحباس النساء للقيام بأدوار الخدمة بالمنازل) وهو مقصور بشكل أساسي على الرأسمالية الغربية المتقدمة. ومن الناحية التاريخية، تباينت إلى حد كبير حماية حقوق النساء فيما بين المجتمعات، ونادراً ما كانت الحماية كافية، لكن النساء التقليديات كن نشيطات كعاملات، وأحياناً سيدات أعمال، وخصوصاً في الزراعة، ومستودع أساسي للمعرفة، الروحية والعملية. إن هذا الأمر مازال يشوبه سوء التفاهم بشكل واسع الانتشار، حيث يؤكد أحد علماء الاجتماع البارزين إنجليهارت Inglehart (٢٠٠٠:٢٢٣) أن دور النساء التاريخي كان يقتصر بصورة أساسية على ولادة الأطفال وتربيتهم.

ومع الوقت، "اكتشف" الاقتصاديون وحتى البنك العالمي الدور الأساسي للنساء الأخير (مثال ٢٠٠٢) منادين بالتعليم والتوظف و"تضمين" النساء كأهداف أساسية للتنمية، وتتضمن هذه الأهداف قوة عمل نامية لكنها مرنة ومعدل إنجاب أقل. وتوجد هناك بعض الأمور الصحيحة في ذلك، لكن زعم الناشطين في مجال العولمة بأن العولمة هي جيدة بالنسبة للنساء من خلال إتاحة فرص عمل جديدة (وخصوصاً النساء ذوات المهارات المتدنية في الإلكترونيات) وتكوين المهارات، هو زعم مشكوك فيه. فقد لاحظت بوسيروب Boserup منذ فترة طويلة أن الحداثة والتمدن غير المتكافئين يخلقان الوظائف للرجال الذين يستفيدون حينئذ من تكوين المهارات الصناعية المحددة الناتجة ومن النفوذ السياسي، بينما الأدوار التقليدية للنساء أو المهارات أو المعرفة فتأخذ الخط الجانبي. وقد أشارت إلى أن المجتمع الصناعي المدني الحديث هو الوحيد من الناحية التاريخية الذي استقطب الأدوار الاقتصادية للذكر والأنثى. علاوة على أنه كما لاحظت سابقًا (الفصل الرابع) فإن ما يزيد عن النصف من إنتاج العالم غير محسوب في الناتج المحلي الإجمالي GDP الرسمي، فالكثير من هذا، في الحقيقة ٨٠-٩٠ بالمائة منه في العالم الثالث ـ حيث يوجد عمل النساء (بيتيلا Pietila, 1997: ويشتريتش Wichterich, (2000: ch. 4 .

إن الدلائل الكثيرة توضح اليوم أن الشكل الموحد الحالي للعولمة يميل حقيقة إلى تحطيم الأدوار التقليدية للنساء، ويخلق بدلاً منها وظائف بأعداد كبيرة مدنية ذات مهارات منخفضة وغالبًا غير آمنة ولبعض الوقت تحت ظروف استغلالية، أو خدمية بصورة أخرى، أحيانًا ماسة بالكرامة، أو التوظف غير الآمن في تجمعات ضخمة وقطاعات خدمية. ووفقًا للأمم المتحدة UN، فإن هذه الصورة تنطبق على ما يمكن أن يصل إلى ثلاثة أرباع عمل النساء في إطار العولمة في كل أجزاء العالم (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 158-9؛ ويشتريتش Wichterich, 2000) .

إن أنصار العولمة يردون بالمثل بأن هذا العمل هو أفضل من لا شيء، لكن الكثير من النساء الكاتبات والناشطات يزعمن أن الكثير من العمل الموكل إلى النساء مازال موجودًا في مناطق مثل الزراعة المحدودة أو الزراعة للإعاشة والحرف اليدوية والصناعات المحلية الصغيرة والخدمات المتصلة بالمجتمع وهلم جرا، على الرغم من أن النموذج البديل الأكثر تركيزًا على المحلية والأقل في التنمية على طريقة العولمة، سوف يكون مطلوبًا لتطوير مثل هذه الفرص بشكل صحيح. وفي الحقيقة أن الحركات النسوية العالمية والمنظمات غير الحكومية NGOs في شتى أرجاء العالم تعيد التأكيد على الأنشطة التقليدية أو خلق أدوار جديدة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من خلال اكتساب القوة الذاتية بالطرق التي تتضمن الوحدات المجتمعية والتعاونية ونظم الائتمان والشركات والسعي إلى المهام السياسية، وكذلك بالمثل عن طريق وفرة الأنشطة الاجتماعية التي تتضمن بعض الحالات السارة التي صادفتها في الهند حيث النساء يدرن محلات للمشروبات الروحية السرية (غير قانونية) التي تلهي معشر الرجال(٨).

لكن كل هذا محلي ولا يتطلب التجارة أو العولمة، فالكثير من النساء يتخوفن من أن المنافسة والخصخصة والملكية الأجنبية سوف تلحق الضرر بقضيتهن، لأن الشركات المحلية والفروع المحلية من البنوك التي تمتلكها الدولة قد ساعدتهن في أغلب

الأحوال (دونكلي Dunkley, 1993) . إن أكثر الوظائف عرضة للتدمير من تحرير التجارة هي تلك الوظائف القائمة على الأنشطة الريفية والحرفية اليدوية التي تقع بشكل تقليدي في ميدان النساء (ويشتريتش Wichterich, 2000: 4, 73, 80ff). ولذلك فإنه من الواضح أن التنمية الحقيقية صديقة المرأة سوف تتطلب قدراً من نموذج التنمية العولمية أقل مما يُفرض في الوقت الحالي، وأن نموذج تنمية أكثر تركيزاً على النساء يمكن أن يكون نموذج اعتماد على النفس (بيتيلا Pietila, 1997) .

علاقة ضعيفة: إهمال الزراعة

لقد تجادل طويلاً اقتصاديو التنمية حول ما إذا كانت الزراعة أم الصناعة هي التي تقود التنمية، وحول ما إذا كان الاثنان ينبغي أن ينموا في توازن. لقد بدأ الجدال عن طريق فرعين من تيار التدخل المعتدل، وخصوصاً فكرة روزنتشتين – رودان Rosenstein-Rodan "الدفعة الكبرى" من أجل التصنيع السريع، وفكرة كالدورKaldor بأن "التصنيع هو مسألة خاصة"، على الرغم من "كالدور" نفسه دافع عن التركيز البدئي على الزراعة. إن أنصار التجارة الحرة الذين ظنوا أن أي قطاع يمكنه أن يقود ما دامت له ميزة نسبية لم يدخلوا في الجدال كثيراً على الرغم من أنهم اعتقدوا أن التنمية من الممكن أن تبدأ بالتقليدي، وبعد ذلك غير التقليدي فالصادرات الزراعية. وقد جادل أنصار التدخل بأن "الزراعة أولاً" فقط من أجل التنمية الريفية باعتبارها وسائل لتوجيه الفائض والتصنيع طويل الأجل (ميلور Mellor, 1986). لكن الكثير من الغانديين Ganhians وبعض الاقتصاديات النسويات دافعن عن التحسينات الريفية وعن مجتمع زراعي بشكل أكبر كهدف في الأجل الطويل. ويجادل متغير آخر في حجة "الزراعة أولاً" (سيفوي Seavoy, 2000) بأنه يوجد تحيز نظامي ضد الزراعة التجارية في مصلحة المواد الأساسية، حتى يُستخدم الإجبار السياسي لقمع الأخير.

لكن قبل وقت طويل تولت السياسة كل شيء من عالم التدريس والثقافة مع حكومات العالم الثاني والثالث في كل مكان التخطيط لهوس التصنيع، ومحاولة الإنجاز في عقد واحد أو اثنين ما استغرق فيه العالم الأول قرنًا من الزمان. لقد كانت سحب التلوث تؤخذ على أنها علامات الهيبة والمكانة للتنمية الصناعية. إن الأسباب لهذا الهوس بالتصنيع تراوحت ما بين "الأثر التوضيحي" للاستهلاك أو تقليد الغرب، استيراد الـ"خبراء" الغربيين وأيديولوجيات "التقدميين" الناشئة، إلى ممارسة "التحيز المدني"، حيث سعى عمال المدينة والنخبة في المدن إلى إبقاء أسعار الطعام منخفضة في متناول المزارعين. وتضمنت صور التفرقة أو التمييز ضد الزراعة معدلات التبادل المغالى في قيمتها وتركز البنية الأساسية في المدن والإدارة المساندة للصناعة أو الانحياز الائتماني الذي يقمع المحاصيل التقليدية ويحكم قبضته على الأراضي من أجل التنمية. فأنصار الأسواق الحرة يلقون باللوم على السياسات الحمائية التي تتوجه إلى الداخل بأنها السبب في إهمال الزراعة، لكن إحدى هذه المجموعات (Little et al., 1970) قد أنحت باللائمة أيضًا على التركيز المكثف على التنمية الصناعية، لفشل السياسة القابلة للتصحيح.

وتضمنت تأثيرات الإهمال الزراعي ركود القطاع الريفي، والاعتماد على استيراد الطعام المكثف، وتلوث قنوات توزيع المياه المستخدمة من قبل الفلاحين، وتقلص المجتمعات التقليدية والطبيعية (ماك آندروز MacAndrews وتشيا Chia، ١٩٨٢) والتنمية المشوهة على وجه العموم (باريت براون Barret Brown, 1995: 32ff) وحتى البلد "الناجح" مثل كوريا قد عانى كثيرًا من التوزيع الريفي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وكذلك أيضًا الاعتماد المكثف على استيراد الطعام، بأكثر مما هو معترف به بشكل عام (بيللو Bello وروزنفيلد Rosenfeld, 1990؛ بارك Park, 1992) إن معظم بلدان العالم الأول قد واجهت أشكالاً متباينة من هذه المشكلة: تظل الزراعة مهمة لكنها الآن "صناعية" بصورة كبيرة (رأسمالية - وتكنولوجية - وكثيفة) إلى حد أن المجتمعات الزراعية التقليدية قد أصبحت فاقدة لجوهرها وربما تواجه الانقراض. إن المساعدات

التي تضررت كثيراً من الغرب هي لم تستهدف بالفعل قطاعًا ما بقدر ما استهدفت طبقة، وهي التي تستحق البقاء من الناحية الجدلية لكنها اجتُثت أو استُئصلت عن طريق "التنمية المبالغ فيها".

ويجادل المنظرون المناصرون للزراعة بأن الفلاحة "متعددة الوظائف"، حيث توفر العمالة والمواد والتمويل (فالمناطق الريفية تميل إلى معدلات ادخار أعلى من معدلات المدن)، وكذلك بالمثل موارد مجتمعية أو ثقافية أو بيئية أو معرفية. وحتى البنك العالمي يزعم الآن أنه يوافق على أن الزراعة قد طالها الإهمال، لكنه يدافع عن حلول السوق الحرة لتسعير متكافئ عالميًا (من المفترض أنه من أجل رفع دخول الفلاحين)، وتخفيف القيود التنظيمية الداخلية، وإلغاء التسعير السوقي، وإنشاء الأسواق "الصحيحة"، وتحويل نظم تملك الأرض من النواحي التقليدية أو المجتمعية أو العائلية إلى النمط الغربي الفردي الذي له حق التملك، والذي يمول الآن المشروعات للقيام بذلك (كورنيا Cornia, 1994) .

لكن مدخل "السوق العولمي" للبنك العالمي مشكوك فيه. فيقول نقاد التسعير المتكافئ العالمي إنه يمكن أن يغري بالتغيير السريع من أن الأسواق المحلية هي في الغالب غير نامية ولا يعتمد عليها وأن أسعار السوق لا تعكس الوظائف المتعددة للفلاحة (المذكورة عاليه). إن قوائم التسويق توفر الموارد أو التدريب للمزارعين، وحينما تُلغى فإن الأسعار تهبط وتجعل المزارعين في حال أسوأ (أوكسفام Oxfam, 2002: 163ff) ، فالمشكلة من المحتمل أن تكون عدم الكفاءة والتحيز لصالح المدني من القائمة وليس لوجودهم في حد ذاته. وفيما يتعلق بنظم الامتلاك، فالدليل يوضح أن إعادة توزيع الأرض يحسن العدالة والإنتاجية، لكن التملك الفردي الذي يدفع إليه البنك العالمي لا يفعل هذا بالضرورة، ويمكن أن يعطل الإنتاجية أو يقلص الدخول (كورنيا Cornia, 1994) . وقد لاحظ "لي" Lea و"وتشودري Chaudhri في كتابهما "التنمية الريفية والدولة" (١٩٨٣ : ٣٣٧ – ٨) أن الحاجة إلى المدخلات الحديثة قد جرت المبالغة فيها، حيث إن المتطلبات التنموية الأساسية تتركز في المشاركة المحلية، و"الاستخدام الماهر للخبرة

التاريخية". وباختصار نجد أن النظم التقليدية تعمل، وأن التنمية تتطلب، ليس التجارة الحرة أو العولمة، بل تتطلب العدالة، والتكيف الملائم، والتوجه العادل من أجل الفلاحين والاحترام لمعرفة الناس وتقاليدهم التي يرد المزيد عنه فيما بعد.

المزارع الصغيرة جميلة

وعلى الرغم من شهرة شوماخر Schumacher، فإن أنصار العولمة مازالوا يرددون أكلاشيهات، وخصوصاً فيما يتعلق بالمزارع، مثل "الأكبر هي الأفضل"، و"خذ الكبيرة أو اخرج". لكن الدلائل التاريخية والإحصائية تقول العكس! فآدم سميث Adam Smith اعتقد أن المُزارع المالك الصغير "الذي يعرف كل جزء من أرضه الصغيرة" هو الذي يحتمل أن يحقق التحسينات أكبر بكثير من المالك الكبير .(1776, I: 441, 410, 418) وزعم جي أس ميل J.S. Mill أن تملك الفلاح الأوروبي للأرض قد أثبت أنه أكثر إنتاجية من الملكيات الإنجليزية شاسعة المدى، وأنه في البرلمان قد أيد استعادة الفلاحين للملكية في أيرلندا، وخضوعهم لقوانين عادلة لأسباب اقتصادية واجتماعية (كوت (Koot, 1987: 44 .

وقد أكدت الأبحاث الحديثة وجهة النظر التاريخية تلك من خلال إظهار أن المزارع الصغيرة أقل تكلفة وأكبر كفاءة لمجموعة من الأسباب تتضمن تكاليف العمالة الهامشية الأكثر انخفاضاً، والاحتفاظ بمستوًى أعلى من العمل الأسري، ويكون رأسمال الأرض وتكاليفها أعلى للوحدة بما يؤدي إلى توفير هذه الموارد، ومعدلات انتفاع أعلى للأرض أو الموارد الأخرى، وأخلاق أسرية مستقرة، ودرجة وعي بيئية أفضل. وقد توصلت إحدى الدراسات التقليدية إلى أن المزارع الصغيرة هي فائقة جداً لدرجة أن إعادة توزيع الأرض تجاه التخصيصات الأصغر سوف يرفع الناتج الزراعي بمقدار ٢٠ بالمائة أو يزيد في البلدان تحت الدراسة، وبمقدار ٨٠ بالمائة في أجزاء من البرازيل(٩). ولا يعني هذا أنه لا يوجد اقتصاد كبير للوحدات الضخمة، فالكثافة

الرأسمالية تسفر غالبًا عن إنتاجية وأجور أعلى للعمالة (كورنيا 9-238 :Cornia, 1994). وحتى تعاونيات المزارع الضخمة في البلدان الاشتراكية حققت بعضاً من الكفاية لهذا السبب (جريفين Griffin, 1999: 212ff) ، لكن المزارع الصغيرة بشكل عام لديها إنتاجية أعلى للأرض أو غلة أعلى للفدان، وكذلك بالمثل تحتفظ بالاحتمال الأكبر للمحافظة على بنية المجتمع وهياكله (دونكلي Dunkley, 2000b: 169-70) كما أنها تستخدم في الزراعة طرقًا صالحة بيئيًا. أيضاً، يمكن لنظم تملك الأرض التقليدية التي تعمل أن تتسم بالكفاية والقدرة على التكيف (ريتشاردز Richards, 1985؛ كورنيا Cornia, 1994) .

كذلك هناك قطاع آخر يمكن أن يكون الصغير فيه جميلاً، وهو صيد الأسماك، حيث تدور معارك طويلة بين مجتمعات الصيد الحرفية الصغيرة التقليدية وأساطيل الصيد العملاقة ذات الشباك الضخمة التي تمسح قاع البحار والتي تدعمها غالبًا المؤسسات عابرة القوميات TNC. فالأخيرة يمكنها أن تصيد المزيد من الأسماك وتدفع أجوراً أعلى لقوات عملها المتفرقة، لكن الصيد التقليدي يوظف عدداً من الناس أكبر بكثير، ويفرض الوجود المجتمعي، وله أدوار متعددة للنساء، وخصوصًا في التسويق (دونكلي Dunkley, 1993) . علاوة على أن الطرق التقليدية تكون حساسة تجاه البيئة، بينما الشباك الضخمة يمكن أن تتسبب في كوارث في المياه الاستوائية، حيث تختلط الأنواع عن قرب ويصعب تحديد قطعان [الأسماك] المستهدفة بدقة، ولذلك فإن الصيد محدود النطاق سوف يكون دائمًا هو القابل للاستمرار أكثر بكثير. إنها قصة معروفة في الغرب، إذ إن هذه المعركة تكسبها المجموعات الصغيرة من الناس مع بلدان مثل إندونيسيا والهند اللتين تحميان الآن القطاع الحرفي (دونكلي Dunkley, 1993) . إنها قصة تثبت أن الكبير والعولمي ليس هو الطريق الوحيد أو أفضل الطرق إلى التنمية.

إعادة الخضرة إلى وادينا

الثورة الزراعية العضوية

في لغة أنصار العولمة يكون للنظم الصغيرة، التقليدية، العضوية جرس غير واقعي، "رومانسية مضادة للصناعة" (مثال، البنك العالمي World Bank, 2002: 18) . لا يوجد شيء خطأ كامن متأصل في الرومانسية، لكن الدلائل تتزايد الآن على الآثار المدمرة الضخمة للمدى الكبير، الزراعة "الصناعية" الغربية و"الثورات الخضراء" للعالم الثالث بشروط التلوث، وتقليل التنوع البيولوجي، واستنفاذ الموارد، والتأثيرات المعاكسة على المزارع الصغيرة، وحتى الأزمات الغذائية مثل الخبز وطعام النفايات [سريع التجهيز] (العولمي) تحل مكان الأغذية التقليدية المتنوعة في مجتمعات كثيرة (ثامان Thaman, 1982) وتتزايد الدلائل أيضًا على أن الزراعة العضوية في أشكالها الكثيرة هي أكثر فائدة إلى حد كبير بيئيًا واجتماعيًا وغذائيًا.

إن الزراعة العضوية ليست ببساطة استعادة الطرق التقليدية، بل تعتمد على الخبرات مع النظم غير الكيميائية المعتادة والمستحدثة للتسميد، والتحكم الجيد، وهكذا دواليك. أنها تقوم على مفاهيم مثل تنوع الأجناس والتسميد الطبيعي (السماد العضوي والمواد النباتية المتحللة)، والتحكم الأفضل بيولوجيًا أو ماديًا، والمحاصيل المتداخلة والسمات الأخرى الكثيرة المتعددة التي يكون الكثير منها قادرًا على "زيادة" إنتاجية النظم التقليدية. إن بعض البلدان الآن تجرب هذه النظم على مجال واسع، خصوصًا كوبا. ومن المحتمل أن هذا يقدم للثورة الأهدأ والأكثر خضرة والأوسع امتدادًا للقرن الحالي، لكنها ثورة تتطلب القليل من العولمة، وهي في الحقيقة تحمل في رحمها الإمكانية الجبارة لـ"إعادة التخصيص" (انظر الفصل السابع).

القضايا المفقودة الأربع:

الثقافة والمجتمع والقيم والتقاليد

لقد حضرت في إحدى المرات ندوة اقتصادية عن العلاقة بين الثقافة والتجارة، وافترض كل غير الاقتصاديين الذين ذكرت لهم هذا أنها كانت تدور حول تأثير التجارة على الثقافة، وقد كانت الندوة في الحقيقة حول ما إذا كان الالتفات إلى القضايا الثقافية يمكن أن يعزز التجارة الأسترالية! وبالتأكيد فإن الاقتصاديين والمسئولين التجاريين سوف ينزعجون من هذا الارتباط ، وربما ينعكس موقف الكثيرين من أنصار التجارة الحرة من الثقافة في غضب باجواتي Bhagwati، الذي عبر عنه خلال رسالة بعث بها إلى جريدة "الفينانشيال تايمز" (٢٧ سبتمبر ١٩٩٩) عن التمويل (الأدنى) للبنك العالمي لبعض مشروعات المحافظة على الثقافة، بدلاً من الاستمرار في تركيزه الأولي على النمو الاقتصادي؛ فهناك ندرة في الكتابات الاقتصادية والأنثروبولوجية الأساسية عن الثقافة والتنمية، وهي إن وجدت كتابات نفعية بصورة كبيرة، تبحث في معظمها عن الكيفية التي يجب أن تتغير بها التقاليد والثقافات والقيم من أجل الإغراء بالتنمية. وبشكل عام، فإن هذه الكتابات تتوصل إلى أن الحافز على الإنجاز والعلمانية والعقلانية والقابلية للتنقل وما شابه ذلك - بمعنى المادية والحداثة - هي أمور جيدة للتنمية، وهي من ثَمَّ يوصى بها، ويتمسك البعض بأن المجتمعات ذات الدخول العالية تتبدل في النهاية إلى قيم أقل لـ"ما بعد الحداثة" المادية أو القيم "ما بعد المادية"، لكنها لا تحمل علاقة وثيقة للقيم التقليدية(١٠).

وهكذا فإن المدخل يرى "القضايا المفقودة" الأربع للثقافة والجماعة والقيم والتقاليد، باعتبارها أدواتية بصورة موسعة للتحكم فيها في صالح التغيير، على الرغم من أن الدين أو التقاليد "غير الضارة" الأخرى ليست بالضرورة لا تلقى التشجيع. إن اقتصاديي السوق الحرة يوصون بانتظام بالتخلص من المؤسسات غير الصديقة

للأسواق، حيث تحث إحدى الدراسات على "العقلانية غير المتقيدة بالتقاليد" والقيم المادية كمحفز لإنتاجية أعظم (وردت في تودارو Todaro, 2000: 642) ، على الرغم من أن البنك العالمي (مثال ٢٠٠٢) يظهر بعض الاهتمام المتقطع بالتأثيرات الثقافية للتنمية. إن المنظرين أنصار التدخل والتنمية الإنسانية لم يكونوا غير مؤيدين لهذا المذهب الأدواتي؛ فقد انتقد ماركس Marx بشدة "الحياة غير الكريمة والراكدة والنباتية" للهند، معتبراً أن دور بريطانيا على الرغم من ذلك يقوم على "أكثر المصالح دناءة وخسة" على أنها نفعية في النهاية - بمعنى "إلغاء المجتمع الأسيوي القديم وإرساء دعائم المادية للمجتمع الغربي في الهند" (وردت في فيلدهاوس Fieldhouse, 1999: 423 . ويوافق سن (Sen (1999: 312, 240ff على أن الثقافة والتنمية تحتاجان ربما إلى صدام، ذلك لأن بعض الناس ربما يحتاجون إلى المحافظة على الأسبق، لكن فيما يشبه النزعة الداروينية [نسبة إلى داروين] هو يشير إلى أن ثقافات قديمة معينة، مثل الأنوا ع الأقل تكيفًا، ربما لن تُفقد؛ فأي انفصال بين الثقافة والتنمية ينبغي أن يتقرر بالمشاركة الديمقراطية، وإنني أتفق مع حل المشاركة الذي طرحه "سن"، ولكني لست أتفق مع ذلك مع تحليله "الدارويني" الاجتماعي.

إن هذه القضايا الأربع معقدة ومتراكبة، لذلك فإنني لن أحللها بالتفصيل. فالثقافة هي الإطار الكلي لأعراف المجتمع وتعبيره وهويته، كما أن القيم هي المواقف التي تشكل السلوك ، ويشمل المجتمع هيكل الموقع والعلاقات المجتمعية والتقاليد هي الميراث المتطور للثلاثة الآخرين. إنها معًا تشكل الجوهر "غير الاقتصادي" للمجتمع وتصوغ الأهداف النهائية وطريقة الحياة التي يسعى إليها المجتمع. وفيما وراء الدوائر الضيقة للعولميين العقلانيين الاقتصاديين، أو النخبة الباحثة عن "الكاديلاك" لكل من "اليمين" و"اليسار"، توجد وجهة نظر واسعة الانتشار، هي أن الثقافة أو الميكانيزمات "غير الاقتصادية" الأخرى، ينبغي أن تقود التنمية، وأن النماذج الغربية لها تكاليف غير مقبولة، وأنه بما يتماشى مع "النزعة الغاندية"، فإن التنمية يجب أن تسعى للمحافظة على التقاليد الطبيعية لأهل البلد(١١).

إن الدليل التاريخي المتعلق بأساسيات التنمية هو دليل مختلط. فيقول البعض إن الحاجات تنمو منذ الأزمان القديمة (هيرسكوفيتس Herskovits, 1952) ، بينما يقول سالينز Sahlins (1974: ch. 1) إن مجتمعات الصيد الرعوية استطاعت أن تغذي نفسها بأقل من نصف يوم عمل ولم تسع إلى تغيير الكثير فيما وراء التشكيلة المتواضعة أو التحسينات الهامشية. إن الثروة في الحقيقة عائق للبدو، وتقاوم الكثير من المجتمعات التراكم، وفي الغالب لا تكون لديها كلمة عن "التنمية" (ريست Rist, 1997: ch. 6) . ووجد بروديل Braudel دليلاً في القرن السادس عشر في منطقة البحر الأبيض المتوسط لأناس يعيشون أنماطًا من الاكتفاء الذاتي في حالة رضا ومقاومة للتغيير. وفي الحقيقة هو يرى (1982: 255ff) أنه في كل مكان كان الفلاح مستقراً بشكل ملحوظ ومتسامحًا وراضياً مع المشروع المتواضع أو التغيرات الصغرى الأخرى حتى "الثورة الصناعية".

وفي روسيا كان البلاشفة Bolsheviks محبطين في البداية بعد الثورة، وأراد الكثير من الفلاحين الأكثر فقراً مجرد التضامن مع تقاليدهم ("فوليا" volia)، أو نظامهم المجتمعي الزراعي للاعتماد على النفس (فيجيس Figes, 1996: 519, 788) . وقد أظهر عمل هيلينا نوربيرج – هودج Helena Norberg-Hodges (1991) في إقليم "لاداك Ladakh" في الهند أن الناس التقليديين لا يبدو أنهم يرغبون في التغيير بينما هم لديهم معايير معيشية متواضعة لكنها معقولة، وأمن مجتمعي تعاوني وتقاليد روحية قوية، على الرغم من أن قيم الاعتماد على النفس يمكن أن تتحطم تحت تأثير القوى المادية الخارجية. وقد كان أحد علماء الاجتماع الأمريكيين مندهشاً حينما كشف مجال عمله أنه بالنسبة للكثير من المجتمعات "مازالت الحكمة التقليدية لها وزن"، وأن الدافع إلى التنمية والرغبة في التغيير ليست حاضرة بصورة متساوية عند كل الناس[١٢]. ويؤكد مثل هذا الدليل وجهة نظري (الفصل الأول) من أن المجتمعات تميل إلى أن تكون مزدوجة أو متكافئة فيما بين النزعتين "السميثية" و"الغاندية"، أو ما بين التغيير المادي والمحافظة على التقاليد.

وقد أوضح تقرير "البنك العالمي" عن "جزر الباسيفيك" نمواً أبطأ كثيراً مما يجب أن يتحقق مع مستويات الاستثمارات وبرامج التعديل الهيكلي SAPs (لصندوق النقد الدولي/البنك العالمي) التي تلقتها المنطقة، وقد صنف البنك هذا على أنه "التناقض الباسيفيكي"، لكن الباحثين الباسيفيك فسروا الأمر بسهولة، فقد كانت الحياة الباسيفيكية التقليدية جيدة، الكثيرون من كبار السن مازالوا يتذكرونها، ولقد رأى كل فرد الآثار المدمرة للإعلام الغربي والسياحة والتكنولوجيا والطعام السريع على التقاليد والثقافات والجماعات والصحة والتغذية وهلم جرا. ويصف أحد الاقتصاديين هذا على أنه "فشل السوق" الضخم للتنمية، بما يُعلي من "المقاومة الاجتماعية الثقافية" القائمة على العقلانية (بويرين Poirine, 1993: esp. 40ff؛ ثامان Thaman, 1982) . لقد كان هناك دائمًا شك باسيفيكي فيما يتعلق بالتنمية على النمط الغربي فبعد جولة عالمية تاريخية في سنة ١٨٨١، قام بها الملك الأخير لـ"هاواي"، كالاكاوا Kalakaua، لاحظ أن رعاياه كانوا أفضل من معظم الناس الذين رآهم، حيث إنهم يتغذون أفضل ويلبسون ويتنعمون بشكل أحسن، ولا يُسرقون، ولا يعانون أبداً من عسر الهضم الذي "كان منتشراً في أمريكا" (أرمسترونج Armstrong, 1995: 276) . Suppress subsistence

إن تأكيد التقليدية قد أتى من مصدر غريب؛ فيرى الاقتصادي الأمريكي رونالد سافوي Ronald Seavoy (٢٠٠٠) بأن زراعة مواد العيش الأساسية تصبح مطوقة وآسرة ثقافيًا، وأن الزراعة التجارية ضرورية للتنمية، وأن حوافز السوق لا يمكن أن تقهر تقاليد البقاء، وأن كل أشكال الإجبار الاجتماعي والقانوني والسياسي وحتى العسكري ينبغي أن تُستخدم لقمع مقاومة البقاء، ويحث سافوي (٢٠٠٠: ١١٢-١٣) بشكل غريب ودون أدنى شعور بالمسئولية على تجنيد الشرطة والجيش من المدنيين المؤيدين للتنمية ومن صفوة الريفيين، آمراً بأن القوات المسلحة ينبغي السماح لها بأن "تفرض السياسات التجارية على الفلاحين بالحد الأقصى من كمية العنف إذا استلزم الأمر". وعلى الرغم من أن بعض فائض الإنتاج مطلوب للتنمية، وليس فقط لأن القهر الإجباري لا أخلاقي، فإنها عادة لا تنجح ما لم تُطبق بطريقة إجرامية، كما اكتشف

ستالين وماو، وأن هذا يتجاهل الدليل على أن النظم التقليدية يمكن أن تكون فعالة لكل من جيل الحاجات الضرورية للبقاء وجيل الفائض (انظر كورنيا Cornia, 1994) .

يوجد الآن في شتى أرجاء العالم الكثير من الاقتراحات أو التجارب الفعلية، مع نماذج التنمية التي تستخدم، بدون تكرار على وجه التحديد، مؤسسات تقليدية ملائمة. وبالنسبة لإفريقيا، يقترح الكاتب الغاني المقيم في الولايات المتحدة جورج إيتي George Ayitteyالتعاونية استخدام المؤسسات الطبيعية كأساس للتنمية، الجماعات التعاونية (١٩٩١) القائمة على القرابة والنسب (كمقابل للقبلية) وديمقراطية الجماعات والحقوق التقليدية التي تم تجاهلها منذ عصر الكولونيالية، بدلاً من الفردية الغربية. ويناقش إيتي (١٦:١٩٩١) نظام القيمة الإفريقي التقليدي، فيصفه بأنه "أنا أكون بسبب أننا نكون"، كنظام معارض للنظام الغربي "أنا أكون لأنني أنا أكون وأنا أريد" الذي يمكن أن يشكل الأساس للتنمية المجتمعية الموجهة. وتوصلت إحدى الدراسات في الحقيقة إلى أن التعاون الإفريقي يفشل دائمًا لأنه يقوم على الربح والعقلانية الاقتصادية، بالصورة التي دافع عنها "البنك العالمي" و"أنصار السوق الحرة"، بدلاً من أن يقوم على المساعدة المتبادلة المجتمعية التقليدية (مذكورة في فيرهليست Verhelst, 1990:27) ، بينما ينجح التعاون على النمط التقليدي (ريتشاردز Rechards, 1985: 154) . وفي بوركينا فاسو، استرجع الشعب (الموسي نام Mossi "نام "naam") ، أو النظام التعاوني للمتقدمين في السن، لمدًى من مهام التنمية، على الرغم من أنه لقي المعارضة من الكثيرين من البيروقراطيين المحدثين. ولا تقتصر هذه الأفكار على "العالم الثالث"، لكنها يمكن أن توجد في أنحاء أوروبا وفي اسكتلندا حيث يجري تنفيذ مشروع إحياء المزرعة الصغيرة والثقافة "الغيلية Gaelic"[١٣] إن الحافز الأساسي لمثل هذه التجارب هو لمنع التأثيرات المدمرة أو عكسها التي كانت للتنمية العولمية المتكاملة على الجماعات والثقافات واللغات (انظر صندوق 5.1). وقد قال أحد الباحثين الهنود في مؤتمر دولي في سنة ١٩٩٨، إن ما يزيد عن ثلاثمائة مزارع هندي قد انتحروا مؤخراً تحت ضغط "البنك العالمي" ـ وسياسات التنمية التي يؤيدها "النادي الاقتصادي العالمي". وذكر أن

الكثير من الناس في شتى بقاع العالم كانوا يرفضون "هذا المحرك للدمار الذي يسمى التنمية" ويقومون "بإحياء الممارسات والتقاليد القديمة التي ربما تبعث الأمل" (سوامي Swamy في أغا خان Aga Khan 1998: 64-5) .

إن ما يحتل الصدارة في الاهتمام هو التآكل المادي والثقافي واسع الانتشار للناس الطبيعيين التقليديين، فقد دافع أحد القادة الإندونيسيين عن التماثل العرقي حتى يصير هناك فقط "نوع واحد من الإنسان" (هانكوك Hancock, 1989: 134) . إن الناس الفطريين أو الطبيعيين ليسو بقايا غريبة من الماضي، لكنهم جماعات مركبة تختلف عن الغالبية الحديثة وتختلف أيضًا عن النماذج الاجتماعية المطلوبة للعولمة أو النمو. ويُقال إن عددهم يصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون، وضعف هذا الرقم إذا أدخلنا في الحساب المجموعات الإفريقية ما قبل الحداثية (الذين هم في العادة الغالبية في مجتمعاتهم). إن هؤلاء الـ ٥٠٠ مليون كليًا أو جزئيًا الأناس التقليديين سوف يكونون معًا ثالث أكبر بلد على سطح الأرض. وغالبًا ما يُتَّهم المدافعون عن مثل هؤلاء الناس بأنهم مغرقون في الرومانسية وإنهم ينبغي بالفعل ضمهم "إلى التيار التقليدي الرئيس". لكن الكثير، وربما معظم الناس الفطريين أو ما قبل الحداثيين بشكل عام يريدون أن يحتفظوا بأنماط حياتهم وتقاليدهم مع تعديلات مناسبة وتحسينات متواضعة في معيار المعيشة، وغالبًا يأكلون ويعيشون أفضل من فقراء المدن. إن ثقافتهم نادرًا ما تكون ساكنة لكنها لا تتغير في اتجاهات خطية حداثية عولمية. إن نظمهم الزراعية والنباتية والبيئية والمعرفية الأخرى، تكون غالبًا عميقة جداً ومكثفة إلى حد أن علماء البحث الغربيين يعتمدون على هذه النظم اعتمادًا كبيرًا(١٤). ويجادل الكثيرون الآن بأن المعرفة الفطرية بكل أشكالها العقلانية، توفر أساسًا عمليًا لمشروعات التنمية المحلية البديلة والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي، إذ إن فكرة البحث عن أنواع معالجة وزراعة مستمرة بديلة هي الفكرة التي يطورها إلى حد قليل "البنك العالمي"(١٥).

وتوصلت إحدى الدراسات لتنمية المحاصيل النقدية الزراعية الموجهة إلى التصدير في ماليزيا إلى أن العملية التحديثية قد قللت غطاء الغابات القومي من ٧٤ إلى ٥٥ بالمائة في عشرين عامًا فقط، وتسببت في تآكل مكثف للتربة أو غيرها من أوجه الإضرار البيئي الأخرى، وأجبرت الكثير من الناس الفطريين على النزوح. ويخمن المؤلف بأن التكيف المتواضع إلى إنتاج الفائض للنظم التقليدية عالية التنوع قد أمكنها أن تزود بعائدات كلية أفضل، وأساس بيئي أقوى ونوعية أفضل من الحياة من التي قدمتها مزارع النباتات التجارية والاصطناعية التي خلقتها الحكومة (رامبو Rambo, 1982) . وقد أظهرت دراسة بحثية ممتازة في غرب إفريقيا للخبير الأنثروبولوجي الاقتصادي البريطاني، بول ريتشاردز Paul Retchards (١٩٨٥) أن التحديث الزراعي المتطرف لم يفلح. وأن المعرفة البيئية الزراعية التقليدية هي معرفة عميقة يُعتمد عليها، وأن الناس المحليين قادرون على توليد "الثورة الزراعية الطبيعية" الخاصة بهم، وأن هذا يقوم أفضل على تعديلات متواضعة مناسبة من المعرفة التقليدية.

لقد أُهملت إجمالاً "القضايا المفقودة الأربع" للجماعة والثقافة والقيم والتقاليد، من قبل المنظرين التقليديين باعتبارها كلا الأمرين، عوامل في التنمية وكعوامل تأثرت بالتنمية الأصولية، أو أنها بطريقة أخرى تُجَنَّد تقريبًا للمساعدة في تحديث كل فرد وعولمته . وحتى الفحص المختصر لهذه القضايا يظهر الدليل على أن التنويعة الهائلة للتقاليد، الاحتياجات والقيم التي تعتنقها مجتمعات العالم، تظهر بوضوح الرغبة في مذهب "الرجل المناسب في المكان المناسب"، وهو المذهب الذي يتحدد بموجبه المسار الخاص في التنمية. ويتطلب هذا استقلالاً ذاتيًا واعتمادًا على النفس بدلاً من العولمة. ومن بين التيارات الأربع للفكر التي يتناولها هذا الكتاب، فقط "السيادة المجتمعية" أو مدخل "غاندي – شوماخر" Gandhi-Schumacher هما اللذان يوفران لهم أولوية في تحديد أهداف التنمية.

وأنا أرى أن النمو الاقتصادي يجب أن يستبدل باعتباره هدف التنمية الجوهري بثلاثة أهداف بديلة للعدالة الاجتماعية والمحافظة المستمرة على البيئة والتكامل الثقافي. وسوف تتكون العدالة الاجتماعية من المساندة الكافية والرفاهية العامة للكل،

واستئصال الفقر المدقع، وعدم التمييز ضد النساء أو الأقليات، وهلم جرا. وسوف تتطلب المحافظة على البيئة ما أطلقت عليه "النظم المرتبة القابلة للاستمرار" (دونكلي Dunkley, 1992) أو إعادة بناء النظم الزراعية والصناعية والخدمية والطاقة والمواصلات، وغيرها من النظم الجوهرية الأخرى، على المبادئ المستمرة من النوع المثمر الآن الذي تحدد خطوطه المنظمات الحكومية في أرجاء العالم. إن التكامل الثقافي يعني المحافظة العامة بدلاً من مجرد الصدى، للتقاليد التي لها مصداقية، وذلك للتأكيد على أن كل مجتمع يحافظ على الخصائص والهوية التي يفضلها من خلال الاختيارات الديمقراطية. إن "التقاليد المستحقة" ينبغي أن تتحدد على أساس ما أسميته "التقليدية المعدلة" (انظر الفصل الأول)، مع تلك الممارسات التي لا تكون متوافقة مع الأهداف الأخرى، مثل التمييز ضد النساء أو معاداة البيئة لكونها مرحلة، كما دافع "غاندي"، على الرغم من أن مثل هذه الممارسات في الغالب ليست تقاليد راسخة حقيقية. إن هذه الأهداف سوف تطرح التقليل كثيراً من نموذج العولمة للتنمية بأكثر مما هو سائد اليوم.

صندوق 5.1 بعض تكاليف التنمية

تتضمن منافع التنمية والنمو ، كما يتم التركيز عليها بشدة في النصوص الأصولية، زيادات كبيرة في مستويات المعيشة المادية ، وإتاحة أكبر للسلع والخدمات ، وتحسنًا عظيمًا في معدلات الصحة وتوقع الحياة ، ومدًى واسعًا من الفرص الاقتصادية. أما التكاليف المكثفة للنمط الغربي والاستهلاك العالي والتنمية العولمية عالية النمو، فيقل التركيز عليها ، وهي تشمل:

- التغير الاجتماعي المعاكس المكثف، ومعظمه غير مرضي عنه،
- التغيرات السكانية المضطربة الإقليمية الداخلية والريفية–الحضرية ،
- الاضطراب الذي تتسبب فيه المياه والمواصلات ومشروعات التنمية الحضرية بصفة عامة، مع نزوح ما يزيد عن ٣٠ مليون في العالم الثالث، وتأثر عدد أكثر من هذا بكثير بطريقة أو بأخرى بصورة ما ،

- تراجعًا في مناطق وجماعات معينة،
- تآكل بعض الثقافات والتقاليد واللغات (انظر ما بعده)،
- ضعف الإحساس بالمكان والجماعة والأعراف والثقة،
- إزاحة التقاليد الروحية من خلال وجهات النظر المادية،
- الزيادة الملازمة الممكنة في الجريمة وتعاطي المخدرات وعمليات التهميش الاجتماعي العامة؛
- إحلال المباشر، والتفاعل المجتمعي مع غير المباشر، وقلة المواجهة وجهًا لوجه، والمزيد من التفاعلات المنفرة،
- تزايد الظلم الاجتماعي الاقتصادي والعداء الطبقي،
- النمو المفاجئ للتلوث البيئي الذي تضمنته تقديرات الأمم المتحدة بوفاة عشرة آلاف شخص سنويًا في العالم الثالث من التسمم بالمبيدات الحشرية ومائة وخمسون ألف وفيات في اليوم في كل العالم من كل الملوثات (دونكلي Dunkley, 1992:30) .
- استنفاذ الموارد الطبيعية،
- القضاء على التنوع البيولوجي.
- زيادة السيطرة الأجنبية وتآكل السيادة المحلية والقومية،
- الاعتماد على التكنولوجيات المعقدة المتزايدة وارتفاع التكاليف الاجتماعية لها (انظر الفصل السابع).

إن واحدة من هذه التكاليف التي لا يرد ذكرها إلا لمامًا، هي التآكل الضخم في لغات العالم (ديكسون Dixon, 1997 ، نيتل وروما ن Nettle and Romaine, 2000؛ كريستال Crystal, 2000) . ويصر بعض المعلقين الذين أسميهم "الدارونيين اللغويين" يطبقون نظرية دارون في التطور على اللغات [على أن هذا لا يبعث على القلق لأن اللغات] "ديناميكية"، وأن اللغة "المهجورة" أصبحت أمرًا شائعًا من الناحية التاريخية.

أما البعض الآخر فلا يوافق رغم هذا، مجادلاً بأنه من الناحية التاريخية في الحقيقة حينما كانت معظم مجموعات اللغات قليلة المدى نسبياً، كان هناك "توازن لغوي" مع لغات تنقرض لكون لغات جديدة تحل مكانها (ديكسون Dixon, 1997) .

لكن منذ العصور الوسطى، وخصوصاً في أعقاب "الثورة الصناعية"، اكتسبت بعض اللغات هيمنة وسطوة وحلت مكان لغات أخرى أو همشتها وأخلت بالتوازن في توازٍ رهيب مع تآكل التنوع البيولوجي. وحيث إن هذا قد حدث من خلال تدمير العادات المجتمعية، فإن الصلة بين التآكل اللغوي والتنوع البيولوجي هي صلة مباشرة وتتعلق بوضوح بالتنمية. وفي حالات أخرى، مثل تلك التي يبدل الناس فيها من لغتهم المحلية إلى لغة قومية أو عولمية بسبب الاحتلال أو لأسباب التقدم، ثم الصلة بين انحدار اللغة والتنمية أو العولمة هي أقل مباشرة بيد أنها حقيقية على الرغم من ذلك.

إننا الآن على حافة محرقة للغات الميتة، فنصف لغات العالم المعروفة في القرن السادس عشر قد اندثرت الآن، وعلى الأقل نصف اللغات الحالية وعددها من ٥٠٠٠ إلى ٦٧٠٠ لغة تواجه خطراً داهمًا لأن القليل من الأطفال هم من يتعلمونها ولا تتضمن هذه الأرقام المفجعة اللهجات المهددة أو تنويعات اللغات الرئيسة مثل الأسترالية الإنجليزية التي تندثر هي أيضًا لأن معظم الأطفال يهجرون استخدام الكلمات والمصطلحات والتعبيرات الأسترالية المميزة، ويستخدمون بدلاً منها المقابل الأمريكي. وتتراوح أسباب الانحدار من التقلص السكاني والغزو والتمييز والتهميش الجغرافي وتدمير العادات إلى الإبادة الجماعية من الخارج إلى الخارج تماماً، لكن تتضمن أيضًا العولمة، وخصوصًا من خلال اللغات المهيمنة عولميًا والتنمية غير المتساوية والدور المتزايد لهيمنة اللغة الإنجليزية في الأعمال والتعليم والسفر والإنترنت. وتُبذل الآن محاولات الإنقاذ التي تبدو مجدية، لكنها ربما تتطلب شكلاً جديداً لتمركز التنمية من النوع الذي تضمنه الاقتباس المذكور عاليه من غاندي Gandhi (p. 97) .

الخلاصة

بحث هذا الفصل في الأسطورة واسعة الانتشار التي تزعم بأن ما يحتاجه العالم الآن هو التنمية الاقتصادية على النمط الغربي بأقصى درجة ممكنة مع التجارة الحرة والعولمة الشاملة لكونها أفضل طريقة لتحقيق هذا. وقد أشارت الفصول السابقة إلى أن الزعم النهائي لأنصار التجارة الحرة لمذهبهم هو أن التجارة الحرة سوف تكون دائماً أفضل سياسة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وطرح هذا الفصل سؤالاً "ما هي التنمية"؟، موضحاً أن النموذج المادي الموجه للتنمية الذي يعتنقه الاقتصاديون التقليديون الغربيون يميل إلى أن يحبس البلدان في مسارات للنمو غير مرغوب فيها، غير عادلة، غير قابلة للاستمرار، إلى تركيز أقل على التنمية الإنسانية من إهمال للزراعة، وتقليل من قيمة المرأة، والتجاهل إلى حد بعيد للأهداف غير الاقتصادية، مثل القيم والثقافة والتقاليد المجتمعية. وإذا كان لهذه الأهداف أن تكون هي بؤرة التركيز الأولية للتنمية، كما أفترض، فيجب أن تكون حينئذ أقل بكثير من نموذج التنمية المتكامل للعولمة، إذ ينبغي أن يكون هو نموذج التنمية الذي يسمح لكل بلد بإمكانية تقرير مساره الخاص بالتنمية. وأنا أرى أن مثل هذا البديل مجدٍ بسبب المنافع الأساسية المزعومة لأن النمو يميل إلى أن يتراكم عند مستويات منخفضة نسبياً للناتج المحلي الإجمالي GDP لكل فرد، وفقاً لما أسميه منحنى الارتباط (شكل 5.1). وفي شتى أرجاء العالم يوجد الكثير من الناس والمؤسسات يدافعون الآن، وحتى يخلقوا، مثل هذه المداخل البديلة المفضية إلى التنمية.

هوامش الفصل الخامس

1 - See Kaldor, 1977, 1989; Hudson, 1992; Taylor, 1993; Kitson and Michie, 2000; Thirlwall, 2002.

2 - Williamson, 1997; O'Rourke and Williamson, 1999: ch. 14; Rodriguez and Rodrik, 1999: 32ff.

3 - Between countries: Pritchett, 1997; Milanovic, 2002; UNCTAD, 1997: ch. 2; Rodrigues and Rodric, 1999; Mosely, 2000. Within countries: Galbraith and Berner, 2001; Taylor, 2001. General: UN HDR, various; Ackerman et al., 2000; Sutcliffe, 2003.

4 - Stewart, 1995; de Mello et al., 1999; Vreeland, 2003.

5 - The Hindu, 6 December 1999: 3.

6 - Kerala; New Internationalist, 241, March 1993; Cuba: Reuters Report, The Age, 2 May 2001:12.

7 - Kenny, 1999; Frey and Stutzer, 2000; Inglehart, 2000.

8 - Dunkley, 1993:30; Kaino, 1995; Mies and Bennholdt-Thomsen, 1999; Wichterich, 2000; Bennholdt- Thomsen et al., 2001.

9 - Berry and Cline, 1979: esp 13off; Ellis, 1988: ch. 10; Francis, 1994; Cornia, 1994: 233ff; Griffin, 1999: 141ff; Rosset, 1999.

10 - See Adelman and Morris, 1971; Granto et al., 1996; Inglehart, 2000.

11 - Clark, 1987; Dove, 1988; Verhelst, 1990; Apffel Marglin and Marglin, 1999.

الفصل السادس

صرعة التصدير:

الجدل حول استبدال الاستيراد مقابل التوجه للتصدير

إنه من المقبول الآن إلى حد بعيد تعزيز منظورات النمو للدول النامية بقدر عظيم من خلال نظام التجارة الموجهة للخارج والحوافز الموحدة العادلة... ولا يوجد شك في أن هناك "عودة للخلف" إلى التفكير المبكر.

كروجر Krueger (1997: 1-2)

في كل حالة حين يهزم بلد فقير فقره هزيمة حاسمة، فإن هذا يتحقق بينما هو منهمك في الإنتاج من أجل أسواق الصادرات وينفتح بنفسه ليفسح المجال لتدفق السلع الأجنبية والاستثمارات والتكنولوجيا: إن ذلك عن طريق المشاركة في العولمة.

الرئيس المكسيكى الأسبق إيرنستو زيديلو Ernesto Zedillo

مقتطف من رودريك (Rodrik.2001: 57)

تظل العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي وثيقة جدًا ومفتوحة للتساؤل... فنحن في الحقيقة متشككون في أنه يوجد بشكل عام علاقة غامضة بين الانفتاح التجاري والنمو تنتظر أن نكتشفها. إننا نشك في أن العلاقة هي علاقة عرضية، تعتمد على البلد المضيف والخصائص الخارجية.

رودريجوز Rodriguez ورودريك Rodrik (١٩٩٤ : ٤)

إن حالة القلق المتزايدة أكثر هي أن التحرر يمكن أن يطلق القوى الديناميكية المؤدية، ليس فقط إلى أداء اقتصادي متجمع غير مؤثر، بل أيضًا إلى إبطاء التوسع في التوظف على المدى الطويل وزيادة تركيز الدخل.

بيرج Berg وتايلور Taylor (تايلور Taylor, 2001: 54)

لقد أصبح هذا النقاش من أشهر المجادلات في تاريخ الاقتصاد. وهو معروف من خلال المصطلحات المختلفة، لكن أشهرها هو "استبدال الواردات" (IS) مقابل "التوجه للصادرات" (EO)، وغالبًا مع "التصنيع" تحت لافتة (ISI vs EOI) [استبدال الواردات مع التصنيع مقابل التوجه للصادرات مع التصنيع]. وحيث إنه ليس كل "استبدال الواردات" IS أو "التوجه للصادرات" EO يسعى من أجل "التصنيع" ا الفوري، فإنني أستخدم التعريف [التصنيع] فقط حينما يكون هذا مناسبًا. إن الجدال يدور بفعالية حول "الحماية" مقابل "التجارة الحرة" كاستراتيجية (نمو - تنمية)، وتستلزم تأكيدين اثنين. إن أحد هذين التأكيدين هو أن التجارة والتجارة الحرة هما أفضل من التدخل التجاري من أجل التنمية، والآخر يقضي بأن سياسات عدم التدخل التي تطلق العنان للصادرات هي الأفضل لتنمية "العالم الثالث" من تقييد الواردات. ولقد استمرت كلتا القضيتين لفترة طويلة، والأخيرة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، لكن "البنك العالمي" و"منظمة التجارة العالمية" WTO وباحثي "السوق الحرة" مثل آن كروجر Anne Krueger (الاقتباس السابق) ومعظم الحكومات، تزعم الآن أن الجدال يدور حول أن التجارة هي الأفضل من أجل النمو، وأن "التوجه للصادرات" EO من خلال تحرير التجارة قد تأكد أنه الأفضل لكل فرد، حيث إن "مشروع التجارة الحرة العولمي" قد فُرِض على هذا "النصر" المزعوم.

لكنني في هذا الفصل سوف أختلف مع مثل هذه المزاعم على أساس أنها مضللة وربما غير أمينة. وأجادل بالعكس من تأكيدات "السوق الحرة" والمزاعم الموازية التي تتعلق بتنمية القرن التاسع عشر (انظر الفصل الرابع)، بأن "التوجه للصادرات" EO وتحرير التجارة لا ينتج بوضوح معدلات نمو أفضل أو نتائج فائقة أخرى، وأن "استبدال الواردات" IS يمكن أن ينجح على الرغم من أنه غالبًا ما يتخبط، وأن السياسة الصناعية بقيادة الدولة هي سياسة فعالة. إن القضيتين الجوهريتين، الروابط بين التجارة والنمو و"استبدال الواردات" IS مقابل "التوجه للصادرات"EO ، هما مترابطتان ومتكاملتان وتناقشان بصورة عامة معًا في هذا الفصل. ففي الكتاب الصادر سنة ١٩٨٧، "صرعة التصدير" The Export Cult، يبحث الاقتصادي أليكس روبنر Alex Rubner موضة إعانة الصادرات بدعوى أن قيمة الصادرات مبالغ فيها، وأن دفع الصادرات يمكن أن يدمر الذات من خلال توليد الواردات، وأن بديل "استبدال الواردات" IS قد جرى إهماله. وأجادل هنا بأن نسخة "السوق الحرة" اليوم لصرعة التصدير أو الهوس بالتجارة، التي تقودها أساسًا "منظمة التجارة العالمية" WTO، هي مشكوك فيها بالكيفية نفسها لهذه الأسباب وأسباب أخرى.

إجماع النخبة

على مر معظم العقود الثلاثة الأولى لما بعد الحرب، استخدمت بعض بلدان العالم الأول ومعظم بلدان العالم الثالث وكل بلدان العالم الثاني "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI تحت نوع من الإجماع "الكينزي" قائم على أفكار "التشاؤم من الصادرات" (الفصل الخامس) والتنمية السريعة اعتقادًا بالحاجة إلى توليد الطلب الفعال من خلال مساعدة "الصناعة الوليدة"، وبافتراض فعالية التنمية التي تقودها الدولة، وعلى الإيمان العميق بضرورة التصنيع.

وبالفعل فإن "أنصار السوق الحرة" قد قبلوا دائمًا بأن المراحل المبكرة من التنمية تقدم اختيارًا "سهلاً" لـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI حيث يمتلك البلد مزايا

نسبية في الموارد أو الزراعة أو السلع الاستهلاكية الخفيفة، كأدوات مطبخ على سبيل المثال، لذلك فإن "استبدال الواردات" IS يمكن أن يكون فعالاً في هذا الوقت. لكن في المراحل المتقدمة من "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI قيل إنها تتطلب حماية أساسية، وهي الحماية التي يزعم "أنصار السوق الحرة" أنه سوف تتسبب في التحيز ضد الصادرات وتشويه مؤشرات السعر والمبالغة في معدلات التبادل. إن نقاد "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ، بدءًا بالدراسة المقتبس منها كثيرًا لـ"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD عن طريق ليتل Little (١٩٧٠) وآخرين، رفضوا معظم الحجج لـ"استبدال الواردات" IS وبدأوا يبحثون عن دليل لفشلها. وبعد ذلك زعم الباحثون في "السوق الحرة" مثل كروجر Krueger وباجواتي Bhagwati مع مؤسسات مثل "البنك العالمي"، أنهم قد جمعوا دليلاً لا يُدحض على إخفاقات "استبدال الواردات" IS ونجاحات "التوجه للصادرات" EO[(١)] . ومن ناحية أخرى فإن الكثيرين من "أنصار التدخل في السوق" قد أيدوا "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI، وجادل البعض بأنها كانت استراتيجية ضرورية للبيئة المتراجعة لما قبل الحرب وفي وقت الحرب، حينما كانت الأسواق العولمية محدودة، حيث إن "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI لا يكون مناسبًا إلا في ظروف ما بعد الحرب المنتعشة، والتي انتهت فرضًا في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، لتجعل مرة أخرى من "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI أكثر ملاءمة.

وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين كانت ثورة "السوق الحرة لتاتشر- ريجان" تشق طريقها، وكان "اتفاق واشنطن" (انظر الفصل الخامس) فيما يتعلق بتنمية "السوق الحرة" قد تأسس، وكان "اتفاق جنيف" (دونكلي Dunkley, 2000b: 17 and passim) حول "التجارة الحرة" العولمية تحت التأسيس. ومع التسعينيات من القرن العشرين، فإن القبضة المفترضة لجدال ("استبدال الواردات" "-IS التوجه للتصدير" EO) في مصلحة الأخير، استُخدِمت أيضًا لتحريك الأمم المتقاعسة صوب حداثة موجهة عولميًا. وهكذا فإن "انتصار" "التوجه للتصدير" EO كان حاسمًا لمشروع

العولمة (انظر كروجر Krueger, 1997: 10)، ومن ثَمَّ فإذا كانت الحجج المؤيدة لـ"التوجه للتصدير" EO يمكن أن تكون غير صحيحة، فإن الحالة للتجارة الحرة العولمية سوف تكون مدمرة بشدة. وفيما يأتي فسوف أفند في الحقيقة هذه الحجج.

النماذج والأرقام وموضات التصدير

إن جدال ("استبدال الواردات" IS- "التوجه للتصدير" EO) معقد جداً بحيث يعصى على التقديم المختصر لكنني سأبذل قصارى جهدي. إن وجهة النظر التقليدية المعيارية الآن هي أن "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ينجح فقط في المرحلة "السهلة" أو مرحلة "الأدوات الخفيفة" (انظر ما سبق) التي إذا تجاوزتها الحماية فإنها تشوه الأسعار ومعدلات التبادل وتتحيز ضد الصادرات وتعوق تنمية التقدم المقارن الطبيعي، وخصوصًا في الزراعة، وتشجع بقدر كبير المشروعات كثيفة رأس المال، وتنتج التبعية على المدى الطويل اعتماداً على المدخلات المستوردة أو "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI من خلال "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs (وهكذا تهزم هدفها من الاعتماد على النفس)، وتغري على عدم المساواة حيث إن بعض الصناعات والطبقات تكون مميزة عن الأخرى، وتقلل إلى حد ملحوظ منظور النمو للأمة.

ويُزعم أن "التوجه للتصدير" EO يمحو تلك الخطايا، على الرغم من أن "أنصار السوق الحرة منقسمون حول ما إذا كان ينبغي لسياسة "التوجه للتصدير" EO أن تهدف ببساطة إلى إزالة التفرقة ضد التصدير أو الترويج بفعالية للصادرات. فالغالبية تؤيد عدم التفرقة، لكن لا يُنظَر إلى أي من الطريقتين للتصدير على أنها المُخَلِص المنقذ للبلدان الفقيرة، على الرغم من التنمية القائمة على الميزة النسبية وتعزيز المنافسة ومزيد من الهيمنة الفعالة وقدر أعظم من توليد التبادل الأجنبي وتعظيم الإنتاجية أو النمو الاقتصادي. ويُزعم الآن أنه قد ثبت بالدليل القاطع أن معظم البلدان تندفع الآن صوب التحرير. وعلى العكس، فإن الكثير من المعلقين مازالوا يدافعون عن شكل ما من

سياسة "استبدال الواردات" IS، لكنهم الآن يفعلون على أسس من "التشاؤم من التصدير" المبكر السابق ذكره أقل من النموذج "الكالودوري" [نسبة إلى كالدور Kaldor] المدافع عن حماية الصناعة الوليدة وعمليات التعلم والإغراء بالاقتصاديات الضخمة (انظر الفصل الثالث). إن مثل هؤلاء "دعاة التدخل" قد أيدوا دائمًا إعانات التصدير والترويج للنوع الذي انتقده روبنر Rubner (١٩٧٨) ، بينما يعارض معظم "أنصار التجارة الحرة" مساعدة التصدير المباشر كما يعارضون بالقدر نفسه التحكم في الواردات. لكن "أنصار التجارة الحرة" "متوجهون إلى التصدير"، بمعنى أنهم يعتقدون أن الصادرات يمكن أن تكون "محرك النمو"، إذا أُتيحت الفرصة، وأنها يجب هكذا أن تقود التنمية.

ويتطلب الأمر قبل تقييم المناظرة بضعة تعليقات أولية. أولاً : إن تفسير "اندفاع التنوير" من أجل التحرير واسع الانتشار هو مثل الزعم الموازي المتعلق بالتبدل في القرن التاسع عشر إلى التجارة الحرة (انظر الفصل الرابع) هو تفسير مُبسط إجمالاً تبسيطًا مخلاً ، فبعض البلدان قد حررت من جانب واحد، جزئيًا على افتراض فشل "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI، وربما كان الأكثر شيوعًا بوجه عام أن التحرير قد اتُبِع من خلال الضغط المحلي من قبل أصحاب مصالح الأعمال المؤيدة للعولمة، ومن البيروقراطيين "العقلانيين اقتصاديي السوق الحرة المتدربين في أمريكا"، أو من خلال "لي الذراع" من جانب "صندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي، حيث تحتوي "برامج التعديل الهيكلي" SAPs [لصندوق النقد الدولي/البنك العالمي] على متطلبات التجارة وتحرير رأس المال(٢). ثانيًا: إن "استبدال الواردات" IS و"التوجه للتصدير" EO ليسا جامعين مانعين، بل يمكن المزج بينهما بطرق مختلفة. ثالثًا: إن المدافعين عن كلا المذهبين لديهم رواية مختلفة، فبعض المنظرين لـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI يقرون بإخفاقات مذهب "استبدال الواردات" IS، وبعض مؤيدي "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI (مثل ليتيل وآخرين Little et al., 1970) يقرون بأنه ليس الدواء الناجع ويقبلون بدرجة من الحماية للصناعة الوليدة من أجل التنمية الصناعية. فقد أعرب

النقاد الرواد لمذهب "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ، (ليتيل Little,et al. 1970:1) ، عن قلقهم من أن "التشجيع الزائد للصناعة في علاقتها بالزراعة" هو مشكلة حقيقية (انظر الفصل الخامس)، وهي المشكلة التي تجاهلها الكثير من "أصحاب مذهب التدخل". رابعًا: إنه من الممكن تمامًا لـ"استبدال الواردات" IS أن تكون استراتيجية صحيحة غالبًا ما يُساء تطبيقها، وإنني سوف أدلل على ذلك. خامسًا: إن حصيلة جدال (استبدال الواردات IS لـ التوجه للتصدير EO) حساسة للغاية لعوامل، مثل افتراضات النموذج، واختيارات البيانات، وتعريفات المفاهيم الأساسية (مثل "الانفتاح").

وهناك تعليق أخير على تعقيدات جدلية التجارة-النمو وهو أن الأسباب النهائية للنمو الاقتصادي غير واضحة ومختلف عليها، ومن المحتمل أنه لن يتم الاتفاق عليها. وقد توصل المسح الذي ورد في إحدى دراسات النمو التقليدية (كيني Kenny ووليامز Williams، ٢٠٠١) إلى أنه لا شيء، بما في ذلك العوامل "الحديثة المنتشرة" مثل البحث والتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة أو عوامل "اتفاق واشنطن" مثل الحكومات الصغيرة والتحرر المالي واستقرار الاقتصاد الكلي والخصخصة وتحرير التجارة، لا شيء من هذا يرتبط ارتباطًا مسببًا مع النمو. إن الثورويين Thurowian [نسبة إلى ثورو] وأنصار مذهب "التدخل" (النمو الجديد) قد رشحوا "البحث والتنمية" (R&D) كسبب رئيس للنمو الديناميكي، لكن دراسة واحدة لـ"البنك العالمي" قد أظهرت علاقة غير ثابتة عند مستويات دخل أعلى، حيث من المحتمل أن تنعكس العلاقة السببية (أي إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى المزيد من "البحث والتنمية" R&D) ولا توجد علاقة تخص بلدان "العالم الثالث" (بيردسال Birdsal وري Rhee، ١٩٩٣، وأيضًا جيتلمان Gittleman وولف Wolff، ١٩٩٥). وبطريقة مماثلة مع التجارة، فقد لاحظ الاقتصادي البارز جيرالد هيلينير Gerald Helleiner (١٩٩٤:٢) أن "السجل التاريخي يبدو أنه يقدم بضعة حالات حديثة بارزة للتصنيع أو التنمية السريعة التي يمكن أن تكون متصلة بالسياسات التجارية (الحرة) التي تتناولها التوصيات الحديثة".

وهكذا، فإنه لا يوجد سبب واحد للنمو يكون بارزًا في الكتابات الاقتصادية، وأقربها هو الاستثمار والتكنولوجيا التي يشملها (سن Sen, 1983؛ هيلينر Helleiner, 1994؛ جريفين Griffin, 1999:ch. 4) ، على الرغم من أنه حتى في هذه الحالة يمكن أن تكون هناك أسباب متعددة وسببية معكوسة. لكن كل هذا القدر من عدم اليقين والتأكد لا يعني أن العوامل المذكورة آنفًا هي غير مهمة في النمو، بل إن الارتباطات المتقاطعة تكون فقط بالغة التعقيد بحيث يصعب صياغة نموذج يتمتع بدرجة عالية من المصداقية أو الوصول إلى نتائج مسببة يُعتمد عليها. ويعني هذا أنه يجب أن نكون حذرين بشأن التحذيرات التي تتعلق بالصادرات أو بالتجارة التي تسبب النمو مباشرة. وبالتأكيد، كما لاحظنا في الفصول السابقة، فإنه يوجد دليل تاريخي على أن الحماية هي الشرارة التي تشعل النمو الاقتصادي والتنمية، منذ "الانطلاقة" الأوروبية أواخر القرن التاسع عشر. (انظر الفصل الرابع) إلى إعادة تأسيس "المعجزة" الأسيوية ما بعد الحرب، وسياسة تقييد الواردات الأسترالية الناجحة في الخمسينيات من القرن العشرين (دونكلي Dunkley, 1995) .

إن التأكيد من "البنك العالمي" أو من "أنصار السوق الحرة" الآخرين بأن جدلية (استبدال الواردات IS لـ التوجه للتصدير EO) قد حُسمت لصالحهم، يمكن فقط أن يكون عن طريق تجاهل الدليل الدامغ العكسي ويكون بذلك مضللاً ، فالدليل العكسي يقدمه لنا، ليس فقط الكثير من المعلقين الموثوق بهم من غير التقليديين، بل أيضًا عن طريق التقليديين العدول أو "أنصار مذهب التدخل" من التيار الفرعي للتقليديين، مثل داني رودريك Dani Rodrik ولانس تايلور Lance Taylor وجيرالد هيلنير Gerald Helleiner ودافيد جريناواي David Greenaway، وكذلك من جانب الباحثين المتوجهين إلى "التنمية الإنسانية" مثل بول ستريتن Paul Streeten (١٩٨٢، ١٩٩٠، ١٩٩٨) وكيث جريفين Keith Griffin (١٩٩٩) . وتوجد حتى مجموعة أبحاث بأكملها تابعة للأمم المتحدة UN، "المعهد العالمي للبحوث الاقتصادية التنموية" (WIDER) ومن ضمنها الأعمال الخاصة بتايلور Taylor وهيلينير Helleiner سترد فيما يلي، تضمنت نقدًا لـ"التوجه للصادرات" EO.

وعلى مدًى واسع، فإن هذا العمل الذي تجاهله "أنصار السوق الحرة"، يظهر بوضوح، كما ذكر رودريجيز Rodriguez ورودريك Rodrik (الاقتباس أعلاه صفحة ١٣٦) أن الجدال أبعد ما يكون عن الحسم أو الإغلاق. فالكثير من الكتب الدراسية التقليدية (مثال تودارو Todaro, 1997: ch. 13) تشير إلى أوجه القصور في "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI لكنها مازالت تحدد الدور القانوني للحماية في التنمية.

إن المشكلة الأساسية مع هذا الجدال (IS-EO) هي أن مناهج التحليل معقدة، وأن القضايا لا تأخذ الشكل الخطي المستقيم كما يزعم منظرو "التوجه للتصدير" EO، فمعايير التقدير متغيرة، تقوم في العادة على فروض ذاتية غير موضوعية، وأن كل الاستنتاجات التي توصل إليها "أنصار السوق الحرة" يدور حولها الخلاف، على الرغم من أنهم نادرًا ما يعترفون بهذا. وقد استخدمت ثلاث مجموعات موسعة من المناهج التحليلية في جدال (IS-EO) وفي القضايا المتصلة مثل العلاقة بين التجارة والنمو. وسوف أسميها مناهج الرفاهية وصياغة النماذج والحالة الدراسية، وهي المناهج التي أحددها بالترتيب.

مناهج الرفاهية

تضمن المدخل الأسبق لتحليل التجارة مناهج مختلفة لقياس ما يسمى "خسارة الحمل الثابت" من الحماية - "مثلثات هاربيرجر Harberger" السابق شرحها في شكل ٢ ، ١ . وكما هو ملحوظ في الفصل الرابع، فقد توصلت التطبيقات التاريخية لهذه المناهج، بصورة مربكة، إلى أن بريطانيا وبعض البلدان الأوروبية ربما قد خسروا من التجارة الحرة، وأن الحماية قبل ١٩١٤ قد زادت بالفعل "كلا" من التجارة "و" النمو، وأن التجارة ربما تكون "وصيفة" أو خادمة للنمو بدلاً من أن تكون هي "المحرك" للنمو - ومن أن التجارة عامل مساعد وليست هي المعجزة. وقد وُجد أن المكاسب الساكنة من التجارة ضئيلة جدًا وأن المكاسب "الديناميكية" المكملة مشكوك فيها إلى حد بعيد (انظر الفصل الرابع).

وبعد ذلك في سنة ١٩٧٤، افترضت الاقتصادية الأمريكية المدافعة البارزة عن "التوجه للصادرات" EO آن كروجر Anne Krueger الفكرة الجوهرية لكنها مناقضة، من أن التأثير المدمر للإغراء بالحماية والفساد أضافا المزيد من خسائر الحِمل الثابت "السياسية" إلى تلك الخسائر المزعومة والناشئة عن حماية التعريفة أو الحصة النسبية. وقد أسمت ذلك "السعي للربح الاحتكاري" - ووضعه باجواتي Bhagwati تحت لافتة "نشاط السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة" (DUP) - واعتبرت أنه أكبر من خسائر الإنتاج، التي تصل إلى ٧,٣ بالمائة من "الناتج المحلي الإجمالي" GDP للهند (في ١٩٦٤) على سبيل المثال، و١٥ بالمائة في تركيا في ١٩٦٨ (كروجر Krueger, 1974) . إن "السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة" (DUP) المفترض في ظل النظم المنضبطة هو الآن واحد من الحجج الأساسية التي يوظفها بانتظام "المدافعون عن التجارة الحرة" من أجل الأسواق الحرة و"التوجه للتصدير" EO.

ولا يوجد شك في الانتشار الواسع للفساد والتأثيرات المشبوهة، لكن توجد هناك مشاكل تغلف حكاية "نشاط السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة" .DUP أولاً: أن أرقام خسائر "كروجر" تبدو غير محتملة بصورة عالية، لكونها تستند إلى بعض الدراسات المحلية الضعيفة، كما أنها تقوم على افتراضات عشوائية. ثانيًا: أن "السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة" DUP غير قابل للمقارنة بصورة دقيقة مع مفهوم "خسارة الحِمل الثابت" من الإنتاج (شكل 2.1)، فالأخير مشتق من تكاليف الإنتاج الأعلى بينما، (DUP) هو خدمة أو دفع تحويلي من الأنواع التي تتراكم لشخص ما، وإن كانت غير مستحقة وترتبط بالتكاليف الاجتماعية. ثالثًا: أن (DUP) [نشاط السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة] يحدث بصورة أساسية من خلال العلاقة مع المنافسة على الحصص أو تراخيص الواردات التي ليست الشكل الأكثر كفاءة وفاعلية للحماية بأي حال من الأحوال، ويمكن تجنبها. رابعًا: يحدث التبديد أيضًا من خلال عمليات التأثير من أجل التجارة الحرة أو من أجل "التوجه للتصدير" EO المتصلة بإعانات التصدير، على الرغم من أن "أنصار التجارة الحرة لا يوافقون في العادة على الأخيرة.

خامسًا: تدل الشواهد على أن التحرير لا يمنع بالضرورة "نشاط السعي إلى الربح غير الإنتاجي مباشرة" DUP، بينما كانت "الزيادات" الفعلية في الفساد ترتبط بالتحرير (على الرغم من أنها غير ناتجة عنه بالضرورة) في الهند وتركيا وفي كل مكان آخر (شاندرا Chandra, 1997: 179ff) . وأخيرًا، فإن ما سبق يوحي بأن تأثير النفوذ والفساد هو من المسائل المتعلقة بالرغبة السياسية، وكذلك السيطرة الجيدة، وأنه يمكن بالتأكيد من التقليل من (DUP) ، على الأقل مع مرور الوقت (شابيرو Shapiro وتايلور Taylor، ١٩٩٠). علاوة على أن مناهج الرفاهية في التحليل والدليل التاريخي المرتبط معها لا يبدو أنهما يوضحان بصورة مقنعة تفوق "التوجه للتصدير" EOعلى "استبدال الواردات" IS .

مناهج صياغة النماذج

تتضمن صياغة النماذج المعالجة الرياضية للبيانات الاقتصادية، مع منهجين شهيرين شائعي الاستخدام - نماذج "الاقتصاد القياسي" ونماذج "التوازن العام المحسوب" (CGE)، وتستخدم نماذج "الاقتصاد القياسي" تحليلي الارتباط والانحدار لفحص الروابط المحتملة بين التجارة والناتج أو نمو الإنتاجية، في صناعة واحدة في العادة وفي وقت معين، باستخدام الأسس المختلفة لبلدان متقاطعة القوميات أو بلد واحد ولقطاعات متقاطعة أو لسلاسل زمنية. أما نماذج "التوازن العام المحسوب" (CGE) فتسعى إلى عرض كل العناصر الأساسية للاقتصاد بأكمله من أجل قياس روابط "التجارة – النمو" (انظر صندوق 6.1). إن معظم الدراسات الواردة فيما بعد تستخدم مناهج الاقتصاد القياسي، لكن نماذج (CGE) آخذة في المزيد من الانتشار، وخصوصًا للتنبؤ بالتأثيرات المتجمعة لاتفاقيات تحرير التجارة التي تتعلق معظم مزاعمها بالمنافع الكلية المفترضة للتجارة الحرة المشتقة من مثل هذه النماذج التي تعرضت للنقد بشكل موسع (انظر صندوق 6.1).

إن النتائج الظاهرة من كلا المدخلين تبين أن تحرير التجارة قد حسن على الأقل من بعض المؤشـــرات (البنك العــالمي، WDR, 1983, 1987) ، على الرغم من أن هذا التحسن "لم" يكن للأمم الأفقر، وفقًا لما تقول به إحدى دراسات البنك العالمي (ميتشيلي Michaely, 1977) لكن سرعان ما ظهرت الدراسات التي لم تجد صلة واضحة بين الانفتاح التجاري والنمو، أو إن بعض هذه الدراسات قد وجدت أن هذه الصلات تعتمد على المنهج المستخدم(٣).

إن كلا النظامين لصياغة النماذج تعاني من عدة مشاكل، القليل منها يتعلق بنماذج "التوازن العام المحسوب" (CGE) ، كما يلاحظ في الصندوق 6.1 ، لهذه النماذج المشروحة فيما يلي، وخصوصًا التي تطبق مناهج الاقتصاد القياسي. هنا تبرز خمسة اهتمامات. أولاً: تحديد المتغيرات يمكن أن يكون إشكاليًا وتقديريًا إلى حد كبير، فهناك الكثير من التعريفات مستخدمة لـ"الانفتاح" على سبيل المثال، وتختلف النتائج باختلاف توظيف التعريفات. ثانيًا: إن النتائج تكون حساسة لكيفية تصنيف البلدان - معظم الدراسات المؤيدة لـ"التوجه للتصدير" (EO) على سبيل المثال، تصنف كوريا الجنوبية وتايوان على أنهما "منفتحتان" جداً، بينما نماذج تايلور Taylor وآخرين تضعانهما عند معدل أكثر انغلاقًا، فتحصل على نتائج تجعل الانفتاح يبدو أقل صلة بكثير بالنمو. ثالثًا: إن الصلات الظاهرة بين المتغيرات ليست دائمًا "قوية" (يُعتمد عليها)، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن ما يقرب من خمسين عاملاً يرتبط جزئيًا بالنمو، لكن معظم هذه العوامل بما فيها التجارة وُجِد أنها "قوية"(٤). إن كل مناهج صياغة النماذج سيئة السمعة لا يُعتمد عليها في إظهار معدلات النمو الموضوعية أو الأسباب وراء ذلك، ولا يوجد عامل واحد يمكن أن يفسر النمو بأكمله، ولذلك يبدو أن مدًى من العوامل، بما فيها العوامل غير الاقتصادية، متضمنة (دوريك ,Dowrick, 1994 1997 ؛ كيني Kenny ووليام Williams, 2001: 5ff) .

رابعًا: إن سوء التعريف للصلات السلوكية أو السببية بين المتغيرات هو أمر شائع، فنتائج بعض الدراسات النقدية لـ"التوجه للتصدير" EO على سبيل المثال، ترى أن نمو تأثيرات التجارة يتحقق فقط بصورة غير مباشرة عبر استقرار الاستثمار أو

الاقــتــصـــاد الكلي (تايلور Taylor,1993؛ رودريك Rodric, 1999a) وترجع بعض الدراسات نجاح "التوجه للتصدير" EO في الأساس إلى تصحيح التأثيرات المعاكسة على الزراعة للتطبيق الخاطئ لـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI (انظر ميلور Mel-lor, 1986: 74) ، عوضاً عن كون "التوجه للتصدير" EO ميزة في حد ذاته. أما الاهتمام الخامس لمناهج الاقتصاد القياسي فهو أن معاملات الانحدار المعيارية لا تكشف عن اتجاه السببية، على الرغم من فائدة بعض الاختبارات الإحصائية، ويرى بعض المعلقين أن السببية المعاكسة ؛ أي إن النمو يقود إلى التجارة، ربما لأن البلدان التي تنمو بقوة لديها الثقة في التحرير، وبسبب أن المشروعات ذات الكفاءة هي التي تسعى إلى التصدير، بدلاً من كفاءة تدعيم الصادرات، كما تقضي بذلك أسطورة "التوجه للتصدير" EO[٥] . وأيضاً، توضح إحدى الدراسات أن "التوجه للتصدير EO والمزيد من تحرير التجارة يمكن أن يزيد الناتج عن طريق ضغط الدخول الريفية وإجبار الناس على أن تعمل بجهد أكبر بدلاً من تحسين الكفاءة كما تزعم نظرية "التجارة الحرة" (باريت Barrett, 1998) إن هذه المشاكل لا تبطل نظم صياغة النماذج، بل إنها توضح الحاجة إلى الحرص والفهم الدقيق للمداخل.

وبصورة كلية، فإن نتائج النماذج أقل كثيراً من أن تكون في صالح "التوجه للتصدير" EO مما يزعم "أنصار التجارة الحرة"، فالكثير من نتائج مثل هذه الدراسات تظهر، على نحو متوقع، أن نمو الواردات والصادرات فقط هما المتصلان بتحرير التجارة. مع المؤشرات الأخرى مثل الإنتاجية ونمو "الناتج المحلي الإجمالي" GDP الأقل وضوحاً من هذا. وفي حالة الإنتاجية، فبينما تجد بعض الدراسات صلة إيجابية مع التجارة، فإن الكثيرين بمن فيهم أبطال "التجارة الحرة" كروجر Krueger وباجواتي Bhagwati (انظر أعلاه) لم يجدا سوى علامات ضئيلة على الرابطة مع تحرير التجارة، في الوقت الذي عكست إحدى الدراسات العلاقة السببية ، أي إن المشروعات الأكبر والأعلى إنتاجية ذات الخطط الممتدة للاستثمارات هي الأكثر احتمالاً للتصدير[٦]. ووجد رودريك Rodrik (1999a:70-71) أنه حتى صدمة البترول في

منتصف السبعينيات من القرن العشرين، كانت معظم بلدان "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI على درجة معقولة من الكفاءة، وكان لديها معدلات نمو إنتاجية مساوية لمثيلاتها في شرق آسيا.

وكما هو ملحوظ بالفعل، فإن محاولات تعريف الصلة بين التجارة والنمو الاقتصادي لم تكن مؤكدة وأن البيانات الكلية غير واضحة، فهذه البيانات الخاصة بسنة ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ التي لا تظهر نموذجًا له معنى وخصوصًا إذا كانت القلة من "البيانات المتطرفة" مثل سنغافورة وهونج كونج مستبعدة كاستثناء - انظر الشكل 6.1. فمعظم البلدان إما ضعيفة في "استبدال الواردات" IS أو ضعيفة في "التوجه للتصدير" EO ، ولا يوجد فرق واضح في أداء النمو بين الاثنين (إيفانز Evans, 1989:24) ومن الممكن أيضًا أن يكون "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI ناجحًا في بلدان ذات مستوى دخل بدئي أعلى وقاعدة تصنيع قوية(٧). وقد حلل رودريجيز Rodriguez ورودريك Rodrik (1999) تحليلاً نقديًا بعض الدراسات الأساسية المؤيدة لـ"التوجه للتصدير" EO بالنظر إلى فروضها وتعريفاتها ونشاطها. وقد وجدا على سبيل المثال أن المعايير المختلفة المستخدمة في الدراسة المؤيدة لـ (EO) المقتبس الكثير منها من ساكس Sachs ووارنر Warner، وجدا فقط مؤشرين ضئيلين - الفاقد للسوق السوداء للعملة والاحتكار التجاري للدولة - يبدو أنهما يرتبطان بالنمو الاقتصادي. ولا يبدو أن عوائق التعريفة واللا تعريفة أنهما تؤثران عكسيًا على النمو.

واستنتج رودريك Rodrik (٢٠٠١:٦٠) أن لا يوجد دليل قاطع على علاقة إيجابية بين تحرير التجارة والنمو، وأنه في الحقيقة كان هناك في التسعينيات من القرن العشرين صلة "إيجابية" ضئيلة بين "الحماية" والنمو! وهو يرى أن معظم البلدان تبدأ بـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ، ثم التحرير حينما تنمو بحيث إن النمو يتسبب في "التجارة"، وتتسبب التنمية العامة في العولمة. ووجد رودريك Rodrik أيضًا أن الصراع الاجتماعي ومشاكل الهيمنة، وبالأحرى "استبدال الواردات مع التصنيع"ISI

أو الحدود "المغلقة" قد أخرت النمو (رودريك Rodrik, 1999b) إن النمو ظاهرة معقدة ومتغيرة، بحيث لا يتوقف سببها على عامل واحد مفرد مثل التجارة. وتلعب أيضًا سياسات الاقتصاد الكلي ومعدلات التبادل والقوى الاجتماعية وما إلى ذلك أدوارًا حاسمة في عملية "النمو-التنمية" (رودريك Rodrik, 1999a, 1999b؛ وكيني Kenny وويليامز Williams, 2001) . وكما هو ملحوظ من الفصول السابقة، فإن النمو والتنمية هما مفهومان متعددا الأسباب تحتاج قيمتيهما أن تُقيما نقديًا، بينما المكاسب من التجارة. كما أكد أيضًا رودريجويز Rodriguez ورودريك Rodrik (المقتبس أعلاه ص ١٣٦)، هي غير ذاتية وعرضية تتوقف على الكثير من ظروف البلد المحدد (انظر الفصل الثانى).

صندوق 6.1 التوازن العام المحسوب

إن نماذج "التوازن العام المحسوب" (CGE) هي نظم معقدة رياضية إليكترونية، تستخدم لقياس تأثيرات تغيرات السياسة على الاقتصاد. فمعظم المزاعم الكمية عن المنافع الناشئة عن تحرير التجارة هي الآن مشتقة من نتائج نموذج "التوازن العام المحسوب" CGE، وخصوصًا تلك المستخدمة بصورة موسعة، بـ"مشروع التحليل التجاري العام" أو GTAP (انظر هيرتل Hertel, 1997) . فنماذج "التوازن العام المحسوب" CGE تستخدم الآلاف من المعادلات الرياضية لتمثيل العلاقات الأساسية داخل الاقتصاد.

إن الكثير من نماذج "التوازن العام المحسوب" CGE تستخدم ببساطة افتراضات "المنافسة الكاملة" الكلاسيكية الجديدة (وأنا أسميها نماذج الكلاسيكية الجديدة) التي تم عرضها بشكل عام في الفصل الثانى (مثل هيرتل Hertel, 1997) ، لكن بعض نماذج "المنافسة الناقصة" (كما أسميها) تتبع افتراضات "النظرية الاقتصادية الدولية الجديدة" NIET (الفصل الثالث)، مثل المنافسة المحدودة وتزايد العائدات والتأثيرات

التعليمية (مثل فرانسوا Francois et al.. 1997) مرة أخرى، إن الآخرين هم النماذج "الهيكلية" (مثال تايلور Taylor, 1990) التي تستخدم حتى افتراضات ناقصة هيكلية مثل تسعير "هامش الزيادة" [النسبة المئوية التي يتم إضافتها لتكلفة الشراء لتحديد السعر الذي تباع به] والبطالة، وغالبًا ما تشمل نظام "مصفوفة الحسابات الاجتماعية" (SAM) التي تقيس أبعادًا أكثر من النماذج الأخرى، بما فيها التوظف وتأثيرات التغيرات الإقليمية والتغيرات في التوزيع.

إن الاختلافات في النتائج بين الأنواع الثلاثة من النماذج غير واضحة، وكقاعدة، كلما زادت درجة تعقيد النموذج، قلت درجة الاعتماد على نتائجه. وأحد الفروق بين النوعين الأولين هو أن نماذج "المنافسة غير التامة" تزعم بوجود منافع جمة واضحة للعيان، وخصوصًا لأن الاقتصاد القياسي يولد ناتجًا أكبر للوحدة الواحدة من المدخلات أكثر مما تفترضه النماذج الكلاسيكية الجديدة للعائدات الثابتة.

على سبيل المثال، وجد فرانسوا Francois, et al. (1997) أنه بموجب افتراضات الكلاسيكية الجديدة سوف "تقلل" بالفعل عمليات التحرير لـ"دورة أروجواي" Uruguay Round "الناتج المحلي الإجمالي" GDP للعالم الثاني والثالث بمقدار 0.01 بالمائة، وتزيد من الناتج المحلي الإجمالي GDPالعالمي بمجرد 0.52 بالمائة، بينما ينتج عن افتراضات "المنافسة غير التامة" زيادات تبلغ 1.29 بالمائة و1.36 بالمائة على الترتيب - أي من ٢-٣ مرات منافع أكثر. ومن نافلة القول أن "منظمة التجارة العالمية" WTO والعولميين الآخرين يركزون على الأنماط الأخيرة من النتائج!

لكن ليس من الواضح أن افتراضات "المنافسة غير التامة" هي الأكثر صلاحية، فالكثير من الاقتصاديين مازالوا يعتقدون أن افتراضات المنافسة التامة تظل مدخلاً جيدًا للعالم الثالث وللعالم ككل. ويعتقد البعض أيضًا أن أهمية الاقتصاديات الضخمة أو العائدات المتزايدة مُبالغ فيها (الفصل السابع). وباختصار، تُظهِر النماذج التقليدية المكاسب "الساكنة" من التجارة ضئيلة جدًا، لكنها أكبر في الافتراضات المُختَلَف عليها

(الفصل الثانى)، ويؤكد كل هذا الموضوع الأساسي لهذا الكتاب، وهو أن المنافع من التجارة هي عرضية وغير مؤكدة.

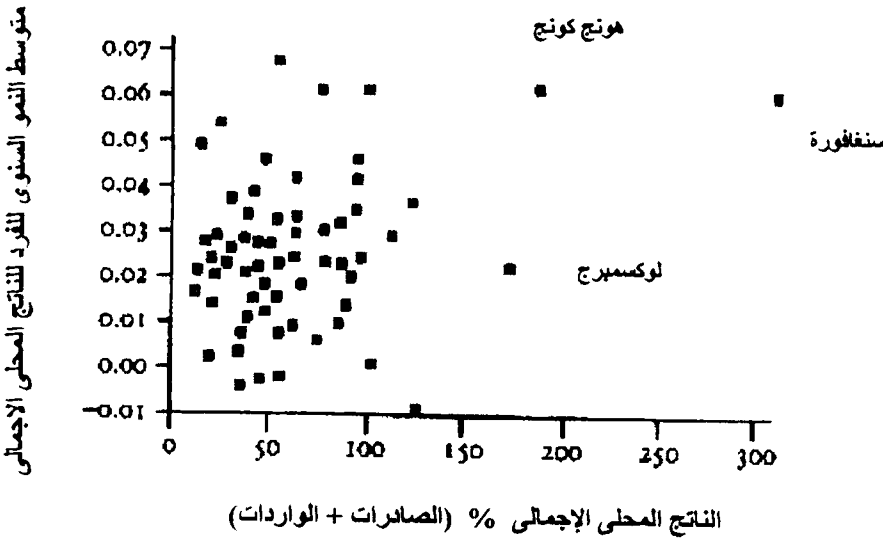
وليس من الواضح ما إذا كانت النماذج الهيكلية يمكن مقارنتها مباشرة مع الأنماط الأخرى من "التوازن العام المحسوب" CGE أم لا، لكن النماذج الهيكلية عادة تشير إلى الحاجة إلى التدخل الحكومي الكلي (تايلور Taylor, 1990, 1993) ، ويتمسك رائد "التوازن العام المحسوب" CGE، لانس تايلور Lance Taylor ، بأن نماذج (CGE) ممنحازة هيكلياً نحو تدعيم السوق وتأييد التحرر وتأكيد نتائج "التوجه للتصدير" EO شابيرو Shapiro وتايلور Taylor 1990 ؛ وأوكامبو Ocampo وتايلور Taylor 1998) .

وقد توصل أحد النماذج الذي وظفته "منظمة العمل الدولية" ILO باستخدام نظام "مصفوفة الحسابات الاجتماعية" SAM (أعلاه) إلى أن الصناعات المحلية المستقرة بالنسبة لإندونيسيا التي تستخدم التكنولوجيا المحلية [الطبيعية] يمكن أن تُنتج توظيفاً أعلى ومنافع من التوزيع أو أي منافع محلية أخرى أعلى من تلك التي تنتجها الصناعات التي تستخدم الواردات والتقنيات الفنية الأجنبية (خان Khan وثوربيك Thorbecke 1988) ليؤكدوا هكذا على وجهتي نظر "غاندي Gandhi/ شوماخر Schumacher المعياريتين. لكن هذه الدراسة الجديرة بالاهتمام قد جرى تجاهلها بصورة كبيرة .

وتتضمن بعض أوجه الانحياز المكنة لتأييد التجارة الحرة في نماذج "التوازن العام المحسوب" CGE القضايا التالية: أن فرضية التوظف الكامل المستخدمة بصورة واسعة الانتشار سوف تقدر التكاليف الهيكلية للتجارة الحرة بأقل من حقيقتها؛ والفرضية الشائعة بأن التغير التكنولوجي "خارجي النمو" (من الخارج) يمكن أن يقلل من احتمالية توليد "النمو الباطني" (الإغراء-السياسي) للمشروعات أو الأفكار الطبيعية [المحلية] ، وأن الافتراض المتكرر لقانون "ساي" Say (العرض يخلق الطلب الخاص به) يمكن أن يبالغ في فرص المشروعات الجديدة أو القطاعات الناشئة بعد تحرير التجارة.

إن نتائج نموذج "التوازن العام المحسوب" CGE بوجه عام يُنقل عنها ويُقتبس منها بصورة موسعة لتبرير تحرير التجارة، لكنها معقدة ويدور الخلاف حولها وتكتنفها الشكوك، وتوصلت بعض النسخ منها على أية حال إلى أن المنافع من تحرير التجارة ضئيلة جداً، أو حتى سلبية.

شكل 6.1 العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادى



ملاحظات:

١ ـ إن البلدان الثلاثة "الخارجية" هي استثناء بالكثير من الطرق، مع هونج كونج وسنغافورة لكونهما "مراكز تجارية" حيث يوجد إعادة تصدير مكثفة، ولوكسمبورج لكونها صغيرة.

٢ ـ إن النقاط غير المعنونة تمثل الكثير من البلدان الأخرى، وإذا استبعدنا البلاد

الثلاثة "الخارجية" فإن هذه النقاط لا تظهر علاقة مميزة بين معدل التجارة (المحور الأفقي) والنمو الاقتصادي (المحور الرأسي).

المصدر: دوريك Dowrick, 1997: 119 شكل 7.1 .

مناهج الحالة الدراسية

تستلزم هذه المناهج دراسات تفصيلية "بلد - بلد" للسياسات وتأثيرها على الأداء مع عدة مداخل ممكنة، وأبرزها دراسات "قبل - و - بعد" التحرير، وحالات "البلدان مع التحرير بالمقارنة بالبلدان بدون تحرير"، وتشكيلة من قضايا الصناعة - أو قضايا موضوعية محددة. فالميزة في الحالات الدراسية هي أنه يمكن الأخذ في الاعتبار مدًى واسعًا من عوامل البلد غير المحددة وغير الكمية بطريقة متكاملة ومدمجة، وتفادي السلبية في كون هذه العوامل لا يمكن مقارنتها بالكامل مع البلدان الأخرى، ولا يوجد منهج دقيق بصورة كاملة ؛ فدراسات "قبل - ما بعد" لبلد ما تكتنفها صعوبة في التمييز بين أسباب سياسية وأسباب غير سياسية لناتج معين، بينما قد تتأثر دراسات "مع - بدون" عبر البلدان بعوامل محددة تخص بلدًا معينًا (انظر كلارك Clark وكيركباتريك Kirkpatrick، ١٩٩٢).

ومن الأسباب المتنوعة التي ناقشناها فيما سبق، فإن عميد "التجارة الحرة" جاجديش باجواتي Jagdish Bhagwati لا يثق في معاملات الانحدار المتقاطعة للبلدان، مفضلاً الحالات الدراسية الخاصة ببلد بمفرده من النوع الذي كان رائدًا فيه والذي استمر "البنك العالمي" فيه، بالغًا ذروته في ١٩٩١ بسلسلة من سبع مجلدات ضخمة، وتزعم هذه الدراسات أن "التوجه للتصدير" EO هو أكثر فائدة للنمو والمساواة من "إحلال الواردات" IS [٨] لكن بعض الباحثين الآخرين لا يوافقون. وعلى مدى عقدين من

الزمان ظلت مجموعة "المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي" WIDER [الأمم المتحدة] (انظر أعلاه) التي كانت تتولى الدراسات الميدانية تحت قيادة الخبراء المحليين والقائمة على النماذج التي صاغها لانس تايلور Lance Taylor وآخرون، ظلت تحصل على نتائج عكسية محورية لـ"البنك العالمي". فقد توصلت الدراسات الميدانية لـ"المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي" WIDER إلى استنتاج مؤداه أن خبرات بلد ما هي خبرات معقدة ومتغيرة، وأن المشاكل واسعة النطاق ومشاكل الديون، وليس "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ، تتسبب في إبطاء النمو، وأن (ISI) يمكن أن ينجح، وأن "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI هو أمر مُبالغ في تقديره، وأن الاستراتيجيتين في أية حال مترابطتان ومتشابكتان[٩].

ويجادل ناقد آخر (بوفي Buffie, 2001: 189ff) بأن المنهجية المستخدمة من "البنك العالمي" في الدراسات المذكورة أعلاه كانت "ضعيفة جداً بحيث لا تستطيع أن تعزل تأثير الإصلاح التجاري عن تأثير السياسات والصدمات الأخرى". وأشار "بوفي" أيضاً أنه في بعض الحالات فإن عمليات التحرير الموعودة لم تؤد إلى النتيجة المحتملة أو كانت نتيجتها محدودة جداً، نظراً إلى أن بعض مؤشرات النجاح ربما كانت تُعزى بالفعل إلى التدخل المستمر، وفي الحقيقة أنه في عدد من المناسبات، كشفت عروض السياسة التجارية لـ"منظمة التجارة العالمية" WTOعن أن تحرير التجارة لم يؤد إلى النمو كما هو متوقع (مثل، منظمة التجارة العالمية WTO, AR 2001:121 بنجلاديش Bangladesh, re) ، وأن العارضين وافقوا ذات مرة على أنه يجب بدلاً من الصادرات للاستشفاء (١٩٩٩: ١١٤-١٥).

وتوصلت دراسة أخرى لـ"المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي" WIDER (هيلينير Helleiner, 1994: esp 25) إلى أنه حتى لو ارتفعت الصادرات بعد التحرير، فإن هذا يرجع بشكل أساسي إلى عوامل مثل تغيرات معدل التبادل المرغوب فيه، وتحسن إدارة الاقتصاد الكلي، والقيود على الأجور، وحوافز التصدير، وعلى مدًى من

المساعدات المباشرة لمشروعات من النوع الذي تعتبره الآن "منظمة التجارة العالمية" WTO خارجة عن القانون. وتوصلت دراسات مسحية حديثة لـ"المعهد العالمي لأبحاث الاقتصاد التنموي" WIDER إلى استنتاج أنه بينما يمكن لتحرير التجارة أن يرفع الصادرات، فإن الواردات تفوقها لتقلل بذلك الطلب والنمو والتوظف وإيرادات الدولة والمساواة، على النقيض مما يزعم "البنك العالمي" (جانوزا Ganuza et al., 2000؛ تايلور Taylor, 2001) . وقد أكدت دراسة ميدانية لـ"الأونكتاد" UNCTAD [مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية] (1997: ch. 3) والـ"أوكسفام" Oxfam (2002: ch. 3 and 5) على ميل "التوجه للتصدير" EO إلى تعميق عدم المساواة. وقد توصلت حالات دراسية للكثير من الباحثين الآخرين إلى استنتاجات مماثلة، بما يؤكد من حجتي (الفصل الثاني) بأن البلدان تختلف في قدراتها على الكسب من التجارة، بناءً على عوامل محددة تخص هذا البلد بعينه.

إن هذا لا يعني أن "التوجه للتصدير" EO دائمًا ضار، ولا أن "استبدال الواردات" IS هو أمر مفيد بشكل ثابت. إن أخطاء (IS) الكثيرة قد تضمنت الإهمال الجسيم للزراعة (انظر الفصل الخامس) ، والفرض غير الملائم والمفرط للصناعات كثيفة رأس المال، وتصعيد الأجور المفرط والتوجه الحضري، والاعتماد التام على التكنولوجيا المستوردة غير الملائمة وإمدادات "المؤسسات عابرة القوميات" TNC منها، والتقييم المبالغ فيه لمعدلات التبادل لترخيص واردات رأس المال، لكنه أيضًا يدعم الواردات ولا يشجع على الصادرات، والاستهلاك المكثف من النخبة، والقصور في التصدير الناجم عن أوجه العجز في التبادل-الأجنبي(١٠). وهكذا، غالبًا ما كان يُساء تطبيق "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI مما ينجم عنه تدمير حماسي للزراعة أو الطوائف أو الثقافات. ووجدت إحدى الدراسات عن (ISI) الأوروبية الشرقية للحرب الداخلية (كوفمان Kofman, 1997) أنه على الرغم من نجاحها المعقول، فإن تصميمها كان محدود الأفق على الناحية القومية، وغالبًا تمييزيًا ضد اليهود أو الأقليات الأخرى. لكن هذه الإخفاقات لـ"استبدال الواردات" IS لم تكن لها صفة العمومية، فمن الممكن تجنبها

بتصميم سياسة عقلانية، وأن "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI قد ارتكب بعضاً من هذه الأخطاء أيضاً (ستريتين Streeten, 1982: 162ff ؛ أكيوز Akyuz وجور Gore, 2001) .

ويجادل رودريك Rodrik (1999a: 68ff; 1999b) بأن سياسات "استبدال الواردات" IS نجحت بكفاءة حتى أزمة البترول في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وبعدها كان أداء هذه السياسات أقل، ليس بسبب استنزاف "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI " السهل"، كما يميل "أنصار السوق الحرة" إلى الزعم، بل بسبب عدم الاستقرار الكلي والصراعات الاجتماعية، هذه الصراعات الناجمة غالبًا عن المعايير الصارمة لـ"صندوق النقد الدولي" " IMF/ البنك العالمي". وكانت أنجح البلدان هي تلك التي تعاملت بشكل أفضل مع هذه المشاكل، وغالبًا ما ساعدتها الديمقراطية.

وقد أظهرت دراسات أخرى لا حصر لها المنافع من "استبدال الواردات" IS والمشاكل المرتبطة بـ"التوجه للتصدير" EO، لكونه تركيزاً مبكراً على "نمور" شرق آسيا التي يُصر "أنصار السوق الحرة" على أن نجاحها يعود إلى حوافز السوق وإلى "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI. لكن النقاد سرعان ما قدموا الدليل الوافي على أن "النمور"، بعيداً عن هونج كونج، قد استخدموا في الأساس استراتيجية تمزج بين "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI و"التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI، مع مكملات من سياسات إعادة التوزيع الاجتماعي والسياسات التعليمية والتدريبية والصناعية من أجل تنمية قوية تقودها الدولة. وفي نهاية المطاف احتل "البنك العالمي" الأرض المتوسطة معترفًا فقط بأن نجاح "النمور" مستمد من التدخل المحدود الاختياري "المتصالح مع السوق"، لكن النقاد قد أظهروا أن بعض "النمور" قد كانوا نسبيًا يتبعون "استبدال الواردات" ISتقريبًا حتى التسعينيات من القرن العشرين، مع تركيز خاص على السياسات الحكومية من أجل التنمية التكنولوجية وتنمية المهارات[١١].

في الواقع، يجادل رودريك Rodrik (١٩٩٥) بسبب عكسي: لقد بزغ نمو "النمور" من عوامل مثل الاستثمار المحلي وتنسيق الموارد الحكومية و"استبدال الواردات مع

التصنيع" ISI، مما أدى إلى الصادرات، على الرغم من أن هذه الصادرات كانت في البدء من قاعدة صغيرة أقل من أن تتيح النمو أو الديناميكية التكنولوجية التي تعزى لها من قبل منظري "التوجه للتصدير" EO. وقد عزت بعض الأبحاث (هايامي Haya-mi, 1998) الكثير من الدوافع التنموية الآسيوية إلى المشروعات الريفية ذات المدى الصغير أو إلى شبكات الأعمال من النوع الذي يمكن أن يستفيد من "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI (انظر الفصل القادم)، على الرغم من أن النقاد يقولون إن نموذج "النمور" قد جاء بتكاليف اجتماعية وبيئية باهظة (بيللو Bello وروزنفيلد Ro-senfeld، ١٩٩٠).

إن الموضوع المركزي الذي يبزغ من الكثير من الدراسات هو أنه على الرغم من عيوبه، فإن "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI قد أسس غالبًا صناعات ذات كفاءة عالية وحيوية، فيما وراء مجرد الأدوات الخفيفة أو توليد مناطق جديدة من المهارات والتكنولوجيا، فبعض منها من ذلك الحين فصاعداً ترسي دعائم التصدير التي يمكن لـ"التوجه إلى التصدير مع الصناعة" EOI أن يتطابق أو يتفق مع الائتمان غير المستحق[١٢]. وتُظهر دراسات عن زيمبابوي على سبيل المثال أن سياسة الصناعة و"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI جنبًا إلى جنب مع المزايا التاريخية مثل الاعتماد على النفس المفروض إجباريًا أثناء فترة العقوبات، قد أسست بنجاح الكثير من الصناعات ذات الكفاءة، حتى إن بعضًا منها ينافس دوليًا، وقد تراجع الكثيرون الآن مع تحرير التجارة في التسعينيات من القرن العشرين، ليس بسبب قلة الحيوية، بل بسبب "فيضان" الواردات ومشاكل الاقتصاد الكلي والاضطراب الاجتماعي[١٣].

إن "استبدال الواردات" IS يمكن أن يلعب أدوارًا متغيرة في بلدان مختلفة. وتوصلت دراسة لثلاث أمم لـ"سريدران" Sridharan (١٩٩٦) إلى أنه على الرغم من عيوبها، فإن سياسات "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI خلقت أنواعًا مختلفة من "الطاقة الاستراتيجية" من أجل التنمية الصناعية في كوريا الجنوبية، وأسست لمهارات

جديدة وصناعات في البرازيل، وسهلت إلى درجة غير معتادة من الاعتماد على النفس تكنولوجيًا في الهند (انظر أيضًا بروتون Bruton, 1989: 1632-3) ، وقد لوحظ علاوة على ذلك أن "استبدال الواردات" IS هو أكثر فعالية للمشروعات صغيرة المدى المحلية من القطاعات كثيفة رأس المال القائمة على التكنولوجيات المستوردة (كراكنيل Crack-nell, 1992 ؛ بيترز Peters, 1996) .

وحيثما يبدو أن تحرير التجارة و"التوجه للتصدير" EO كان لهما بعض النجاح في التصدير أو النمو، فإن التكاليف والشروط المختلفة تطفو على السطح بما فيها ما يلي:

- أن الصادرات المتولدة عبر "التوجه للتصدير" EOغالبًا ما يفوقها "فيضانات" الواردات التي يكون لها تأثيرات عكسية بسبب أن "الرياح الباردة للمنافسة يمكن أن تُذبِل النباتات الرقيقة كما يمكنها أن تقويها" (ستريتين Streeten, 1982: 163)[١٤] .

- من خلال "العالم الثالث"، فإن نتائج التجارة أو عمليات التحرير الأخرى منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين قد أصبحت الآن واضحة، وهي تظهر للكثير من البلدان وخصوصًا في إفريقيا الخسائر المدمرة في الصناعات والتوظف الصناعي، حيث إن المشروعات الجديدة الناجحة حتى اليوم قد أُزيلت عن طريق تنافس الواردات (انظر بوفي Buffie, 2001: ch. 6) .

- على الرغم من أنه كانت هناك الكثير من نجاحات "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI ، مثل سريلانكا، فإنها كثيرًا ما اعتمدت كليًا على "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI وأن الصادرات المتولدة لم يكن لها سوى تأثيرات "انتشار" محدودة على الصناعات المحلية أو "صلات" ضعيفة معها، كما هو مُوَثَّق لسريلانكا والمكسيك على سبيل المثال[١٥]، ولكون "مناطق تشغيل الصادرات" سيئة السمعة على وجه الخصوص في علاقتها بهذا الإخفاق.

- وتوصلت دراسة من ساحل العاج إلى أن "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI لم

يعد ناجحًا أكثر من ذي قبل، وأسيء تطبيق "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI بسبب أن المنافع كانت مقصورة على النخبة المدنية (ميتيلكا Mytelka, 1983) .

- وتوصلت الدراسات في شيلي والمكسيك وفي كل مكان آخر إلى أن "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI قد ولدت بصورة رئيسة مشروعات جزئية هشة صغيرة ومتغيرات محصولية نقدية للزراعة التقليدية، إلى جانب مجرد بضعة خطوط صادرات "غير تقليدية"، وهي التي يحث عليها "البنك العالمي" بدلاً من ابتكار صناعات جديدة[١٦].

- وتظهر الكثير من الدراسات أنه حتى إذا كان "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI يخلق مشروعات جديدة، فهي لن تحسن التوظف بسبب تكثيفها المفرط لرأس المال في التطبيق (على الرغم من أنه من المفترض تجنب هذا من الناحية النظرية)، والإضرار بالصناعات القائمة والإنتاج من أجل الصادرات المتميزة ومحدودية انتشار تأثيراتها[١٧].

- ويميل "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI في الممارسة إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، كما هو موثق للبرازيل والبلدان الأخرى، بسبب عدم تشجيع التكنولوجيات المحلية للإقلال من التكاليف النابعة من الاضطلاع والسيطرة الأجنبية بدلاً من التجديد والابتكار الحقيقي، ولتلبية طلبات الأسواق العالمية لمعايير المدخلات التي لا يمكن أن تحققها سوى المعدات المستوردة (سريدهاران Sridharan, 1996؛ أمين Amann, 2000) .

- إن "التوجه إلى التصدير مع التصنيع" EOI ربما يطرد المستثمرين المحليين، مما ينجم عنه شبكة من التقلصات في الاستثمار، كما هو موثق في غانا (فونتان Fon-taine, 1992: ch. 10) .

- إن "برامج التعديل الهيكلي" SAPs لـ"البنك العالمي" قد فككت نظم "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI السابقة والناجحة فرضًا، لكنها مع ذلك لم تستبدلها بالميكانيزمات أو التقنيات الملائمة من أجل "توجه إلى التصدير مع التصنيع" EOI ذي

فعالية، بافتراض أن هذه عملية تلقائية نوعًا ما، وأخفقوا في أن يدركوا أن الكثير من البلدان لها هياكل للسوق متخلفة تخلفًا شديدًا بحيث لا تصلح للعمل مع "السوق الحرة" وسياسات "التجارة الحرة" (أكيوز Akyuz وجور Gore، ٢٠٠١).

- ويوجد دليل انطباعي على أن "التوجه للتصدير" EO أو غيره من الاتصالات الأجنبية، يخلق اهتمامات ومصالح خاصة في الاستيراد، والتي تدعم حينئذ الواردات حتى حينما يكون هناك بدائل محلية أكثر ملاءمة.

- ويرى البعض أن "التوجه للتصدير" EO يعمل بشكل أساسي حينما يكون الطلب العالمي على صادرات البلد يتوسع ولا يوجد كثير من البلدان تتنافس على أسواق التصدير نفسها - أحدهم يقدر أن عدد ١٠ دول من ١٥٠ دولة في العالم الثالث يمكن أن تستفيد استفادة جمة من التصدير كثيف العمالة على نطاق واسع إلى أحد الأسواق المتخمة(١٨).

- ويوضح دليل حديث على أن "التوجه للتصدير" EOبقيادة تنافس الواردات يضغط دخول أناس كثيرة ويزيد من عدم المساواة (تايلور Taylor, 2001؛ أوكسفام Oxfam, 2002: ch. 5)، والذي يمكن حينئذ أن يجبر الناس على أن يبذلوا جهدًا أكثر في العمل، مما يزيد بذلك النمو، لكن بطريقة ضاغطة غير مرغوب فيها (باريت Barret, 1998) .

- لقد جادل دائمًا "أنصار التجارة الحرة" بأن الحماية تخلق وظائف على حساب بلدان أخرى، لكن كينز Keynes (1936: 338ff) قال إنه كان من الممكن أيضًا أن يحدث على حساب "الإضرار بجارك" (تعريفي) إذا تسببت سياسات "التوجه للتصدير" EO لبعض البلدان في أن تجعل الآخرين يحققون عجزًا تجاريًا كبيرًا مزمنًا (وهو الموجود حاليًا في الكثير من البلدان)؛ فقد أراد "كينز" استقرارًا اقتصاديًا كليًا وتوليد التوظيف عبر معدل فائدة نشط واستثمار وسياسات إنفاق عام، مع التنسيق الدولي لها، بدلاً من موضة التصدير.

- وتظهر بعض الحالات الدراسية لـ"المعونة المسيحية" (كورتيس :Curtis, 2001 153ff) تكاليف مخفية باهظة لـ"التوجه للتصدير" EO بقيادة التصدير - على سبيل المثال، فإن الكثير من الصادرات "غير التقليدية" لـ"التوجه للتصدير" EO التي يدافع عنها "البنك العالمي" يتم تخليقها اصطناعياً للتصدير وتكون غير ملائمة للمجتمعات المعنية (على سبيل المثال الزهور في كينيا أو نبات الهليون الزنبقي في بيرو)، إذ إن هذه الصادرات غالبًا ما يكون لها تأثير مجتمعي أو بيئي معاكس؛ فالكثير من صادرات (EO) تعتمد اعتماداً كليًا على التكنولوجيات المستوردة والمحاصيل النقدية التي تعتمد على المبيدات الحشرية المكثفة، وما شابه ذلك، وتستلزم بعض مشروعات الصادرات القائمة على الموارد مدًى واسعًا من الإضرار بالبيئة أو إحداث اضطرابات مجتمعية - على سبيل المثال فإنه من أجل تسهيل إقامة مشروع بترول في السودان، رحلت الحكومة أو قتلت آلافًا من الناس ودمرت قرًى أو طوائف بأكملها (كورتيس -Cur tis, 2001: 176ff ، انظر بصفة عامة دونكلي Dunkley, 1999) .

وإجمالاً، يظل جدال ("استبدال الواردات" IS لـ "التوجه للصادرات" EO)مفتوحًا على مصراعيه؛ فمن المفترض جدلاً أن "استبدال الواردات" ISيتيح منافع أكبر، وأن "التوجه للتصدير" EOيتسبب في تكاليف أو مشاكل أكبر مما سوف يقر "أنصار التجارة الحرة".

السياسة الصناعية تعمل بالفعل!

إنه من الصعب أن تتخيل ثغرة أيديولوجية أعظم من تلك التي أوجزناها أعلاه مع "أنصار الأسواق الحرة" و"أنصار التدخل"، أو النقاد الآخرين الذين توصلوا بالفعل إلى استنتاجات عكسية محورية بالفعل تتعلق بجدال ("استبدال الواردات" IS - "التوجه للصادرات" EO) ، وحتى حول الدليل المؤيد. إن الفروق هي جزء من الانقسام حول "التجارة الحرة" مقابل "الحماية". وربما تدخل عوامل عديدة في حساب الثغرة.

أولاً: كما لاحظنا من قبل فإن "أنصار الأسواق الحرة" يرون الاقتصاد هو قارب ينبغي تطويع شراعه لرياح السوق عن طريق "تصحيح الأسعار"، بينما يتبع معظم النقاد "كينز" في رؤيته للاقتصاد على أنه "محرك" القارب الذي يستمد وقوده من الاستثمارات وأنه الأكثر احتمالاً لأن يستوعب إخفاقات "التوجه للتصدير" EO. ويتشكك معظم "أنصار التدخل" في الحاجة إلى "تصحيح الأسعار" بأي معنًى محدد، بل إن بعضهم يدافع حتى عن "المحافظة على الأسعار الخاطئة"، أو التأثير الاختياري للأسعار، مع النظر إلى تغيير اتجاه القارب.

ثانيًا: يرى "أنصار السوق الحرة" أن الاقتصاد تدفعه نسمات جانب العرض "خفض الضرائب" [نظرية اقتصادية تقضي بأن خفض الضرائب يشجع توظيف الأموال ومن ثم زيادة الدخل]، ومن ثم يكون من المرجح الاعتقاد بأن الصادرات سوف تحفز النمو. ويؤمن "أنصار التدخل" بقوة "جانب الطلب" ومن ثَمَّ فهم الأكثر احتمالاً للدفاع عن الحافز المتأني للاستثمار المحلي ليستوعب تأثير "الارتدادات" المعاكسة من التركيز على التصدير، وليكونوا مهتمين بنتائج "فيضانات" الواردات. ثالثًا: يميل "أنصار السوق الحرة" إلى أن يروا الميزة النسبية على أنها تطور طبيعي، بينما تراها معظم المدارس الأخرى تنموية وسهلة التوجيه من أجل أن يستغلها في الصياغة صناع السياسة الواعون (انظر الفصل الرابع). رابعًا: إن "أنصار السوق الحرة" يأخذون بوجهة نظر ضيقة لما هو مهم، لذلك فهم الأقل احتمالاً من المدارس الأخرى، وخصوصاً منظري "السيادة المجتمعية"، لأن يروا التأثيرات غير الاقتصادية الأوسع لـ"التوجه للتصدير" EO وتحرير التجارة، فيبدو أنهم يعتقدون أن الأسواق سوف تعتني بهذه التأثيرات وتعالجها على المدى البعيد. خامسًا: الفروق المحيرة في تفسيرات الدليل الذي ظهر في هذا الفصل، ربما يمكن تفسيره من خلال المنهجيات المتباينة المتاحة، كما سبق مناقشته في هذا الفصل، والاحتمالية غير المقصودة لتركيب نتائج معينة على النماذج المستخدمة (انظر صندوق ٦,١). وأخيراً، ربما كان المدافعون عن "التوجه للتصدير" EO يتجاهلون الدليل العكسي؛ فهم يزعمون أن الحالات الدراسية تُثْبت تفوق

(EO) في التطبيق، لكنني لم أر أبداً "أنصار السوق الحرة" يستشهدون بالدراسات المسحية لـ"المعهد العالمي لأبحاث اقتصاديات التنمية (الأمم المتحدة)، المذكورة أعلاه، والتي تتناقض بوضوح مع نتائجها.

وليس كل نقاد "التوجه للتصدير مع التصنيع" EOI المذكورَيْن أعلاه يؤيدون "الخط المتشدد" لـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI ، لكن معظمهم يدافعون عن درجة معينة من التدخل الحكومي من أجل التنمية، على الأقل عبر الصناعة الوليدة البدئية لـ (ISI) والسياسة الصناعية المنهجية (انظر شابيرو Shapiro وتايلور Taylor 1990؛ براسك Prasch 1996)، السياسة التي كانت شائعة تاريخيًا (تشانج Chang, 2002) والتي يتزايد تبريرها من جانب نظرية التجارة الحديثة (انظر الفصل الثالث). ولقد درس الباحث الأمريكي مايكل روك Michael Rock تقارير "البنك العالمي" عن إندونيسيا وتايلاند دراسة نقدية استبعدت أن تكون السياسة الصناعية ليست مرتبطة بالتنمية، بل اكتشفت على العكس أن مثل هذه السياسات فعالة تمامًا في تأسيس كل من صناعات "استبدال الواردات" IS وقطاعات التصدير، حتى فيما وراء مرحلة "الأدوات الخفيفة" تمامًا. كما أن سياسات إندونيسيا قد خلقت بنجاح سياسات الاكتفاء الذاتي في الأرز، وكذلك بالمثل في الهند، فقد ولدت السياسة الصناعية قطاعات ومنتجات، وإن تكن لا ترقى إلى المعايير العالمية، فإنها مصممة على وجه التحديد في العادة بما يناسب الاحتياجات المحلية ويرضيها تماماً(٨).

إن معظم "أنصار التدخل" أو غيرهم من نقاد "التوجه للتصدير" EO، يقبلون الآن بشكل ما من "استبدال الواردات" IS ، مفضلين مزجها استراتيجيًا بأحد عناصر "التوجه للتصدير" EO ، بقدر ما تسمح قاعدة موارد كل بلد، بالتتابع الموصوف على أنه "استبدال الواردات، ثم التصدير" (ISTE) فقد اعتبر منظرو "التوجه للتصدير" EO أن نماذج "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI لا يمكن تكرارها بسبب ظروفها الاجتماعية الخاصة، لكنني لا أفترض مثل هذه النماذج، إذ إن الأفكار التي حددنا

إطارها من قبل تميل أكثر إلى "الغاندية" وتعتمد بشكل أقل على النمو السريع أو الاستهلاك. وعموماً، فقد فشل الاقتصاديون التقليديون في فهم أن نماذج "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI لشرق آسيا قد استخدمت بكثافة نظماً تركز على الطوائف المجتمعية بصورة لا مركزية بالفعل وتتركز حول علاقات شخصية مغلقة، وهو المدخل الذي تعتقد إحدى المجموعات الدراسية (هايامي Hayami, 1998) أنه يمكن للكثير من البلدان أن تستخدمه. إن "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI الهندي غالباً ما يُوجه له الانتقاد على أساس أنه باهظ التكاليف وأنه فاشل في التصدير المكثف، لكن هذا يعكس التجارة المهووسة بموضة التصدير، وتفقد النقطة المتعلقة بـ(ISI) فالكثير من الصناعات الهندية قد أصبحت تعتمد بصورة عالية على النفس مع درجة مكثفة من "الأبحاث والتنمية" R&D موجهة إلى الحاجات المحلية والبنية الأساسية المحلية (ساهو Sahu, 1998) ، ولذلك فإن الصادرات ليست أساسية على الرغم من أن الهند تصدر قدراً كبيراً من التكنولوجيا "البديلة" (انظر الفصل السابع). وتشكك البعض في الزعم المتكرر بأن الصناعة الهندية ليست ذات كفاءة مجادلين بأن "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI كان ناجحاً بوجه عام (مثال تشاندرا Chandra, 1997) .

ومما تقدم من نصوص، ومن خلال تقديري الشخصي، فإنني أرى أن البلدان يجب أن تبدأ تنميتها بـ"استبدال الواردات" IS، وأن النموذج المستخدم يجب:

- أن يتجنب التأثيرات المعاكسة على الزراعة والصناعات التقليدية، مستخدماً ما أمكن [الزراعة والصناعات التقليدية] كقاعدة للتنمية الجديدة ،

- أن يتأكد من أن أية صناعات سلعية استهلاكية من التي يجري تشجيعها هي في الأساس في القلب من الاحتياجات المحلية المتواضعة، بما فيها متطلبات "التنمية الإنسانية" HD، بدلاً من حاجات الصفوة أو النخبة، ومن أنها تقيد الاستهلاك حينما تتطلب ذلك أهداف الادخار - الاستثمار المعقولة ،

- أن يتجنب الاستخدام المفرط لرأس المال المكثف أو التكنولوجيات المستوردة، كلما أمكن ذلك، من أجل تعظيم استخدام الموارد المحلية وكذلك جعل السلع الرأسمالية المحلية وقطاعات الأبحاث المحلية أكثر جدوى ،

- الدفع بالنظم الملائمة للتعليم والتدريب والتنمية التكنولوجية التي يكون تركيزها محلياً ،

- اتباع نظم تدقيق الحسابات الاقتصادية المنتظمة التي تراعي الكفاءة الاجتماعية في المشروعات أو الصناعات التي تلقى المساعدة ،

- أن تحافظ على مستوى الأجور المتواضع نسبيًا ، وخصوصًا للمساعدة في تحقيق الأهداف السابقة، لكن مع القوانين التي تفرض الحقوق العادلة للعمالة والظروف الملائمة لها ،

- الاستخدام الحصيف لحماية "الصناعة الوليدة" مع تقديم قدر أكبر من المساعدة المباشرة للتدريب أو التمويل أو البحوث أو ما شابه ذلك، لكن مع تجنب المستويات العالية من الحماية، وجعل كل مساعدات "استبدال الواردات" Sامشروطة على مراعاة المتطلبات السابقة أو قوانين البيئة أو أية التزامات اجتماعية أخرى،

- ربط سياسات "إحلال الواردات" Sامع توليد بعض الصادرات على الأقل من خلال الحوافز مثل الائتمان أو الإعفاءات من التعريفات والرسوم ومن خلال تشجيع قطاعات التصدير الواعدة، من أجل ضمان الإمداد المطلوب للتبادل الأجنبي ،

- السعي إلى المحافظة على إطار سياسة الاقتصاد الكلي المستقرة أو خلفيته ، بما فيها معدل التبادل المنحاز إلى اتجاه الانخفاض، وتنمية سياسات لتشجيع الادخار وتصميم نظام ضريبي أو إجراءات أخرى لإعادة التوزيع العادل للدخل[٢٠].

الخلاصة

يزعم "أنصار السوق الحرة" أن جدال ("استبدال الواردات" IS لـ "التوجه للتصدير" EO) ، أحد أشمل الخلافات وأكثرها استمراراً في تاريخ الاقتصاد، قد حُسِم لمصلحة الانفتاح والتحرر والتجارة الحرة، مع المناداة بالعولمة التي هي في الأساس الناتج المفترض لحالتهم. لكن هذا الزعم غير صحيح، إن لم يكن غير أمين! فليس هناك خلاف أو جدال يمكن حسمه لصالح أحد الطرفين ما دام أن هناك الكثير من الدلائل التي تؤيد الطرف الآخر حتى لو لم تكن حاسمة بالكامل، ولقد قدمت توثيقاً مكثفاً لتأكيد هذه النقطة.

إن "أنصار السوق الحرة" يبالغون بنوع من التضليل لحالتهم بسبب أن هناك انحيازاً أيديولوجياً قوياً تجاه "التوجه للتصدير" EO لأنهم قد اختاروا مناهج ونماذج لا تحيط بتفاصيل القصة كاملة وليست دائماً دقيقة؛ لأنها تتجاهل الدليل الذي يتناقض مع حالتهم؛ وبسبب أنهم يميلون إلى التبسيط المخل بالقضايا. إن مفهومي "استبدال الواردات" IS و"التوجه للتصدير" EO ليسا مفهومين جامعين مانعين، فمعظم الدراسات معرضة للكثير من أوجه عدم التأكد أو اليقين، وأن الصلاحيات والاستراتيجيات البديلة ممكنة، وأن النتائج السياسية طارئة بدرجة عالية على المدى الواسع وفقاً لظروف بلد بعينه. وإذا كان شكل ما من مناهج "استبدال الواردات" IS أكثر صلاحية مما يتصور "أنصار التجارة الحرة"، فمن ثَمَّ تكون تجارة الاعتماد على النفس وتنميته مجدية كما سوف أجادل في الفصل القادم.

هوامش الفصل السادس

1 - The key studies were Little et al., 1970; Bhagwati, 1978; Krueger, 1978; Balassa and Associates, 1982. For a fuller list and overviews: Sodersten, 1980: ch. 16; Kruger, 1997.

2 - Thacker, 2000; Bowie and Unger, 1997; Dunkley, 2000b: 268.

3 - Helleiner, 1986; Clark and Kilpatric, 1992; Greenaway and Spasford, 1994.

4 - Levine Renelt, 1992. Also, Pritchett, 1996; Harrison and Hanson, 1999; Rodrik, 1999a.

5 - Bruton, 1989; Rodrik, 1995, 1999; Rodriguez and Rodrik, 1999; Clerides et al., 1998. Also, Senghass, 1985; Bairoch, 19993; Kofman, 1997.

6 - Liu, 1999. Also see: Kirkpatrick and Maharaj in Fontaine, 1992; Helleiner, 1994: 28ff; Edwards, 1998.

7 - E.g. Bruton, 1989; Dodaro, 1991; Clark and Kirkpatrick, 1992; UNCTAD, 1997; Buffie, 2001.

8 - Papageorgiou, Michaely and Choksi, 1991. For a recent defence of pro-EO studies, Srinivasan and Bhagwati, 2001.

9 - Taylor, 1988, 1993 2001; Helleiner, 1994.

10 - Bruton, 1989; Fontaine, 1992; Barratt Brown, 1995: 195ff, 306; Todaro, 2000: ch. 13; Dunkley, 2000b: 247ff.

11 - World Bank, WDR, 1991; World Bank, 1993. Interventionist view: Amsden, 1989; Wade, 1990; Lall, 1996, Dunkley, 2000b: 248; Rodrik, 1995.

12 - Teital and Thoumi, 1986; Singer and Alizadeh, 1988; Bruton, 1989; Shapiro and Taylor, 1990; Edelmanand Oviedo, 1993; Teitel, 1993; Stein, 1994.

13 - Riddell, 1990; Ndlovu, 1994; Rattso and Torvik, 1998; Wood and Jordan, 2001; Buffie, 2001: ch. 6.

14 - Cracknell, 1992: 88; Sridharan, 1996. On Chile: Ffrench-Davis et al., 1993; on China: Breslin, 1999.

15 - Peters, 1996; Wignaraja, 1998; Athukorola and Rajapatirana, 2000.

16 - Schneider, 1993; Green, 1995; Peters, 1996; Buffie, 2001: 190.

17 - Peters, 1196; Harrison and Hanson, 1999.

18 - Kavoussi, 1985; Singer, 1998: 128ff; Shapiro and Taylor, 1990: 866; Hong in WTO, 2000: 191.

19 - Rock, 1995, 1999. On India, Chandra, 1997; Sahu, 1998.

20 - For Some ISI policy discussion see Bruton, 1989; Shapiro and Taylor, 1990; Taylor, 1993; 2001; Zagler, 1999; Rodrick, 1999; Rodrik, 1999a, 2001; Dunkley, 2000b: ch. 12; Amann, 2000; Buffie, 2001, and other references cited above.

الفصل السابع

اختيار الاعتماد على النفس:
أساطير العولمة والتنمية البديلة

في مكان المحلية القديمة والعزلة القومية والاكتفاء الذاتي، نحن لدينا اليوم اتصال في كل اتجاه، اعتماد متبادل عالمي للأمم.

ماركس Marx وأنجلز Engels في البيان الشيوعي،

عن العولمة الرأسمالية المبكرة

(ماركس وأنجلز، ١٩٦٧: ٨٤)

إن العولمة هي الآن أمر محتم نظرًا للاقتصاديات الضخمة وطبيعة التكنولوجيا.

كاسبر فيليجر Kaspar Villiger، رئيس سويسرا

(نظرة عامة على مؤتمر دافوس Davos، نيويورك، يناير ٢٠٠٢)

[بموجب التجارة الحرة] تنزلق البلدان الفقيرة - وتندفع - إلى تبني مناهج الإنتاج ومعايير الاستهلاك التي تدمر إمكانيات الاعتماد على النفس ومساعدة الذات. فتكون النتيجة استعمارًا جديدًا غير مُتَعمد وفقدان الأمل للفقراء.

إيه إف شوماخر Schumacher (1973: 163)

إن أكثر بند أساسي في أساطير نظرية العولمة-التقنية في عالم اليوم، هو أنه لا يوجد بلد يتطلع إلى معدلات نمو معقولة أو معايير معيشية يستطيع أن يستمر بعد ذلك في أن يكون معتمداً على نفسه. فمن المفترض أن العالم اليوم مترابط جداً مع بعضه البعض ويعتمد على التكنولوجيات العولمية التي من المفترض فيها ضرورة استبعاد الاعتماد على النفس لتحل مكانه الميزة النسبية القائمة على إعلاء التصدير والتنمية بتمويل من السوق، بالشكل الذي أدركه ماركس وأنجلز (انظر أعلاه) ذات مرة ببصيرتهما. فيُزعم أن الاقتصاد الضخم والتكنولوجيا العالية هما دائمًا حقيقة ملحة لا سبيل إلى تجنبها لدرجة أنه يُقال إن الاتباع الأبدي للمنافسة العولمية هو أمر حتمي، وأن الاقتصاديات الصغيرة البسيطة غير قابلة للحياة. لقد فحصت في الفصول السابقة بعضًا من هذه الافتراضات، وفي الفصل الحالي سوف أستمر في المزيد من الفحص، وخصوصًا التساؤل عن طبيعة التكنولوجيا والاقتصاد الكبير والمنافسة، وبالإضافة إلى العولمة الحتمية التي يزعمون إغراءها ومنهج "الحجم الموحد الذي يناسب الكل" للتنمية التي تتبناها اقتصاديات ومؤسسات عولمية كثيرة.

الاعتماد على النفس: مسار جدير بالتقدير

يُنظر إلى الاعتماد على النفس بصورة موسعة على أنه خط غير تقليدي، وحتى على أنه فكرة غير مألوفة، وبالتأكيد إن هذه الفكرة كانت مكملة لأفكار المنظرين "المنشقين" من "ليست" List وكاري Carey (انظر الفصل الثالث) إلى جالتونج Gal-tung (١٩٨٠)، وسينجاس Senghaas (١٩٨٥) وأمين Amin (١٩٩٠) وشوماخر Schumacher (١٩٧٣، الاقتباس أعلاه) وغاندي Gandhi . لكن علاوة على ذلك فإن بعض المنظرين التقليديين كانوا أقل عداوة مما هو معروف بشكل عام.

فقد أيد سميث Smith (1776, I: 475) وريكاردو Ricardo (1817:155) التجارة لكنهما اعتقدا أن رجال الأعمال سوف يستثمرون داخل الوطن بقدر الإمكان، وتعاطف

"ميل" (Mill (1848: 287 مع نموذج "كاري" Carey للمجتمع القائم على الاعتماد على النفس (انظر الفصل الثالث)، لكن هذا كان يتحقق من خلال التعليم عوضًا عن "الحماية". واعتقد مارشال (Marshal (1920 أن الأمم يكمن بداخلها آليات التمركز الداخلي (انظر ما بعده). وقد أسس "باجواتي" Bhagwati جديًا لنظرية تدور حول سياسات الاعتماد على النفس القائمة على أسس غير اقتصادية، على الرغم من أنه لم يثبتها، كما قال "كروجمان" Krugman إن العالم لن ينهار إذا اقتصرت التجارة العولمية على النصف (انظر دونكلي Dunkley. 2000b: 256) . وفي إحدى المرات كان في تقدير روبنر (Rubner (1987: 252 أن معدلات التجارة لمعظم البلدان "عالية جداً"، بحيث إن الرفاهية القومية سوف "تزيد" بالقليل من الصادرات والواردات، ويقول المتخصص البريطاني في اقتصاديات التنمية بول ستريتين (Paul Streeten (1998 إن التجارة الصناعية البينية (IIT انظر الفصل الرابع) تجعل الآن معظم التجارة غير أساسية ومتواضعة ومن المجدي الاعتماد على النفس فيها. وحوالي منتصف القرن العشرين، كانت النماذج التفصيلية للتنمية الصناعية بالاعتماد على النفس قد تأسست عن طريق الوزير الروماني/ الاقتصادي مانويليسكو Manoilescu (إيروين (Irwin, 1996: ch.10 وخبير التخطيط الهندي ماهالانوبيس Mahalanobis (تشاندرا (Chandra, 1997: 174ff وفي منتصف السبعينيات من القرن العشرين، قامت مجموعة لصياغة النماذج ذات التوجه "الكينزي" [Keynesian] بافتراض سياسة صناعية للاعتماد على النفس مع فرض تعريفات [رسوم] بمستوى من ٣٠ إلى ٧٠ بالمائة لمنع ظهور البطالة (دونكلي (Dunkely, 1995 ، الاحتمالية التي تحققت الآن، سواء لأسباب توقعوها أم لا.

لكن معظم النضج المشهود له للاعتماد على النفس قد جاء من شخصيات لا تقل عن صمويلسون Samuelson وكينز Keynes يقول صمويلسون (١٩٩٩: ٢) إنه بافتراض مستويات التكنولوجيا الحالية، فإن معظم بلدان العالم الأول تستطيع أن تنتج ما يكفيها ذاتيًا عند "مستوى متوسط من الرفاهية والوفرة"، ربما مع نمو أبطأ بمرور الوقت. وعلى الرغم من أن تصريح "كينز" في هذا الشأن (المقتطف أعلاه) لا

يؤخذ دائماً بشكل جدي. فإنه يعتبر بوضوح "الاكتفاء الذاتي" الجزئي (كما يسميه هو) أمر تقديري لكنه اختيار قابل للتطبيق. وقد استندت حالته بطرق مختلفة على خلفية الأمن والدفاع وتجنب هروب رأس المال، كما استندت كذلك على نقاط منظورية ترصد أن التنمية مع مرور الوقت تقلل من فجوات الميزة النسبية بين البلدان وترفع من حصة المشاركة في الخدمات غير التجارية في "الناتج المحلي الإجمالي" GDP، فتصبح بالتالي التجارة أقل ضرورة.

لكن حجة "كينز" الأساسية كانت هي أن الاستثمار المحلي الخاضع للسيطرة يمكن أن يحل بقدر كافٍ مكان الصادرات في توليد التوظف الكامل، وقد وصف التجارة الدولية ذات مرة بأنها "محاولة يائسة من أجل المحافظة على التوظف في الوطن بفرض المبيعات على الأسواق الأجنبية" (١٩٣٦: ٣٨٢). ورفض خلال الحرب ضغط الولايات المتحدة من أجل تحرير التجارة ما بعد الحرب، على أساس أن بريطانيا يمكنها بالاعتماد على نفسها أن تنتج معظم متطلباتها الصناعية ما قبل الحرب. واعترف "كينز" بأن الاعتماد على النفس يمكن أن يُساء تطبيقه، ويمكن أن تكون له تكاليف، لكنه صرح بصورة واثقة بأنه "ليست مسألة اقتلاع الجذور لكنه تدريب تدريجي للنبات أن ينمو في اتجاه مختلف" (١٩٣٣: ٢٣٦).

تعريف الاعتماد على النفس

لا يوجد مجتمع يعتمد على ذاته كلياً، لكن الكثيرين من الممكن أن يُعتبروا أنهم يعتمدون على النفس بدرجة عالية، ومن ثَمَّ تكون القضية هي إلى أي درجة يشكل الانفصال عن المجتمعات الأخرى الاعتماد على النفس. ويقول سينجاس Senghaas (١٩٨٥) إن معظم البلدان الأوروبية قد كان لديها مرحلة "تمركز ذاتي" (تحكم في النفس)، لكن كذلك كانت معظم البلدان. ويزعم البعض أن "الاتحاد الأوروبي" EU يعتمد على النفس لأن ثلاثة أرباع تجارته تجارة داخلية، لكن معظم البلدان لديها

معدل تجارة يقل عن ٢٥ بالمائة ومعدل "استثمار مباشر أجنبي" FDI يقل عن ١٠ بالمائة (الفصل الرابع)، وهكذا بما يتناسب مع هذا المعيار. وتسمى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتية الاعتماد على النفس نظراً لمعدلها التجاري الـ"١٠ بالمائة"، لكنها تعتمد على الخارج اعتماداً شديداً فيما يختص بالموارد الحيوية وأسواق التصدير والتدفقات الرأسمالية.

ومن الواضح أن كل بلد لديه نموذج ارتباط دولي مختلف، لذلك فإن كلا المعيارين الكمي والنوعي يكونان مطلوبين. ويمكن تعريف ما يصل إلى عشر صلات أو روابط:

(١) التجارة للسلع الاستهلاكية الأساسية أو الخدمات.

(٢) التجارة للسلع الرأسمالية.

(٣) التجارة للطاقة والموارد.

(٤) التجارة لأسواق الصادرات.

(٥) "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI في الداخل والتمويل.

(٦) "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI في الخارج واستعادة الأرباح.

(٧) تحويل التكنولوجيا أو المعرفة أو المهارات.

(٨) المعونة.

(٩) الهجرة وعائدات المقيمين في الخارج.

(١٠) تدفق الثقافة والقيم أو ما يسميه بعض المعلقين الأمريكيين "القوة الناعمة".

إنني لا أصر على ضرورة تجنب كل هذا، لكن كلما زاد بلدك من الاعتماد عليها فإن اعتماده على النفس يقل. إن درجة الارتباط أو الاعتماد لأمة ليست قدراً مسبقًا، لكنها تعتمد على الفجوة بين متطلباتها وطاقاتها. فالمتطلبات هي جزئيًا ذاتية غير موضوعية، أما الطاقات أو القدرات فيمكن تطويرها من خلال صنع السياسات التقديرية الحصيفة.

ويقبل معظم الاقتصاديين التقليديين بدرجة من التدابير الذاتية وخصوصًا للاحتياجات الأساسية، لكن الاعتماد على النفس هو بالتأكيد أكبر من ذلك ، ويربطه جلتونج Galtung (١٩٨٠ : ٢٣) بالسلطة، إذ ينظر إلى الاعتماد على النفس على أنه "نمط من إعادة التجديد من خلال المجهودات الذاتية [و] لمحاربة الهيمنة". ويربطه الآخرون بالطاقة من أجل تنمية ذاتية مستقلة حقيقية (أولنيان Olaniyan, 1996: 20) أو بالتحول إلى الاشتراكية (أمين Amin, 1990) ، بينما رأى غاندي Gandhi الاعتماد على النفس على أنه ضرورة للاستقلال الذاتي من أجل احترام النفس الوطني وعدم الاستغلال والتنمية الأخلاقية. وسوف أعرف الاعتماد على النفس بأنه الاستقلال الذاتي السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو أي استقلال ذاتي مطلوب من أجل سيادة قومية كافية في السعي نحو تحقيق الطموحات المشروعة لمجتمع ما، وخصوصًا ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمحافظة البيئية واللُحمة الثقافية لكل الناس والمجموعات من الناحيتين المحلية والدولية. ولا يدل هذا التعريف ضمنًا على الصيغ التقنية أو الاكتفاء الذاتي الكلي أو العداء للعالم الخارجي، لكن يستلزم الحق في سيادة معقولة في العلاقة مع الصلات العشر المذكورة أعلاه من أجل أغراض تحقيق الأهداف التي يعتبرها الأناس العاقلون مقبولة. إن فكرة "سن" Sen عن توسع الطاقة (انظر الفصل الأول) هي فكرة مهمة لكنها ليست كافية ، فالأهداف المحددة مثل الأهداف الثلاثة التي افترضها في التعريف السابق تطلبت التأكيد على أن الاعتماد على النفس لا يصبح الغاية الشاملة في حد ذاته. وتضمن التعريف المذكور أعلاه الإشارة إلى حقوق المجتمعات الأخرى، بحيث لا نشرع قانونًا لدولة واحدة بزيادة مواردها أو الاعتماد على النفس من ناحية أخرى عن طريق تقليل الاعتماد على النفس لدولة أخرى. فلا ينبغي للاعتماد على النفس أن يستلزم التمسك المتشدد بالحدود القومية القائمة، وخصوصًا لأن هذه الحدود قد رُسِمت بدون عدالة، بل يجب أن يتضمن تسامحًا وقبولاً لتعدد الثقافات للطوائف الفرعية القومية السابقة في الوجود.

وتتباين طاقة بلد ما وقدرته على الاعتماد على النفس مع الكثافة السكانية (فكلما زادت الكثافة السكانية لبلد ما، قل معدله التجاري - انظر دوريك Dowrick, 1997: 120،

شكل ٧,٢) مع مستوى من السعي للتنمية (يقول البعض إن التكنولوجيا العالية تجعل الاعتماد على النفس مستحيلاً) ومع الموارد الطبيعية أو غيرها من الطبيعة الجغرافية. وهكذا فإن المجتمع الذي يتطلع إلى الاعتماد على النفس يجب أن يقرر في النهاية الدرجة المفضلة لديه والنمط الانعزالي الذي يختاره على أساس أن "لكل مقام مقال".

حالة للاعتماد على النفس

على مر السنين، حظي الاعتماد على النفس بالدفاع وخصوصاً من "الماركسيين التابعين" (مثال أمين Amin, 1990) الذين زعموا أن هيمنة البلد الغني تحرم التنمية ومن خلال الناشطين أو المعلقين القوميين (مثال أولينيان Olaniyan, 1996) الذين يسعون إلى تجديد السيادة القومية، وعن طريق المنظرين على نمط غاندي /Gandhi شوماخر Schumatcher (مثال جالتونج Galtung, 1980) الذين يرون الكثير من التكاليف السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية للتبعية. إن التأثيرات التحريمية للصلات الدولية يمكن أن تكون مبالغاً فيها، لكن التبعية يمكن بطرق مختلفة أن تتضمن اعتماداً مكثفاً على بلدان أخرى سياسياً وإدارياً وتمويلياً (من خلال المعونة ورأس المال) وتكنولوجياً وثقافياً. ويمكن للنتائج أن تتضمن التبعية والمديونية والنماذج التكنولوجية أو التنموية غير الملائمة، والتخريب عن طريق أنماط التغذية الضارة أو الأفلام الأجنبية أو مذاق التنافس أو تآكل اللغة (انظر صندوق ٥,١ أعلاه) أو التغير الاجتماعي غير الملائم.

إن الضغوط العولمية من خلال التبعية أمر معروف. وعلى سبيل المثال، فإن القادة المختلفين للولايات المتحدة الذين يقدمون المعونة من أجل خلق الأسواق والإغراء بالمشاريع الحرة بين المتلقين، وصفوا الاتفاقات التجارية على أنها "وسائل لنشر الديمقراطية والقيم الأمريكية"، وخاطبوا اليابان حول خفض الاعتماد على النفس في التصنيع لمصلحة الواردات، وحثوا الهند على خصخصة المشروعات العامة. إن "البنك العالمي" يجبر البلدان بانتظام على أن تضحي بإنتاج الطعام من أجل الصادرات غير

الغذائية أو لتصدير الطعام حتى لو جاع الناس. ويذكر الخبير الهندي الناشط في مجال التغذية أنورادا ميتال Anuradha Mittal أن ثلاثة أرباع البلدان التي يعاني أطفالها سوء التغذية تقوم بتصدير الطعام. وقد رُصِدت حالات كثيرة لاستيراد منتجات غير ملائمة تقنيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا، "تغزو" البلاد من خلال ترويج مكثف من "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs أو المصالح المحلية للاستيراد(١).

وتوافقًا مع ما أسميته "النزعة الغاندية" (انظر الفصول السابقة)، فإن الاعتماد على النفس يهدف بالطبيعة إلى تقليل هذه الأشكال من التبعية إلى أقصى درجة ممكنة وتجنب مثل هذه الضغوط بدلاً من الاكتفاء الذاتي الكلي، بحيث يتعين على البلد أن يسعى إلى المحافظة على التبادل الأجنبي الضروري والوصول إلى إمدادات الطوارئ ومراعاة الالتزامات الخاصة بالتعاون الدولي المناسب. إنني أدعو إلى درجة أعظم من الاعتماد على النفس على أساس من المبادئ العامة التالية:

١ ـ "المساعدة"، أو المبدأ الذي يقضي بأن القرارات ينبغي أن تُتَّخذ على مستوًى قريب قدر الإمكان من الناس الذين سوف يتأثرون بها (انظر دونكلي Dunkley, 2000b:130-31)،

٢ ـ المبدأ "البوذي" الذي يقضي بأن "الأولوية للمحليات" (كما أسميها)، أي إن خدمة الاحتياجات المحلية من الموارد المحلية يجب أن تأخذ الأولوية قبل العلاقات الأكثر بعدًا، لكن دون تجنبها (انظر شوماخر Schumacher, 1973: 49)،

٣ ـ الحق في السيادة القومية أو حق أية طائفة أخرى،

٤ ـ الحق في "الوحدة" الثقافية والمجتمعية، كمقابل للشمولية،

٥ ـ الالتزام الأخلاقي للحد من "الآثار البيئية" للأمة، أو استخدام الموارد الخارجية ـ فقد استخدمت بلدان "العالم الأول" موارد حجمها أكبر بكثير من الموارد الواقعة في مناطق أراضيهم، بمقدار من ٨ مرات (فيما يخص اليابان)، إلى ١٩ مرة (بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية)،

٦ ـ درجة أعظم من الاعتماد على النفس على كل المستويات من القرية إلى الأمة في "دوائر محيطية" متصلة متداخلة تعاونية، بالصورة التي رسمها "غاندي" في وصفه هذا (CW, 85: 33) والتي سوف تجعل الاعتماد الكلي على النفس أكثر جدوى (انظر أيضًا وميرسلي Womersley, 1998؛ هينز Hines, 2000) ؛

٧ ـ "التنمية البديلة" أو المبدأ الذي يقول إنه إذا اتبعت المجتمعات نماذج التنمية التي تختلف عن النماذج الغربية ذات المدى الطويل والاستهلاكية عالية التقنية والمركزية، فحينئذ سيكون الاعتماد على النفس أكثر جدوى بكثير مما هو مُعترف به تقليديًا،

٨ ـ "لكلٍ مقام مقال"، أو المبدأ الذي يُنادى به في الفصل الخامس، من أن المجتمعات تتباين إلى حد بعيد، وينبغي من أجل هذا أن يكون لديها الاستقلال الذاتي لتقرر مسارات التنمية الخاصة بها؛ فقد قال "غاندي" (CW, 13: 315) في سنة ١٩١٦ إن الهند لا تستطيع أن تكون لها الثروة الأمريكية بينما هي تتجنب مناهجها (غير المرغوب فيها)، وقد لاحظ ومرسلي (Womersley (1998: 267 أن نموذج التنمية الاسكتلندي لم يقدر على الظهور حتى ابتعد حديثًا عن المناهج الإنجليزية المركزية الحديثة ، لكن هذا يتطلب الاعتماد على النفس بدلاً من الهاجس المسيطر على "البنك العالمي" ـ "منظمة التجارة العالمية" WTO بأن "الحجم الواحد يناسب الكل".

جدوى الاعتماد على النفس

إن جدوى الاعتماد على النفس تتوقف أساسًا على الدرجة المرغوبة من الاستقلال الذاتي والمعيار المستخدم والأهداف التي يسعى إليها، لكون الاعتماد على النفس عمليًا أكثر عند مستويات الدخل المتواضعة (انظر روزكرانس (Rosecrance, 1986: 144 ووقت التعديل المسموح به للقول المأثور لـ"كينز" Keynes، "تدريب نبات أن ينمو في اتجاه مختلف". وكلما كانت الأهداف متواضعة والوقت المسموح به أكبر، فإن سياسة الاعتماد على النفس المتواضعة تكون أكثر جدوى.

ويؤكد نقاد الاعتماد على النفس على أربعة أسس رئيسة تدعو إلى الشك. أولاً: هم يشيرون إلى "النزعة السميثية" [نسبة إلى آدم سميث] الطبيعية المفترضة، وهي الميل لـ"النقل والمقايضة والتبادل" (انظر الفصل الأول والرابع)، لكن في مقابل ذلك فإنني أطرح "النزعة الغاندية" [نسبة إلى غاندي] من أجل أناس يرغبون في استقلال ذاتي عقلاني. ثانيًا: أنهم يشهرون "قانون" الميزة النسبية الذي يزعم التخصص من أجل المزيد من الكفاءة بدلاً من الاكتفاء الذاتي، لكنني إذا كنت على حق في أن المكاسب من التجارة هي مكاسب صغيرة وعرضية (في الفصلين الثاني والرابع)، إذن فكما أشار "كينز" و"صمويلسون" (أعلاه) يمكن أن تكون التضحية بسيطة ومستحقة. ثالثًا: إن الأمم الصغيرة غالبًا ما تكون معروفة بأنها "غير حيوية"، لكن شوماخر Schumacher (١٩٧٣ : ٥٩) ينكر هذا المفهوم، ويجادل بأنه يتوقف على الأهداف التي نذكر المزيد منها أدناه. رابعًا: يزعم النقاد أن التصنيع مستحيل في ظل العزلة، لكن الكثير من بلدان العالم الأول أنجزت صناعاتها الأساسية في ظل الاستقلال الذاتي (سينجاس Senghaas, 1985 ؛ تشانج Chang, 2002) ، كما فعلت معظم بلدان "العالم الثاني" فيما بعد (جالتونج Galtung, 1980؛ كوفمان Cofman, 1997) ، بينما كان لـ"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI بعض النجاح (انظر الفصل السادس)، وكما هو ملحوظ بالفعل فإن أهداف التنمية المتواضعة هي الأكثر جدوى. وأخيراً ، فإن المتشككين في "الاعتماد على النفس" غالبًا ما يذكرون التجارب الانعزالية المدمرة المزعومة لألبانيا وكوريا الشمالية وبورما، لكنني لا آخذ هذه التجارب نماذج مثالية، وعلى أي حال من الأحوال، يمكن أن يكون معيار التقييم معقداً، كما أوضحت مع حالة كوريا الشمالية.

وسعيًا إلى مقاومة نماذج التنمية الغربية والاستعمار الثقافي الأمريكي، فإن الاعتماد على النفس المكثف - ولكنه ليس كليًا - لكوريا الشمالية (جوتش Juche) [النظام الكوري للاعتماد على الذات] في قطاعات مثل الغذاء والطاقة والدفاع وصناعة الآلات والسلع الاستهلاكية والمدخرات كانت كلها ناجحة من الناحية الأولية. ومنذ سنة

١٩٥٥ إلى حوالي سنة ١٩٩٠، جاء الاعتماد على النفس (Juche) بعمليات هائلة لإعادة البناء بعد التدمير الذي أحدثته الحرب الكورية، ومعدلات نمو مشابهة لمثيلاتها في بلدان العالم الثالث، ومؤشرات تنمية إنسانية مساوية لمثيلاتها في كوريا الجنوبية، وهو الأداء الذي أغرى اقتصادي "التنمية الإنسانية" البريطاني كيث جريفين Keith Griffin (1999: 210) إلى استنتاج أن "الاعتماد على النفس في بلد متوسط الحجم هو أمر ممكن".

وقد عُزي التدهور اللاحق لكوريا الشمالية بشكل موسع إلى الحماقات المزعومة للشيوعية والانعزال، لكن القصة هي أكثر تعقيداً، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار النجاحات المبكرة. ويمكن المجادلة بأن كوريا الشمالية هي حالة من سوء إدارة "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI (انظر الفصل السادس)، لأنها ركزت بإصرار على الصناعة على حساب الزراعة، وعلى التصنيع الثقيل على حساب التصنيع الخفيف، وعلى الإنتاج العسكري (بما فيه الهوس ببرامج الأسلحة النووية) على حساب الإنتاج المدني، منفقة بانتظام نسبة مذهلة، ٢٥ بالمائة من "الناتج المحلي الإجمالي" GDP على الدفاع بالمقارنة بنسبة ٣ بالمائة في كوريا الجنوبية. وقد عانت الزراعة على وجه الخصوص من انخفاض الاستثمار وكثافة الأيدي العاملة في التعاونيات الجماعية وسوء الإدارة لشئون البيئة والإفراط في التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وهي الأمور التي تُعد مسئولة عن الكثير من المجاعات الحديثة. علاوة على أن كوريا الشمالية كانت جزئياً تعتمد لبعض الوقت على النماذج السوفيتية الإدارية والصناعية والتكنولوجية، وهي النماذج التي يُفترض أنها لم تخدم الكوريين الشماليين بالمثل. وهكذا، فإنه من هذا المنطلق، ربما لم تكن كوريا الشمالية تعتمد على النفس بشكل كافٍ. ولذلك، فإن الخبرة الكورية الشمالية توضح أن الاعتماد على النفس يمكن أن يؤتي ثماره إذا ما عولِج بشكل أكثر كفاءة وحكمة وديمقراطية باستخدام نموذج التنمية البديل "الغاندي"(٢).

إن المشاكل الإفريقية الحالية التي تبدو أنها مستعصية، يعزوها العولميون في الغالب بشكل مطاطي غير محكم إلى نقص التكامل العولمي. إن هذا هو تبسيط شديد مُخِل. وفي أفضل تجربة معروفة للاعتماد على النفس، أممت تنزانيا شركات التجارة وقلصت من التجارة وقيدت واردات الرفاهية (السيارات، التليفزيونات، إلى آخره)، ورفعت المدخرات المحلية وزادت النمو، وهكذا مما جعل الكثيرين من المعلقين يعلنون أنه نجاح. لكن هناك خطأن يمكن تجنبهما قد حداً من هذا النجاح. أولاً: أن بعض رجال الأعمال والمصدرين والبيروقراطيين قد تجاهلوا سياسة الاعتماد على النفس واستوردوا تكنولوجيات غير ملائمة، على الرغم من توافر البديل المحلي. ثانياً: أن القرى المجتمعية [يوجما Ujamaa] الحكومية الجديدة المشهورة كانت مخلقة اصطناعياً، وتُدار بطريقة بيروقراطية، اقتلعت الناس غالباً من مجتمعاتها التقليدية ولاقت المقاومة، ولذلك فهي لم تنتج بشكل جيد مثل القرى التقليدية أو نظم الملكية الإقطاعية. ولم يتحقق أبداً الاعتماد على النفس في الغذاء. فمع الالتزام الأفضل بالتقاليد والتصاق أكبر بها يمكن أن تكون تجربة الاعتماد على النفس أكثر نجاحاً(٣).

وفي حالات إفريقية أخرى، فإن بوتسوانا التي تُعتبر ناجحة لأنها قد أطاعت "البنك العالمي"، قد استخدمت بالفعل بكثافة عالية سياسات المحتوى المحلي لملكية الدولة والملكية المحلية و"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI بقيادة الدولة (وهو الأمر الذي تقيده الآن "منظمة التجارة العالمية" WTO) ، والمشروعات غير المركزية وتدعيم مشروعات المرأة وتولي الجماعات التقليدية التقدمية القيادة، وهكذا لتكون أكثر استقلالية ذاتية مما هو مُعتَرف به في العادة(٤). وقد نضبت التنمية الصناعية المبكرة في ساحل العاج بصورة أساسية بسبب التبعية الزائد في الاعتماد على رأس المال الأجنبي والإدارة التكنولوجية والأفكار التي تقيد استخدام الهياكل الاجتماعية التقليدية والتقنيات المحلية المتاحة (مايتيلكا Mytelka, 1983) وفي زيمبابوي يبدو أن التنمية الواعدة على طريقة "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI قد توقفت على الأقل جزئياً بسبب تدفق الواردات بعد تحرير التجارة (انظر الفصل السادس أعلاه). وكانت تنمية

الاعتماد على النفس في الكاميرون ناجحة بشكل ملموس نظراً للقوانين المنظمة العقلانية والتحكم في الأسعار والتدريب الذي توفره الدولة ومقاييس التنمية الزراعية الملائمة وسياسات الحد من استبدال المؤسسات المحلية بواردات القمح (دي لانسي De Lancey, 1986) . وفي نيجيريا وكل مكان آخر أثبتت التحسينات الزراعية الطبيعية قدرتها على دفع التنمية تحت القيادة المحلية (ريتشاردز Richards, 1985) ، لكن إلى اليوم مازالت سياسات الاعتماد على النفس تُدار بصورة سيئة (أولانيان Olaniyan, 1996: ch. 4) إن مفاهيم الاعتماد على النفس القومية والجمعية تلقى تأييداً واسع الانتشار في إفريقيا (بارات براون Barratt Brown, 1995؛ أولانيان Olaniyan, 1996)، بينما الكثير من البلدان تُجبر على التخلي عن الاستقلال الذاتي و"استبدال الواردات مع التصنيع" ISI فقط بعد ممانعة، كنتيجة لضغط "صندوق النقد الدولي" " /IMF البنك العالمي"/ منظمة التجارة العالمية WTO.

إن مشاكل إفريقيا التي كثيراً ما تُناقش هي مشاكل متعددة الأسباب، لكن هناك ثلاثة عوامل لم تنل حظها من التقدير: تدمير المؤسسات الإفريقية الطبيعية(٥)، وإهمال الزراعة أو الحرف اليدوية في غمرة الاندفاع صوب التصنيع على النمط الغربي (بارات براون Barratt Brown, 1995) ، ووأد الفرص المحلية من خلال الواردات المكثفة للطعام والتكنولوجيا أو الواردات الصناعية بشكل عام، حيث تشير بعض النماذج إلى أن إفريقيا تعتمد بصورة مفرطة على التجارة بالنسبة إلى هيكل مواردها (أكيوز Akyuz وجور Gore، ٢٠٠١: ٢٧٧). إن أوجه القصور هذه يمكن أن تخفف منها إلى حد بعيد سياسات الاعتماد على النفس الملموسة، وخصوصاً إذا كان الناس و"المنظمات غير الحكومية" NGOs لديهم الكثير لقوله في صناعة السياسة. وكما صاغها الأنثروبولوجي الاقتصادي البريطاني بول ريتشاردز Paul Richards (١٩٨٥) ، فإن المحاولات لـ"التحديث السريع" على النمط الغربي في إفريقيا قد "اتبع سجلاً ضعيفاً جداً إلى حد أن العودة إلى مداخل أبطأ ولكنها أزيد" هو المطلوب (١٦٠). وهو يقترح البناء فوق ما يسميه تقاليد "الاعتماد الخلاق على النفس" (١٦)، وعلى التعاونيات الطبيعية التي

"تزدهر لأنها تعكس الاحتياجات والظروف المحلية" (١٥٤)، وعلى حقيقة أن المزارعين قادرين على توليد أنماطهم الخاصة للتنمية (١٦-١٧).

علاوة على أنني أرى أن سجل تجارب الاعتماد على النفس هو أفضل مما تأكد بصفة عامة، وأن الفشل الظاهر للأنظمة القمعية مثل ألبانيا أو بورما هي متصلة على وجه الخصوص. لقد حققت كوريا الشمالية وبلدان إفريقية بعض النجاح لكنهم ارتكبوا أخطاء يمكن تجنبها، وقد حققت أمريكا اللاتينية بعض النجاح مع "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI، على الرغم من الكثير من سوء الإدارة (الممكن تجنبه) (انظر الفصل السادس). وتظل الصين هي الأكثر اعتماداً على النفس بالمقارنة مع معظم البلدان. وعلى الرغم من الفقر المتأصل وسوء الإدارة، فإن الهند المستقلة ذاتياً إلى درجة عالية حتى التسعينيات من القرن العشرين ومازالت تحقق بشكل أساسي نمواً معقولاً، فقد قضت قضاءً مبرماً على الجوع والكثير من أوجه الظلم (دريز Dreze وسن Sen، ١٩٩٥)، وهي تعتمد على النفس بشكل موسع في قطاعات مثل الغذاء والسلع الاستهلاكية والدفاع وتكنولوجيا المعلومات وماكينات التصنيع الضخمة والترفيه والتنمية المكثفة وتصدير التكنولوجيات البديلة ، وقد تعرضت برامج سياسة التصنيع الرئيسة في مناطق مثل ماكينات التصنيع الضخمة والأدوية والكمبيوتر، إلى النقد على أساس أن تكلفتها عالية، لكنها تركت الهنود مع التصميمات الملائمة الخاصة بهم، مع بعض من أرخص الأدوية في العالم لكل من المنتجات الغربية ومنتجات العلاج بالأعشاب الطبيعية التقليدية، مع الكثير من المنافع الاجتماعية الأخرى (تشاندرا Chandra, 1997؛ ساهو Sahu, 1998) . وبالإضافة إلى هذا، فقد حسنت الهند من البيئة وتخط طريقها في مسار ديمقراطي مع قطاع للمنظمات غير الحكومية NGO حر وفعال، وتفاخر بوحدة ثقافية عالية جداً، ويقال إنها أقل بلدان العالم الثالث اعتماداً على "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs (ساهو Sahu, 1998: 177) .

إن مشروعات الاعتماد على النفس كثيرة بما فيها من أجل إفريقيا (أولانيان Ola-niyan, 1996) ، والكاريبي (ماكافي MacAfee, 1991) والهند (تشاندرا Chandra, 1997) والشرق الأوسط (سايي Sayigh, 1991)، بينما تنادي "المنظمات غير الحكومية" NGOs بالاعتماد على النفس المحلي أو القومي، القائم على الثقافات التقليدية مع المحافظة المستمرة على الزراعة والتكنولوجيات البديلة - انظر أدناه (مثال وميرسلي Womersley, 1998) . إن الدليل والخبرات السابقة توضح أن الاعتماد على النفس هو مجدي أكثر بكثير مما يستوعب المنظرون التقليديون وبأكثر مما سيقر به العولميون، وخصوصًا إذا اتُبِعت المناهج والأهداف البديلة للنماذج الغربية. ويشير هذا الدليل بوضوح أيضًا إلى أن المجتمعات متباينة إلى حد بعيد من الناحية التقليدية، ومن ثَمَّ فهي تتطلب الاعتماد على النفس لتحديد نماذج التنمية المناسبة لها.

عشرة أسباب تبرر أن الاعتماد على النفس هو أكثر جدوى مما يقر أنصار العولمة

لقد جادلت في الفصول السابقة أن التجارة والعولمة إلى جانب نمط النمو الاقتصادي الذي يُفتَرض أنهما يستحثانه هو أقل فائدة مما يزعمون، وأن المزيد من الاعتماد على النفس والتنمية التي يقودها "استبدال الواردات" IS هو أمر ممكن، وخصوصًا إذا كان البديل أهدافه أكثر إنسانية وأقل مادية، وأن نماذج التنمية تُتَبع. وسوف أجادل أدناه بأنه لمدًى من الأسباب التقنية، فإن نموذج التنمية غير المركزي أكبر ومتعدد المستويات للاعتماد على النفس هو أمر ممكن، وأنه المفضل للنمو عالي المستوى وللعولمة التقنية المتكاملة مع التكنولوجيا المتطورة.

١ - تبعية الطريق [المسائل التاريخية] - كما لاحظنا في الفصول السابقة، أنه على الرغم من أن اقتصاديات "السوق الحرة" تعتبر أن الاقتصاد يتطوع وفقًا لشروط المنافسة، فإن المدارس الأخرى تعتبر أن الاقتصاد والتنمية التكنولوجية يمكن

تشكيلهما من خلال القوى التاريخية أو السياسية أو الاجتماعية، وكذلك بالمثل عن طريق قرارات الحكومة التقديرية، ومن ثَمَّ يصبح الاقتصاد مستقراً أو "محبوساً" على المدى الطويل. وهناك أمثلة ظاهرة تتراوح بين الشعار المعروف لصناعة "لوحة المفاتيح" التي لا تكون ذات كفاية لكنها مقبولة، إلى صناعة السيارات المختلفة والتكنولوجيات النووية (انظر بول Pool, 1997) إن النتيجة المؤكدة هي أنه لا يوجد طريق واحد تكنولوجي أو تنموي يكون حتمياً. فطرق التنمية يمكن أن تتقرر سياسياً أو اجتماعياً، بما في ذلك الوسائل الأكثر ديمقراطية وقبولاً من ذي قبل، وأن طرق الاعتماد على النفس يمكن أن تتقوى في الغالب بصورة مؤكدة. إن التعقيدات بعيدة المدى التي تغلف مفهوم "تبعية الطريق"، ربما كانت في الحقيقة واحدة من القصص الاقتصادية الكبيرة التي لم تحكَ بعد (كالدور Kaldor, 1989 ؛ آرثر Arthur, 1994؛ كروجمان Krugman, 1991) والتي سيرد المزيد منها أدناه.

٢ - التنمية المحلية - إنه المبدأ الذي يقضي بأن التنمية ينبغي أن تتمركز حول الأقاليم أو المجتمعات أو المحليات، وأنه كلما كانت هذه الوحدات تعتمد على النفس زادت الجدوى من الاعتماد على النفس من الناحية القومية. فمعظم الحكومات لديها بعض السياسات المحلية وتعترف بفوائدها، حتى لو اقتصرت هذه السياسات على القليل من اللامركزية أو اجتذاب "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs إلى الأقاليم النائية. إن المشروعات المحلية الأساسية للاعتماد على النفس تستلزم تمركز الكثير من أنشطة التنمية الصناعية والتكنولوجية والمالية والبيئية والمجتمعية في المحليات غير المركزية التي سترد أمثلة على بعض منها أدناه[٦].

٣ - القطاع غير الرسمي والتنمية القائمة على الريف - نُقِل عن رجل الأعمال الاقتصادي "البيروفي" [من بيرو] هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto ذات مرة قوله الشهير عن اكتشافه بأن نصف سكان بيرو و٦٠ بالمائة من ساعات العمل فيها و٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي يقع ضمن القطاع "غير الرسمي" غير المسجل،

وهو القطاع الذي اكتشفه "الغانديون" واقتصاديو التنمية منذ زمن طويل في بلدان أخرى. إن لـ"الأمم المتحدة" UN وجهات بحثية أخرى ترى الآن أن هذا القطاع "غير الرسمي" بالإضافة إلى "العمالة المنزلية" (للنساء بشكل أساسي) هما على الأقل مساويان لـ"الناتج المحلي الإجمالي" GDP المعروف في معظم البلدان (انظر الفصل الرابع ما قبله)(٧). وقد عزى "دي سوتو" هيمنة القطاع غير الرسمي أو انتشاره إلى القوانين واللوائح التنظيمية المفرطة وإلى الافتقار إلى حوافز السوق الحرة، بينما يراه النقاد "الماركسيون" على أنه مرض أو أنه يرجع إلى الافتقار إلى التنمية. لكن "الغانديين" وآخرين يصورون هذا القطاع على أنه رد فعل على التنمية المركزية الضخمة الصناعية المكثفة وإهمال الزراعة (الفصل الخامس) ، ويرونه على أنه حركة من أجل تجديد الريف التقليدي والحرف اليدوية المعيشية والتوظف.

وتظهر معظم الأبحاث أن الصناعات الريفية الصغيرة التي تتراوح ما بين السلع الغذائية واليدوية والاستهلاكية إلى المعدات التقليدية أو الآلات البسيطة، تشكل حالياً كتلة التوظف لـ"العالم الثالث"، وقد فعلت هذا تاريخياً في بلدان مثل اليابان وكوريا. إن هذه الصناعات تعمل بشكل أفضل من خلال نظم الشبكات التقليدية، وتتيح توظيفاً محلياً وتأثيرات للصيانة المجتمعية أعلى بكثير من المشروعات الضخمة المركزية(٨). وهكذا، فإن الأنشطة الصغيرة المحلية غير الرسمية، إذا نُظمت بشكل مناسب واكتسبت الطابع الرسمي، يمكنها أن تكون أساساً للاعتماد على النفس المكثف محلياً وقومياً.

٤ ـ المغالاة في تقدير الاقتصاديات الضخمة ـ لم يكن الرئيس السويسري (المنقول عنه أعلاه) بمفرده هو الذي زعم أن الاقتصاديات الكبيرة تجعل العولمة حتمية؛ فهذا المفهوم يُستشهد به بانتظام من أجل تفسير المشروعات العملاقة ولتبرير "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs وحتى لإضفاء العقلانية على احتلال الدول الصغرى من جيرانها الأكبر. إن الاقتصاديات الضخمة [اقتصاديات الإنتاج الكبير] أو "العائدات المتزايدة" (انظر الفصل الثانى) تستلزم، لأسباب تقنية، تقليل تكاليف إنتاج

الوحدة عندما ترتفع المخرجات أو الناتج، وهكذا مما يتسبب في مركزية أضخم، وحتى عولمة أكبر، وأنشطة اقتصادية أكبر، وإتاحة قدر أقل من الاعتماد على النفس. لكن إذا كانت قيمة الاقتصاديات الضخمة مُبالغ فيها، كما أزعم أنها كذلك، إذن العكس ينطبق.

إن الكتب المدرسية مازالت تعتبر الاقتصاد الضخم على أنه الحامي الأساسي للصناعات الثقيلة والتكنولوجية، مع "تقليص العائدات" (ارتفاع تكاليف الوحدة) في الزراعة ومنتجات الحرف اليدوية والصناعات الخفيفة. ويقول مختلف الاقتصاديين إن دلالة الاقتصاديات الضخمة مُبالغ فيها (ماديسون Maddison, 1994: 50ff)، وأن المشروعات في معظم الصناعات يمكن أن تحقق الكفاءة عند حجم يبلغ ثلث حجمها الحالي، وأن الاقتصاديات الضخمة لا تنطبق على مشروعات "العالم الثالث" الصغيرة كثيفة العمالة والتي تنتج حسب الطلب أو بمواصفات خاصة، لذلك فإن الميكنة الضخمة ليست حتمية، وأن الإنتاج الصغير المناسب يكون ذا كفاءة(٩).

ومنذ حوالي سنة ١٩٦٠، زادت نسبة كل من المشروعات الصغيرة وإنتاجيتها في معظم بلدان "العالم الأول"، بما يدل ضمنًا على أن الصغير مازال جميلاً. وتوجد هناك أيضًا وجهة نظر واسعة الانتشار ترى أن التكنولوجيات "المرنة" تعزز هذا الاتجاه، ويجادل خبير الطاقة آموري لوفينز Amory Lovins بأن النظم الصغيرة الظاهرة الجديدة غير المركزية للطاقة البديلة، سرعان ما ستقلل من تكاليف توزيع القوى بمعامل رقمي عشري! وهي تتمسك بصفة عامة بأن الاقتصاد الضخم يميل إلى أن يسود في الإنتاج الضخم في المراحل المبكرة من التنمية الصناعية (صمويلسون Samuelson, 1999) أو حيث يمكن توزيع المصروفات غير المباشرة للأبحاث والتسويق على قدر أكبر من المخرجات، لكن المشروعات الصغيرة تمتلك مزايا في الإدارة والعلاقات الصناعية والتنظيم الداخلي وتطوير المنتجات والخدمات، حيث يمكن أن ينطبق "اقتصاد التكاليف والأعباء الضخمة". وإن هذا الأخير أو ما أسميه "الاستبداد

الضخم" يتضمن عوامل خارجة عن المشروع مثل التلوث وتكاليف النقل والتعقيدات الحضرية (شوماخر Schumacher, 1973) ، مثل الفاقد المتولد حينما تنتج المصانع الضخمة منتجات جديدة أرخص من الأجزاء أو الإصلاحات، وحتى الطبيعة غير الديمقراطية للمشروعات العملاقة التي رصدها أولاً مارشال .Marshall (1929: 254) وقد ذكر خبير الاقتصاد الضخم براين آرثر Brain Arthur بعض الخصائص في الاقتصاد الضخم مثل احتوائه على الاضطراب السوقي وعدم القابلية للتنبؤ والانغلاق السوقي واحتمالية المنتجات الرديئة ومكاسب ضخمة لـ"الفائزين"، وكلها ذات تأثير استبدادي أكثر من تحقيقه للمنافع!(١٠).

إن الاقتصاديين أيضًا مستعدون للإقرار بأن بعضًا من الاقتصاد الضخم الظاهر هو بالفعل "اقتصاد مالي"، حيث يمكن للوحدات الضخمة الوصول إليه من خلال ضربات السوق أو التحايل بالخصومات التي لا تتناسب مع أية موارد حقيقية للمدخرات أو غيرها، فهي اقتصاد "خارجي"، يُدار من مشروع مؤسسي مُتداخل، بدلاً من حجم المشروع الداخلي. وتستخدم معظم المشروعات العملاقة فقط مشروعات صغيرة أو مشروعات متوسطة الحجم، لكنها تستمد مزاياها أكثر من هذا الاقتصاد المالي "السياسي" والاقتصاد الضخم الخارجي. وهكذا فإن منافع الاقتصاد الضخم قد تكون مُبالغًا فيها، وهو ما يوضح جدوى أنشطة الاعتماد على النفس الأصغر والأقل مركزية الآن وفي المستقبل القريب.

٥ ـ المناطق الصناعية ـ وهناك سبب آخر يفسر أن زيادة المشروعات الصغيرة هو اتجاه عالمي منتشر من أجل "التكتل" أو "التجمع" للوحدات المكملة الصغيرة في "المناطق الصناعية". وكان أول من أبرز هذا هو مارشال Marshal (1920:222ff; 1923: 599ff) الذي عزاه إلى الصدف الجغرافية أو التاريخية، وأيضًا إلى "الاقتصاد الخارجي" (المنافع البينية للمشروع) فيما يتعلق بالتخصص التعاوني والعمالة أو مورد آخر مدبر، وإلى مشاركة المعلومات وحتى التعليم والتدريب. ووصف "مارشال" (١٩٢٣: ٥٩٩-

٦٠٠) التكتل على أنه "تعاون تلقائي للكثير من الصناعات" في "وحدة عضوية"، وهو قد لاحظ في تنبؤه بـ"تبعية الطريق" [تأثير المسائل التاريخية] أنه بمجرد أن تتأسس الصناعات تبقى قائمة وفقًا لـ"المزايا التي يحصل عليها الناس الذين يعملون بمهارة في التجارة نفسها بين البلدان المجاورة لبعضها البعض" (١٩٢٠: ٢٢٥).

وفيما يرتبط على وجه الخصوص بـ"إيطاليا الثالثة" الشهيرة، وأيضًا في بلدان أخرى كثيرة في أرجاء العالم[١١]، مازالت المناطق الصناعية تخضع للتحليل بالشروط "المارشالية" [نسبة إلى مارشال Marshal]، جنبًا إلى جنب مع المفاهيم الجديدة مثل "اقتصاديات التكتل" و"العمل المشترك للغايات المشتركة" و"الكفاءة الجمعية" (كروجمان Krugman, 1991 ؛ شميتس Schmitz, 1990) وتُشاهد في الغالب الصور الجديدة من المناطق الصناعية بشروط نمط "وادي السيليكون" (اقتصاد المعرفة) وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، لكن هذا أمر مُبالغ فيه. فيلاحظ كروجمان (١٩٩١: ٦٤-٥) أن صناعات التكنولوجيا الحديثة المتجمعة هي في معظمها لأسباب منخفضة التكنولوجيا (المارشالية)، مثل العمالة أو المشاركة في المهارات، ويلاحظ الآخرون أن التكنولوجيا العالية ربما تستخدم "الرقاقات الدقيقة" [الميكرو شيبس] لكنها تحتاج أيضًا الأجهزة المكلفة والبرامج والإعلان والتسويق، وهو الأمر الذي يقتضي الاقتصاد الضخم والتمركز (الكورتا Alcorta, 1994: 755ff) وفي كتاب "التقسيم الصناعي الثاني" The Second Industrial Divide (1984)، دافع بيور Piore وسابل Sabel بصورة مشهورة عن "التخصص المرن" في تجمع الحجم الصغير (لكن ليس قطعيًا التكنولوجيا الحديثة)، ملاحظًا أن هذا ربما يقوي الاعتماد على النفس إقليميًا أو قوميًا.

ويستند النموذج الإيطالي في الحقيقة جزئيًا على التقاليد والزراعة والميراث الحرفي وشبكات الأعمال الأسرية والتضامن المجتمعي، وهكذا دواليك، وهو الأمر الذي ازدراه بعض نقاد الجناح اليساري على أنه رومانسي أو استغلالي، ولكن الكثير من الاتحادات والراديكاليين قد دعموه. وقد دافع أحد الاقتصاديين "الكينزيين" [نسبة إلى

كينز] الإيطاليين عن المناطق الصناعية كنموذج للتنمية واستخدام "التقاليد المحلية بأكبر قدر ممكن وخصوصًا إذا كانت قديمة وبالتالي عميقة الجذور" (سيلوسلابيني Syloslabini, 2001: 164ff, 176) . ومما لا شك فيه أن المناطق الصناعية يمكن رعايتها من أجل تنمية بديلة أكثر اعتمادًا على النفس، على الرغم من احتياجات الحكومة للمساعدة. وفي الهند داخليًا، يوجد ما يصل إلى خمسة عشر تجمعًا رئيسًا وحوالي ستين تجمعًا أصغر في نيودلهي بمفردها، وغالبًا ما تقوم السلطات المحلية بإزالة التجمعات الأصغر لمصلحة الترويج لـ"المؤسسات عابرة القوميات" TNCs الموجهة للتصدير. وعلى الرغم من أن الأسبق [التجمعات الصناعية] يتولد عنها وظائف إلى حد أبعد بكثير من أجل الفقراء، وتلبي بشكل أفضل الاحتياجات المحلية، وهذه هي بالتأكيد تكلفة رئيسة للعولمة (أس بنيامين S. Benjamin TWNF، أبريل ٢٠٠٢).

٦ ـ التكنولوجيا ووهم المنافسة العولمية ـ إحدى أساطير نظرية العولمة هي أن الأمة ينبغي أن تسعى إلى المنافسة العولمية الدائمة للإسراع بالنمو وموازنة تجارتها أو حتى "البقاء" ، وتقبل معظم المدارس الفكرية هذا الافتراض كأمر واقع، وتدافع عن الطرق الممكنة لتحقيقه، وخصوصًا تعظيم "إنتاجية العامل الكلي" (TFP) ومن ثَمَّ تعظيم النمو. لكن بعض منظري "السيادة المجتمعية" قد تشككوا في ضرورة المنافسة (انظر هاينز Hines, 2000) ، في الوقت الذي أرى فيه أن تقدير أهميتها قد شابه المبالغة، وجرى تبسيط أسبابها بشكل مُخِل، وأُسيء فهم الدور الذي تلعبه التكنولوجيا.

وبالتأكيد إن أي بلد يحتاج إلى بعض المنتجات المتنافسة ليبيع في الأسواق العالمية مع وجود تكنولوجيا تلعب دورًا في هذا المجال، ومن المؤكد أن التكنولوجيا مرتبطة بالعولمة ارتباطًا وثيقًا، لكن القصة لها جوانب أخرى. أولاً : ليست كل الدراسات تربط التكنولوجيا بالأداء. فنجد أن مارين Marin على سبيل المثال، قد اكتشف أن نمو الإنتاجية يرتبط بالصادرات فقط في بلد واحد (اليابان)، ووجد دانيلز Daniels أن التجارة كثيفة التكنولوجيا لا ترتبط بشكل ملحوظ بنمو "الناتج

المحلي الإجمالي" .GDPوتدل بعض الدراسات الأخرى على أن التكنولوجيا تساعد في البداية، ولكن ليس لصادرات "العالم الثالث"، وأنه توجد علاقة سببية عكسية - أن التصدير يؤدي إلى المزيد من "الأبحاث والتنمية" (R&D) أو بمعنى أدق التنمية التكنولوجية. ثانيًا: تُظهر دراسات كثيرة أن "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI لا يرتبط بالصادرات، وترى أن العولمة من خلال "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs ربما لا تساعد التجارة، بينما تظهر دراسات أخرى أن واردات التكنولوجيا يمكن أن تدمر أحيانًا القدرة التكنولوجية المحلية[١٢].

ثالثًا: تدل الكثير من الدراسات على أن قدرة المشروع على البيع في الأسواق الحرة تتحدد مبدئيًا، ليس من خلال منافسة (السعر/التكلفة)، بل تتحدد من خلال القدرة على الإنتاج وتسليم السلع أو الخدمات المطلوبة (فاجربيرج Fagerberg, 1988 ؛ كيتسون Kitson وميتشي Mitchie، 2000). وتلعب التكنولوجيا دورًا في خلق هذه القدرة، لكن العوامل الأساسية الأخرى تتضمن جودة المنتج والانتباه إلى احتياجات العميل والسمعة والقدرة الإدارية والعلاقات الصناعية المتناغمة والثقة، أو التعاون العام بموجب شروط منتظمة، بدلاً من منافسة قطع الرقبة (كيتسون Kitson وميتشي Mi- chie, 2000: ch. 9) . إن "العمالة الرخيصة" توفر الميزة النسبية فقط للمهارات المتدنية جدًا وللمنتجات كثيفة العمالة، وحتى حينئذ يمكن أن تكون هذه العوامل الأخرى مهمة.

رابعًا : أن التوازن التجاري القومي لا تحكمه المنافسة بالطبيعة، حتى وفقًا لما يقول به الاقتصاديون التقليديون، لكن تحكمه عوامل الاقتصاد الكبير أو الضخم، وخصوصًا المدخرات والاستثمار؛ فالمنافسة في قطاع واحد في الحقيقة يمكن أن تقلل المنافسة في قطاع آخر عن طريق الإغراء بمعدل تبادل أعلى ومستوى أجور أعلى، لذلك فالعملية تدور حول التوازنات المقبولة وليست المنافسة العولمية المطلقة (دلوهوش Dluhosch et al., 1996) ، وهكذا فبينما تكون التكنولوجيا "الحديثة" أساسية في المنافسة لمنتجات فردية معينة، لكن التوازن التجاري لبلد ما ككل يستلزم خليطًا من ظروف الاقتصاد الكلي والصناعات المحلية الجيدة والسمعة الجيدة كتاجر موثوق به.

أما التعقيد الخامس في قصة المنافسة هو أنه بينما تكون التكنولوجيا والأبحاث حاسمين في المنافسة لبعض المنتجات (وليس كلها)، فإن تكلفة "الأبحاث والتنمية" R&D ترتفع، ودورات حياة المنتج تقصر (مجموعة لشبونة Lisbon, 1995: 66) ، وهكذا فإن التكنولوجيا هي سلاح ذو حدين للمنافسة، فتزيد كل من أهميتها "و" تكلفتها. ويتطلب استرداد هذه التكاليف العالية أسواقًا ضخمة عالمية، وتحتاج "المؤسسات عابرة القوميات" TNCsذات التقنيات المتطورة إلى تجارة حرة أو "الوصول للسوق" العولمي من أجل هذا الغــرض (دونكلي Dunkley, 2000b: 43-4) لكنني أرى أنه من المريب أخلاقيًا أن تكون الأمم مضغوطة لكي تنفتح وتسلم استقلالها الذاتي فقط تحت ضغط مثل هذه الشركات.

سادسًا : أن الكثير من الاقتصاديين التقليديين الرواد لا يعزون إلى المنافسة الأهمية التي يضفيها عليها العقائديون من أنصار العولمة، إذ إن كروجمان Krugman يصفها على أنها "استحواذ خطر" لأن مستويات المعيشة القومية هي في الواقع تتشكل عن طريق الميزة النسبية والإنتاجية المحلية ، فالبلد الذي يتخلف نموه الإنتاجي عن المعدلات العالمية لن ينهار، لكن كما أشار بومول Baumol وكوردين Corden وآخرون، سوف يُعدل نفسه هيكليًا مع أنشطته المختلفة، ومن الممكن أن يبطئ من معدلات نموه أو يخفض الأجور نسبيًا[١٣]. ولا يتوقف هذا على الجودة أو بالمحافظة على مستويات معيشية عادلة أو بتطوير تكنولوجيات بديلة ملائمة (انظر أدناه). ويجادل بعض الاقتصاديين من "أنصار التدخل" بأن "المنافسة لا تهم" وبأن الأمم ذات الإنتاجية المنخفضة يمكن أن تتخلف تراكميًا، وإنني أرى أنه مع السياسات القوية للمحافظة على المدخرات ومستويات الاستثمار الملائمة، فإنه يمكن تجنب هذا المصير.

وأخيرًا، فإن المنافسة العولمية ليست بالضرورة مرغوبًا فيها، فالاقتصاديون مختلفون في تصويرها، البعض يؤيدها وآخرون لا يحبذونها كسباق جرذان "رأس برأس" (ثورو Thurow, 1993) لـ"الهوامش الهزيلة" لـ"الميزة النسبية سريعة التغير" التي

تخلق عدم الأمان أو الاضطراب الوظيفي (باجواتي (Bhagwati, 1998: 22-3 مثل "معركة بدون رحمة " (إيميرج (Emmerij, 2000: 134 جميعًا باسم "سباق لا ينتهي" من أجل التجديد (انظر دونكلي Dunkley, 2000: 244). إن هاجس المنافسة ربما يكون أيضًا المسئول عن الكثير من تخفيض الأجور واستراتيجيات إحلال العمالة التي تتبعها "المؤسسات عابرة القوميات" .TNCs لقد خمن "كينز" (١٩٣٦: ٣٨١-٢) في حقيقة الأمر أن الصراع التنافسي على الأسواق" كان هو السبب الرئيس في الحروب، لكنها تلك الحروب التي يمكن إقصاؤها بالمزيد من الاعتماد على النفس وتوليد الوظائف محليًا عن طريق سياسات الاقتصاد الكلي التي افترضها.

وباختصار، فإن المنافسة العولمية هي وهم أو خيال لا معنى له، وليست هي ما يُزعم بشأنها، ولا ينبغي أن تصبح الأساس في كل صياغة للسياسات أو التحكم العولمي (انظر مجموعة لشبونة، ١٩٩٥ وإيميريج Emmerij, 2000: 134) . إن البديل، وهو المزيد من الاعتماد على النفس، يشكل تنمية ذات جدوى بدون تضحية مفرطة بمستويات المعيشة أو التوازن التجاري.

٧ - الكابوس الجيتسي [بيل جيتس] - هناك وجهة نظر شائعة تقول إن التكنولوجيا الفائقة ورؤية "بيل جيتس" Bill Gates (الكابوس؟) الكمبيوتر في كل مكان، هي أمر مطلوب وحتمي ويتجنب الاعتماد على النفس، نظرًا لضرورة التخصص العولمي. إنني أرفض هذه النبوءة لعدة أسباب. أولاً : لأن التكنولوجيات البديلة ممكنة (انظر أدناه). ثانيًا : إن "تبعية الطريق" [الجذور التاريخية] (أعلاه) تعني أن التنمية التكنولوجية لها أصول اجتماعية عقلانية عوضًا عن أنها مسار محدد مسبقًا (انظر بول Pool, 1997) . ثالثًا: أن التكنولوجيات الجديدة مثل الطاقة النووية والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات (IT) لها تكاليف أعلى من الاختراعات السابقة، وأن هذه التكاليف الباهظة من الناحية الجدلية تفوق المنافع بكثير (مثال، انظر إيميرج -Emme rij, 2000: 135) ، وتتضمن تكاليف "تكنولوجيا المعلومات"IT ، البطالة وقتل المهارات واقتحام الخصوصية والتآكل الثقافي وإدمان "الإنترنت" وضغط المعلومات والجريمة

والاحتيال وتوازن الضرائب التجارية والأتمتة الإجبارية، أو ما أسميه "الكابوس الجيتسي"، حيث إن معظم "تكنولوجيا المعلومات" IT ليست ضرورية بالنسبة للاحتياجات الإنسانية على الرغم من مزاعم جيتس Gates أو نيجروبونت Negroponte أو المدافعين الآخرين عن "الكينونة الرقمية". وحتى "جيتس" نفسه (١٩٩٦) أقر بالمخاوف المتعلقة بتعقيدات الخصوصية للكاميرات الرقمية والذكاء الاصطناعي، على الرغم من زعمه بأن التكنولوجيا لن تصبح مسيئة للإنسانية.

رابعًا : إن "الاقتصاد الجديد" الذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ينمو لكن بحدود. ويتوقف هذا على الزراعة والصناعة التقليديتين لـ"الاقتصاد القديم": فنسبة "تكنولوجيا المعلومات" IT إلى الاستثمار الإجمالي مازالت منخفضة؛ وحتى وقت حديث تشكك الاقتصاديون في أن (IT) قد ساعدت في الإنتاجية، ومازال البعض يتنبأ بتقلص العائدات من التكنولوجيا (جيمبل Gimpel, 1994) : فانهيار الحصة من "حطام التكنولوجيا" كان رد فعل لأرباح (IT) الهزيلة باستمرار، وهي التي ربما مازالت منخفضة بمقدار ٤٠ بالمائة إذا ما أُخِذ في الحسبان اختيارات الحصة التنفيذية باعتبارها من التكاليف[١٤]؛ إذ توصلت دراسة مسحية أسترالية لمستخدمي "التجارة الإليكترونية" أن ما يزيد على الثلث غير راضين عن هذا المفهوم[١٥]؛ وأن الذين تحرروا من وهم "الإنترنت" قد تجاوز ٢٨ مليون مستخدم سابق في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[١٦]. ويرى الكثير من المراقبين الآن التأثير الكلي للتكنولوجيا البازغة على التوازن هو تأثير سلبي، كما أن التعلم الإلكتروني من خلال التليفزيون والفيديو والكمبيوتر قد ثبت أنه يتضاءل إلى حد بعيد إلى جانب الطرق الشفهية التقليدية للتعليم الأساسي والإدراك الحسي وتنمية التفكير النقدي[١٧].

إنني أرى إجمالاً أن المنافع للتكنولوجيات الجديدة قد بُولغ في تقديرها كما جرى التقليل من شأن التكاليف، وإهمال البدائل، ولذلك فإن الضرورة الافتراضية لتكنولوجيا العولمة هي إلى حد كبير تكتسي بمسحة أسطورية، وأن بدائل الاعتماد على النفس هي بالفعل مجدية.

٨ ـ التكنولوجيا البديلة (AT) ـ إن مفاهيم التكنولوجيا "البديلة" و"الملائمة"

و"الوسيطة" التي شاعت وانتشرت عن طريق شوماخر Schumacher (١٩٧٣) قد لاقت الهجوم دائمًا على أساس أنها من المحتمل أنها تُجَمد البلدان الفقيرة عند مستويات منخفضة من التنمية. لكن مثل هذه الانتقادات قد حُملت بأكثر مما تحتمل، وأساءت فهم النقاط الرئيسة لـ"شوماخر" التي كانت تقضي بأن التكنولوجيات التي ليست محددة سلفًا هي تكنولوجيات متكيفة قابلة للتعديل لتناسب احتياجات كل مجتمع أو موارده أو ظروفه. ولقد هاجم بالفعل بعض النقاد في بلدان "العالم الثالث" "شوماخر" لإظهاره على غير الحقيقة التكنولوجيات الطبيعية التقليدية المختلفة على أنها عتيقة الطراز (١٩٧٣: ١٥٦) في مصلحة النظم الجديدة ذات المدى المحدود الوسيطة بين الأنماط المحلية والأنماط الغربية الحديثة - أي أنهم يتهمونه بأن لا يكون البديل الكافي!

وقد حددت دراسات لا حصر لها في شتى أرجاء العالم حالات لا حصر لها تكون فيها سواء التكنولوجيات التقليدية أو التكنولوجيات الوسيطة الجديدة أكثر ملاءمة وكفاءة من التكنولوجيات المستوردة عبر "مؤسسات عابرة القوميات" TNCs أو مشروعات المعونة أو "الصادرات" الأجنبية، وخصوصًا عندما يدخل في الحسبان معايير أخرى مثل التوظف المحلي أو انخفاض أعباء النقل أو استخدام الموارد المحلية أو الصيانة المجتمعية(١٨). إن مراكز الأبحاث البديلة والعروض المنتظمة التي زرت القليل منها، تتكاثر الآن في شتى أرجاء "العالم الثالث"، وخصوصًا في الهند والصين. وقد قامت مثل هذه الأبحاث في إفريقيا بتصميم معدات تشغيل زراعية من أجل النساء، وفي الأبحاث المحلية في الكاريبي حددت بدائل زراعية ومنتجات حرفية تتضمن حوالي ٣٦٠ استخدامًا جديدًا لجوز الهند و١٣٥ لقصب السكر (منظمة العمل الدولية ILO/ WEP, 1984؛ ماكافي McAfee, 1991: 163ff) . وقد توصلت إحدى الدراسات المهملة لـ"منظمة العمل الدولية" ILOعن إندونيسيا إلى أن التكنولوجيات البديلة تؤدي أفضل حتى بالنسبة للدخل المحلي وتوليد التوظيف أكثر من النظم الغربية المستوردة (خان Khan وثوربيك Thorbecke، ١٩٨٨).

وتحدث صورة مماثلة في الغرب، حيث تؤكد الدراسات الآن أفكار "التكنولوجيات غير المركزية" وتقنيات "التخصصات المرنة". فعلى سبيل المثال، حقق الإنتاج غير المركزي وحزم الإنتاج الصغيرة نجاحًا في شتى أنحاء أوروبا لفترات طويلة، وتراجعت الهندسة البريطانية "على الرغم" من تبني النمط الأمريكي القائم على التخصص المركزي، ربما "لأن" هذه الأنماط قد تخلت عن طرقها صغيرة الحجم التقليدية (ماريتي Mariti, 1993 ؛ سابيل Sabel وزيتلين Zeitlin, 1997) كما أن نظم الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين تكون واعدة بشكل عظيم في الاعتماد على النفس في العصر البازغ لـ"ما بعد البترول". وعلى هذا، فإذا كانت النظم التي تنمو محليًا هي المناسبة أكثر من التقنيات المستوردة بالمعيار الأوسع، إذن يكون الاعتماد على النفس أكثر جدوى بكثير مما يتيحه الإيمان بقضاء العولمة وقدرها.

٩ - الزراعة العضوية - إن القطاع التكنولوجي البديل الأكثر أهمية وهو الزراعة العضوية أو الزراعة "المساندة"، غالبًا ما يوجه إليه النقد على أساس أنه مثالي وغير كافٍ لتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، ومن ثم تكون بالمثل الحاجة المزعومة لتكنولوجيات الهندسة العضوية. لكن مثل هذه الانتقادات تتجاهل الشواهد الكثيرة الدالة على كفاءة البدائل العضوية والإهمال في الماضي للتنمية الزراعية (انظر الفصل الخامس ما قبله) وللمعالجة التي يمكن أن تزيد الإنتاج زيادة ضخمة وكذلك إهمال الاعتماد على النفس. إن الخبير البريطاني في البيئة جولز بريتي Jules Pretty يجري حساباته على أن الطرق العضوية ذات الدخل المنخفض، التقليدية والحديثة، سوف تزيد من غلة المحصول في البلدان الفقيرة وتحافظ أو تحسن قليلاً منها في بلدان "الثورة الخضراء" وتقلل من إنتاجيتها قليلاً في "العالم الأول"، حيث يُنتج فيه الغذاء بالزيادة على أية حال (بريتي Pretty, 2002 ؛ مادلي Madeley, 2002).

وتؤكد الكثير من التجارب حول العالم الآن على قدرة الطرق العضوية على تقليل المدخلات وزيادة المخرجات وخلق التوظيف المحلي وتحفيز الإمداد بمدخلات محلية جديدة وزيادة استخدام الموارد المحلية وتحسين البيئة بقدر هائل. وفي واحدة من أكثر

التجارب تقدماً، تسعى كوبا إلى تعميم الزراعة العضوية بالكامل للاعتماد على النفس في الغذاء عبر تحويل الحوافز والأبحاث والحدائق الحضرية ومشاركة المعلومات واستخدام المعرفة التقليدية(١٩). إن مثل هذه الأنظمة تطرح إمكانية هائلة للاعتماد على النفس في كل مدخلات الغذاء ومخرجاته.

١٠ ـ التنمية البديلة أو التنمية الخضراء ـ إن عنوان "الأخضر" ينتشر استعماله الآن على مدًى واسع للتبشير باقتصاد بديل أو بمجتمع قائم على مبادئ تعزيز البيئة. وقد وُضِعت افتراضات الكثير من النماذج، بما فيها نموذجي الخاص (دونكلي Dunk-ley, 1992) ، لكن العناصر الأساسية لمعظم النماذج تتضمن تقييد حجم السكان والتحكم في التلوث ونظم المحافظة على الموارد والطاقة وإعادة تدوير المواد والمحافظة على الطبيعة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. وتمتد بعض النماذج إلى أكثر مما وصلت إليه البدائل "الشوماخرية" [نسبة إلى شوماخر] مثل المستعمرات أو القرى غير المركزية والمدن المعتمدة على النفس والتخطيط الإقليمي الحيوي والتكنولوجيات "الخفيفة" والزراعة العضوية والمعززة للمجتمعات والأشكال الجديدة القائمة على الإعاشة المنزلية، وهكذا دواليك(٢٠). وترتبط في الغالب مثل هذه النظم في "العالم الأول" بالديمقراطية القاطعة، ويمكن أن تسمى "الديمقراطية الاجتماعية الخضراء". وفي "العالم الثالث"، ترتبط دائمًا بالتقليدية المعدلة للنموذج الغاندي (انظر الفصل الخامس) ، ويمكن أن تسمى "الغاندية الخضراء". وأرى أن كلا من هذين الارتباطين مطلوب.

إن مثل هذه الاقتراحات تتصف بالعمومية الشديدة ومن ثَمَّ لا تصلح حاليًا لصياغة نموذجها رياضيًا، لكن الاقتصاديين ذوي التوجه اليساري البريطانيين قد حددوا "السيناريو الأخضر" على أن له جدوى اقتصادية وليست سياسية (روثورن Rowthorn وويلز Wells، ١٩٨٧)، على الرغم من أن القيم الروحية الثقافية الجديدة التي تضع "سقفًا للرغبات" (انظر الفصلين الأول والخامس) يمكن أن تعكس بسرعة الأخيرة [سقف الرغبات] . إن صياغة النموذج للمكسيك قد توصل إلى أن السيناريو البديل للزراعة المركزية والاستثمارات العامة وإعادة التوزيع من المحتمل أن تنتج

توظيفًا ونتائج اجتماعية أفضل، وحتى نمواً اقتصادياً أكبر من سياسات السوق (بوزاجلو Buzaglo, 1984) .

إن صياغة نموذج التغير المناخي الحالي يوضح أن إلغاء الغازات المنبعثة المسببة لارتفاع حرارة الأرض يمكن أن يتحقق بسهولة أكبر عن طريق الوسائل البسيطة نسبياً مثل إعادة التشجير والإنتاج قليل الكثافة من استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والزراعة قليلة المدخلات والتخزين الأفضل للغذاء (حيث يصل الفاقد من المحاصيل القومية إلى ما يقارب النصف في الكثير من البلدان) والمزارع المائية، وكلها يمكن أيضًا أن تعزز الاعتماد القومي على النفس. وتُظهِر بعض النماذج أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تقلل بقدر عظيم من التصنيع ذي الطاقة المكثفة والتجارة لبلدان كثيرة، مما ينجم عنه تقلصات ضخمة في التجارة العولمية بدلاً من مقاومة الزيادة، حيث إن التحرير بقيادة "الجات" (GATT) قد بدأ (IPCC, 1995: chs 7- 9:) (WHalley in (WTO, 2000: 224 وتوجد نسخ لا حصر لها غير كمية لكنها تفصيلية للنماذج "الخضراء" البديلة للتنمية والهياكل الاقتصادية الاجتماعية[٢١].

وعمومًا، فالأكثر احتمالاً أن تكون النظم "الخضراء" البديلة أكثر كثافة عمالية وأقل مركزية، وأن تراعي أكثر حساسية التقاليد وأن تقوم على المهارات المحلية وتعتمد على النفس أكثر من نماذج السوق الحرة العولمية التكنولوجية الحالية.

التنمية البديلة والاعتماد على النفس

تشير المناقشة السابقة إلى أن الاعتماد على النفس هو أكثر جدوى مما هو معترف به، وخصوصاً إذا اتُبعت القيم البديلة ونماذج التنمية من النوع الذي أوجزنا عرضه. إن النموذج المعقول للاعتماد على النفس ربما يتسم بالملامح الآتية:

١ ـ الأهداف المعرفة بشكل عام مثل العدالة الاجتماعية والنظم المصممة المساندة والوحدة الثقافية ،

٢ ـ النظم الأخلاقية التي تتركز حول المساواة والأمانة والثقة واللامادية ،

٣ ـ التنمية التي تتكيف مع سياق التقاليد الثقافية والتقاليد القيمية مع وجود التسامح المناسب في حالة تعايش تقاليد مختلفة داخل أمة ما، وتجنب التغييرات السريعة المفرطة لهذه التقاليد (انظر ساياي Sayigh, 1991: 210؛ الفصل الخامس) ،

٤ ـ المستويات العالية من الديمقراطية والمشاركة في صنع السياسة ،

٥ ـ الحد المعقول من الاعتماد على النفس في القطاعات المتعلقة بالأهداف الأساسية، وخصوصاً الغذاء (في حدود المعقول) والسلع الاستهلاكية الأساسية والآلات الصناعية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيات الأساسية والتمويل وموارد الطاقة (بما فيها إعادة تدوير المواد ونظم الطاقة ذات المجال المحدود) بقدر الإمكان، والأدوية الأساسية والتعليم والترفيه والثقافة، وينبغي تجنب الاعتماد التام على التصدير المكثف لنوع واحد من الصادرات، بما فيها السياحة، وذلك باستخدام سياسات التنويع الهيكلي أينما استلزم الأمر ،

٦ ـ إعطاء الأولوية القصوى في التنمية، على الأقل في المراحل الأولى، للزراعة مع تفضيل أشكال الإعاشة المعززة للمدخلات المنخفضة؛ إذ إن هذا سوف يقلل إلى حد كبير من واردات الكيماويات لمصلحة المدخلات العضوية المحلية.

٧ ـ إن السياسة الصناعية القائمة على "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI (انظر الفصل السادس) التي تتركز حول الصناعات والتكنولوجيات الملائمة للأهداف المحددة أعلاه، وخصوصاً حماية البيئة وإصلاحها ، وبعض الحماية لـ"الاعتماد على النفس المتولد حديثًا" ربما يكون مطلوباً، لكن إذا كانت "الكفاءة الجمعية" للمناطق الصناعية أو الصناعات الصغيرة الريفية أو التكنولوجيات المناسبة تؤدي إلى ذلك، فلا حاجة إلى المغالاة في تكثيف الحماية؛ إذ إنني أدافع عن الحماية فقط لأغراض الدفاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وإنني أعتقد أنه لا ينبغي استخدام الحماية في شكل إعانات صادرات من أجل الدفع بالصادرات العدوانية التي يُساء استخدامها في الغالب والتي تكون غير فعالة أو تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفس لدى الدول الأخرى (كروجمان Krugman, 1998: ch. 1؛ روبنير Rubner, 1987) ؛

٨ ـ السياسات الشاملة للمدخرات عند المستويات الضرورية عبر المؤسسات المالية الكافية والعادلة محدودة الحجم، ومن خلال وضع حدود على الاستهلاك، وفي بعض الأحوال تعريفات أو قيود على واردات السلع الاستهلاكية، بما يعود بالنفع من رفع أسعار المستهلك بتقليل الاستهلاك وتعزيز المدخرات القومية، وهكذا تشجيع الاستثمار (أورورك O'Rourke, 2000) ؛

٩ ـ مؤسسات البحث الطبيعي الملائم ومؤسسات طاقة التنمية، أو ما يسميه الاقتصاديون التقليديون "النظام القومي للتجديد"[٢٢] ؛

١٠ ـ تنمية الموارد المحلية من خلال المحافظة وإعادة التدوير والمواد الطبيعية الجديدة (على سبيل المثال من قصب السكر) ؛

١١ ـ التخطيط من أجل تنمية لا مركزية تدور حول الأقاليم الحيوية والمناطق الصناعية ؛

١٢ ـ موقف شمولي النظرة على المسائل السياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية من أجل دولية تعاونية والانفتاح على اتفاقيات التجارة الإقليمية الملائمة ما دام أنها ليست مدمجة بشدة، والتي يوجد منها الكثير في الوقت الحاضر ؛

١٣ ـ الجهود من البلدان المجاورة لجعل اقتصادياتها تكميلية أكثر من الماضي، بحيث تكون المستويات المتواضعة من التجارة المناسبة و"الاعتماد على النفس الجمعي" أمرًا ممكنًا (ماكافي McAfee, 1999؛ باريت بروان Barrett Brown, 1995: esp ch, 17) ؛

١٤ ـ المستويات المتواضعة للتجارة بين بلدان "العالم الثالث"، مثال ذلك أن الهند تصبح هي المورد الرئيس للتكنولوجيات البديلة والخدمات وحتى تعليم اللغة الإنجليزية لبلدان "العالم الثالث" الأخرى.

الخلاصة

يتأسس الزعم واسع الانتشار بالعولمة الحتمية على فهم غير نقدي بالغ التبسيط لقضايا مثل الميزة النسبية ومكاسب التجارة والاقتصاديات الكبيرة والتكنولوجيا الشاملة. وقد جادلت في الفصول السابقة بأن الفوائد من التجارة ليست تلقائية ومتغيرة وعرضية تتوقف على ظروف كل بلد. وقد جادلت في هذا الفصل أن ظروف كل بلد تتباين تباينًا شاسعًا ويمكن تصميمها على أساس قدر أعظم من الاعتماد على النفس، وخاصة عن طريق استعمال نظم القيمة البديلة ونماذج التنمية. وأوضحت أن الاعتماد على النفس هو أكبر جدوى حتى حينما نسمح بالمنافع المُبالغ فيها للاقتصاديات الكبيرة والتكنولوجيا الفائقة والمنافسة العولمية، أو أكبر جدوى مع احتمالات التنمية غير الرسمية المحلية، والمناطق الصناعية والتكنولوجيات البديلة و"تبعية الطريق" للخبرات التاريخية المخططة والمقيدة. إن الفحص عن قرب لخبرة الكثير من البلدان وشهادات الاقتصاديين الكبار تشير إلى درجة مدهشة من الجدوى للاعتماد على النفس بدرجة أعظم، وخصوصًا إذا نمت تدريجيًا على أساس تنويع "الإعداد الملائم للطريق المناسب"، أو عن طريق التدريب لمشروع لينمو في اتجاه جديد، على حسب وصف "كينز" الشهير، وكما قال "كينز" (١٩٣٣) أيضًا إن الاعتماد على النفس رفاهية "يمكن" تحقيقها إذا أردناها.

هوامش الفصل السابع

1. Respectively: Hancock (1989: 70); Talaly, 2000; Runer, 1987: 228; Dunkley, 1993: 5; Mittal interviewed in Chain Reaction (FOE, Australia) 88, 2002. Inappropriate consumption: Mcafee, 1991: 193ff; Stewart, 1993.
2. White, 1982; Hwang, 1993; Chun and Park, 1997; Reese, 1998; Griffin, 1999.
3. Biersteker, 1980; Janes, 1986; Ayitty, 1991: 428; Forster and Maghimbi, 1995; Barratt Brown, 1995: 38ff; 198ff.
4. Ayitty, 1991: 478ff; Kaplinsky, 1991; Samatar, 1999.
5. Richards, 1985; Ayittey, 1991; Olniyan, 1996.
6. Krugman, 1991; Demaziere and Wilson, 1995; Douthwaite, 1996; Shuman, 1998; Womersley, 1998; Hines, 2000.
7. De Soto, 1989; Thomas, 1992; UNCTAD, 1995; Pietila, 1997.
8. Chickering and Salahdine, 1991. Marshedi and Setty, 1988; Whatmore et al., 1991; Cracknell, 1992; Bagachwa and Stewart, 1992; Hayami, 1998.
9. Adams and Brock, 1986: esp. ch. 3; Helleiner, 1972: 105; Baratt Brown, 1995: esp. 272; Hayami, 1998: 11.
10. Pratten, 1991; Maddison, 1994: 53; Pearce, 2001: ch. 7 and passim; Lovins et al., 2003; Arthur, 1998.
11. See, e.g., Goodman et al., 1989, Pyle and Sengenberger, 1998.
12. Respectively: Martin, 1989; Daniels, 1999; Kumar and Siddharthan, 1997: 114ff.
13. Krugman, 1998: esp. chs 1 and 6. Baumol et al., 1989: ch. 2; Corden, 1994: ch. 15.
14. The Age (Mellbourne), 18 July 2002: Business 1.
15. The Age (Melbourne), 19 February 2002: Business 2.
16. Guardian Weekly, 21-27 December 2000: 12.
17. Joy, 2000; Progler, 2001; Gelernter, 2001. Learning: Healy, 1990.
18. Stewart, 1978; Carr, 1988; Thomas et al,. 1991; Funes et al., 2002.
19. Ching, 2002. Cuba: Rosset and Benjamin, 1994; Funes et al., 2002.
20. For a range, see Dunkley, 1992; Pietila, 1997; Trainer, 1995; Brown, 2003.
21. Brown, 2003; L. Brown, ed., State of the World, annual.
22. Freeman, 1996: ch. 2. Also, re Africa see Fabayo et., 1994; re India, Chandra, 1997; Sahu, 1998.

الفصل الثامن

مغامرة التجارة الحرة

منظمة التجارة العالمية، أساطير العولمة والبدائل

لقد ظهرت بشائر ضم الساخطين والمحرومين في العالم إلى مجتمع العولمة. فقد رأينا البدائل القبيحة في استمرار الصراعات المميتة التي اجتاحت أرجاء العالم، وفي الوجوه الشبحية للجياع والمشردين.

منظمة التجارة العالمية WTO (التقرير السنوي ٢٠٠٢: ٢)

إن [تحرير التجارة] لن يتوقف في الأساس حتى يبدأ الأجانب في نهاية المطاف في التفكير مثل الأمريكيين - وقبل كل شيء في التسوق مثل الأمريكيين.

مسئول "منظمة التجارة العالمية" WTO في الولايات المتحدة

(نقلاً عن بارلو Barlow، The Ecologist 31(1), 2001: 42)

إن "منظمة التجارة العالمية"WTO ، هي في الأساس أول دستور تأسس على قاعدة التسويق والتجارة. فكل الدساتير الأخرى تتأسس على سيادة الناس والبلدان. وكل الدساتير تحمي الحياة وتعليها فوق الأرباح. لكن "منظمة التجارة العالمية"WTO تحمي الأرباح وتعليها فوق حق الحياة للبشر والأنواع الأخرى.

فاندانا شيفا Vandana Shiva (في أغا خان Aga Kahn, 1998: 106)

إن العالم يمر بواحدة من أكثر التجارب اتساعاً في تاريخ البشرية ـ خلق التجارة الحرة، والاستثمار الحر، والاندماج بعمق، والنظام العالمي "الليبرالي" يوقع في شباكه المزيد من الأمم والناس والأنشطة أكثر من أي وقت مضى. إن هذا "المشروع التجاري الحر العولمي" أو "مغامرة التجارة الحرة" كما عَنَّ لي أن أسميه في مكان آخر (Dunkley, 200b) تنبني على نظريات الأسواق الحرة والمكاسب من التجارة، ويقودها إجماع الصفوة المتوجهة صوب مجال الأعمال، ويطبقها "صندوق النقد الدولي IMF / "البنك العالمي" و"منظمة التجارة العالمية" WTO ومعظم الحكومات القومية، بدرجات متفاوتة من الحماس والتناغم. وتسعى هذه المؤسسات أيضًا إلى أن "تغلق" على التجارة أو غيرها من عمليات التحرر لتتأكد من أن الحكومات المستقبلية لن تقدر على الفكاك منها. إن فضائل هذا المشروع تستند أو تعتمد على صلاحية فروضها للسوق الحرة/ التجارة الحرة التي أوضحت في الفصول السابقة أنها أسطورية جزئيًا، وفي هذا الفصل، سوف أفحص باختصار "منظمة التجارة العالمية" WTO وفروضها وممارساتها وأساطيرها وبعض البدائل لنظام WTO الحالي. وإنني أرى أن المنظمة (WTO) ليست غولاً كاسراً ولا هي ضعيفة واهنة، كما يُزعَم بصور مختلفة، لكنها حَكَم غير مرضي عنه وغير محايد يستحوذ عليه هاجس التجارة فوق الأهداف الأخرى، والآن لديه طاقة أعظم لتحطيم السيادة القومية أكثر مما يريد معظم الناس.

الافتراضات الأساسية

نشأت النسخة الأولى من "مشروع التجارة الحرة العولمية" في سنة ١٩١٦ مع اقتراحات تقدم بها رجل الدولة الأمريكي كورديل هول Cordel Hull للتجارة الحرة العولمية من خلال تنازلات متفق عليها وقواعد تجارية (غير حمائية). وقد دلل "هول" بطرق مختلفة على نظرية التجارة الحرة والترويج للتجارة والسلام العالمي في ظل التجارة، ومستشهداً بما أسميه "أسطورة الثلاثينيات" (انظر الفصل الرابع) ـ الحماية المدمرة المفترضة في الثلاثينيات من القرن العشرين.

وانقسم الجدال حول ما بعد الكساد انقسامًا حادًا بين وجهتي النظر "الهولية" [نسبة إلى هول] و"الكينزية" [نسبة إلى كينز]. فقد سعى "هول" إلى سيادة التجارة الحرة وازدهار السوق الحرة، بينما أراد "كينز" تقدمًا معرفًا على المجال الواسع وتوظفًا كاملاً وعدالة اجتماعية ودرجة من الاعتماد على النفس (انظر الفصل السابع) من خلال المزيد من سياسات التدخل وقدر أقل من التجارة الحرة الكاملة. وكان النظام العالمي لـ "بريتون وودز" Bretton Woods توفيقيًا، لكنه يميل أكثر إلى "الهولية" من "الكينزية"، على الرغم من أن نموذج التجارة العالمية البدئي الذي تشكل سنة ١٩٤٦ في مؤتمر هافانا، كان "كينزيًا" صرفًا. إن نموذج "هافانا" الذي تركز حول جدلية "منظمة التجارة الدولية"(ITO) ، سعى إلى المفاوضة على تجارة أكثر حرية لكن بملامح أكثر اتساعًا، مثل الاستثناءات والحراسات ومستويات العمالة وقواعد العمل لـ"المؤسسات عابرة القوميات" TNCs والاتفاقيات السلعية (أرونسون Aronson, 1996؛ دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 2) . وقد أقرت الكثير من الدول هذا النموذج حتى تهاوى أمام عداء الولايات المتحدة، لكنه أثر بشكل جوهري في "الجات" GATT الأكثر "هولية" Hullian لسنة ١٩٤٧ .

إن نظام "الجات" GATT قد قام بشكل عام على أربعة افتراضات جوهرية، وهي الافتراضات التي ركز عليها "أنصار التجارة الحرة" باطراد على مر الزمن:

(١) أن الأسواق الحرة تفوق القوانين واللوائح والتخطيط.

(٢) وأن نظريات الميزة النسبية والمكاسب من التجارة، زادت أو قلت، هي قابلة للتطبيق على المستوى الكلي.

(٣) وأن التجارة الحرة هي أفضل للنمو والتنمية، وهكذا ينبغي أن يكون الهدف النهائي من النظام التجاري.

(٤) وأن التجارة الحرة تتحقق كأفضل ما يكون من خلال التحرير من جانب واحد من الأمم، لكن اختصارًا لذلك، من خلال الامتيازات التجارية المتبادلة المتفق عليها من الأطراف المتعددة والقواعد الدولية غير التمييزية. وفي البداية، كان التحرير

تحت مظلة "الجات" GATT بطيئًا مع كثير من البلدان تتردد أو تتراجع بزعم أن هذا يرجع إلى النفاق أو المصالح الحمائية الخاصة، لكن من وجهة نظري أن هذا التراجع هو أكثر بسبب الالتزام واسع الانتشار باستراتيجيات استبدال الواردات من أجل التوظف الكامل، وبسبب الرغبة "الغاندية" العقلانية في الاعتماد على النفس، وبسبب الشك في هذه الافتراضات. ففي خلال هذا الكتاب، قمت باختبار هذه الافتراضات، وهذا هو السبب في أنني أرى أن "مغامرة التجارة الحرة العولمية" هي تقوم إلى حد بعيد على أسطورة.

ومع "دورة أورجواي" للجات GATT (١٩٨٦-٩٣) كانت السياسات التجارية تُعاد صياغتها واشتقاقها من خلال قوتين هائلتين مناصرتين للعولمة: الثورة التاتشرية/ الريجانية الداعمة للسوق والمصفوفة الضخمة من "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs لتصدير السلع والخدمات ورأس المال التي كانت بسبيلها إلى أن تصبح واعية بقدرتها الجمعية على فرض العولمة. وقد حددت إحدى الدراسات للولايات المتحدة نوعين من المصالح الداعمة للعولمة: دوائر تأثير "الصناعة المخصصة" التي تعارض أشكالاً خاصة من الحماية الحدودية وجماعات المصلحة "العامة" التي تدعم التجارة الكلية وتحرير رأس المال (ديستلر Destler وأوديل Odell، ١٩٨٧). وتتضمن المصالح المؤيدة للعولمة الصناعية المحددة المستخدمين الصناعيين للواردات وتجار التجزئة المتاجرين في السلع الاستهلاكية ومصدري السلع والخدمات إلى البلدان المتأثرة بالحماية والحكومات أو الشركات من هذه البلدان. ويتضمن المؤيدون للعولمة عمومًا "المؤسسات العابرة للقوميات" TNCs وتآلف بعض مجموعات الأعمال وبعض جماعات المستهلكين. وكذلك تتراوح القوى المعارضة للعولمة من الصناعات المحلية المحددة إلى المنظومة المجتمعية والجماعات البيئية التي أصبحت متزايدة النشاط.

ومنذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، لم تكن العولمة المتسارعة يقودها تنوير "التجارة الحرة" كما يزعم العولميون (انظر الفصل الرابع)، لكن كان يقودها في

الأساس اتحاد من "العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة" الصاعدة والقوى البازغة للشبكة المعقدة المناصرة للعولمة المذكورة أعلاه. إن "أساسيات التجارة الحرة" تحث بانتظام على اصطحاب مثل هذه القوى المناصرة للعولمة ضد "أعدائها" من "أنصار الحماية" (مثل بيرجستون Bergsten في "منظمة التجارة العالمية" WTO, 2000: 169)، وإن هذه القوى في الحقيقة كانت نشطة إلى حد بعيد في إنشاء "دورة أوروجواي" Uruguay Round، وحتى في تصميم اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة" TRIPs لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO نفسها[1]. ويُنظر اليوم على "منظمة التجارة العالمية" WTO بصورة موسعة على أنها مدفعية الخط الأمامي في هذه "الحرب الطيبة"، وأن دورها ينبغي أن يُعرض في هذا السياق.

منظمة التجارة العالمية في المبدأ

تعلن "منظمة التجارة العالمية" WTO في العادة أهدافها على أنها تدعم التجارة العادلة والنمو الاقتصادي و"التنمية المستدامة"، وعلى أنها "نظام من القواعد المكرسة للمنافسة المفتوحة والعادلة وغير المشوهة" (منظمة التجارة العالمية WTO, 2001: 7) ولا توجد وثيقة أساسية لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO تدعو إلى التجارة الحرة الكلية، وأن قواعدها الحالية تسمح ببعض الحماية والضمانات والتنازلات والاستثناءات والإعفاءات المختلفة من التحرير أو التمديدات للأعضاء فيها من العالم الثالث. لكن المسئولين في "منظمة التجارة العالمية" WTO والمؤيدين لها يريدون في النهاية التجارة الحرة الكاملة في السلع والخدمات. إن WTO (٢٠٠١) تصف نفسها على أنها تعتنق خمسة مبادئ عاملة: عدم التمييز، والشفافية والتجارة العادلة والمعاملة "الخصوصية والاختلاف" (S&D) لأعضاء "العالم الثالث" والمضي قُدمًا في تحرير التجارة. ويستلزم الأمر بعضاً من التعليق المختصر على هذه المبادئ.

يوجد شكلان من أشكال عدم التمييز: بين أعضاء WTO ("الأمة الأكثر رعاية" أو "MEN" [الامتياز الممنوح من بلد لبلد آخر حيث تدفع منتجات البلد الذي يحظى بالامتياز أقل رسوم تسليم للبلد المانح] وبين التجار المحليين والأجانب (المعاملة

القومية). إن "MEN" تؤكد ببساطة على الامتيازات المتساوية لكل الأعضاء، لكن "المعاملة القومية" التي تقول بأن المشروعات الأجنبية التي تسعى للتجارة ينبغي معاملتها المعاملة نفسها مثل المشروعات المحلية، هو أمر مشكوك فيه لأنها تفترض فضائل العولمة وتتجاهل المبدأ "الغاندي" الذي يقضي بـ"الأولوية للمحلية" (انظر الفصل السابع).

ويعني المبدأ الثاني، الشفافية ووضوح النية السياسية وإرسال التقارير إلى "منظمة التجارة العالمية" WTO عن تجارة الأعضاء [في المنظمة] وسياسات الحماية التي تبدو معقولة، لكن العمليات الإدارية وإرسال التقارير هي أمر مكلف بالنسبة للبلدان الفقيرة. ويقدر "البنك العالمي" أن تطبيق "حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة" TRIPs و"اشتراطات الغذاء والصحة" SPS و"اتفاقيات تقييم العادات"، يكلف البلدان الفقيرة ما يربو على تمويل المعونة السنوية .(ICTSD, February 2002:4) فالنزاعات في الحقيقة يمكن أن تكون باهظة بالنسبة لأي بلد، وخصوصًا إذا اضطر الكثير من المحامين والعلماء أن يترددوا تكرارًا على "جنيف". أيضًا، فإنه من قبيل المفارقة أن "منظمة التجارة العالمية" WTO هي الآن متهمة بعدم الشفافية في عملياتها الخاصة الداخلية (انظر أدناه).

ومن خلال المبدأ الثالث، فإن منظمة WTO تعني بـ"التجارة العادلة"، وتجنب الخدع القذرة في المتاجرة مثل العوائق "غير الخاصة بالتعريفة" وإعانات التصدير غير العادلة، وهي التي يُسمح في مقابلها برسوم عالية، والإغراق (استراتيجية التصدير بأقل من التكلفة) والتي يُسمح ضدها بـ"رسوم مضادة للإغراق". ويزعم بعض الأصوليين من "أنصار التجارة الحرة" وبعض "المنظمات غير الحكومية" NGOs أن الأحكام المضادة للإغراق تُنتهك من بلدان "العالم الأول" باعتبارها حمائية، والحاجة إلى تخفيف هذه الأحكام أو حتى إلغائها، لكنني أقول بدليل عكسي (دونكلي Dunkley, 2000b: 281-2) وهو أن الأحكام ينبغي أن تبقى. وتقول "المنظمات غير الحكومية" NGOs إن التجارة لن تكون عادلة أبدًا ما دامت "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs دون

مراجعة، ومادامت المعايير العمالية والبيئية تُنتهك، لذا فإنهم يعرفون "التجارة العادلة" على أنها تسيطر على هذه الأشياء (انظر أدناه).

إن معالجة مبدأ "الخصوصية والاختلاف" (S&D) للبلدان الفقيرة يستلزم خططاً للإعفاء من الامتياز التجاري لـ"الأمة الأكثر بالرعاية"MEN ، مثل "اتفاقية لومي" للاتحاد الأوروبي EU ، وتأخير التحرير، ومساعدات "القدرة التجارية" التي تزعم "منظمة التجارة العالمية" WTO أنها هي مساهمتها لإعانة التنمية. لكن النقاد الذين يعارضون هذه الحماية المستمرة لـ"العالم الأول" وتخفيف الامتيازات التجارية لمستوى التعريفات المنخفضة لهذه الأيام والمزايا السلبية المختلفة لعضوية "منظمة التجارة العالمية" WTO (انظر أدناه)، ينكرون هذه الفوائد الهزيلة، بينما يحتجون بدقة بأن التجارة الحرة هي أفضل سياسة للتنمية بأي حال من الأحوال. وعلى هذا فإن زعم "منظمة التجارة العالمية" WTO بأنها مؤسسة تنمية هو بالأحرى زعم هش لا يقوم على أساس، والذي سيرد المزيد منه أدناه.

ويعنى المبدأ الأخير لـ"WTO"، التحرر التجاري التقدمي، استمرار تقليص الحماية (ضمنيًا حتى تتحقق التجارة الحرة بالكامل)، وأنه لن توجد استثناءات إضافية تحت "بند) "XXحاليًا يجوز تقييد التجارة وفقًا لبعض الأسس مثل الأمن والأخلاق والصحة وسقف العمالة والمحافظة على الموارد، ..إلخ)، وامتيازات "مقيدة". إن "التقييد" يعني أن تخفيضات التعريفة أو غيرها من الامتيازات ينبغي الاحتفاظ بوجودها، وإلا فإنه ينبغي دفع تعويضات للشركاء التجاريين المتضررين، وهكذا "الإبقاء" على الامتيازات إلى الأبد. لكنني أرى أن التقييد غير ديمقراطي، حيث إنه يقيد أيادي الحكومات في المستقبل ويتجاهل تكاليف العولمة التي قد ترغب الأجيال القادمة في تعديلها. كما أنني أرى أيضًا أن قائمة استثناءات "بند "XX" تحتاج إلى تمديدها (انظر أدناه).

وإنني أرى إجمالاً أن المبادئ الأساسية لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO فقيرة الصياغة، غارقة في أسطورة "التجارة الحرة"، وهي مبادئ مشكوك فيها؛ ومن ثَمَّ فالانتقادات كثيرة في الوقت الحالي، ونناقش أدناه بعضاً منها.

صندوق 8.1 منظمة التجارة العالمية WTO فى إيجاز

تأسيساً على "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" (جات Gatt) الأصلية في سنة ١٩٤٧، تشكلت "منظمة التجارة العالمية" WTO التي تضم ١٤٥ عضواً (كما في أوائل ٢٠٠٣) في سنة ١٩٩٥، في "دورة أورجواي" للمفاوضات التجارية التاريخية ١٩٨٦-٩٣ (تم التوقيع عليها في سنة ١٩٩٤)، لتحل بديلاً عن "سكرتارية الجات "GATT، على الرغم من أن اتفاقية "الجات" الأصلية مازالت مطبقة.

إن الأسس التي تعمل بموجبها الـ "WTO" هي هيكل ثلاثي الأرجل للاتفاقيات: "الجات GATT" (جرى تحديثها سنة ١٩٩٤) للسلع، و"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات" (الجاتس GATS) لتجارة الخدمات، و"اتفاقية الخصائص المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) لـ"تجارة المعرفة". وبموجب قاعدة "الالتزام المفرد" لـ (WTO)، يتعين على الأعضاء القبول بهذه الاتفاقيات الثلاث، إلى جانب القبول بمعظم اتفاقيات (WTO) الأخرى.

وعلى العكس من نظم التصويت القائمة على المنح لـ"صندوق النقد الدولي" IMF و"البنك العالمي"، فإن الجهاز الذي يتخذ القرارات الرئيسة في (WTO) هو مجلس العموم، ولديه مندوب مفوض من كل بلد، ولكل منهم صوت واحد مفرد متساوٍ، مما يجعل WTO ديمقراطية (نظرياً).

وتتضمن وظائف "منظمة التجارة العالمية" WTO الرئيسة التحكم في السياسات التجارية، وإدارة الأبحاث التجارية، والمساعدة وتعليم الإجراءات التي تعزز "القدرة التجارية" للأعضاء، وحل النزاعات التجارية، وعقد اجتماعات المفاوضات التجارية، والترويج العام لتحرير التجارة.

وقد كانت هناك ثماني "دورات" من المحادثات التجارية، وقد أُفسدت الدورة التاسعة بصورة هائلة في "سياتل" ١٩٩٩، ثم أخيراً عُقِدت في "الدوحة"، قطر (٢٠٠١). وقد أُعلِنت "دورة قطر" على أنها "دورة التنمية"، وجرى التخطيط لاستكمالها في ٢٠٠٥ .

وقد أسست "دورة أورجواي" أيضًا جداول أعمال للمفاوضات مزروعة بينيًا في بعض المناطق وفيما "بين الدورات" للمفاوضات القطاعية، مع الاتفاقيات التي استُكمِلت بالفعل في التمويل والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

ويقع المركز الرئيس لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO في جنيف. وله طاقم مكون من ٥٥٠ فردًا، على الرغم من أنه يساعدهم في الغالب أعضاء من الوفود القومية في جنيف. ومديرها الحالي هو الدكتور سوباتشيا بانيشتباكدي Dr Supachia Panitchpakdi من تايلاند.

منظمة التجارة العالمية في التطبيق

إن أنشطة "منظمة التجارة العالمية" WTO تصل الآن إلى معظم المناطق في الحياة الاقتصادية، وهكذا تجتذب المزيد من التناقضات. وسوف أحدد أدناه الخطوط الأساسية لبعض من المناطق والمناظرات والمشاكل الرئيسة.

تجارة السلع

باعتبار أنها التركيز المبكر الأساسي لـ"الجات GATT"، فإن تعريفات السلع قد تقلصت إلى متوسط حوالي ٤ بالمائة في "العالم الأول"، وحوالي ٢٠ بالمائة في كل مكان، على الرغم من أن "منظمة التجارة العالمية" WTO مازالت قلقة فيما يختص باستمرار "الارتفاعات" في تعريفات [رسوم] "العالم الأول" في الزراعة أو النسيج أو الصناعات كثيفة العمالة الأخرى، و"شلالات" التعريفة (التي تحمي المنتجات المصنعة أكثر من السلع نصف المصنعة والمواد الخام)، والعوائق (الإدارية) غير الخاصة بالرسوم والتعريفات. وتتهم حتى بعض "المنظمات غير الحكومية" NGOs في البلدان الغنية بالنفاق في حماية القطاعات التي تكون فيها صادرات "العالم الثالث" قوية، وأن "دورة الدوحة" تسعى إلى معالجة مثل هذه الحماية المتبقية وأن تجعل كل البلدان تخفض التعريفات. والمطلوب بعض التعليقات النقدية.

أولاً : إن الدليل يوضح أن تحرير التجارة قد دمر بخطورة الصناعات الناشئة في البلدان الفقيرة (انظر الفصل السادس) ويهدد بالفعل باستئصال الكثير من القطاعات كثيفة العمالة في البلدان الغنية. ومن الناحية النظرية، فإن هذا ينجم عنه إعادة بناء فعالة، لكنني قد جادلت (الفصل الثانى) بأن الفوائد من التجارة الحرة هي عرضية بصورة موسعة مبنية على تبسيط الفروض، وخصوصاً ذلك الخاص بالتوظف الكامل، حيث إننا نجد في الممارسة الواقعية أن استبدال التوظف ليس مضموناً. وهكذا فإن البلدان الغنية ربما يكون لها مبررها في الاحتفاظ ببعض القطاعات كثيفة العمالة لتخفيف التوظف وللمحافظة على توازن الصناعات ولمراقبة المبدأ "الغاندي" الذي يقضي بـ"الأولوية للمحليات".

ثانيًا : يُزعم أن التخلص من الحماية الزراعية لـ"العالم الأول" يمكن أن يرفع من دخول البلدان الفقيرة بحوالي من ٥٠ إلى ١٠٠ بليون دولار (أوكسفام Oxfam, 2002: 100) ، لكن هذا يمثل في حساباتي فقط من ٠,٣ إلى ٠,٦ بالمائة من "الناتج المحلي الإجمالي" GDPالقائم على "تكافؤ القوة الشرائية" PPP، وأن هذه الفوائد من المحتمل أنه يمكن إنكارها حتى ١٠ بالمائة من الارتفاع في أسعار الغذاء، وهو ما يرجع إلى تعديلات السوق في ظل السوق الحرة .(ICTSD, June 2002: 7) وفي وقت كتابة هذا النص، فإن "منظمة التجارة العالمية" تقترح تخفيضات في تعريفة الغذاء تصل حتى ٦٠ بالمائة، ورفع الحد الأدنى لمعدلات واردات الغذاء والإزالة التدريجية لإعانات تصدير الغذاء، والتي تبدو معقولة، وإنني أتفق مع إزالة دعم الصادرات وإعاناتها التي تكون عدوانية بدلاً من كونها حمائية من الناحية المجتمعية. لكن من الواضح أن الزراعة متعددة الوظائف (انظر الفصل الخامس) ، لكنها في خطر لقرب إزالتها في الدول الغنية من خلال التطوير المستمر في التنمية الصناعية والخدمات. لذلك فإنني أنادي بالحماية الكافية للمحافظة على قطاع حيوي من المزارع الصغيرة (التي يمكن أن تكون ذات كفاية - انظر الفصل الخامس)، مع تخفيض الإعانة أيضًا للأعمال والصناعات الزراعية، وإلغاء الحوافز على الممارسات الضارة بالبيئة، وتشجيع الزراعة العضوية.

علاوة على أن الدلائل تشير إلى رغبة شعوب "العالم الأول" في العودة إلى الريف (دونكلي Dunkley, 2000b: 170) مما يدل على أن الإعانة الزراعية ربما تكون إجراءً شعبيًا وديمقراطيًا.

ثالثًا : إن الكثير من دراسات "الأمم المتحدة" UN وغيرها من الدراسات تُظهِر أن تحرير تجارة "العالم الثالث" يمكن أن تُضعِف بشدة الهياكل الاجتماعية والوظيفية، وترفع من فاتورة استيراد الغذاء، وتدمر المشروعات الصغيرة التي تميل إلى أن تكون ذات كفاية، ولكن دون تحقيق ربحية عالية أو نفوذ سياسي. وقد توصلت إحدى دراسات "المنظمات غير الحكومية" NGO أن التحرير ما بعد "أروجواي" في الفلبين قد أدى إلى واردات ضخمة للغذاء، وتقريبًا مضاعفة عجز تجارة الطعام، وفقد واحدة من كل عشر وظائف في الريف، ومع ذلك تحقيق الحد الأدنى من تحسن الإنتاجية (أكوينو Aquino, 1998؛ شيفا Shiva, 2000: 40ff) .

وعلاوة على ذلك فإنني أرى العمل على إيقاف تخفيضات التعريفة حتى إجراء المزيد من التقييم، وأن الحماية تعتبر أداة سياسية شرعية ودائمة، كما دافع "كينز" عن ذلك ذات مرة (دونكلي Dunkley, 1995) إن حماية الزراعة، فيما عدا إعانات التصدير، ينبغي الإبقاء عليها أينما استلزم الأمر، لكن ينبغي إعادة توجيهها بقوة صوب الوحدات الأصغر والأكثر قدرة على الإعاشة والأكثر من الناحية العضوية، في الوقت الذي ينبغي على "العالم الثالث" أن يركز الأبحاث والاستثمار على الزراعة (انظر الفصل الخامس أعلاه).

تجارة الخدمات

يزعم "أنصار التجارة الحرة" أن الخدمات تخضع للافتراضات الأساسية نفسها (أعلاه) مثل السلع، وهكذا فهي مناسبة للعولمة وللخضوع لقواعد "منظمة التجارة العالمية" WTO ، وأن الخدمات تمثل الاحتمالية العظيمة الأخيرة لتحقيق المكاسب من

التجارة. إن اتفاقية "الجاتس" GATS ملزمة بالنسبة لأعضاء "منظمة التجارة العالمية" WTO، وأن بضعة قطاعات ينبغي أن تُدرج للتحرير على الرغم من أن المزيد من الإدراج هو مسألة تقديرية. وفي الإجراءات التقديرية المزعومة للقطاعات المدرجة لمثل هذه الحماية وقيود "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI، والمحتوى المحلي، ومتطلبات الملكية أو حدود الهجرة المفروضة على الرعاة الأجانب ينبغي إزالتها ما لم يرد نص مباشر بالإعفاءات. ومن هذا المنطلق، فإن الالتزامات مقيدة (انظر أعلاه) وهكذا تكون غير قابلة للعكس بكفاءة. وإلى تاريخه، فقد كانت القائمة متنافرة غير متجانسة والإعفاءات هائلة، وتسعى "دورة الدوحة" إلى معالجة ذلك.

إن الجدل يدور حول "الجاتس" GATS عمومًا لأنها نشأت في جزء كبير منها من خلال "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs لخدمة الولايات المتحدة. فالكثير من البلدان الفقيرة تخشى من "مستنقع" استيراد الخدمات، وتحذر بعض "المنظمات غير الحكومية" NGOs من تأثير "حصان طروادة" على خصخصة الخدمات. وإنني أرى أن المزيد من تحرير الخدمات غير مبررة للأسباب التالية: أولاً : أن التماثل بين السلع والخدمات هي مغالطة لكون الأخيرة يجري تسليمها في مدًى من الطرق المختلفة، ولأن لها فروقًا وظيفية مختلفة، ولأنها اجتماعية بصورة أكثر أو أكثر حساسية من الناحية الثقافية، ولأن الميزة النسبية في الخدمات تتشكل من خلال التاريخ أو التقاليد بطرق معقدة (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 9) . ثانيًا : أن الكثير من أعضاء "منظمة التجارة العالمية" WTO في "العالم الثالث" مازالوا يشعرون أن "الجاتس" GATS قد زُيِّفت عليهم، وأنهم مازالوا لا يستطيعون حساب التعقيدات الكاملة لتحرير الخدمات، وأنها من الممكن أن يتدفق في الحقيقة فيضان منها مع موردي الخدمات الأجانب الذين هم في الغالب غرباء من المنظور الثقافي (راجافان Raghavan, 2002) .

ثالثًا : إن المخاوف من "حصان طروادة" هي مخاوف حقيقية، إذا ما ضُخِمَت. فمن الناحية الرسمية، تسمح "منظمة التجارة الدولية" WTO بالقوانين المحلية المنظمة

للخدمات ولا تتطلب الخصخصة، على الرغم من الإشارات التي تفلت أحيانًا، ومن أن المشروعات العامة متناسقة مع(WTO). لكن التطبيق الإجباري لـ"الاتفاقية القومية" (انظر أعلاه) في ظل "الجاتس" GATS تستلزم منطقيًا ضمان الوصول إلى السوق لكل موردي الخدمات الأجانب، بمن فيهم الموردين الخاصين، لكن لا يوجد مجال في "الجاتس" GATS للدول أن تُعالج أو تستبعد اجتماعيًا أو أخلاقيًا "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs المشكوك فيها. كما أن "المنظمات غير الحكومية" NGOs تكون قلقة على وجه الخصوص حول هذا فيما يتعلق بإمداد المياه (صندوق ٨,٢)، وقد استُشهِد بـ"قضية الموز" سيئة السمعة لـ"الجاتس" GATS بطريقة تتيح، على حسب قول أحد الباحثين القانونيين، "احتمالاً غير محدود تقريبًا لإبطال القوانين المنظمة القومية" (انظر صندوق 8.3).

إن الأخلاق والملاءمة للخدمات الخاصة وخدمات "المؤسسة عابرة القوميات" TNC في مجالات مثل الصحة والتعليم والسجون أو الخدمات الاجتماعية تكتنفها الشكوك، وقد تعهدت إحدى شركات الصحة الخاصة الأمريكية بتدمير المستشفيات العامة. فـ"المؤسسات عابرة القوميات" TNCs الأجنبية في مجال الصحة (معظمها أمريكية) بسبيلها أن تسيطر على ما يقرب من الثلثين من العيادات الطبية الأسترالية، تلك التي تتسم بسوء السمعة لإجرائها الاختبارات المنزلية المكلفة غير الضرورية، بينما مؤسسات (TNCs) للأدوية تدفع بانتظام إلى الأطباء ليزودوا بها المرضى، الكثير منهم عاجزون، لاختبار الدواء[٢]. إن بائعي التجزئة لـ"المؤسسات عابرة القوميات" TNCsمثل ولمارت WalMart (من الولايات المتحدة الأمريكية) قد تم تجديدهم لتأثيراتهم المعاكسة على المحلات الصغيرة ومشاهد المدينة وثقافات التسوق. وتهدد الولايات المتحدة (بناء على طلب TNCs) بحالة "منظمة التجارة العالمية" WTO ضد قوانين المحلات الصغيرة اليابانية التي كانت حاسمة في أن الصيانة المجتمعية في البلد ومقاومة الانتشار السريع لتقليد الغرب حققتا النجاح في جعلهما مجلس الوزراء يلغي هذه القوانين، على الرغم من معارضة كل البرلمانيين الفعليين. (ديلون Dillon, 1999) . وبصورة إجمالية،

فإن الهدف من تحرير الخدمات يقوم على مقدمات خاطئة، وتسانده الفوائد والمصالح الضخمة، ويستلزم تكاليف باهظة أعلى بكثير مما يقر بها "أنصار التجارة الحرة"، وأن منظمة WTO ترفض بصفة عامة أن تدخل في الحسبان مثل هذه القضايا (ديلون Dil-lon, 1999) . لكن التحرير الذي يتم خلسة أخذ في التقدم حيث تضغط منظمة WTO على الأعضاء بينما يضغط الأعضاء على بعضهم البعض، وحيث تمدد جداول منظمة WTO سلطات "الجاتس" GATS (صندوق ٨،٣). وإنني أرى أنه ينبغي التوقف عن المزيد من التحرير حتى تتم الدراسة الكافية للقضايا المذكورة أعلاه، وأنه ينبغي على "الجاتس" GATS ألا تفرض التزامات أو ربما تلغي حتى الالتزامات القائمة (انظر أدناه).

حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة

إن أكثر المكونات المثيرة للجدل في نظام "منظمة التجارة العالمية" WTO، والذي يمكن أن يكون "كعب أخيل" [نقطة الضعف القاتلة] لها، وهو "اتفاقية التريبس" TRIPs [حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة] ، بدأت كمحاولة من "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs الأمريكية لتربط حقوق الملكية الفكرية مع العقوبات التجارية لـ"الجات" " GATT/ منظمة التجارة العالمية" WTO، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية القضية على "دورة أوروجواي"، معلنة في الحال "لا تريبس TRIPs، ولا دورة!". لقد كانت "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs تستهدف علناً سرقة الملكية الفكرية وإنتاج الدواء الرخيص غير المسجل في "العالم الثالث"، مع نجاح ملحوظ من خلال الكثير من استبداد الولايات المتحدة الثنائي (دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 9؛ بريثوايت Braith-waiteودراهوس Drahos, 2000: 194ff) .

لقد هاجم النقاد "اتفاقية التريبس TRIPs"على أساس أنها أبعد ما تكون عن الارتباط بالتجارة، وأنها تضر البلدان الفقيرة، وأنها تشجع "القرصنة الثنائية" (شراء الغرس الوطني أو سرقته)، وعلى أساس أنها تدمر "منظمة التجارة العالمية" WTO،

وخاصة بعد أن حاولت "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs تساندها الولايات المتحدة أن تمنع جنوب إفريقيا من السعي نحو إنتاج أدوية رخيصة لعلاج مرض "الإيدز"، ولم تكف عن ذلك إلا بعد تعبيرات الرفض من "المنظمات غير الحكومية" NGOs واندلاع الغضب العام، وحتى "أنصار التجارة الحرة" مثل باجواتي Bhagwati (TWN، مايو/ يونيو ٢٠٠٢: ٤٣-٤٤) وليجرين Legrain (٢٠٠٢: ٢٣٠) يحثون على استبعاد اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (التريبس TRIPs) من "منظمة التجارة العالمية" .WTO وكرد فعل، فقد اقترحت "منظمة WTO" في الاجتماع الوزاري في الدوحة الذي انبثقت عنه "دورة الدوحة"، السماح للأعضاء بتصنيع (المنتجات المختلفة أو استيرادها) غير المسجلة الرخيصة لأغراض الصحة العامة، لكن منظمة التجارة العالمية منقسمة حول هذه المسألة. افتقاد الولايات المتحدة الأمريكية لمثل هذه المرونة المقصورة على البلدان الفقيرة وعلى أدوية "الإيدز" (ICTSD، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٢).

وإنني أرى إلغاء تعديل "اتفاقية حقوق الملكية الفكرية" على الأقل TRIPsبناءً على المعطيات الآتية:

(١) أن أصولها السياسية منحازة وتصل إلى حد "الاستيلاء" على المنظمة العالمية.

(٢) أن الدول الأعضاء من "العالم الثالث" لا تريدها، وأنها تعرضت للضغوط المنهكة أو تلقت رشاوى لقبولها من أجل الحصول على الامتيازات الزراعية كما كانت البلدان المستوردة للتكنولوجيا الكثيفة مثل أستراليا (بريثوايت Braithwaite ودراهوس (Drahos, 2000: 197ff .

(٣) أنها قد رفعت إلى حد عظيم من حقوق الملكية وتكاليف الاستقدام على "العالم الثالث" أو البلدان الأخرى المستوردة للتكنولوجيا.

(٤) إن متطلبات براءة الاختراع لمشروعاتها قد تجاهلت إلى حد بعيد المشاركة في المعرفة المجتمعية التقليدية ومساعدة "المؤسسات عابرة القوميات" TNCsمن الصناعات والأعمال المتعلقة بالزراعة.

(٥) تشير بعض الدلائل إلى أن حقوق الملكية الفكرية تحرم بالفعل المراحل المبكرة من التنمية من المساعدة وتقصرها بشكل أساسي على المراحل المتأخرة، حيث تكون نظم التجديد والاختراعات القومية قد قويت، كما تشير الدلائل أيضًا على أن بعض البلدان الأوروبية وأبرزهم سويسرا، قد نهضت صناعيًا بكفاية مع الحد الأدنى من حقوق الملكية الفكرية[٣].

المعايير القياسية للمنتج

وبافتراض التخوف (ربما مُبالغ فيه) من أن قوانين المعايير القياسية للمنتج يمكن أن تستخدم بصورة ملتوية من أجل وضع عوائق للتجارة، فإن "دورة أوروجواي" تبنت اتفاقيات تتعلق بـ"العوائق التقنية على التجارة" (TBT) ومعايير الغذاء والصحة (SPS) (للغذاء)، أن تقوم هذه المقاييس الإنتاجية المطلوبة على تقديرات "علمية" للمخاطر وتحقيق التناغم التدريجي بين البلدان الأعضاء. إن هذه الاتفاقيات لا تُقيد رسميًا من القوانين واللوائح التنظيمية التي تضعها الحكومة للمعايير أو تضع حدودًا عليا لها، كما يزعم بعض النقاد، بل إنها لا تضع كذلك حدودًا دنيا، ومن ثَمَّ يمكن أن تُغرس نظريًا بالتخفيضات التنافسية أو "بالسباق نحو القاع"، كما يخشى البعض.

ولا يوجد دليل واضح على أن هذه الاتفاقيات قد بدأت سواء "سباقًا نحو القاع" أو "سباقًا نحو القمة" (معايير أعلى) كما يزعم البعض أنه من الممكن أن يحدث (Legrain, 2002: 167ff) وبموجب اتفاقية "معايير الصحة والغذاء" SPS لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO فإن الكثير من بلدان العالم الأول قد حررت وخففت من المعايير التي زعموا أنها كانت مكثفة على أية حال، لكن بلدان العالم الثالث اتجهت إلى رفع المعدلات (بريثوايت Braithwaite ودراهوس Drahos, 2002: 402ff) . إن جداول "منظمة التجارة العالمية" WTO قد حولت احتياطيًا حظر الواردات على أساس الصحة أو الحجر الصحي (عن طريق أستراليا على السلمون الحي وعن طريق الاتحاد

الأوروبي على تربية اللحوم بالهرمونات) على أساس أنها لا تقوم على دليل علمي كافٍ. وقد تطلب الجدول أيضًا من الاتحاد الأوروبي (حالة السردين ICTSD، أكتوبر ٢٠٠٢) أن يتبنى معايير أقامها الجهاز الاستشاري لـ"معايير الغذاء والصحة" ((SPSلـ"منظمة التجارة العالمية" WTO، "كوديكس ألمنتاريوس "Codex Alimentarius [لجنة]، التي يُزعم أنها استشارية فقط.

وهناك مشكلتان أساسيتان. الأولى : أن اصطلاح "علمي" سوف يحتاج إلى تعريفه بمرونة أكبر، فكلا من أستراليا والاتحاد الأوروبي يقدمان الكثير من الأدلة العلمية الوافية على تحريمهما المذكور عاليه. ثانيًا : إذا كان للجداول أن تفرض معايير "كوديكس" بصورة أكثر صرامة في نظام متناغم فإن هذا الجهاز سوف يتعين أن يكون أكثر ديمقراطية، حيث إنه حاليًا سيئ السمعة تسيطر عليه شبكات الأعمال والبلدان الكبيرة، وقد لاحظ أحد المسئولين في منظمة WTO أن "الدول الصغيرة ليس لديها المفتاح لمعرفة ما الذي يحدث" (بريثوايت Braithwaite ودراهوس Drahos, 2000: 407ff؛ دونكلي Dunkley, 2000b: 208ff) . وينبغي إعادة كتابة الاتفاقيتين لإيجاد التناغم المرن، لتعريف "العلمية" بالطريقة التي تقر بالدليل العلمي الجيد، ولإضفاء الطابع الديمقراطي على الأجهزة الثلاثة التي تحدد المعايير، والسماح بوضوح بـ"مبدأ الحيطة والحذر" - وهو ما يعني فكرة أن الحكومات ينبغي أن تعمل في ضوء توقعها بالمشاكل المستقبلية.

معايير العمالة

تفترض نظرية "التجارة الحرة" بسذاجة (انظر الفصل الثاني والثالث) التوظف الكامل وعدم استغلال العمالة، لكن على الرغم من أن الاقتصاديين التقليديين يقرون بأن تعزيز التجارة، واستغلال جاذبية رأس المال يمكن أن يحدث في التطبيق، فإنهم يزعمون أنها مؤقتة ويرفضون اقتراحات اتحاد التجارة بالعقوبات التجارية ضد البلدان المستغلة للعمالة على أنها حماية خطرة. وأرى أن الاستغلال الاستراتيجي

يمكن أن يكون مُبالغًا فيه، لكنه يحدث ويمكن أن يستمر لفترات طويلة، وهو يأخذ الآن شكل "فجوات تكلفة الوحدة" (دونكلي Dunkley, 2000b: 120-21) حيث تتعايش الإنتاجية العالية المستوردة مع الأجور المنخفضة (انظر الفصل الخامس). ويبين هذا حالة لكل من معايير العمالة (من خلال عدم التحكم في الأجور - انظر دونكلي Dunkley, 1996) وقوانين تنظيم "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs لضمان توظيف المزيد من التكنولوجيات الملائمة.

إن الشكل الأكثر جدوى لمعايير العمالة سوف يكون في تضمين المبادئ الأساسية مثل حقوق العمال والاعتراف بالاتحاد وحقوق المساومة وتفادي عمالة الأطفال في "البند XX" وقسم الإعفاءات الرئيسة لـ"الجات GATT". وسوف يمكن هذا جداول أعمال "منظمة التجارة العالمية" WTO من سماع الشكاوى عن البلدان التي تخل بهذه الشروط الرئيسة، ومن ثَمَّ تكون الامتيازات التجارية قد انسحبت من كونها "مذنبة". لكن لا ينبغي محاولة إجبار رفع الأجور إلى مستويات "العالم الأول"، مثلما تريد بعض الاتحادات، لأن هذا يشوه نماذج التنمية ويغري بتكنولوجيات غير ملائمة.

البيئة

وكما أجملنا في الفصل الخامس، فإن "أنصار التجارة الحرة" و"منظمة التجارة العالمية" WTO، يزعمون الآن أن التجارة تتوافق مع البيئة، وهو الزعم الذي انتقدته. ومع مفهوم "التنمية المستدامة" الآن في خططها، فإن "منظمة التجارة العالمية" WTO تزعم أنها "خضراء"، وأنها قد وضعت البيئة على أجندة "دورة الدوحة"، لكن الزعم الأخضر مشكوك فيه. إن العديد من قواعد (WTO) قد اعتبرت أن الأعضاء يحتفظون بالحق في إصدار القوانين واللوائح البيئية المنظمة (على الرغم من أن هذا يجب أن يكون مشكوكًا فيه أبدًا!) وأن الحظر الفرنسي على واردات "الاسبستوس" قد تعزز من عبارة استثنائية للمحافظة على الموارد ضمن اتفاقية "الجات" GATT (بند XXg)، على

الرغم من أنه في مناسبات عديدة، الحالات سيئة السمعة "التونة/ الدولفين" و"الجمبري/ السلاحف"، لم تسمح لوائح "منظمة التجارة العالمية" WTO بالقوانين القومية التي تهدف إلى تقييد الواردات الضارة بالبيئة. وتضمنت هذه الحالات على وجه الخصوص مبدأين لـ"الجات" GATT (غامضين، ويقول البعض إنهما مشكوك في قانونيتهما): "لا يمكن تطبيق قوانين إقليمية (قومية) إضافية دوليًا" و"لا دعاوى قضائية" (لا يمكن أن تنطبق استثناءات "الجاتGATT" على العملية الإنتاجية أو الآثار الناجمة عنها). ومن المفترض أن كلا المبدأين مصمم لمنع تكاثر مبدأ الحماية. وإنني أرى أن "منظمة التجارة العالمية" WTO يمكن أن تكون "خضراء" عن طريق إضافة ثلاثة استثناءات إضافية لـ"البند "XXلاتفاقية " "WTO وهي:

(١) تسهيل العقوبات التجارية في اتفاقيات البيئة العالمية.

(٢) السماح بتطبيق استثناءات "بند "XX في حالات العمليات الضارة بالبيئة مثلها مثل العمليات الضارة بالمنتجات.

(٣) إعطاء الأولوية العامة للبيئة فوق التجارة، بما فيها تطبيق القوانين فيما وراء الحدود أينما كان التفعيل مطلوباً. إنني أقترح هذه النقاط لأن التجارة والبيئة يمكن أن يتعارضا (انظر الفصل الخامس)، ولا يوجد أي فرد خارج الصفوة في "التجارة الحرة" العالمية يفكر في أن التجارة ينبغي أن تكون لها الأولوية، أو أن مبدأ الحماية غير الملائمة سوف ينتشر سريعاً (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 10) .

قضايا أخرى

إن "دورة الدوحة" قد سجلت أيضًا الاعتبارات الممكنة والقضايا الأساسية للتدابير الحكومية والمنافسة والاستثمار وقواعد "منظمة التجارة العالمية" WTO، علاوة على بضعة موضوعات محددة خاصة بالتنمية، مثل "الأبحاث والتنمية"، ونقل

التكنولوجيا و"التجارة والديون والتمويل". إن اتفاقية التدابير الحكومية لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO التي تفتح المجال أمام عمليات شراء الدولة من موردي "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs هي اختيارية طوعية وقع عليها فقط ثمانية وعشرون دولة، وهذا مؤشر واضح على أن الأعضاء يريدون الاستقلال الذاتي من أجل أن يعززوا التنمية القائمة على المحلية. وهناك فرصة ضئيلة في أن يرتفع عدد الموقعين بصورة كبيرة كما تأمل "منظمة التجارة العالمية" WTO .

وكذلك بالمثل فيما يتعلق بالمنافسة والاستثمار، فإن الكثير من أعضاء "العالم الثالث" يعارضون كونهم على الأجندة. فمع المنافسة، وحده الإجبار هو الذي أُخِذ في الحسبان، لكن "دورة الدوحة ربما تدرس معظم الجوانب في "الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار" (MAI) المثيرة للجدل ومجهولة المصير لـ"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" OECD التي سعت بقوة إلى تحرير "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI، وإلى دعم أيادي "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs (دونكلي Dunkley, 200b: 231, 286) . ويعارض الكثير من البلدان نظام "الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار" (MAI) النمطية في "منظمة التجارة العالمية" WTO، وسوف يرغبون في إدخال تعديلات أو ربما إلغاء "اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبط بدورة أوروجواي للتجارة" (TRIMs) التي تقيد القوانين الحكومية المنظمة لـ"المؤسسات عابرة القوميات" .TNCs ويوجد في واقع الحال مبرر للتشكك في فوائد "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI الخاص غير المقيد الذي يمكن أن "يطرد" رأس المال المحلي، فقد وجد أحد الخبراء (بوفي Buffie, 2001: ch. 9) أن معظم البلدان يمكن أن تزيد من رفاهيتها عن طريق فرض التوظف المحلي والمساواة ومتطلبات التصدير على "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs وهو ما لا تسمح به الآن "اتفاقية (TRIMs) (أيضاً، أعلاه ودونكلي Dunkley, 2000b: 287) . وهكذا فإن "اتفاقية TRIMs" تقوم على نظرية غير صحيحة وعلى معلومات ربما جرى التمسك بها وتبنيها خلال "دورة أروجواي" نزولاً على رغبات "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs لتجنب

القوانين المقيدة. وقد استخدمت معظم بلدان "العالم الأول" مثل هذه الأشكال من التدخل في المراحل المبكرة من التنمية، وأن حظر هذه التدخلات الآن عبر "منظمة التجارة العالمية" قد ارتبط، على حسب تعبير "لست "List"، من أجل "ركل السُلَّم" الذي صعدوا هم عليه ذات مرة (تشانج Chang, 2002) .

إن الثقافة ليست القضية الجوهرية عند "منظمة التجارة العالمية" WTO، لأن معظم الأعضاء يريدون السيادة الثقافية، لكن في هذا الكتاب يرى منتج الفيلم البريطاني، دافيد بوتنام David Puttnam، "الحرب غير المعلنة" صراعًا غير رسمي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على اعتلاء الموجة الثقافية العالمية. فهو يوثق (١٩٩٧: ٣٤١-٤) كيف أن "المجتمع الأوروبي" قد غَيَّب تقريبًا الثقافة عن "دورة أوروجواي" حتى كفت الولايات المتحدة عن جهودها لوضع تحرير المواد السمعية المرئية على جدول الأعمال واستسلم الرئيس "بل كلينتون" بعد مكالمة تليفونية لرئيس هوليوود "ليو واسرمان Lew Wasserman" . فـ"الجات GATT "تسمح بحصص للفيلم المحلي (بند IV) ، وأثبت جدول "حالة المجلة الكندية" الحماية الثقافية، على الرغم من أنها "مازالت" تسقط قانون المحتوى المحلي الكندي على أساس أنه ينطوي على التمييز. وتغطي اتفاقية "الجاتس "GATS" الصناعات الثقافية"، لكن القليل من الأعضاء لم يضعوا تحرير الصناعات الثقافية على القائمة. ولم يكن الاتحاد الأوروبي في ضغطه من أجل بند أو مادة لـ"لاستثناء الثقافة" في اتفاقية "الجات" GATT، على الرغم من أن المطالبات الفرنسية/ الكندية من أجل هذا ساعدت على تغييب "الاتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار" MAI، وعلى الرغم من الهيمنة المذهلة على عالم تجارة الفيلم والتلفزيون، فإن الأمريكيين يسعون إلى المزيد من "غزو السوق" ويريدون إجراءات للتدخل، وفرض ضرائب على التذاكر وإعانات الأفلام وحصة المحتوى المحلي من التليفزيون المستبعدة قانونًا. فالقليل من البلدان هي التي تؤيد هذه المساعي الأمريكية، لكن عبارة "الاستثناءات الثقافية" في "بند XX" في اتفاقية "الجات GATT" سوف تؤكد على أولوية الثقافة فوق التجارة في النزاعات مثل حالة" (المجلات الكندية).

رجل شرطة أم رجل بريد؟

بينما تفترض "دورة الدوحة" فحص قواعد "منظمة التجارة العالمية" WTO ونظمها ، فإن طبيعتها موضع جدال. فيخشى المعارضون للعولمة من أن تكون منظمة WTO منظمة للتجارة النظامية ورجل بوليس اقتصادي، والآخرون يحتقرونها كمخلوق ضعيف بالنسبة لأعضائها الأقوى (روجمان Rugman, 2000: ch. 2) ، بينما المعتدلون ومنظمة WTO نفسها (٢٠٠٢) تعتبرها محايدة وخدمية ووسيطة ومُجمع معلومات وخادم لتسليم الاتصالات فيما بين الدول الأعضاء، وإن تكن متدنية الموارد (دونكلي Dunkley, 2000b: 270ff) . وقد أنكر رئيس منظمة WTO السابق ريناتو روجيرو Renato Ruggiero (في أغا خان Aga Khan, 1998: 27) أن منظمة WTO ترغب في أن تصبح شرطة العالم، حيث تصرح وتؤكد أن العالم يحتاج إلى "بنائين وليس رجال شرطة".

لا يوجد تصور دقيق واحد من بين هذه التصورات. فبينما منظمة WTO هي في الحقيقة سكرتارية خدمات، فإن قواعدها وقوائم أعمالها تعتبر قانونًا دوليًا، وغالبًا ما يتبعها الكثير من قاعات المحاكم في شتى أرجاء العالم. إن التعهدات محبوسة بالارتباط (أعلاه)، ويوجد هناك ضغط غير رسمي قوي للتوافق. كما أن القرارات المدرجة المُختلف عليها غالبًا ما يُلتزم بها، والعقوبات التي تفرضها منظمة WTO الوسيطة من أحد الأعضاء على الآخر، والقليل من المفاوضات، وغير ذلك من المحادثات الوزارية الشهيرة في "سياتل"، والمحادثات المبكرة الخاصة بالنقل البحري، قد انهارت، على الرغم من أنه في وقت الكتابة أن "دورة الدوحة" ينتابها الركود وأن أعضاء "العالم الثالث" المتململين يطالبون بالكثير من التغييرات أو الإعفاءات. وفي الوقت الحالي تكون منظمة WTO كلا من رجل الشرطة المعتدل ورجل البريد اللحوح.

الغول أو الحكم

يتهم المعارضون للعولمة "منظمة التجارة العالمية" WTO بطرق مختلفة بأنها محكومة من الدول الأعضاء القوية أو من "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs، وبتجاهل

أعضاء "العالم الثالث" في الممارسة، وبأنها غير ديمقراطية، وباستخدام التكتيكات الاستبدادية، وبتدمير السيادة القومية، وينكر العولميون هذه الاتهامات[٤]. وتقع الحقيقة دون شك فيما بينهما. فمن الناحية الرسمية تمثل منظمة WTO الحكومات الأعضاء، لكل حكومة صوت واحد بينما الشركات يُعترف بها كمجرد منظمات غير حكومية NGOs، لكن يبدو أن الشركات لها اتصالات غير رسمية مع أجهزة منظمة WTO والحكومات الأعضاء أكثر بكثير مما تفعل "المنظمات غير الحكومية" NGOs في "المجتمع المدني"، ومع "المؤسسات عابرة القوميات" TNCsفي الولايات المتحدة التي لديها النفوذ الأعظم (بريثوايت Braithwaite ودراهوس Drahos, 2000: 27) . وفي الاجتماع الوزاري سيء السمعة في سياتل، التمس "بيل جيتس" Bill Gates بالنيابة عن منظمة WTO إجمالي ١٠ مليون دولار مشاركة في الرعاية في مقابل الاتصال بالوفود، في البداية من أجل منظمة WTO ولكن من الناحية العملية عامة من أجل المؤتمرات الدولية[٥].

إن الزعم بأن نظام "صوت واحد للبلد الواحد" لمنظمة WTO يسمح بالتعبير المتساوي ويقوي البلدان الصغيرة (مثال Legrain, 2002: 181) هو تبسيط للأمور. فمعظم عمل منظمة WTO يحدث في اجتماعات اللجان المتخصصة ويتقدم بصورة أساسية عن طريق إجماع الآراء، وهو الذي يمكن بدلاً من تأكيد الديمقراطية، أن يدفع بالسياسة إلى الحجرات الخلفية. فيوجد في منظمة WTO على الأقل عرضان واضحان غير مرغوب فيهما في هذا الخصوص. الأول هو هيمنة "الرباعي" (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا)، حيث يصرح أحد المسئولين التجاريين الأمريكيين بأن "الولايات المتحدة تضع بصفة أساسية جدول أعمال التجارة، والاتحاد الأوروبي يقيده" (بريثوايت Braithwaite ودرهوس Drahos, 2000: 1999) . وبالمقارنة مع البلدان الأخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترأس لجانًا أكثر في المنظمات العالمية، وتفرض العقوبات الاقتصادية أكثر من غيرها، فهي التي تبدأ أكثر حالات النزاع في منظمة WTO وهي التي تفوز بها، ولها بشكل عام نفوذ أكثر في صنع

السياسات. إن الزعم بأن عضوية منظمة WTO تساعد الضعفاء هو قول مشكوك فيه، إذ إن مثل هذه الدول الضعيفة معرضة أكثر من غيرها لأن تخسر نزاعاتها أكثر من احتمال أن تخسرها الدول القوية (بريثوايت Braithwaite ودراهوس Drahos, 2000: 183-4 وغيرها). ويتنبأ البعض بأن هيمنة الولايات المتحدة سوف تسقط في النهاية "منظمة التجارة العالمية"، فقادة الولايات المتحدة غالبًا ما يحذرون ضد الكثير جداً من مصالحها (روجمان Rugman, 2000: ch. 2) .

أما النتيجة الثانية غير المرغوب فيها من نظام إجماع الآراء فهي الترويع المنتظم المزعوم للأعضاء المترددين. فمنذ "دورة أوروجواي" كثيراً ما اشتكى عدد كبير من الأعضاء في "العالم الثالث" من أنهم كانوا مندفعين في القبول بالموافقة على هذه الاتفاقية، وأنه في الاجتماع الوزاري الفاشل في سياتل استُخدِم الترويع أو التكتيكات والترتيبات التنظيمية، وخصوصًا من أعضاء وفد الولايات المتحدة لفرض النتيجة (TWNF وTWN: متنوعة). ويعتبر بعض المعلقين أن اضطراب "العالم الثالث" إزاء كل هذا هو الذي أخرج الاجتماع الوزاري عما هو مرسوم له عوضًا عن المظاهرات أو تأييد كلينتون لمعايير العمالة والبيئة، كما يزعم "أنصار التجارة الحرة" كثيرو الشكوى (TNW, 112-13، ديسمبر ١٩٩٩/ يناير ٢٠٠٠).

وكذلك بالمثل فيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري في الدوحة، حيث يزعم الكثير من النقاد والوفود المخدوعة، الترويع والرشوة (تقديم المساعدة أو الامتيازات التجارية) و "الحجرة الخضراء" أو اللجان التنظيمية لنخبة "أصدقاء مجلس الإدارة". قال عضو في أحد وفود "العالم الثالث": "إن إضعافنا بالإرهاق المستنفذ هو الوسيلة النموذجية للأقوياء في منظمة التجارة العالمية WTO" (Reddy in TWN 112-13) . وفي الحقيقة تعهد "الإعلان الوزاري" النهائي بـ"الإجماع الصريح" على قرارات "دورة الدوحة"، التضمين الواضح بأن الإجماع غير الكامل قد استُخدِم في أوقات أخرى.

إن منظمة WTO تحافظ على قائمة تفويض "على نمط الأمم المتحدة UN لـ"المنظمات غير الحكومية الدولية المرتبطة بالتجارة" (TRINGOs)، وسهلت هذه الحالة

الوصـول إلى التوجيهات والندوات والاستشـارات والندوات الموجزة وبعض المفاوضات التجارية، لكن "المنظمات غير الحكومية" NGOs لـ"المجتمع المدني" تشكو من أن قدرتها قد تقلصت كثيراً عن "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs (دونكلي Dunkley, 2000a) . وتزعم "منظمة التجارة العالمية" WTO أنها منفتحة وشفافة، وخصوصًا من حيث إن معظم وثائقها موضوعة على شبكة الإنترنت (أكثر من عشرة آلاف صفحة في الوقت نفسه!)، لكن التأخيرات أو العقبات التي تحدث والكثير من اتخاذ القرارات يجري خلف الكواليس. إن المشاركة الكاملة في منظمة WTO تتطلب حضور عدد هائل من الاجتماعات الرسمية تصل إلى ألفي اجتماع كل سنة وعدد لا حصر له من الاجتماعات غير الرسمية، لكن البلدان الفقيرة تحتفظ بعدد قليل أو لا يكون لها وفود دائمة في جنيف، بينما وفود البلدان الغنية تساعد حتى في الكثير من المهام الخاصة بمنظمة WTO. إذن "منظمة التجارة العالمية" WTO هي أقل انفتاحًا أو ديمقراطية أو مساعدة لـ"العالم الثالث" مما يُزعم بكثير، حتى إن بعض المؤيدين يحثون على درجة أقل من السرية (مثل Legrain, 2000: 200ff) ، بينما انتقد بقسوة رئيس "الجات" GATT السابق آرثر دونكل Arthur Dunkel تأثير الأعمال المكثف على منظمة WTO والحكومات القومية (TWNF 1932/1999).

وفيما يتعلق بتأثير منظمة WTO على السيادة القومية، فليست ادعاءات المعارضين للعولمة بسحقها دقيقة ولا الصورة التي يرسمها أنصار العولمة من أنها أقل ما يمكن وأن الاستسلام لها طوعي، بأفضل منها. فمن الناحية التقنية، تلتحق الأمم بمنظمة WTO تطوعيًا، لكن مجالس الوزراء هي التي تتخذ القرارات وأن الاستفتاءات على العضوية لا تُجرى أبدًا، وتُظهر صناديق الاقتراع التشكك العام مع بعض الحيرة حول مبادئ التجارة الحرة (انظر الفصل الرابع : آرونسون Aaronson, 1996: 134ff وغيرها). وفي سنة ١٩٩١بينما كانت الحكومة الأسترالية تتفاوض حول اقتراحات تحرير التجارة في "دورة أوروجواي"، أظهر صندوق الاقتراع أن ٧١ بالمائة من الأستراليين يريدون أن يحتفظوا بالحماية للسلع المحلية[٦]. وقد وجد استفتاء "موري

"Mori" المكلّف من "ذا إيكولوجيست "The Ecologist (مايو ٢٠٠٠) أن ٥٥ بالمائة من ردود البريطانيين تطلب الحماية للشركات المحلية، وأن أكثر من ٩٠ بالمائة يفضلون الحماية على التجارة الحرة حيث تكون الشروط البيئية والوظيفية والصحية عرضة للخطر. وغالبًا ما تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي على البلدان من أجل أن تلتحق بمنظمة WTO. فالانسحاب من منظمة WTO من خلال الحكومة الأخيرة هو أمر ممكن من ناحية المبدأ، لكنه صعب التطبيق بمجرد أن تعديل الاقتصاد ليتماشى مع امتيازات التجارة لـ"البلد الأكثر رعاية" MEN. وهكذا فإن الحكومات ترتكب بوعي "الانتحار السيادي"، لكن ليس تطوعيًا بالكامل.

ومن الناحية الفنية، فإن منظمة WTO لا تتطلب تسليم حق السيادة على صنع السياسة، حيث تزعم أنها تضع فقط القواعد "المستمدة من الأعضاء"، لكن دعاوى منظمة WTO الآن واسعة المدى إلى درجة أن أكثر التعليمات تصدر خلسة: فالتناغم تحت مسمى "العوائق التقنية على التجارة" (TBT) ومعايير الغذاء والصحة (SPS) (للغذاء)، يمكن أن يتضمن تدريجيًا معايير أو سياسات غير مرغوب فيها، كما أن القواعد المقيدة التي تضعها "اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبط بدورة أوروجواي للتجارة" (TRIMs) عبر "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs و"الجاتس" GATS [الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات] ، تحد من تقدم الخدمات المحلية والترويج لها، وهكذا دواليك. وعلى الرغم من أن ادعاء ليجرين (٢٠٠٢: ١٨٥) بأن فيديل كاسترو "مُعجب بمنظمة WTO، لكن كاسترو قد أدان بالفعل نظام WTO على أنه غير عادل وغير متوازن ومعادٍ لسيادة التنمية (TWNF, no. 1753/1998) .

ويوصي أنصار العولمة بالضغط على البلدان أو "إكراهها" على الارتباط مع منظمة WTO أو الارتباط مع غيرها من الاتفاقيات العالمية الأخرى، وأن تسعى منظمة WTOإلى فعل ذلك من خلال القنوات المختلفة التي تتضمن التملق من قادة WTO، وتأييد المصالح المساندة للعولمة، والضغط من البلدان المناظرة، والتوسع في اتفاقيات

WTO واعتبارها الأساس في تجاهل الاعتراضات على التجارة الحرة وإجراءات التحكم في السياسة التجارية لمنظمة WTO وعلى افتراض أن WTO هي مجرد منظمة استشارية، فإن فرق عرض السياسة التجارية لمنظمة التجارة العالمية غالبًا ما يوبخون الأعضاء على "الخطايا" المزعومة مثل مواصلة الحماية أو السياسات الضريبية التمييزية أو السماح بالخصخصة غير الكافية. فقد تلقت ماليزيا التساؤلات حول إعانة تعريفة تنمية السيارات، وموريشيوس من أجل مبدأ التوظيف المتعدد (انظر أعلاه) في حماية الزراعة، وسلوفاكيا من أجل سياستها في الاعتماد على النفس في مجال الغذاء، وجنوب إفريقيا وكينيا من أجل التباطؤ في الخصخصة، واليابان من أجل الحماية المتخفية ووضع القيود على "الاستثمار المباشر الأجنبي" FDI، وأستراليا من أجل سياستها المشكوك فيها للتدخل الصناعي، وبنجلاديش من أجل كثافة الخدمات المملوكة للدولة ومحدودية تحرير الخدمات[٧]. إن بعضًا من هذه المساءلات تخرج عن نطاق التدخلات المقبولة من منظمة WTO بشكل عام، بما يشكل من الناحية الجدلية درجة من الإكراه غير الرسمي، ويمثل بالتأكيد خيانة للتحيز لـ"العقلانية الاقتصادية للسوق الحرة".

ويبدو نظام WTO إجمالاً معاديًا للديمقراطية والسيادة القومية بسبب قاعدة "الالتزام المفرد" التي تجعل معظم الاتفاقيات إجبارية (صندوق ٨,١) ، والأجندة المزروعة داخليًا والتي تُجبِر على الاستمرار في المفاوضات في بعض المناطق ، والنظام "الملزم" (انظر أعلاه)؛ ونظام "مرة واحدة ولكل القائمة" لـ"الجاتس" GATS [الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات] (انظر أعلاه) ، والسرية المفترضة لأسباب دبلوماسية واستراتيجية للمفاوضات التجارية. إن هذه الأشياء تمنع الأمن العام الكافي وربما تجعل الحكومات في المستقبل تمتنع عن تغيير السياسات حتى لو كانت لها القوة الإلزامية المستمدة من صندوق الانتخابات لفعل ذلك.

ويوجه النقد على وجه الخصوص إلى نظام تسوية النزاع لمنظمة التجارة العالمية WTO الذي حكم بما يتعارض مع العديد من الإجراءات البيئية، وضد القانون الكندي الذي يدعم المكون المحلي لإحدى المجلات، وضد سياسة الأدوية الطبيعية

الرخيصة للهند، واشتراطات المكون المحلي في صناعة المحركات، وضد قوانين الأمان في كوريا الجنوبية، وقوانين الحجر الصحي الأسترالية، ورسوم موازنة التجارة الهندية، وأسوأها سمعة الحكم ضد نظام حصص استيراد الموز للاتحاد الأوروبي الذي وقف إلى جانب الدول الفقيرة. (انظر صندوق ٨,٣).

وبالتأكيد فإن قائمة النزاعات تضمنت المزيد من المقاطعة التجارية الممتدة والمتجهة إلى التصعيد من الولايات المتحدة ضد كوبا، ونظام إعانة الولايات المتحدة لمصدري "المؤسسات عابرة القوميات" TNC القائم على الحماية الضريبية، وكذلك دعم المقاطعة الفرنسية لواردات الإسبستوس الكندية. لكن الدليل المهم في الحكاية يوضح أن البلدان تتجنب أحيانًا اتخاذ إجراءات تقدمية في اتجاه معين خوفًا من قضية WTO. وبذلك يكون نظام النزاعات في منظمة WTO سلاحًا ذا حدين، فمع التقدم الاجتماعي يكون الحد ثلمًا، ومع قضايا التجارة والعوامل الأخرى يكون قاطعًا باترًا، بصرف النظر عن الأساس الفلسفي لهذه القضايا (ديلون Dillon, 1999: 209؛ صندوق ٨,٣). وهكذا فإن منظمة WTO ربما تكون غولاً أكثر منها حكمًا، لكن أحكامها تنحاز بقوة ناحية دعم التجارة. وهذا هو ما يضيق من أفق WTO ومجالاتها بالمقارنة مع أهدافها الرسمية الأوسع، والذي ربما يرجع إلى دخولها مرحلة أكثر مؤسسية بيروقراطية في تنميتها، لكن هذا يعكس أيضًا أيديولوجيتها ذات النظرة العالمية الداعمة للسوق والتي هي الآن محل تساؤلات كبيرة وشكوك أعظم.

مشروع التجارة الحرة العولمية

إن الهدف العظيم لـ"منظمة التجارة العالمية" WTO هو إيجاد نظام عولمي للتجارة الحرة ذي نمط شامل [يغطي الكل] تحرري نسبي، أو ما أسميه "مشروع التجارة الحرة العولمي". فمنظمة التجارة العالمية ليست في الواقع حكومة عالمية، كما يؤكد البعض لأن انحيازها ضيق جدًا وغير شائع. على سبيل المثال، فإن "فانوتو" [جمهورية تتكون من عدة جزر في جنوب المحيط الباسيفيكي] قد أسقطت عضويتها مؤخرًا من منظمة التجارة العالمية بسبب أن مطالب التحرير للزراعة والسلع كانت مرهقة (رانسوم Ransom, 2001: 26-7) . لكنها ترى نفسها أنها وكيل التنوير لـ"التجارة الحرة"

و"الاستثمار الحر" اللذين سوف يتحققان بأقصى سرعة ممكنة. ويمثل هذا المشروع الآن الهاجس التاريخي المستحوذ على منظمة التجارة العالمية WTO (اقتباس ص ١٨٩ أعلاه) وإعلان الناشطين العوليين الآخرين بدون أدنى خجل بأنها هي الدواء الناجع (انظر أيضاً "البنك العالمي"، ٢٠٠٢). إن الأصوليين المتعصبين لـ"التجارة الحرة" (من أمثال بيرجستين Bergsten in WTO, 2000b: 167-8) يعلنون أن المشروع حتمي لأن "سباق التحرر التنافسي" هو أمر ضروري لاجتذاب رأس المال الرحال، بينما يصر أحد المسئولين الأمريكيين في WTO (الاقتباس أعلاه ص ١٨٨) على أن العالم يجب أن يتحرر إلى أن يتأمرك [يصبح أمريكياً].

لكنني أرى في هذا الكتاب أن "مشروع التجارة الحرة العولية" والأساطير المرتبطة معه هي نوع من التضليل لأنه يقوم على العديد من الفروض الزائفة، وأبرزها التكافؤ المزعوم بين السلع والخدمات، والزعم بأن التجارة تقود كلياً إلى النمو والمساواة؛ ولأن العامة لم يُستشاروا فيما يتعلق بالمشروع وربما لا يوافقون عليه؛ ولأن جدول أعماله تحكمه الأعمال وليست الديمقراطية (شيفا Shiva، الاقتباس أعلاه ص ١٨٨)؛ ولأنه يستلزم تغيرات اجتماعية لا يوجد اتفاق حولها؛ ولأن أهدافها مثل تلك التي طبقها بيرجستين Bergsten والمقتطفة أعلاه للمسئول الأمريكي لمنظمة التجارة العالمية WTO، هي مثاليات مشكوك فيها للجنس البشري. علاوة على أن الزعم المفضوح لمنظمة التجارة العالمية WTO (ص ١٨٨ أعلاه) بأن سبب الحروب والفقر هو الافتقار إلى العولمة، هو زعم غير أمين وسافر في سخفه.

صندوق 8.2 – الجاتس GATS ووحوش المياه(*)

إن مزاعم أنصار العولمة (مثل ليجرين Legrain, 2002: 188ff) من أن مخاوف "المنظمات غير الحكومية" NGO حول الخصخصة هي مخاوف وهمية، وأن "الجاتس" GATS تساعد فقط في تكملة توريد الخدمات المحلية، هي مزاعم خاطئة كما يُظهر بحث جديد لفريق من المحققين الصحفيين.

(*) Source: International Consortium of Investigated Journalist at www.icij.org/dtaweb/water/default.aspx. New Internationalist 354 March 2003; 'Back-ground Briefing', ABC Radio National (Australia), 12 April 2003.

• لبضعة سنوات، ظلت مشروعات خدمات الإمداد بالمياه للمؤسسات عابرة القوميات TNC، وأبرزهم "الثلاثة الكبار" من أوروبا ـ سويز Suez وفيفيندي Vivendi وتامز Thames ـ تمارس تأثيرها على المنظمات العالمية، بما فيها "منظمة التجارة الدولية" WTO من أجل "غزو سوق" الإمداد بالمياه. ومنذ حوالي سنة ١٩٩٠، يحاول "صندوق النقد الدولي" IMF/ " البنك العالمي" أو غيرهم من المقرضين في مجال العولمة، أن يجبروا البلدان متظاهرين بالمساعدة، على خصخصة المياه، من خلال "برامج التعديل الهيكلي" (لصندوق النقد الدولي/ البنك العالمي) SAPs، ومعظمها قد بيع إلى "الثلاثة الكبار" ممن كانت لديهم تحويلات مشتركة ٢٦٧ بليون دولار في سنة ٢٠٠١. وهو ما يعادل تقريبًا "الناتج القومي الإجمالي" GNP للأرجنتين.

• وباسم التحسين البيئي وتسعير الندرة للسوق الحرة، فإن "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs (ومشروعات الخدمات القومية التي تحولت إلى مشروعات تجارية) قد رفعت الأسعار وخفضت من المستخدمين (الفقراء)، حيث حث "البنك العالمي" على "التهديد الحقيقي بوقف الخدمات". وقد تسبب قطع الإمداد بالخدمة في استخدام السكان المحليين مصارف المياه (غالبًا ملوثة)، مما نجم عنه الأمراض التي تضمنت (في ٢٠٠٢) أسوأ وباء للكوليرا في تاريخ جنوب إفريقيا، أصابت عدواه ٢٥٠ ألفًا وقتلت حوالي ٣٠٠ منهم.

• إن "الثلاثة الكبار"، بمساعدة "الاتحاد الأوروبي" EU مارسوا تأثير نفوذهم على "منظمة التجارة العالمية" WTO من أجل الدفع إلى المزيد من الوصول إلى الأسواق بموجب اتفاقية "الجاتس" GATS والتحرر للمزيد من البلدان. وتتطلب المادة ١٦ و١٧ من اتفاقية "الجاتس" GATS من البلدان على وجه التحديد أن تدرج المياه على خطة التحرير من أجل السماح بـ"المعالجة القومية" الكاملة لموردي الخدمة الأجانب، وهي المعالجة التي تسمح ضمنًا بالوصول إلى مصادر المياه والبنية الأساسية. ويمكن أن يعني هذا في التطبيق العملي الاحتكار لموقع مياه معين، ومن ثَمَّ فإن بعض "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs تحاول أن تغلق الآبار العائلية، أو "تخصخص الأمطار" كما قال قائد إحدى "المنظمات غير الحكومية" NGOs.

•وغالبًا ما توصي "المؤسسات عابرة القوميات" TNCs بالفوز بالعقود وتقليل الأسعار في البداية للتأثير في السكان المحليين، وبعد ذلك زيادة الأسعار إلى أكثر من الضعف، وهذا ما أدى إلى أحداث الشغب الشهيرة في سنة ١٩٩٩ في البرازيل التي أجبرت السلطات المحلية على إلغاء العقد الخاص.

• وفي أوروبا، واجه بعض كبار الموظفين في "الثلاثة الكبار" تهمة الرشوة والتبرعات الدعائية السياسية المكثفة من أجل الوصول إلى عقود المياه. وتطالب أيضًا بعض الشركات الآن بتعويضات إضافية عن المخاطر السياسية ومخاطر معدل التبادل في بلدان "العالم الثالث".

• ومن المفترض أن المياه مثل الزراعة، أصل مجتمعي "متعدد الوظائف"، مع مصدر له أدوار بيئية وأدوار متعلقة بالبنية الأساسية وأدوار اجتماعية وأدوار تتعلق بالمساواة، لذلك لا ينبغي أن يُعامل كمنتج تجاري معرض للخصخصة أو التسويق الكامل أو التجارة الحرة. فالكثير من مشروعات المياه الصغيرة المحكومة مجتمعيًا تثبت أنها أكثر فعالية من المشروعات الكبيرة المخصخصة.

صندوق 8.3 ـ حرب الموز(*)

تدور هذه القصة حول واحدة من أحرج القضايا حتى يومنا هذا، والتي تضمنت خمس اتفاقيات مختلفة لمنظمة التجارة العالمية WTO، تورط فيها تقريبًا ثُلث البلدان الأعضاء في WTO، وأساءت إلى سمعتها إساءة بالغة بالنسبة للكثير من الناس. ففي سنة ١٩٩٧، شهدت محاضر أعمال منظمة التجارة العالمية WTO اتفاقيات بين الولايات المتحدة وبعض بلدان أمريكا الوسطى (CA) ضد النظام المعقد متعدد الأطراف لاستيراد الموز للاتحاد الأوروبي EU الذي دعم كشكل من أشكال المساعدة للبلدان الصغيرة وغالبًا الفقيرة المصدرة للموز في "إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي (ACP) .

إن الداعمين الأساسيين، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لا ينتجان الموز في الواقع، ويعمل الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الأمم الفقيرة والتي كان البعض منها مستعمرات سابقة، بينما تعمل الولايات المتحدة أساسًا على المكشوف بالنيابة عن المؤسسات العملاقة عابرة القوميات TNCs في الولايات المتحدة التي تزرع معظم الموز في بلدان أمريكا الوسطى. ومن المعروف أن كارل ليندنر Carl Lindner، رئيس مؤسسة شيكيتا Chiquita أكبر هذه المؤسسات عابرة القوميات TNCs، قد تبرع بمبلغ ٥ مليون دولار إلى الحزبين السياسيين الأساسيين في الولايات المتحدة أثناء حرب الموز (هيرتز Hertz, 2002: 110-11) .

لقد أظهرت المنظمات غير الحكومية NGOs بصورة قاطعة أن الموز في "أمريكا الوسطى" (CA) ينمو في معظمه من خلال مزارع شاسعة، مع مدخلات هائلة من

(-) Sources: Dillon, 1999; Hertz, 2002: 103ff; Smith, 2002: 40-41; New Internationalist 317, October 1999; Perville, 1999; WTO, 2000b (for Panel and Appellate Body decisions); Ransom, 2001.

المبيدات الحشرية، وظروف عمل متدنية وخطرة، ومؤخراً مع التراجع في السداد. . . فعمال مزارع "أمريكا الوسطى" CA يتناولون مبيدات حشرية بمعدل أعلى بثمان مرات من المعدل العالمي مع نسبة ٢٠ بالمائة عقم في الذكورة في بعض الأماكن. أما الموز في "إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي" (ACP) فيُنتج في معظمه في مزارع للملكيات الخاصة الصغيرة بعضها مزارع عضوية، وغالباً مع مستوى معيشة معقول. إن تكاليف الإنتاج في (CA) هي النصف إلى الثلث من مستويات (ACP) ، لكن يقول البعض إن التكلفة متساوية إذا أضفنا إلى حساباتنا تكاليف الصحة أو الاستغلال أو التكاليف "الخارجية" الأخرى (رانسوم Ransom, 2001: ch. 4؛ سميث Smith, 2002) .

وقد توصل العديد من الدراسات الاقتصادية الكمية الإحصائية التقليدية لاختيار التجارة الحرة للموز إلى نتائج مذهلة. ففي ظل التجارة الحرة، ربما يكون المستهلكون في الاتحاد الأوروبي EU وبعض المنتجين في أمريكا الوسطى (CA) في غنًى وحال أفضل، لكن بعد الأخذ في الحسبان عوامل مثل الخسائر في الدخل بالنسبة للحكومات والخسائر الباهظة للمنتجين في مزارع "إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي" ((ACP، سوف تكون هناك خسارة في الرفاهية على مستوى العولمة ما لم تهبط أسعار صادرات الموز في أمريكا الوسطى CAمن ١٨-٣٠ بالمائة (بريفيل Preville, 1999) . وتؤكد هذه الدراسات الحجة الأساسية لهذا الكتاب، وهي أن المكاسب من التجارة الحرة هي مكاسب عرضية وغير مضمونة.

لقد أقر فريق منظمة التجارة العالمية WTO بأنه قد كانت هناك الكثير من "التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية" في القضية، حيث منحت بلدان (ACP) و(CA) حقوقاً أكثر للخضوع والحضور أكثر من المعتاد لطرف ثالث، لكن القضايا الاجتماعية والبيئية لم تأخذ قدراً من الاعتبار في كل الأحوال. فقد افترض المسئولون في منظمة التجارة العالمية WTO نفسها أن المزيد من التجارة وقدراً أكبر من التجارة الحرة هو دائماً الأفضل، متجاهلين ما سبق ذكره من نتائج الدراسات الاقتصادية الكمية والإحصائية، على الرغم من أن معظم هذه الدراسات كانت متاحة ومنشورة في هذا الوقت (وردت في بريفيل Preville, 1999) .

وفي ٢٢ مايو ١٩٩٧، صدر الحكم بناءً على أربعة أسس معظمها بموجب الجات (GATT) والجاتس (GATS) ، بأن سياسة الموز في الاتحاد الأوروبي EU كانت تمييزية بصورة غير قانونية. وفي سبتمبر أكدت هيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية WTO هذا الحكم مع تعديلات قانونية طفيفة.

إن العنصر غير الملحوظ في هذه القضية، هو أن سياسة الاتحاد الأوروبي EU قد تشددت جزئيًا على أساس أنها انتهكت مبدأ "الأمة الأكثر رعاية" MEN وأحكام "المعاملة القومية" للجاتس GATS (مادة ٢ و١٧) عن طريق تقييد الإمداد بالسلع التي وضعها الاتحاد الأوروبي EU بالفعل في قائمة "الخدمات التجارية لبيع الجملة" من أجل التحرير بموجب اتفاقية الجاتس GATS . وحكمت هيئة المحكمين (7.285 at p. 1038) أن اتفاقية "الجاتس GATS تشمل أي إجراء... [حتى لو] كان ينظم مسائل أخرى لكنه مع ذلك يؤثر في التجارة وفي الخدمات".

إن التضمينات المحتملة لهذا هائلة. فأولاً : يبدو أنها تعني أن أية سياسة أو قانون يؤثر بصورة غير مباشرة في الخدمة المنصوص عليها في اتفاقية الجاتس GATS ينبغي الطعن فيها، وهكذا فإن الجاتس GATS هي "سلاح جديد فعال غير قاصر على مفهوم التجارة في الخدمات باعتبارها خدمات". بل إنها تتضمن الخدمة التي تمد بالسلع (ديلون Dillon, 1999: 217) . ثانيًا : يبدو أنها تقدم عنصراً يُستخدم "مصيدة"، حيث إن البلد الذي يضع قائمة فيها خدمة ما قد يجد أن هذا يؤثر في القوانين الأخيرة - في هذه الحالة فإن إدراج الاتحاد الأوروبي EU تجارة الجملة أثر في حقها لممارسة نفوذها على واردات الموز.

لقد رفض الاتحاد الأوروبي EU أن يبدل نظامه لاستيراد الموز من الأساس، على الرغم من أن بعض المسئولين قد أرادوا، وفوضت منظمة التجارة العالمية WTO الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار كرسوم تأديبية على مدًى معين من صادرات الاتحاد الأوروبي EU .

إن الكثير من المعلقين والكثير من المنظمات غير الحكومية NGOs قد انتقدوا الجموح ضيق الأفق والطبيعة التكنوقراطية لقرار هيئة المحكمين، لكن من الواضح أن هذا نتيجة لنظام فض المنازعات المقيد لمنظمة التجارة العالمية WTO والتركيز الضيق على التجارة. وحتى المدافع البارز عن "التجارة الحرة"، جاجديش باجواتي Jagdish Bhagwati (وردت في WTO, 2000b: 187) ، قال عن القضية إن التجارة الحرة "لا تتطلب الركوب الخطر والإسراع المتهور على حساب اقتصاديات الأمم الصغيرة والفقيرة".

البدائل: التجارة الحرة العولمية مقابل عالم تعاوني

إن معظم وجهات النظر البديلة تتركز حول التعاون بين المجتمعات ذات السيادة الاقتصادية الأكبر من تلك التي يتضمنها "مشروع التجارة الحرة العالمي". وفي مكان آخر (دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 12) عددت البدائل لـ"لتجارة الحرة" على أنها "التجارة المحكومة" و"التجارة العادلة" و"تجارة الاعتماد على النفس"، مع التنويعات والخلطات الممكنة منها.

تعني "التجارة المحكومة" أن الأمم ستظل تتاجر بكثافة لكن بطريقة محكومة من خلال التدخل التجاري، وذلك من أجل تفصيل القوى الخارجية لتتناسب مع المتطلبات المحلية. وقد تتضمن أشكال التدخل التجاري الكثير من أنماط الحماية والسياسة الصناعية وإحلال الواردات (الفصل السادس) والتنمية المخططة والنسخ المختلفة من سياسة "التجارة الاستراتيجية" (انظر الفصل الثالث). وفي العادة، تدافع "التجارة المحكومة" على أسس "كينزية"، مثل التوازن المستقر للمدفوعات ونمو الطلب، وكذلك على أسس أكثر راديكالية مثل التنمية الصناعية المخططة والتنمية المستدامة المحكومة وتجنب التكاليف الاجتماعية أو الهيكلية التي يجلبها التحرر التجاري وحق السيادة القومية في تشكيل حاجة الناس المجتمعية.

لقد مورِست "التجارة المحكومة" إلى حد بعيد أكثر من "التجارة الحرة"، بما فيها أثناء فترتي النمو الأعظم في تاريخ البشرية - أواخر القرن التاسع عشر وحوالي من ١٩٥٠-٧٥ (انظر الفصل الرابع أعلاه). وإذا كان التدخل التجاري الأساسي والقواعد التنظيمية المحلية في هذين العصرين، لم "تتسبب" مباشرة في النمو (وعلى الرغم من هذا انظر الفصل السادس وشانج Chang, 2002) ، فإن هذه الممارسات لم "تحرم" بوضوح حينئذ النمو، وفي كل الأحوال فإن فضائل النمو باعتباره الهدف الإنساني الأول هو أمر مشكوك فيه (انظر الفصل الخامس).

يوجد ثلاثة معانٍ غير متناسقة لـ"التجارة العادلة": المعنى الخاص بمنظمة التجارة العالمية WTO بتجنب الحماية "غير العادلة"، وخطط شراء سلع "العالم الثالث" بأسعار "عادلة" أو غير استغلالية (وأسمي هذا "تجارة السعر العادل")، وسياسات منع البلدان من انتهاك العمالة أو البيئة أو حقوق الإنسان من أجل الحصول على ميزة تجارية (وأسمي هذا "البند الاجتماعي للتجارة العادلة"). وتوجد في الوقت الحاضر الكثير من خطط "تجارة السعر العادل" تتبعها "المنظمات غير الحكومية" NGOs، وخصوصاً للبن والكاكاو، مع المنتجات المباعة من خلال تعاونيات المنظمات غير الحكومية NGO أو المحلات والطلبات البريدية أو ما شابه ذلك، وإن كانت حتى الآن على مدى صغير. وتبين الحكايات الواردة في أدبيات المنظمات غير الحكومية NGOs أن مثل هذه الخطط من الممكن أن تحسن الدخول والظروف المعيشية من المنافع، ويمكن أن تُستخدم بصورة مجدية ومناسبة لمساعدة البرامج. ويفترض المدافعون عن "البند الاجتماعي للتجارة العادلة" شكلاً ما لـ"بند اجتماعي" في الاتفاقيات التجارية التي سوف تُمكِن أعضاء منظمة التجارة العالمية WTO من معاقبة الأعضاء الآخرين على سياساتهم الاستغلالية. وبشكل عام، ينبغي أن تتكون "التجارة العادلة"، سلبياً، على فقرات هيكلية مضادة للاستغلال في منظمة التجارة العالمية WTO ، وبصورة أكثر إيجابية على خطط قومية قائمة على الأمم المتحدة ولكن غير موجهة منها لـ"تجارة السعر العادل" (انظر رانسوم Ransom, 2001) .

وتستلزم "تجارة الاعتماد على النفس" المبدأ القائل إن الأمم تتاجر فقط كضرورة مكملة لنموذج للتنمية المقررة ذاتياً ديمقراطياً. ويبين هذا شكلاً مكثفًا من "التجارة المحكومة" مع الحماية وقواعد التنظيم ونظم التخطيط الموجهة تحديداً على القطاعات والسياسات المطلوبة لخلق نوع من المجتمع الذي يريده الناس (انظر الفصل السابع أعلاه). لقد كان هذا إلى حد بعيد الشكل الأكثر شيوعًا من سياسة التجارة على مر تاريخ البشرية (انظر الفصل الرابع).

وبدلاً من الانفتاح الذي تفرضه الصفوة على التجارة العولمية وتدفقات رأس المال، فإن هذه الأشكال البديلة من التجارة من الممكن أن تسهل المزيد من العلاقات التعاونية بين المجتمعات ذات السيادة الآمنة. وإن أي نظام عالمي بديل ينبغي أن يقوم على هذه الأسس بدلاً من العقيدة المتشددة لـ"التجارة الحرة".

نظام عالمي تعاوني أكثر مشاركة

إن اقتراحات "الإصلاح" للنظام العالمي الحالي الكثيرة، تشير إلى قدر عظيم من عدم الرضا. إن "أنصار التجارة الحرة" يريدون تحريراً أوسع وأعمق، على الرغم من أن البعض منهم سوف يقبلون بمؤسسة تُعنى بالبيئة لتكمل منظمة التجارة العالمية WTO وبكوابح معتدلة على المضاربة على التدفقات الرأسمالية. ويميل المنظرون من "أنصار التدخل والتنمية الإنسانية" إلى تأييد التحرر الحذِر، و"التجارة المحكومة" المعتدلة، والمزيد من مساعدة التنمية، وكبح جموح المضاربة على التدفقات الرأسمالية ومزيد من الانفتاح على منظمة التجارة العالمية WTO .

أما الاقتراحات الأكثر راديكالية فتأتي من ناشطي "السيادة المجتمعية"، وخاصة في "المنظمات غير الحكومية" NGOs الذين يتفقون مع بعض ما جاء أعلاه، لكنهم يدافعون أيضًا عن منظمة للتجارة العالمية WTO أكثر مرونة وشفافية والمزيد من التقنيات التي تتيح مشاركة "العالم الثالث" والمزيد من الاندماج للمنظمات غير الحكومية NGO ، والمواد الخاصة بالبنود الاجتماعية (أعلاه)، وجهاز مستقل لكنه مرتبط بالبيئة، وسيادة أقل للتجارة على صناعة القرار، وهكذا دواليك (انظر دونكلي Dunkley, 2000a لمزيد من التفاصيل).

إنني أرى أن الاقتراحات لإعادة إصلاح النظام التجاري العالمي يجب أن يبدأ من عاملين، نادراً ما تم أخذهما في الحسبان: الأول هو أن النظام الحالي يقوم على أساطير مختلفة وافتراضات غير صحيحة، كما سبق وأن أجملنا في هذا الكتاب،

والثاني هو أن النظام التجاري ينبغي أن يكون الهدف منه المزيد من تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميًا أكثر مما هو قائم الآن. وبناءً على ذلك، فإنني أقترح المبادئ الثلاثة الآتية لإعادة الإصلاح

(١) أن يُنظر إلى المنافع من "التجارة الحرة" على أنها عرضية وليست كلية أو مضمونة، وأنه ينبغي الإقرار بتكاليف التجارة الحرة وقياسها (انظر الفصل الثانى).

و(٢) أن كل بلد قادر على اتباع مدًى من المقاييس التجارية المطلوبة من النوع الموضح أعلاه في سياق اتفاق متعدد الأطراف يتسم بالحرية النسبية، حتى يمكن لكل بلد أن يكون قادراً على تشكيل مساراته في التنمية (انظر الفصل الخامس).

و(٣) أن يسعى النظام التجاري العالمي بشكل تعاوني إلى تحقيق الأهداف الأساسية للعدالة الاجتماعية والحماية البيئية والوحدة الثقافية.

وهكذا فإنني أفترض أن منظمة التجارة العالمية WTO أو أي منظمة أخرى لاحقة سوف تحافظ على مبادئ صنع القواعد متعددة الأطراف أو وظائفها ومبدأ الأمة الأكثر رعاية MEN ، والشفافية وفض المنازعات والمفاوضات التجارية (مقلصة في المجال)، لكنها سوف تتخلى أو تعدل إلى حد كبير من هذه "المعالجة القومية" و"الالتزام من طرف واحد" والاستمرار في التحرير[من القيود التجارية] والالتزام به.

وأقترح على وجه التحديد التغييرات التفصيلية الآتية. إن الصفوة العالمية الحالية سوف ترفض معظم هذه الاقتراحات لكن البعض منها اقتراحات عملية قابلة للتطبيق حتى على المدى القصير، وجميعها مجدية على المدى الأبعد، كما أن المنظمات غير الحكومية NGOs سوف تستمر في المطالبة بمثل هذه الأنواع من التجديدات (انظر دونكلي Dunkley, 2000a.)

١ - امتدادات المادة XX - ينبغي أن تُلحق الفقرات الاستثنائية من اتفاقية الجات GATT حتى تجيز ما يلي: عقوبات (تقييد الواردات أو سحب الامتيازات) على الإخفاق في تحقيق معايير العمالة (انظر أعلاه)، ومعايير المواد أو المحافظة على البيئة فيما

يتعلق بكل من المنتجات والعمليات، مع التركيز الأقوى على البيئة أكثر مما هو الحال في المادة XX(g) الحالية، والحماية الثقافية، والعقوبات على فرض الاتفاقيات البيئية المتعددة ، وفرض العقوبات على انتهاك حقوق الإنسان (القائمة على قرارات الأمم المتحدة) ، وينبغي كذلك إضافة ملحق للمادة XX للتأكيد على أن هذه الإضافات الخارجية تأخذ الأولوية على التجارة، بسبب أن هيئة تحكيم منظمة التجارة العالمية WTO غالبًا ما تتسلط في أحكامها بفرض معيار خارجي على التقنيات مثل تلك التي يُزعم أنها تمارس التمييز أو تُفرِط في وضع القيود التجارية. إن مثل هذا الملحق سوف يُقِر أن التعامل مع الإضافة الخارجية هو أكثر أهمية من التأكيد على المحافظة على مستويات التجارة.

٢ – الزراعة البديلة ـ ينبغي أن تُقِر اتفاقيات الزراعة بالدور المتعدد الوظائف للمزارع، والحق في الحماية لأغراض الأمن الغذائي والحاجة لتسهيل التحول إلى الطرق العضوية.

٣ – حزم التنمية ـ ينبغي إضافة فقرة إلى اتفاقية الجات GATT تُجيز للأعضاء أن يوظفوا "حزم" التنمية أو الاعتماد على النفس للمقاييس المخططة بعناية كبدائل لـ"برامج التعديل الهيكلي" SAPs لصندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي، وتمكين منظمة التجارة العالمية WTO من الموافقة على الحماية المطلوبة على "الصناعة الوليدة" أو غيرها من مثل هذه الأسباب (دونكلي Dunkley, 2000b: 260) .

٤ – تفويض المنظمات غير الحكومية NGOs ـ ينبغي على منظمة التجارة العالمية WTO أن تفوض مدًى معقولاً للمنظمات غير الحكومية NGOs ذات المصداقية لتمديد المهام مثل مراقبة كل المفاوضات التجارية، واستشارة اللجان، وإمداد برامج البحوث بالمدخلات، وإسداء النصح لهيئات فض المنازعات، وعضوية الهيئات ذات الصلة.

٥ – تمديد التصويت ـ إن التصويت الرسمي المسموح به في الوقت الحاضر لكنه نادراً ما يستخدم، ينبغي أن يكون مطلوبًا من أجل مدًى أوسع من القضايا، بما فيها الموافقة النهائية على الاتفاقيات التجارية.

٦ - إلغاء "الالتزام من جانب واحد" - للأسباب التي سبق مناقشتها أعلاه، فإنه ينبغي إلغاء فقرة "الالتزام المفرد" التي تجعل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO إجبارية، أو على الأقل يجب جعل اتفاقيات "حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة" TRIPsو"الجاتس" GATS [الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات] و"مقاييس الاستثمار المرتبط بالتجارة" TRIMs، هذه الاتفاقيات المثيرة للجدل، "متعددة الأطراف" (غير إجبارية).

٧ - المؤسسات الاستشارية لمنظمة التجارة العالمية WTO القومية - تبدأ قرارات منظمة التجارة العالمية WTO الأساسية من الحكومات الأعضاء، لكنها تكون سرية على مستوى مجلس الوزراء. ولمقاومة هذه الممارسة غير الديمقراطية، فإن منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تطلب من أعضائها أن يشكلوا داخل البلد على نطاق واسع منظمات استشارية قائمة لمناظرة التجارة القومية وسياسة منظمة التجارة العالمية WTO، ولفحص الاتفاقيات التجارية المفترضة، ولإسداء النصح للبرلمانيين في هذا الخصوص. وفي حالة عدم الوصول إلى الإجماع، ينبغي أن يكون استفتاء المواطنين متاحًا للاتفاقيات التجارية الكبرى.

٨ - الدورات العشرية - بافتراض المراجع الدورية بالإضافة إلى "إرهاق المفاوضات" ونفاذ صبر "العالم الثالث" من محادثات التجارة التي تبدو أبدية، فإنني أرى أن تُعقد دورات المفاوضات التجارية على فترات دورية عشرية (كل عشر سنوات) وإلغاء الأجندات الحالية التلقائية المتكررة ذاتيًا.

٩ - الإعفاء من الارتباطات - للأسباب التي ناقشناها فيما سبق، فإنني أرى أن هذه الارتباطات غير ديمقراطية، وأقترح الإعفاء كل عشر سنوات من الالتزام بالتعريفات وقوائم الجاتس GATS وغيرها من القيود المكبلة للالتزامات، بحيث يمكن للأجيال الجديدة أن تختار تعديل السياسات التجارية للحكومات السابقة.

١٠ - التمثيل الرباعي - من أجل نظام تمثيل أوسع لمنظمة التجارة العالمية، يمكن أن تتكون وفود البلدان من أربعة أشخاص من الحكومة وأصحاب العمل

والاتحادات و"المجتمع المدني" (المنظمات غير الحكومية NGOS) وسوف يستلزم هذا اجتماعات ضخمة، لكنها ليست أضخم من تلك الخاصة لمنظمة العمل الدولية ILO التي تضم وفدين من كل حكومة، لكل من أصحاب العمل والاتحادات. أما المجالس الرباعية الضخمة فسوف تكون مطلوبة عند نقطتين: اجتماعات المنظمات الاستشارية لمنظمة التجارة العالمية WTO القومية (رقم ٧ أعلاه) وعند الاجتماعات السنوية أو الاجتماعات كل سنتين للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية WTO الذي سوف يُعَيِّن حينئذ (بشكل أكثر ديمقراطية) كل الوحدات الأخرى من منظمة التجارة العالمية WTO .

١١ - الربط مع الأمم المتحدة - في الوقت الذي ينبغي أن ترتبط منظمة التجارة العالمية WTO أو أية منظمة تخلفها مع الأمم المتحدة بصورة مثالية باعتبارها، كما قُصِد في الأصل من منظمة العمل الدولية ILO وصندوق النقد الدولي IMF والبنك العالمي أن يكونوا (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: ch. 12; 2000a) ، ينبغي أن تعمل بالتنسيق مع قرارات الأمم المتحدة، وينبغي أن تنسق مع المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ILO من أجل قضايا العمالة، و"برنامج البيئة" التابع للأمم المتحدة، أو المنظمات البحثية البيئية الأخرى، ومن الممكن مع "منظمة التعليم والعلوم والثقافة للأمم المتحدة" (UNESCO) [اليونسكو] من أجل القضايا الثقافية. وينبغي أن تتضمن أبحاث منظمة التجارة العالمية WTO دراسة التأثيرات الاجتماعية الأوسع وفحصها أو التأثيرات الأخرى لتحرير التجارة، وهو الأمر الذي نادرًا ما تقوم به في الوقت الحالي.

١٢ - إصلاح صندوق النقد الدولي IMF / البنك العالمي - إن منظمة التجارة العالمية WTO أو أية منظمة ستخلفها ينبغي أن تستمر في العمل مع المنظمات العالمية الأخرى كما هو الحال في الوقت الحاضر، لكن صندوق النقد الدولي IMF ينبغي إصلاحه ليكون بنكًا عالميًا أكثر استقرارًا وأقل ديكتاتورية من النوع الذي تصوره "كينز". والوضع المثالي هو أن "البنك العالمي" ينبغي إلغاؤه لصالح منظمات التنمية في

الأمم المتحدة، تلك التي تهدف باختصار إلى الرقي بنماذج التنمية بالمشاركة للطبقات الكادحة (الفصل الخامس) بما فيها اختيار "استبدال الواردات مع التصنيع" ISI و"الاعتماد على النفس" (الفصل السادس والسابع)، بالتعاون مع "المنظمات غير الحكومية" NGOs إن رسالة منظمة التجارة العالمية WTO يجب أن تكون هي السماح للسياسات التجارية أن تكون متناغمة مع أي من النماذج التي أقرتها الأمم المتحدة. وينبغي أن تتضمن معايير المساعدة التطابق مع معايير حقوق الإنسان والعمالة والاتفاقيات البيئية العالمية، بالإضافة إلى الإنتاج المجدي المتلائم مع خطة التنمية (انظر الاقتراح ٣ أعلاه).

إن النخبة في "التجارة الحرة العولمية" سوف تعارض مثل هذه الاقتراحات على أنها ذات نظرة متخلفة، لكنني أرى أنها، أي هذه الاقتراحات، تتوسع في مقاييس الديمقراطية، على الأقل في أن البعض منها أساسي إذا أردنا التهدئة من غضب الناقمين من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO والمنظمات غير الحكومية NGOs والنقاد الآخرين. والأهم من ذلك هو أنه من الممكن أن نخلق عالمًا أكثر عدلاً وأكثر تعاونًا من النوع الذي دعونا إليه في هذا الكتاب، عالم يقوم على أسميه نظرة "السيادة المجتمعية"، لكن هذه الأنواع من التغييرات سوف تكون مطلوبة إذا ما فعلنا هذا.

الخلاصة

دللنا في هذا الفصل على أن منظمة التجارة العالمية WTO هي كل من رجل شرطة معتدل، وبشكل مثير لبعض السخط رجل بريد لحوح. إنها ليست الغول، لكنها حكم متحيز، يسيطر عليها الهاجس المتسلط للتجارة. إن زعم منظمة التجارة العالمية WTOبالتركيز المتساوي على تنمية "العالم الثالث" و"التنمية المستدامة" هو زعم باعث على السخرية، حيث إنها تعتبرهما تابعتين للتوسع التجاري.

ومن المؤكد أن منظمة التجارة العالمية WTO هي من الناحية الرسمية المنظمة التي تتوسط في الخدمات فيما بين الأعضاء، لكنها الآن مخولة بكل الصلاحيات للضغط على الأعضاء وفرض بعض جداول الأعمال وتسهيل تأديب الأعضاء أو معاقبتهم، وفوق هذا فهي لا تتعالى عن محاولة الإغراء بنتائج المفاوضة التجارية المفضلة عندها، وعلى الرغم من أن الأعضاء يحتفظون من الناحية النظرية بالاستقلال الذاتي في تنظيم المسائل، مثل الصناعات والمعايير والبيئة، فإن القواعد التنظيمية ونظم فض المنازعات لمنظمة التجارة العالمية WTO تفرض قيوداً في الخفاء. علاوة على أنه من خلال الإقرار الضمني بأن العولمة ليست حتمية أو غير قابلة للتحويل، فإن منظمة التجارة العالمية تسعى إلى الانحباس في إطار التحرر [التجاري] من أجل أن تمنع الحكومات في المستقبل من عكسها، المنظمات العالمية التي تفعل بالمثل من خلال صلاحياتها القضائية. ومن المحتمل أن هذا يخلق نظامًا عالميًا غير مرن لا يحظي بالقبول وغير ديمقراطي.

إن المؤسسات عابرة القوميات TNCs لا تهيمن على منظمة التجارة العالمية، لكنها تؤثر تأثيراً شديداً على الحكومات في البلدان الرئيسة، وهذه بدورها، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على منظمة التجارة العالمية WTO . إن "المشروع

التجاري الحر العولمي" لمنظمة التجارة العالمية WTO تهيمن عليه بإفراط مصالح الأعمال، ويقوم على الكثير من خرافات "التجارة الحرة"، بالشكل الذي انتقدناه في هذا الكتاب، فيُقحم [المشروع التجاري الحر العولمي] في سياق قضايا أشمل. وعند الكثيرين، فإن هذا المشروع يُرمز إليه بالضغط المؤسسي المنتظم على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تسعى إلى "تغيير النظام" في البلدان الأخرى، وخصوصًا في اليابان، أو من خلال ملاحظات الممثلة التجارية السابقة للولايات المتحدة كارلا هيلز Carla Hills التي دافعت في وقت ما عن التطفل على الأسواق (البلدان) وفتحها بعتلة " بحيث يستطيع القطاع الخاص لدينا أن يحقق كسبًا أو امتيازًا منها" (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 226) . وسوف لا يكون هناك إجماع على منظمة التجارة العالمية WTO ومغامرتها في "التجارة الحرة" حتى تتغير مثل هذه المواقف أو حتى تتوسع منظمة التجارة العالمية WTO والمؤسسات العالمية الأخرى، وتصبح ديمقراطية بالطرق المقترحة في هذا الفصل.

الهوامش

1. Aronson, 1996: 174 passim; Dunkley, 2000: ch. 2; Braithwaite and Drahos, 2000: ch. 7)
2. The Age (Melbourne), 13 February 2001: 1; 31 March 2001:5. General: Monbiot, 2000: esp. chs 1, 2 and 9; Barlow, 2001.
3. Braithwaite and Drahos, 2000: 77; Linsu Kim in ICTSD, November/ December 2002; Chang, 2002: 83ff.
4. Accusations: Mokhiber and Weissman, 1999a; Danaher and Burbach, 2000. Responses: Sampson in Aga Khan, 1998; WTO, 2001, 2002; Legrain, 2002.
5. Mokhiber and Weissman, 1999b; Weekend Australian, 7-8 August 1999: 39.
6. The Age (Melbourne), 15 May 1991: 16.
7. See recent WTO Annual Reports, Trade Policy Review section.

الفصل التاسع

الخلاصة

إن الموضوع الأساسي لهذا الكتاب هو أن الجدال الذي استمر طوال القرن العشرين حول "التجارة الحرة" في مقابل "الحماية" لم يكن جدالاً حول الحقيقة مقابل الزيف، كما تصوره دائمًا أيديولوجيات "السوق الحرة"، لكنه جدال حول أيديولوجيات متنافسة ووجهات نظر عالمية. وإلى الحد الذي يتبع فيه الجدال القاعدة غير المكتوبة للاقتصاديين التقليديين من أنه أي شيء كان يمكن أن ينتج مستوى دخل أعلى في أي وقت من الأوقات أو نموًا اقتصاديًا أسرع بمرور الوقت، إذن الحقيقة أو الزيف يمكن الحكم عليهما إلى درجة معينة. لكنني أرى أن التجارة الحرة هي أقل تفوقًا (إذا كانت متفوقة على الإطلاق) في هذا الخصوص كما يزعم "أنصار التجارة الحرة"، وأن التحسينات في النمو أو مستويات المعيشة العامة هي في الغالب نتيجة لعوامل محلية بدلاً من تجارة أكثر تحررًا أو العولمة، وأن النمو يتسبب غالبًا في زيادة التجارة أو العولمة بدلاً من العكس، وأنه في كل الأحوال فإن معيار الدخل أو النمو بمفرده هو معيار ضيق جدًا. وإذا استُخدم أيضًا معيار غير اقتصادي أوسع، فإن نظم السياسة القائمة على "الحماية" أو التدخل التجاري واسع المدى يكون مبررًا أكثر بكثير وأكثر تفوقًا من الناحية الجدلية على "التجارة الحرة". إن الاستنتاجات الأساسية لهذا الكتاب هي:

(١) أن الزعم الشهير الذي يهيمن على العالم الآن من أن التجارة الحرة والعولمة يمكنهما ـ بالنسبة إلى الإنتاج ـ أن يزودا بدخل ونمو وازدهار وأداء متساوٍ هو محض أسطورة.

(٢) والحقيقة هي أن التعطش في كل العالم اليوم للتجارة الحرة والعولمة هو حركة تدفع بها مصالح الأعمال ومحفزة أيديولوجيًا وسياسيًا، وهي حركة تتجاهل التكاليف الباهظة الاقتصادية غير المقبولة والاجتماعية والبيئية والثقافية لهذه السياسات.

(٣) وهناك الكثير من الأفكار والاختيارات السياسية البديلة المتاحة لكنها تلقى التجاهل بشكل كبير من قبل الصفوة العالمية من "العقلانيين الاقتصاديين للسوق الحرة". وقد حددت ثلاثة مسارات فكرية بديلة عن قضايا التجارة والتنمية: "التدخل في السوق" و"التنمية الإنسانية" و"السيادة المجتمعية"، وكذلك ثلاثة بدائل لنظم الاستراتيجية التجارية: "التجارة المحكومة" و"التجارة العادلة" و"تجارة الاعتماد على النفس".

إن هذه البدائل ليست جامعة مانعة [تغني إحداهما عن الأخرى]، لكنني سأبدأ بتعريف تيار "السيادة المجتمعية"، وأنادي بمفهوم "تجارة الاعتماد على النفس"، مجادلاً على وجه الخصوص في الفصل السادس والسابع بأنها أكثر جدوى مما هو متحقق بشكل عام. وقد وضعت أيضًا مخططًا، في الفصل الثامن بصورة أساسية، لعناصر نظام تجارة عالمي بديل، يكون أكثر توافقًا مع "تجارة الاعتماد على النفس"، ومع النماذج البديلة للتنمية بدلاً من النموذج الحالي الذي صاغته وتعمل به "منظمة التجارة العالمية"WTO. وسوف أوجز باختصار في (صندوق ١ ، ٩) الحجج الأساسية المضادة لـ"التجارة الحرة" والعولمة التي لمستها عبر هذا الكتاب، على الرغم من أن القائمة كاملة على أية حال.

لقد استخدمت عبارة "الأسطورة مقابل الحقيقة" جزئيًا كمدخل مسلٍ، وجزئيًا لأنني أؤمن في الحقيقة بأنه بعد قرنين من الزمان أو أكثر، فإن مذهب "التجارة الحرة" قد راكم الكثير من الشعارات الجوفاء التي تستحق الفحص النقدي المتأني. ولن أعدد كل الأساطير التي أزعم أنني قمت بتعريفها، بل سأتناول اثنين من أبرزها.

أولاً : على المستوى النظري، يعتقد معظم المتحمسين للعولمة أن التجارة الحرة تجلب تدفقًا مباشرًا من الزيادات المضمونة في الدخل فعليًا لكل الناس في كل البلدان

في كل الأوقات. لكن هذا يمثل أسطورة أكثر منه واقعًا. فعملية "المكاسب من التجارة" هي في واقع الحال عملية تقنية غير مباشرة عرضية متأرجحة ومتقلبة، تعتمد على الكثير من الافتراضات والاستدلالات المشكوك فيها التي تتغلغل عبر بعض القنوات المعقدة لإعادة التوزيع، أبرزها "فائض المستهلك" والتخلص من "مثلثات عدم الكفاية"، ثم تنتهي بأشكال متعددة من "المكاسب الديناميكية" من التجارة. وكنتيجة، فإنني أرى أن المكاسب من التجارة هي غير مؤكدة وعرضية في الكثير من الظروف، وخصوصًا عند الاستشهاد بالمعايير غير الاقتصادية، والخسائر الكلية المكنة، وأن البلدان قد تختلف في قدراتها على أن تكسب من التجارة. ويقر حتى الكثير من الاقتصاديين التقليديين، بمن فيهم بعض كبار المنظرين، بأن بعض الناس والبلدان من الممكن أن يخسروا، ما لم يُعوّضوا، وأن الخسارة الصافية لإحدى الأمم ممكنة، وأن مذهب "التجارة الحرة" هو أقوى عند التطبيق عنه في النظرية. وهكذا فإن الاقتصادية الأمريكية راشيل ماكلوخ Rachel McCulloch (١٩٩٩) تلتقط ببراعة أن هذا المذهب يرتبط بالدين أكثر من ارتباطه بالعلم!

ثانيًا: أنه على مستوى الممارسة فإن القيمة الفعلية لهذه المكاسب من التجارة الحرة هي أقل وضوحًا بكثير مما يُزعم في العادة، فالكثير من الاقتصاديين يقرون بأن "المكاسب الساكنة" من تقليص عدم الكفاية (انظر الشكل 2.1) هي صغيرة جداً في التطبيق العملي وأن "المكاسب الديناميكية" الأطول أجلاً هي غير مؤكدة إلى حد بعيد. إن أسطورة التجارة باعتبارها "محرك النمو" لا تتفق كليًا مع الشواهد التي تدل على أن الاعتماد على "استبدال الواردات" بالاعتماد على النفس يمكن غالبًا أن يجلب المزيد أو على الأقل ما يكفي من النمو (انظر الفصل السادس)، وأن التجارة الحرة أو العولمة بصفة عامة يمكن أن تغري بأشكال غير مرغوب فيها من التنمية، مع الكثير من التكاليف الاجتماعية (الفصل الخامس)، وأن التغيير الهيكلي الناتج هو في العادة غير متفق عليه أو غير ديمقراطي.

وأنا لا أزعم من الناحية الكلية أن "التجارة الحرة" هي "خراب" كما يؤكد البعض، لكني أرى أنها خطأ في الأساس إلى حد كبير حيث إنها أقل تأكيدًا نظريًا وأن المنافع

من التجارة هي عرضية أكثر في التطبيق مما يسمح "أنصار التجارة الحرة". وإنني أتفق مع معظم الحجج ضد "التجارة الحرة" في (صندوق 9.1)، نظرًا إلى فشلها العظيم لتوجهها بالإغراء بتغيير غير متفق عليه في المجتمع، وغالبًا مع تكاليف غير اقتصادية باهظة جدًا (صندوق 9.1 مجموعة IV) .

وكبديل، فإنني لا أدافع عن العودة إلى العوائق الحمائية العالية جدًا مثل التعريفات ٥٠٠ بالمائة أو ما يشبه ذلك مما تستخدمه بعض البلدان، لأن هذه العوائق لها تكلفتها الخاصة. كما أنني لا أوافق على إعانات التصدير كشكل من التدخل التجاري، لأن هذه الإعانات مصممة للنفاذ إلى أسواق بلدان أخرى بدلاً من الحماية الحقيقية للسوق الخاصة. وأرى أنه ينبغي أن يكون للأمم الحق في الاستخدام الدائم لبعض من الحماية، وليس فقط الأشكال المؤقتة من حماية "الصناعة الوليدة"، ولنماذج الاعتماد على النفس للتجارة والتنمية لأغراض تحقيق الأهداف المختارة ديمقراطيًا. وأقترح أيضًا ألا تكون الأهداف الأولية لصناعة القرار والتنمية أهدافًا تقليدية ضيقة مثل النمو والتحرر التجاري والتوسع التجاري أو ما إلى ذلك، لكن الأهداف الاجتماعية الواسعة والمفضل أن تكون مجموعات للأهداف التي أشرت لها على أنها العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة والوحدة الثقافية. وقد اقترحت بعضًا من التغييرات في نظام التجارة العالمي من أجل أن تعكس مثل هذه الأهداف وتتيح مشاركة أوسع في صناعة القرار التجاري ولزيادة الاستقلال الذاتي للأمم في إطار نظام جديد أكثر تعاونًا.

وخلال الكتاب، حرصت على التمييز الدقيق بين ما أسميه "العولمة المتكاملة" و"الدولية التعاونية". فالعولميون غالبًا يدللون ضمنًا، وهو غير عادل من وجهة نظري، على أن المعارضين للعولمة يعارضون معظم الروابط بين البلدان، بينما يعزو ناشطو العولمة منظومة لا نهاية لها من "الأشياء الجيدة" للعولمة، وهو أيضًا الأمر الذي لا معنى له بالمثل. فاهتمامي ينصب على درجة "التكامل العميق" بين الأمم الذي تدفعه المنظمات العالمية والمؤمنون بقدرية العولمة، إلى درجة غير مسبوقة تمامًا في تاريخ البشرية، مما أخرج الناس إلى الشوارع في شتى أرجاء الكوكب. وإنني أعتقد أن هذا الاتجاه ستكون له في وقت ما تكاليف اجتماعية باهظة، وهو يتجاهل ما أسميه "النزعة

الغاندية" في الطبيعة البشرية، ألا وهي الرغبة الطبيعية في المحافظة على الاستقلال الذاتي والتقاليد، أو فلسفة ما أسميه "التقليدية المتكيفة". وعلى النقيض، فإن التقليدية التعاونية، كما أراها، تتطلب روابط متناغمة فيما بين المجتمعات وتسعى إلى درجة معينة من الروابط السياسية الدولية في القضايا الأساسية مثل حقوق الإنسان والبيئة، وتشجع الاتصالات الثقافية الاجتماعية بين الشعوب، لكن كل هذا بالطريقة التي تحافظ على السيادة السياسية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع. إن مثل هذه المثالية مجدية تماماً، لكنها سوف تتطلب تغييرات على نظام العالم الحالي من النوع الذي أوجزته في الفصل الثامن إن الناس سوف تبقى في الشوارع حتى تبدأ النخب العولمية العالمية في أن تأخذ مثل هذه الأفكار مأخذاً أكثر جدية.

صندوق 9.1 ملخص الحجج ضد التجارة الحرة

الآتي هو قائمة وصف مختصرة للحجج التي تستخدم كثيراً ضد مذهب "التجارة الحرة" وضد سياسة التجارة الحرة أو على الأقل في صالح نوع من التدخل التجاري. وهي ليست شاملة، لكنها تغطي القضايا الأساسية، ومعظمها لمسناه في هذا الكتاب أو في دونكلي Dunkley (2000b: ch. 6) إن أنصار التجارة الحرة يميلون إلى قبول فقط المجموعة I و III من الحجج، ويقبل الأكثر أصولية منهم بالقليل، فقط رقم I أو لا شيء على الإطلاق. ويقبل بعض الاقتصاديين التقليديين ببعض الحجج الاقتصادية الأكثر راديكالية (المجموعة II) لكن نادراً للحالات غير الاقتصادية الراديكالية الكثيرة (مجموعة IV) . ويميل "أنصار الحماية" للقبول بمعظم هذه الحجج، على الرغم من أنهم يركزون في العادة على عدد مختار يتوافق مع وجهات نظرهم الخاصة.

مجموعة I : الحجج الاقتصادية الأرثوذكسية

١ - شروط التجارة (حالة بلد كبير): حيث يكون البلد كبيراً إلى القدر الكافي للتأثير في مستويات الأسعار، فإن طلبها ربما يرفع الأسعار العالمية بما يتعارض مع مصالحها، وأن "التعريفة المثلى" يمكن أن تمنع ذلك.

٢ – الصناعة الوليدة: مساعدة الأنشطة الوليدة؛ فقط "أنصار التجارة الحرة" يقبلون هذا، وحينئذ مؤقتاً فقط.

٣ – التأثيرات الخارجية: هذه هي المنافع جانبية أو تكاليف النشاط الاقتصادي، وخصوصاً المشاكل البيئية الخاصة، "أنصار التجارة الحرة" يقبلون بالتدخل التجاري فقط حيث لا يمكن للتأثيرات الخارجية أن تكون محكومة داخلياً بشكل كافٍ.

٤ – الثاني الأفضل: حيث يكون الاختيار الأفضل، الفعل السياسي المحلي مثلاً، غير ممكن، فالتدخل التجاري هو الاختيار الأفضل الذي يليه ومن الممكن أن تكون له الأولوية على التجارة الحرة بشروط الدخل.

٥ – معارضة دفن النفايات السامة: الرسوم على تكاليف ومصاريف الواردات، يوافق معظم "أنصار التجارة الحرة" لكنهم قلقون بشأن سوء استخدام هذه الرسوم.

٦ – ارتفاع الإيرادات: إن تعريفات الإيرادات هي الآن مقبولة بالكاد عند معظم "أنصار التجارة الحرة" الذين يزعمون أن هناك مصادر وفيرة متاحة للإيرادات.

مجموعة II : الحجج الاقتصادية الراديكالية

٧ – إن حماية التوازن التجاري قد تصحح العجز، على الرغم من أن "أنصار التجارة الحرة" يفضلون تسوية معدل التبادل أو تعديله .

٨ – التوظف: لقد أحيا "كينز" حالة (الميركنتالية) من أن الحماية من الممكن أن توازن التجارة، وتعزز الطلب وتخلق التوظف؛ لكن "أنصار التجارة الحرة" يرفضون ذلك على أساس من سياسة "الانتفاع على حساب الآخرين" [معالجة المشاكل في بلد ما على حساب تفاقمها في بلد أو بلدان أخرى] التي تضر البلدان الأخرى، ومن المحتمل أن تنجح أكثر حينما تكون هناك بطالة مسبقة من الممكن للتحرر التجاري أن يزيد من تفاقمها، لكن الأرثوذكسية تفترض الاتجاه الآخر.

٩ – اللحاق: إن النسخة "الليستية" [نسبة إلى لست List] الراديكالية من رقم ٢ (أعلاه) لمساعدة المتقاعسين على اللحاق بالبلدان الراندة؛ إذ يقول "أنصار التجارة

الحرة إن هذا يعني "التقاط الفائزين" ويمكن أن يكونوا فاسدين، وتساورني الشكوك فيما يتعلق بالأهداف التي تتضمنها (الفصل الخامس).

١٠ - الميزة النسبية الديناميكية: حيث يمكن للميزة النسبية أن "تتراكم" أو تتشكل بوعي بمرور الزمن (الفصل الثانى والرابع)، فإن الحماية يمكن أن تساعد في خلق قطاعات منافسة جديدة وأنشطة أعلى في القيمة المضافة وهكذا دواليك، لتولد بذلك دخلاً أو نمواً أعلى من التجارة الحرة.

١١ - زيادة العائدات: قد تولد الحماية دخلاً أكبر من التجارة الحرة حيث تتمتع الصناعات الجديدة بإمكانيات زيادة العائدات (الاقتصاد الكبير).

١٢ - التعلم أثناء العمل: تماماً مثل تحسن تأثيرات الخبرة أو التعلم الإنتاجية بمرور الوقت في الصناعات الجديدة.

١٣ - حافز الأجر: ومرة أخرى مثلما ترفع الحماية الأجور وتجتذب العمالة إلى صناعات التصنيع ذات العوائد الأعلى من الزراعة ("الحالة الأسترالية" ـ انظر الفصل الثالث) .

١٤ - التنمية عن طريق "استبدال الواردات مع التصنيع" : ISI تماماً مرة أخرى حينما تسرع نماذج "استبدال الواردات" من التنمية (انظر الفصل السادس).

١٥ - التجارة الاستراتيجية: الإمكانية لدخل أكبر أو نمو أسرع حينما تعطي سياسة "الحماية التجارية المحكومة" الفرصة للمشروعات المحلية لتحصد المنافع من التجديدات، والإمساك بمزايا "أول محرك" في القطاعات الجديدة أو الحصول على نصيب من أرباح الاحتكار في القطاعات التنافسية غير التامة ـ أي ما يسمى "العائدات الاحتكارية" [فرض ضرائب على الأرباح الاحتكارية الناجمة عن المنافسة المحدودة] (الفصل الثالث).

١٦ - شروط التجارة (حالة الاعتماد السلعي): يمكن لبلد أن يعاني إذا كانت أسعار صادراته تنمو أبطأ من أسعار وارداته، ويمكن للحماية أن تساعد في تحديد

الواردات أو التحول إلى قطاعات ذات سعر أعلى، قيمة مضافة أعلى.

١٧ – تكاليف التعديل: ربما تكون التجارة الحرة أسوأ اقتصادياً من الحماية إذا كانت تخلق البطالة أو تفاقم منها أو إذا كان العمال المستبدلين يمكن أن يحصلوا فقط على وظائف ذات أجور أكثر انخفاضاً.

١٨ – العمالة الرخيصة أو المُستغَلة ـ فالحماية يمكن أن تساعد البلدان لكي تمنع مستويات معيشتها من التدهور بسبب الواردات القائمة (الأجور المنخفضة) "الرخيصة" أو عمالة (الأجور تحت الإنتاجية) المُستَغَلة؛ فأنا أعتبر حالة العمالة "الرخيصة" أنها غير قانونية، ولكن الأخيرة تعتبر قانونية جزئياً (الفصل الخامس).

١٩ – الحكومة الوليدة: ربما تكون التعريفات أو الحصص مصدراً حساساً للإيرادات حيث تكون ضريبة الدخل أو الملكية بطيئة النمو، بيد أن "أنصار التجارة الحرة" يريدون أن تنمو هذه التعريفات والحصص بأسرع ما يمكن.

٢٠ – الظروف الخاصة: لاحظ بعض الاقتصاديين ظروفاً معينة حيث تولد الحماية على ما يبدو المزيد من الدخل أكثر من التجارة الحرة، مثل الظروف التي تكون فيها المرونة غير مرغوب فيها، حينما يكون التأمين أو الأسواق الحرة تنمو ببطء وهكذا (انظر دونكلي Dunkley, 2000b: 115ff) .

مجموعة III : الحجج غير الاقتصادية الأرثوذكسية

٢١ – الدفاع: ربما تكون الحماية مطلوبة لبناء الصناعات المتعلقة بالدفاع وللقضاء على الاعتماد العسكري على البلدان الأخرى، لكن بعض "أنصار التجارة الحرة" يتشككون لأن الحروب لا توقف كل التجارة، وتحاول الكثير من الصناعات أن تتسلل تحت مظلة الدفاع.

٢٢ – الأمن الغذائي: ربما يكون هناك احتياج إلى الحماية لضمان درجة معقولة من الاعتماد على النفس في الأجزاء الأساسية لإنتاج الغذاء، ويقول "أنصار التجارة

الحرة" إن الواردات يمكن أن توفر درجة مساوية من الأمان ودرجة أكبر من التنوع، لكن الحكومات و"المنظمات غير الحكومية" NGOs تتشكك في ذلك.

٢٣ – الإجراءات الانتقامية: ربما تكون العقوبات و"الرسوم التعويضية" (التي تسمح بها "منظمة التجارة العالمية" WTO ضد الإعانات) مبررة اقتصادياً، إذا هي نجحت في إبطال الإجراءات "العدوانية".

مجموعة ١٧ : الحجج غير الاقتصادية الراديكالية

٢٤ – الاعتماد العام على النفس: ربما يكون هناك احتياج واسع النطاق لهذا، يعتبرها بعض "أنصار التجارة الحرة" هدفًا شرعيًا غير موجه.

٢٥ – التكاليف الاجتماعية للتعديل: إن الإغراء التجاري بالتعديل الهيكلي ربما يجلب الكثير من تكاليف التعديل مثل مصروفات النقل والترحيل والاضطراب العائلي ومتطلبات إعادة اكتساب المهارات، وتكاليف الوفرة والتكاليف السيكولوجية المرتبطة.

٢٦ – الصيانة المجتمعية والإقليمية: وبالمثل، فإن التعديل الهيكلي ربما تكون له تأثيرات مدمرة على المجتمعات والأقاليم بناءً على الصناعات المتأثرة، وخصوصًا المناطق الريفية.

٢٧ – الوحدة الثقافية: ربما تتسبب التجارة الحرة الكاملة في مدًى واسع من الاستبدال الثقافي، أو على الأقل من الانتهاكات غير المرغوبة وخصوصًا في المرئيات والسمعيات وقطاعات الخدمة الأخرى.

٢٨ – السيادة القومية: إن التجارة الحرة والعولمة تحملان على حسب تعريفهما تنازلاً عن بعض من السيادة القومية في الكثير من المجالات، فالاتفاقيات متعددة الأطراف مثل الجات GATT تقلل من مرونة الأمم في اختيار الحلول والتسويات التي يرغبون في التوصل إليها، وهكذا فهي من ثَمَّ تقوم مبدأ غير معلن أسميه "الانتحار السيادي".

٢٩ – البيئة: يمكن للتجارة أن تعاكس بصورة مباشرة وغير مباشرة التأثيرات على البيــئة التي يمكــن للتجارة الحرة أن تفاقم منها (الفصل الخامس؛ دونكلي (Dunkley, 1999 .

٣٠ – التأثيرات غير المتساوية: ربما تكون للتجارة الحرة تأثيرات معاكسة على مجموعات معينة أكثر من مجموعات أخرى، وخصوصًا الأقليات والنساء (الفصل الخامس)؛ فيقول "أنصار التجارة الحرة" إن هذا يتطلب سياسات مساعدة مستهدفة بدلاً من الحماية، لكن هذه السياسات ربما لن تساعد إذا لم تتأثر الأقاليم بأكملها وأنماط الحياة، كما هو الحال غالبًا في المناطق الريفية التقليدية.

٣١ – توازن الصناعة: يمكن أن تكون الحماية مطلوبة للمحافظة على النسب المرغوبة للصناعات المختلفة: مثال ذلك أن التراجع الضخم في السكان الزراعيين ربما يشوه الهياكل المجتمعية والقيمية في المجتمع.

٣٢ – الإعانة: يقضي المبدأ الأوروبي بأن القرارات ينبغي أن تُتَخذ على مستويات قريبة قدر الإمكان للشعب أو المؤسسات المتأثرة بها، لكن التجارة الحرة والعولمة يمكنهما أن تعرضا هذا الهدف للخطر بالكثير من الطرق.

٣٣ – الأولوية للمحليات: إن تعريفي للمبدأ البوذي والغاندي من أن الاحتياجات المحلية والسكان المحليين ينبغي العمل على خدمتهم قبل هؤلاء الأكثر بعداً، وهي الفكرة التي تساوم عليها العولمة.

٣٤ – الحالة الخاصة بالخدمات: إن زعم "أنصار التجارة الحرة" أن الخدمات تكافئ وظيفيًا السلع ومن ثَمَّ فهي قابلة للتحرير، هو زعم زائف من الناحية الجدلية (الفصل الثامن)؛ فقواعد التجارة الحرة يمكنها هكذا أن تعرض التقاليد الخدمية للبلد للخطر وتُعرض الخدمات العامة لتأثيرات أجنبية خاصة.

٣٥ – التغيير غير المتفق عليه: من وجهة نظري أن إحدى الحجج الأساسية ضد "التجارة الحرة" هي أنها إلى جانب التجديد التكنولوجي والكثير من عمليات التنمية، تتضمن تغييرات غير ديمقراطية أو تغييرات لا تحظى بالإجماع مع الكثير من التكاليف الاجتماعية والتوترات المصاحبة.

المؤلف في سطور

جراهام دونكلى

دكتور فى الاقتصاد بجامعة فيكتوريا للتكنولوجيا في ملبورن، أستراليا. وقد عمل "زميلاً زائرًا" في "جامعة ورويك" في المملكة المتحدة. وتتضمن اهتماماته وأنشطته واسعة المدى العمل في التنمية السياسية مع المنظمات البيئية المختلفة، والعمل أيضًا على مدى سنوات مع حزب العمل الأسترالي، وقد عمل كذلك مع أجهزة البحث في اتحادات التجارة والعمال. وتنقل كثيرًا في أوروبا وآسيا، واكتسب خبرة العمل في المشروعات مع "المساعدة المجتمعية بالخارج" (أوكسفام أستراليا)، وهو معلق في وسائل الإعلام الأسترالية. كما أنه مؤلف كتب The Free Trade Adventure: The WTO, the Uruguay Round and Globalism - A Critique (Zed Books, 2000; Melbourne University Press, 1997); and The Greeting of the Red: Sustainability, Socialism and the Environmental Crisis (Pluto Press, Australia, 1992).

المترجم في سطور :

مصطفى محمود

- عضو اتحاد الكتاب المصري
- شارك في ترجمة دائرة المعارف الإسلامية الصادرة عن الهيئة العامة للكتاب والشارقة ١٩٩٧ .
- ترجمة كتاب "نساء يركضن مع الذئاب - الاتصال بقوى المرأة الوحشية" لـ"كلاريسا بنكولا" الصادرة عن المجلس الأعلى للثقافة - المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٢، والصادرة عن مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ .
- ترجمة كتاب "مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين - آفاق جديدة للفكر الإنساني" لـ"أوليفر ليمان" ، صدرت عن سلسلة "عالم المعرفة" - الكويت ٢٠٠٤ .
- ترجمة كتاب "الصوفية النسوية - الغوص عميقًا والصعود إلى السطح" لـ"كارول بي كريست" الصادرة عن دار آفاق للنشر والتوزيع ٢٠٠٦ .
- ترجمة كتاب "المثنوي كتاب العشق والسلام - تفسير جديد" لـ"سيد جهرمان صفافي" الصادرة عن دار آفاق للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ .

التصحيح اللغوى : عــلا طعمة
الإشراف الفنــى : حسن كامل